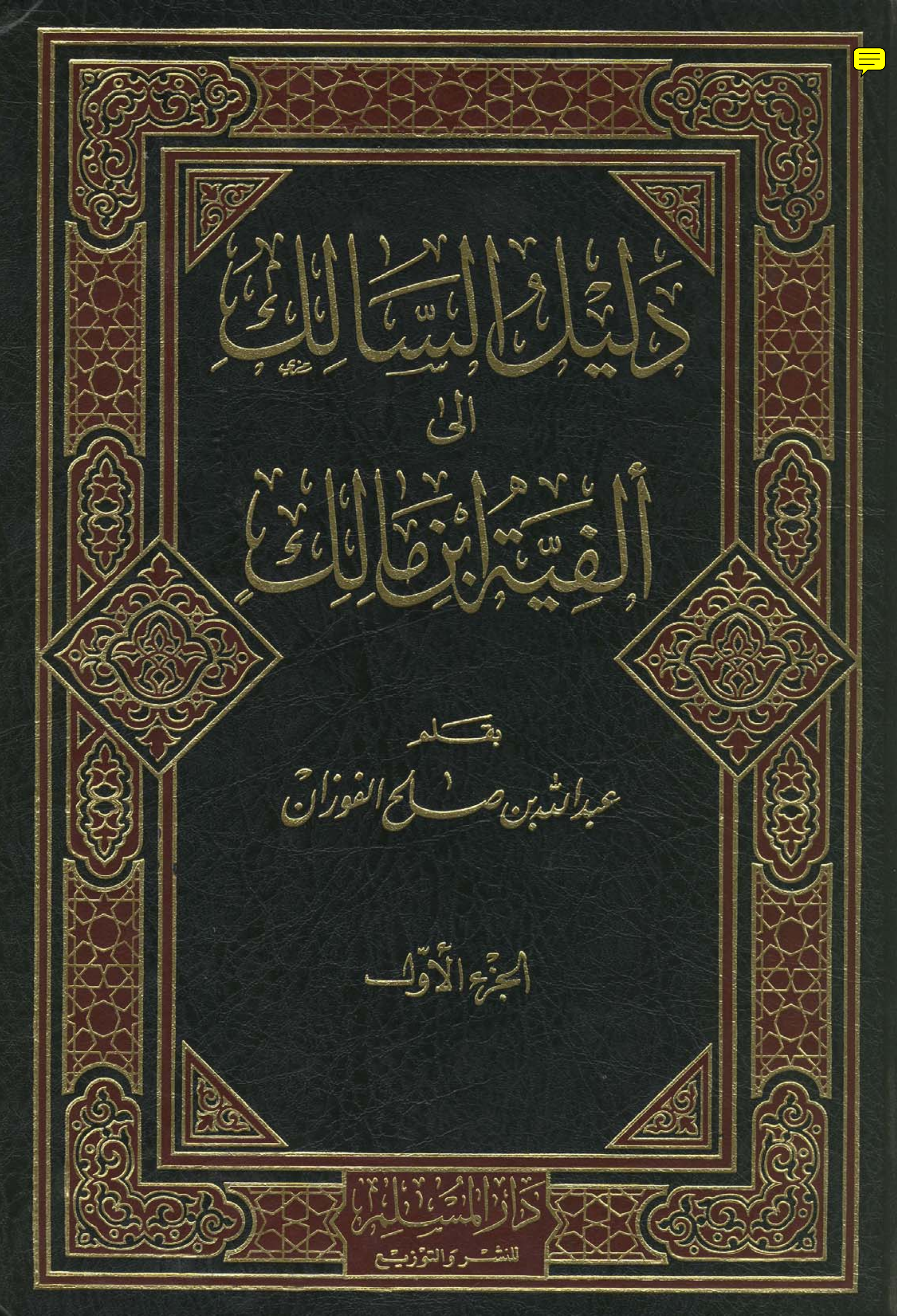


دليل السالك
إلى
ألفية ابن مالك
بقلم
عبد الله بن صالح الفوزان
الجزء الأول
دار المسلم
للنشر والتوزيع

# دليل السالك

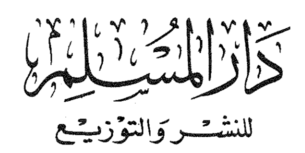
## إلى

# ألفية ابن مالك

بقلم

عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الأول




للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين. نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين. ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا شرح لطيف على ألفية العلامة محمد بن مالك الأندلسي ـ رحمه الله تعالى ـ كتبته بعد علاقة وثيقة طويلة مع هذه الألفية.. أولها: دراستي لها في المعهد العلمي وعنايتي بحفظها وفهمها. وثانيها: تدريسها في المعهد عدة سنوات. وثالثها: تدريسها للطلاب في حلقة في المسجد لازالت قائمة إلى الآن. ولله الفضل والمنة[1].

وقد تبين لي مِن خلال ذلك أن الألفية بحاجة إلى شرح ـ يناسب أبناء هذا الزمن ـ يعتمد على سهولة التعبير، والبعد عن العلل النحوية، وتعدد الآراء، ويقوم على الأمثلة الواضحة المفيدة. وكنت أستصعب ذلك. فأشار عليَّ جمع من الأخوة ـ جزاهم الله خيراً ـ بشرحها. وحببوا إليَّ الإقدام على ذلك . لاسيما بعد تدريسها في المسجد، وهو

---

(١) كان الشرح الأول للألفية في المسجد إلى أبواب الصرف. ثم بدأنا من أولها وقد وصلنا فيها إلى آخر باب الحال وقت كتابة هذه الأحرف يسر الله إتمامها.

منهج يختلف عن منهج الدراسة النظامية. فاستخرت الله تعالى وسألته العون، وبدأت في شرحها.

وقد وضعت لشرحي ـ هذا ـ منهجاً استفدته من تدريس الألفية. وهو كما يلي:

١ـ كتبت هذا الشرح بأسلوب واضح وعبارة بينة ـ قدر طاقتي ـ ليكون في متناول الدارسين لألفية ابن مالك، لأن من أسباب انصراف الناشئة عن دراسة النحو ورغبتهم عنه. اختصار العبارة وإيجازها فلا يستطيع الطالب أن يطبق المثال على القاعدة . وقد احتفظت باصطلاحات المتقدمين في الغالب.

وطريقتي أنني أبدأ بشرح المسائل النحوية التي تحويها الأبيات مع إيراد الأمثلة، وقد أزيد على ما ذكره الناظم ما تدعو الفائدة إلى ذكره من شرط أو ضابط ونحوهما، وأرجح ما يؤيده السماع ولو كان فيه مخالفة لأئمة النحو وفي نهاية المطاف أشرح الأبيات بأسلوب موجز، وأبين معاني ألفاظها، وما يحتاج إلى إعراب أو إيضاح أصل. .

٢ـ وضعت نصب عيني ـ أثناء شرحي ـ ثلاثة أمور:

**الأول**: عدم اللجوء إلى التكلف والتأويل فيما خرج عن القاعدة، وخالف النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة. بل يبقى على ما سمع عليه من العرب .

**الثاني**: التسهيل في اللغة، والتسامح في قبول ما تكلم به

العرب، وعدم التشدد، وهذا أمر مطلوب. فما ورد عن العرب ـ وإن قل ـ كافٍ في القياس عليه. ومراعاة الأكثر أفضل.

**الثالث:** عدم الإكثار من الحذف والتقدير في آيات القرآن، وهذه قاعدة ينبغي أن يستفيدها الدارس لإعراب الآيات، فقد تتعدد الآراء، وخيرها ما كان بعيدًا من التقدير، ما دام أن المعنى يشهد له.

٣ـ اعتمدت التمثيل بالآيات القرآنية. وأشير في الغالب ـ إلى القراءات إن كانت سبعية. وأذكر قبل الآية مثالاً يوضح القاعدة. ويكشف غامضها. وقد حرصت على أن يكون مثالاً مفيدًا. وقد لا أمثل بذلك إذا كان المقام لا يستدعي المثال. وقد مثلت ببعض الأحاديث في مواضع من الشرح، لاسيما مما قد يشكل إعرابه على بعض الدارسين.

٤ـ أعرضت عن ذكر المسائل الخلافية. والآراء المنسوبة لبعض علماء النحو مكتفيًا بالرأي الأقوى، الذي يعضده السماع بكثرة. إلا إذا كان الخلاف أشار إليه ابن مالك. فأذكره من باب توضيح الألفية[٢].

٥ـ لم أكثر من عرض الشواهد من كلام العرب ـ مع اقتناعي بقيمتها الأدبية ومنزلتها في اللغة ـ إلا ما دعت إليه الحاجة. أو كان ابن مالك قد أشار إليه في الألفية. وإنما أعرضت عن أكثرها لأنها تحتاج من المتعلم إلى جهد ووقت في تفسير ألفاظها، وبيان معانيها.

(١) مثل الخلاف في حرف التعريف (أل) مع أنني مقتنع أن هذا الخلاف لاطائل تحته.

إضافة إلى المعلومات الأساسية المقصودة في هذا العلم.

٦ـ أذكر ـ أحيانًا ـ بعض العلل والأسباب التي يذكرها النحاة. من باب توضيح الألفية[١]. وإن لم أقتنع بها. إذ الكثير منها تعليل لأمر واقع لا سبب له إلا السماع، وهذه هي القاعدة السليمة. التي لا اعتراض عليها. دون الاشتغال بعلل وأسباب لاتفيد شيئًا في مجال التطبيق. يقول الخضري ـ رحمه الله ـ في حاشيته على شرح ابن عقيل ـ رحمه الله ـ (١/ ٣٠) عند الكلام على بناء الأفعال وسببه. يقول: (العمدة في هذه الأحكام «السماع» وهذه حِكَمٌ تلتمس بعد الوقوع. لاتحتمل هذا البحث والتدقيق).

ويقول أبو حيان ـ رحمه الله ـ فيما نقله عنه السيوطي ـ رحمه الله ـ في همع الهوامع (١/ ٥٦) عن تعليلات النحاة لحركة الضمير من ضمة للمتكلم. أو فتحة للمخاطب. أو كسرة للمخاطبة يقول: (وهذه التعاليل لا يُحتاج إليها لأنها تعليلُ وضعياتٍ، والوضعيات لا تعلل). ومراده بالوضعيات ما نطقت به العرب على وضع خاص مثل: أنتَ. أنتِ . . . إلخ.

٧ـ ذيلت الكتاب بهوامش أودعتها إعراب ما قد يشكل على القارىء من الآيات القرآنية أو الأحاديث أو الأبيات. وهو إعراب موجز ـ في الغالب ـ لئلا يزداد حجم الكتاب وفيه ما يصلح أن يكون قواعد

---

(١) انظر شرح البيت الأول في باب المعرب والمبنى. والبيت الثالث في باب الموصول.

عامة. كما ذكرت في بعض الهوامش شرح بعض المصطلحات النحوية أو الصرفية التي يحتاج إليها القارىء.

٨ـ لما كان ضبط أبيات الألفية بالشكل من الأهمية بمكان. قمنا بكتابتها مشكولة لتكون عوناً للطالب على حفظ سليم من الأخطاء.

٩ـ لم أكتفِ بالأبواب العامة للألفية. بل وضعت عناوين صغيرة أمام الأبيات إيضاحاً لها وتقريباً لمضمونها مع حرصي على الوحدة الموضوعية للأبيات التي أجمعها في مكان واحد وأشرحها. والغالب أنني أبدأ الشرح بذكر موضوع النظم الذي أشرحه.

١٠ـ قدمت للشرح بمقدمة تحدثت فيها عن ألفية ابن مالك. وجملةٍ من شروحها وخدمة العلماء لها. كما بينت شيئًا من خصائصها ومزاياها.

١١ـ لم أضع في الهامش إحالات لكتب النحو لعدم الحاجة إليها. إلا في بعض المسائل التي تهم القارىء.

١٢ـ حرصت على ربط المسائل ببعضها. بقولي: كما تقدم. أو سيأتي ونحو ذلك مما يفيد القارىء في ربط المعلومات وردِّ بعضها إلى بعض.

وفي الختام أرجو من القارىء الكريم إذا رأى فيما كتبته زلة قلم أو نبوة فهم أن يكتب إليَّ ـ مشكورًا مأجورًا ـ لتلافي ذلك مستقبلاً. فالأذن صاغية. والصدر منشرح. لأن ما يكتبه الإنسان عرضة للنقد

والانتقاد. والتخطئة والتصحيح. وأسأل الله العلي القدير أن يرزقنا علمًا نافعًا وعملاً صالحاً. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وكتبه

عبدالله بن صالح الفوزان

ضحوة يوم الأحد ٢٥/ ٢/ ١٤١٦هـ

بمدينة بريدة

# ألفية ابن مالك

كان للسابقين من أهل العلم العناية الكبرى بحفظ العلوم وتقريبها لطلابها. فبذلوا جهدا وصرفوا وقتا. فتعددت الفنون. وتنوعت طرق تدوينها . . .

وقد ظهر في القرن الثاني الهجري ـ وما بعده ـ (الشعر التعليمي) وهو نظم أنواع من المعارف والعلوم. مما كان له أثر كبير في تنوع المعارف وتنظيمها. وازدياد الإقبال على التعلم والتعليم. لأن النظم وسيلة سهلة. ومشوقة للحفظ والنقل.

وقد شمل هذا النوع من الشعر كثيرًا من العلوم، فلم يقتصر على النحو فقط، بل تعداه إلى غيره من الفنون. كالقراءات وأصول الفقه وأصول التفسير ومصطلح الحديث وغير ذلك، ومن ذلك (الألفية) التي نظمها العلامة محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي المتوفى سنة ٦٧٢هـ بعد كتابه (الكافية) وقد اختصرها منها[١].

وقد سبق ابن مالك في نظم النحو على هذا المنوال العلامة ابن معطي المتوفى سنة ٦٢٨هـ والظاهر أن ابن مالك نظر في ألفية ابن معطي وأقرأها لتلاميذه فشجعه ذلك على أن ينظم على غرارها أو أفضل

---

(١) دلَّ على ذلك قوله في آخر الألفية:

أحصى من الكافية الخلاصة ......................

منها. رغبة في خدمة اللغة العربية. وتقريب علومها للدارسين. لاسيما وقد نظم قبلها (الكافية) وهو في عصر كثرت فيه المنظومات: كمنظومة الحريري المتوفى سنة ٥١٦هـ وابن الحاجب ت٦٤٦هـ، وأبي حيان ت٧٤٥هـ.

جاءت ألفية ابن مالك شاملة لأبواب النحو. منظمة الأبواب. سهلة الاستيعاب جمع فيها خلاصة ماأورده في (الكافية). وقد امتازت بمميزات نذكر منها مايلي:

١ـ بيان الحالات الأصلية والفرعية. وما جاء بخلاف ذلك. كقوله في باب الفاعل:

**وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا وَالأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا**
**وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ**

وقوله في باب (الابتداء):

**والأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إذ لاضَرَرا**

٢ـ الإشارة إلى بعض المسائل الإعرابية التي هي بمثابة قاعدة.

كقوله في باب (الابتداء):

**مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ**
**وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أغْنَى فِى أَسَارٍ ذَانِ**

وقوله في باب (نعم وبئس)

**وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيسَ يَبْدُو أَبَدَا**

٣ـ بيان الأوجه الخلافية كقوله في باب (التوكيد):

وَإِنْ يُفِـدْ تَـوْكِيـدُ مَنْكُـورٍ قُبِـلْ    وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

وقوله في باب (التنازع):

إِنْ عَامِلانِ اقْتَضَيا فِي اسْمٍ عَمَلْ    قَبْـلُ فَلِلْـوَاحِـدِ مِنْهُمَـا الْعَمَـلْ
وَالثَّـانِ أَوْلَـى عِنْـدَ أَهْـلِ الْبَصْـرَهْ    وَاخْتَـارَ عَكْسـاً غَيْـرُهُـمْ ذَا أَسْـرَه

٤ـ الاستغناء بالأمثلة عن ذكر القاعدة أو ذكر الشروط. وهذا كثير فيها وهو من باب التعريف بالمثال. ومن ذلك قوله في باب (الابتداء):

وَلاَ يَجُـوزُ الابْتِـدَا بِـالنَّكِـرَه    مَـالَـمْ تُفِـدْ كَعِنْـدَ زَيْـدٍ نَمِـرَهْ
وَهَـلْ فَتـى فِيكُـمْ فَمَـا خِـلٌ لَنَـا    وَرَجُـلٌ مِـنَ الْكِـرَامِ عِنْـدَنَـا
وَرَغْبَـةٌ فِـى الْخَيْـرِ خَيْـرٌ وَعَمَـلْ    بِـرٍّ يَـزِيـنُ وَلْيُقَـسْ مَـالَـمْ يُقَـلْ

٥ـ إعطاء الأحكام المضادة لبعض المسائل، كقوله في باب (أفعال المقاربة):

وَكَـوْنُـهُ بِـدُونِ أَنْ بَعْـدَ عَسَـى    نَـزْرٌ وَكَـادَ الأَمْـرُ فِيـه عُكِسَـا

وقوله في باب (إنَّ):

لإِنَّ أَنَّ لَيْـتَ لَكِـنَّ لَعَـلْ    كَـأَنَّ عكسُ مَالِكَـانَ مِنْ عَمَـلْ

٦ ـ الاختصار بعدم تكرار حرف العطف كقوله في باب (كان):

تَـرْفَـعُ كَـانَ الْمبْتَـدَا اسْمًـا وَالْخَبَـرْ    تَنْصِبُـهُ كَكَـانَ سَيِّـدًا عُمَـرْ
كَكَـانَ ظَـلَّ بَـاتَ أَضْحَـى أَصْبَحَـا    أَمْسَـى وَصَـارَ لَيْـسَ زَالَ بَـرِحَـا

وقوله في باب (حروف الجر):

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إلَى     حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِى عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّم كَيْ وَاو وَتَا     وَالكَافُ وَالبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

٧ ـ ظهرت شخصية الناظم فأبدى رأيه صريحاً في بعض المسائل.
كقوله في باب (النكرة والمعرفة):

وَصِلْ أوِ افْصَلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا     أَشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الْخُلْفُ انتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنيهِ وَاتِّصَالاَ     أَخْتَارُ غَيْرِى اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

وقوله في باب (العطف):

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى     ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِماً قَدْ جُعِلاَ
وَلَيْسَ عِنْدى لازِماً إذْ قَدْ أَتَى     فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

٨ ـ الإشارة إلى الأصح أو المختار أو الأشهر أو القليل ونحو ذلك. كقوله في باب (المعرب والمبني) وهو يتحدث عن الأسماء الستة:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ     وَالنَّقْصُ فِى هذا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفى أبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ     وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وقوله في آخر باب (النعت):

وَمَامِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ     يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ

وقوله في باب (أفعال المقاربة):

وَمِثْـلُ كَـادَ فـي الأَصَـحِّ كَـرَبَـا وَتَـرْكُ أَنْ مَـعْ ذِي الشُّـرُوعِ وَجَبَـا

وقوله في الباب نفسه:

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أجزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْـوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَـا الفَتْـحِ زُكِـنْ

إلى غير ذلك مما هو بين لدارس الألفية المتأمل فيها.

وقد اشتهرت الألفية وحفظها الطلاب لبساطة نظمها وسهولة فهم معانيها، ولأن ترتيبها ملائم للطالب في التدرج في دراسة النحو، كما أنها حظيت باهتمام العلماء. فمنهم من شرحها. ومنهم من نثرها، ومنهم من أعربها. وقد كثرت شروحها ما بين مسهب وموجز. إضافة إلى الحواشي والتعليقات على أكثر شروحها. ومن شروحها ـ وحواشي الشروح ـ المطبوعة مايلي:

١ ـ شرح العلامة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ. وهو من أشهر شروحها. وأكثرها انتشاراً. وأقربها تناولاً، وقد قيل فيه وفي الألفية:

لألفيـة الحبـر ابـن مـالـك بهجـةٌ على غيرها فاقت بألف دليل[١]

عليها شروح ليس يحصى عديدها وأحسنها المنسوب لابن عقيل

في هذا الكتاب حسن التنسيق ودقة التقسيم. ووضوح العبارة وتسلسل في الفكرة، بسط أبيات الألفية بطريقة سهلة. ومثال واضح. حتى إنه يحلل المثال ويعربه إن كان ثمَّ حاجة إلى إعراب.

---

(١) فيه مبالغة. وإنما ذكرته من أجل البيت الذي يليه.

وعلى شرح ابن عقيل عدة حواشٍ منها: حاشية الخضري، والسيوطي، وقام الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد بشرح الشواهد وإعرابها والتعليق في بعض المواضع[١].

٢ ـ شرح ابن أم قاسم المرادي. وهو الحسن بن قاسم بن عبد الله ابن علي المغربي المصري المالكي. المتوفى سنة ٧٤٩هـ. وعرف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه جاءت من المغرب، فكانت شهرته تابعة لها. واسم شرحه: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. والكتاب مطبوع في ستة أجزاء تقع في مجلدين ـ حسب ماعندي ـ والناشر مكتبة الكليات الأزهرية. وعليه شرح وتعليق للدكتور: عبدالرحمن سليمان. وعلى هذا التعليق تعقبات كثيرة[٢].

٣ ـ شرح ابن الناظم. محمد بدر الدين بن محمد بن عبدالله بن مالك المتوفى سنة ٦٨٦هـ المعروف بشرح ابن الناظم. مطبوع في مجلد بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد. يميل في شرحه إلى دقة العبارة. وصعوبة المأخذ أحياناً. ويغلب عليه الاختصار. وقد تعقب والده دون هوادة في بعض المسائل[٣].

٤ ـ شرح الأشموني وهو أبو الحسن علي بن محمد المصري

---

(١) يؤخذ عليه أنه لم يُعن بالآيات القرآنية لابتفسير بعض كلماتها ولا بإعرابها. وهذا جانب لابد من مراعاته، وهي ليست كثيرة في شرح ابن عقيل في حين أنه يتوسع في شرح بعض الشواهد عفا الله عنه وجزاه الله خيراً.

(٢) هي للدكتور علي عبود الساهي في كتابه (المرادي، وكتابه: توضيح مقاصد الألفية).

(٣) انظر على سبيل المثال شرح ابن الناظم ص٢٥٨، ٢٥٩ (باب التنازع).

الأشموني المتوفى في حدود سنة ٩٠٠هـ مطبوع في أربعة أجزاء وعليه حاشية محمد بن على الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦هـ ويعتبر هذا الشرح أكثر شروح الألفية تفصيلاً ونقلاً للمذاهب وآراء علماء العربية مع سهولة في العبارة ووضوح في البيان.

٥ ـ شرح جلال الدين السيوطي. وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ. سماه: البهجة المرضية. وهو مختصر جداً. مطبوع بهامش شرح ابن عقيل ومطبوع وحده.

٦ ـ شرح أبى زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المتوفى سنة ٨٠١هـ مطبوع. وعليه حاشية للشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري. وطبعة أخرى وعليها حاشية ابن حمدون بن الحاج. وهو شرح مختصر.

هذه بعض من شروح الألفية. أما الذين نثروها ففي مقدمتهم العلامة جمال الدين. المعروف بابن هشام النحوي المتوفى سنة ٧٦٢هـ في مجلد سماه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) مطبوع ، وقد اشتهر باسم (التوضيح) وقد شرحه الشيخ خالد الأزهري النحوي المتوفى سنة ٩٠٥هـ. وسمى شرحه (التصريح بمضمون التوضيح) وهو شرح مفيد. مطبوع في مجلدين.

وممن أعرب الألفية الشيخ خالد الأزهري ـ المذكور ـ في مجلد سماه (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب). مطبوع وبهامشه (موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب) للشيخ نفسه.

هذه بعض شروح الألفية وخدمة العلماء لها. وهي من شروح كثيرة تدل على أهمية الألفية وقيمتها عند النحاة. فإن كثرة الشروح على كتاب ما دليل أهميته وفائدته.

ولم يشرح ابن مالك ألفتيه مخالفاً بذلك منهجه المعهود في التأليف. حيث كان يشرح متونه وأراجيزه. ولعله ترك شرحها اكتفاء ـ فيما يبدو ـ بشرح الأصل وهو الكافية. فإنه شرحها قبل أن ينظم الألفية على ما رجحه بعض الباحثين. وشرح (الكافية) شرح لألفيته[١]. .

وإذا كانت الألفية بهذه المكانة فإنها لم تسلم من المآخذ والاعتراضات على ناظمها ـ شأنها فى ذلك شأن كل مؤلف يتصدى جمع كثير لشرحه ـ لكن هذه المأخذ لاأثر لها إذا ماقورنت بالفائدة العلمية من الألفية من جهة. وأثر المؤلف والاستفادة منه في الدراسات النحوية من جهة أخرى.

وتختلف المآخذ على الناظم من مؤلف لآخر. شدة وسهولة. قلة وكثرة. على أن بعضها يمكن الإجابة عنه بلا تكلف ولاتمحل، بل لو سئل ابن مالك عنها في وقته لأجاب بصحة عدد منها[٢].

رحم الله ابن مالك وأثابه على خدمة لغة القرآن. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) انظر مقدمة شرح الكافية لمحقق الكتاب (١/ ٤٥) وانظر بُغية الوعاة للسيوطي (/ ١٣٣).

(٢) انظر على سبيل المثال باب العلم عند قوله:

واسما أتى وكنية ولقبا وأخرن ذا إن سواه صحبا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مقدمة الناظم

١ـ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِك  أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ
٢ـ مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطفَى  وآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
٣ـ وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ  مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
٤ـ تُقَرِّبُ الأَقْصى بِلَفْظٍ مُوجَزِ  وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
٥ـ وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ  فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي[1]
٦ـ وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاً  مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلا
٧ـ واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ  لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

هذه مقدمة الناظم. ضمنها الحمدلة[2] والصلاة على النبي ﷺ ـ وعلى آله، والاستعانة بالله تعالى على هذه الألفية التي ذكر بعض صفاتها ثم أشار إلى تقدم العلامة ابن معطي في هذا المجال.

قوله: (قال محمد هو ابن مالك) نسب نفسه إلى جده لشهرته به وإلا فأبوه (عبد الله) فهو محمد بن عبد الله بن

---

(١) هكذا بالياء في نسخة الألفية. والأصل حذفها لأنه منقوص لم يضف ولم تدخل عليه (أل). انظر (مقالات منتخبة في علوم اللغة) للدكتور: عبدالكريم الأسعد ص ١٨١.

(٢) الحمدلة: قول: الحمد لله، ومثلها: البسملة والهيللة والسبحلة. وهذا مايسمى بالنحت وهو: أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنتزع من مجموعها كلمة فذة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها. راجع كتاب (النحت في اللغة العربية) للدكتور: نهاد الموسى.

مالك[١] الطائي[٢] الجياني. أبو عبد الله. أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في حدود سنة ٥٩٨هـ في (جيّان) بالأندلس. وانتقل إلى دمشق فتوفي بها سنة ٦٧٢هـ. له مؤلفات عديدة منها الألفية. والكافية الشافية وشرحها. وإكمال الإعلام بمثلث الكلام. وغيرها كثير[٣].

قوله: (أحمد ربي الله خير مالك) الحمد هو الاعتراف للمحمود بصفات الكمال مع محبته وتعظيمه. و(خير ) منصوب: إما بعامل محذوف وجوباً تقديره: امدح، أو على أنه حال لازمة.

قوله: (مصلياً على النبي المصطفى) (مصلياً) حال مقدرة. والحال المقدرة هي التي تحدث فيما بعد كقوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾[٤] والصلاة على النبي ﷺ لاتقع وقت حمده لله، وإنما تقع بعد الانتهاء منه.

قوله: (وآله المستكملين الشرفا) إن كان بفتح الشين فهو مفعول

---

(١) من المترجمين لابن مالك من يزيد في نسبه فيقول: (محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك) ومنهم من يقول: (محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك. .) راجع مقدمة كتابه (إكمال الإعلام) ١/ ١٣.

(٢) بلاد الأندلس بعيدة جداً عن موطن العرب ومنهم طي لكن من المعروف أن جيوش الفتح الإسلامي كانت تضم أشتاتاً من أبناء القبائل العربية

(٣) ترجم لابن مالك كثيرون راجع مقدمة (إكمال الإعلام بمثلث الكلام) لابن مالك. تحقيق سعد الغامدي (١/ ١٢).

(٤) الزمر: ٧٣

به منصوب بالفتحة الظاهرة. والألف للإطلاق. وإن كان بضم الشين فهو نعت ثان لـ (لآل) مجرور بكسرة مقدرة على الألف، لأنه مقصور من الممدود، وأصله (الشرفاء) جمع شريف: كظريف وظرفاء. والشريف من جمع علو النسب مع حميد الصفات وعلو القدر. وعلى هذا يكون مفعول (المستكملين) محذوفاً تقديره: أنواع الفضائل.

قوله (وأستعين الله في ألفيه) أي أطلب العون من الله تعالى، وفي الحديث (اللهم لاسهل إلا ماجعلته سهلاً، وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلاً). أخرجه ابن السني عن أنس في (عمل اليوم والليلة) وصححه ابن حبان وقال الحافظ ابن حجر: هذا حديث صحيح.

وقوله (في ألفيه)، (في) بمعنى (على) لأن الاستعانة وما تصرف منها تتعدى بـ (على) قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾[١]

و(ألفية) أي عدد أبياتها ألف بيت، من كامل بحر الرجز. وقد قيل إنها تنقص ستة أبيات. وقيل: أكثر. وقد وجد من شراحها من يزيد أو ينقص بعض الأبيات[٢].

وقد جاءت مقدمة الألفية في سبعة أبيات، والختام في أربعة. والباقي يختص بالمادة العلمية وعددها ٩٩١ بيتاً حسب عدّي لها. وهي الطبعة التي عليها شرح ابن عقيل وغيره .

---

(١) يوسف: ١٨.

(٢) انظر (المرادي وكتابه: توضيح مقاصد الألفية) للدكتور علي عبود الساهي ص ١٣٧.

وقوله: (مقاصد النحو بها محويه) وصفها بذلك ليعتني بها الطالب حفظاً وفهماً. ومقاصد النحو: مهماته. ومعنى (محويه) أي مجموعة.

قوله: (تقرب الأقصى بلفظ موجز) أي تقرب المعنى البعيد وغوامض المسائل، تقربها للافهام (بلفظ موجز) أي: قليل الحروف كثير المعنى.

قوله: (وتبسط البذل بوعد منجز) البذل أي: العطاء. وتبسط أي توسع والوعد المنجز: الموفى به بسرعة.

قوله: (وتقتضي رضاً بغير سخط) أي تطلب الرضا من قارئها غير مشوب بالسخط، فلا يعترض على مؤلفها كثيراً.

قوله: (فائقة ألفية ابن معطي) وهو الشيخ أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور. الزواوي. نسبة إلى زواوة ـ اسم قبيلة موطنها شمال أفريقية ـ ولد سنة ٥٦٤هـ في (بجاية) على ساحل البحر الأبيض. وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب وقد شرح ألفيته كثيرون منهم عبد العزيز الموصلي من علماء القرن السابع. وشرحه مطبوع في مجلدين. مات ابن معطي سنة ٦٢٨هـ بمصر رحمهم الله جميعاً.

وألفية ابن مالك تفوق ألفية ابن معطي لفظاً ومعنى.

أما اللفظ: فلأنها من بحر واحد، وهو بحر الرجز. وألفية ابن معطى

من الرجز والسريع كما نص هو على ذلك.

ومعنى: لأنها أكثر منها أحكاماً. كذا قيل في توضيح عبارة ابن مالك، وهذا لايعنى الأفضلية المطلقة.

فأولاً: أن ابن معطي هو صاحب الفكرة، وهو المبدع في هذا المجال. فقد كتب ألفيته على نسق ونمط لم يسبق إليه وكفاه بذلك فخراً. وابن مالك سار على منواله.

وثانياً: أن لألفية ابن معطي مزايا ليست لألفية ابن مالك يتبينها الدارس لهما:

منها أن ألفية ابن معطي مملوءة بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية، وهذا قليل في ألفية ابن مالك.

ومنها أنه يبدأ بالتعريف ثم يذكر الأحكام. وهذا مفقود في مواضع مهمة من الألفية[١].

ومنها سلاسة الأسلوب وسهولة التعبير. وإشراق المعنى.

وفي ألفية ابن مالك يظهر حسن الترتيب والتبويب والتنظيم والتنسيق مما يجعلها سهلة الاستيعاب، في حين أن ألفية ابن معطي خلت من التبويب فإنه قد نظمها نظمًا متصلاً وكأنها تبحث في موضوع واحد.

جزى الله هذين العالمين خيرًا على ما بذلا من جهد ووقت..

---

(١) انظر للموازنة مقدمة المحقق لشرح ألفية ابن معطى (١/ ٧٦) وما بعدها.

قوله: (وهو بسبق حائز تفضيلاً) أي هو أفضل مني لسبقه إياي، فإن ابن مالك ولد سنة ٥٩٨هـ أو ٦٠٠هـ. ومات سنة ٦٧٢هـ وابن معطي ولد سنة ٥٦٤هـ ومات سنة ٦٢٨هـ.

قوله: (مستوجب ثنائي الجميلا) أي لانتفاعي بما ألفه واقتدائي به. وهو يشير بذلك إلى فضل المتقدم على المتأخر. وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم، فإن ابن مالك تابع لابن معطي في هذا النوع من التأليف ومستفيد منه، لأن ابن معطي كتب ألفيته على نسق لم يسبق إليه كما تقدم.

وقوله:

**والله يقضي بهبات وافره لي وله في درجات الآخره**

هذا دعاء من ابن مالك، ولو عم المسلمين بالدعاء لكان أولى. وقدم نفسه لحديث أبي بن كعب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه. رواه الترمذي وهو حديث صحيح.

والهبات: أي العطايا (وافره) أي تامة..

# الكلام وما يتألف منه

تعريف الكلام والكلم

٨ـ كَـلامُنَـا لَفْـظٌ مُفِيـدٌ كـاسْتَقِـمْ     وَاسْـمٌ وَفِعْـلٌ ثُـمَّ حَـرْفٌ الْكَلِـمْ

٩ـ واحِـدُهُ كَلِمَـةٌ والقَـوْلُ عَـمْ     وَكِلْمَـةٌ بِهَـا كَـلاَمٌ قَـدْ يُـؤَمّ

الكلام لغة: اللفظ الموضوع لمعنى: مفيداً أو غير مفيد.

واصطلاحاً: اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها. بحيث لايبقى السامع منتظراً لشيء آخر.

مثاله: الله ربنا، ومحمد ﷺ نبينا.

ولابد في الكلام من أمرين معاً: التركيب من كلمتين أو أكثر. والإفادة المستقلة.

وقولنا: اللفظ: أي الصوت. وهو جنس يشمل ما يراد تعريفه. وهو الكلام ويشمل غيره.

وقولنا: المفيد: هذا قيد أول يخرج المهمل. وهو الذي لامعنى له كمقلوب زيد[1].

وقولنا: فائدة يحسن السكوت عليها: قيد ثانٍ، أخرج الكلمة

---

(١) أو لاخراج مالا يفيد وهو الذي لايجهله أحد نحو: النار حارة.

مثل: كتاب. وأخرج بعض الكلم وهو: مالم يفد. نحو: إن صليت..

وأقل ما يتألف منه الكلام: اسمان مثل: الغيبة محرمة. أو فعل واسم مثل: جاء الحق.

أما الكلم فهو: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفاد نحو: العدل أساس الملك، أو لم يفد نحو: إن حضر ضيف..

والكلم: اسم جنس جمعي[1] يفرق بينه وبين مفرده بالتاء فيقال: كلمة. والكلمة هي: اللفظ الموضوع لمعنى مفرد.

وللكلمة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

فالاسم: مادل على معنى في نفسه من غير إشعار بزمن. مثل: كتاب.

والفعل: ما دل على معنى في نفسه وأشعر بهيئته بأحد الأزمنة

---

(١) اعلم أن (الجنس) وهو من مصطلحات أهل المنطق لفظ يراد به جملة الشيء ومجموع أفراده وهو أعم من النوع. وقد استعمل النحاة هذا التعبير في مجال الدلالة على الشيوع والعمومية في النوع الواحد. فكلمة إنسان، شجرة، معدن، هي أسماء عامة ليس فيها سوى المعنى الذهني المجرد دون أن يستحضر الذهن شخصاً معيناً أو شجرة معينة أو معدناً معيناً. والكلمة جنس يندرج تحتها الاسم والفعل والحرف. وكل منها نوع. واسم الجنس ثلاثة أنواع:

أ- اسم جنسي جمعي.. وهو ما دلَّ على ثلاثة فأكثر وفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وشجرة أو بالياء كروم ورومي. وهو في الحالين لاترد ألفاظه على أوزان الجموع المعروفة.

ب- اسم جنس إفرادي وهو: ما يصدق على الكثير والقليل بلفظ واحد كماء وذهب..

ج- اسم جنس آحادي. وهو ما أريد به فرد غير معين. لابد من استحضار صورته في الذهن مثل أسامة للأسد. وسيأتي هذا في باب العلم إن شاء الله.

الثلاثة[١] مثل: كتب، يكتب. اكتب.

والحرف: ما دل على معنى في غيره. مثل (الواو) لاتدل على معنى في نفسها، بل في غيرها مثل والله إن الحق منتصر.

وبين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه[٢]. يجتمعان فيما أفاد ويتألف من ثلاث كلمات فأكثر، نحو: قد قامت الصلاة. وينفرد الكلم فيما لم يفد نحو: إذا جاء أخوك.. وينفرد الكلام فيما أفاد ولم يتألف من ثلاث كلمات، نحو: الصدق فضيلة.

والقول: هو كل لفظ نطق به الإنسان. مفرداً كان أو مركباً. مفيداً كان أو غير مفيد، فهو ينطبق على الكلام وعلى الكلم وعلى الكلمة. فهو يعم الجميع عموماً مطلقاً[٣]، وينفرد الأعم وهو القول

---

(١) المراد بالهيئة: الحالة التصريفية نحو: كتب (للماضي) يكتب (للمستقبل والحاضر)اكتب (للمستقبل) أما نحو: أمس، الآن. فهذا يدل على الزمن بذاته لا بهيئته فليس بفعل.

(٢) العموم والخصوص من وجه هي النسبة بين معنى كلي ومعنى كلي آخر. وكل منهما ينطبق على بعض الأفراد التي ينطبق عليها الآخر. وينفرد بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليها الاخر. ومثال ذلك: إنسان، أبيض. فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض كالعربي والرومي. ينفرد الأبيض عن الإنسان في الثلج والسكر ـ مثلاً ـ وينفرد الإنسان عن الأبيض في الزنجي ـ مثلاً ـ فهو إنسان أسود. ومثل ذلك: كلام وكلم.

(٣) العموم والخصوص المطلق: النسبة بين معنى واخر مخالف له في المفهوم وذلك من جهة أن أحدهما ينطبق على كل ما ينطبق عليه الاخر من أفراد دون العكس. أي: والثاني ينطبق فقط على بعض الأفراد التي ينطبق عليها قرينه. مثل: حيوان، إنسان. ففي كلمة (حيوان) عموم لأنه ينطبق على أفراد الثاني وعلى غيرها كالفرس والغزال. وكلمة (إنسان) تنطبق على بعض الأفراد التي ينطبق عليها لفظ (حيوان) دون بعض كالغزال. ففيها خصوص ومثله ذلك (قول) فهي أعم مطلقًا و (كلام) أخص مطلقًا (راجع ضوابط المعرفة للميداني ص ٤٨، ٤٩).

بنحو: كتاب علي. فليس هذا بكلام ولا كلم ولا كلمة لما تقدم.

وتطلق الكلمة أحياناً ويراد بها الكلام، نحو: ألقى إمام المسجد كلمة. وهذا من باب تسمية الشيء باسم بعضه. ومن ذلك قول النبي ﷺ: (أصدق كلمة قالها لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل) متفق عليه، وقوله ﷺ (الكلمة الطيبة صدقة) رواه البخاري ومسلم.

وهذا معنى قول ابن مالك: (كلامنا.. إلخ) أي الكلام عندنا معشر النحويين هو اللفظ المفيد. (ولايكون مفيداً إلا إذا كان مركباً) ثم مثل بقوله: استقم. وهو مركب من فعل أمر وفاعل مستتر. وقد استغنى بالمثال عن أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها. ثم ذكر أن الكلم ثلاثة أقسام. وواحده كلمة. والقول يشمل بمعناه كل الأقسام (الكلام والكلم والكلمة).

وقوله (وكِلْمةٌ بها كلام قد يؤم) أي: تطلق الكلمة، ويقصد بها الكلام.. والتقليل في قوله: (قد يؤم) مراد به التقليل النسبي أي استعمال (الكلمة) في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد لاقليل في نفسه، فإنه كثير. وقوله (وكلمة) بكسر الكاف هي إحدى اللغات الثلاث فيها. وقوله: (ثم حرف..) «ثم» بمعنى واو العطف، إذ لامعنى للتراخي بين أقسام الكلمة. ويكفي بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه تأخيره عنهما.

***

علامات الاسم

١٠- بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ    وَمُسْنَدٍ لِلاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

لما ذكر أنواع الكلمة وهي: الاسم والفعل والحرف شرع في ذكر علاماتها. فذكر في هذا البيت خمس علامات، يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف؛ إذا وجدت واحدة منها كانت دليلاً على أن الكلمة (اسم) وقد تعددت هذه العلامات، لأن الأسماء متعددة الأنواع. فقد تصلح العلامة لاسم ولاتصلح لآخر.

الأولى: الجر. وليس المراد به حرف الجر، لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم كقولك: أشرت إليه بأن قم. بل المراد كون الكلمة مجرورة نحو: صليت في المسجِدِ الواسعِ. قال تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾[1]

الثانية: التنوين[2]: وهو نون ساكنة زائدة لغير توكيد، تلحق آخر

---

(١) بسم الله: الباء حرف جر. واسم: مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بمحذوف متأخرٍ يقدر بما يناسب المقام. نحو: أقرأ، أكتب، آكل. والباء للاستعانة. وإنما قُدّر المتعلق متأخرًا لفائدتين:

١- الحصر: لأن تقديم المعمول يفيد الحصر عند البلاغيين. فقولك: باسم الله أقرأ بمنزلة: لا أقرأ إلا باسم الله.

٢- تيمنًا بالبداءة باسم الله تعالى.

ولفظ الجلالة مضاف إليه (الرحمن) صفة (الرحيم) صفة ثانية.

(٢) التنوين في الأصل: التصويت والترنيم. ونونت الكلمة: أدخلت النون. وكان الأصل أن يكتب التنوين نوناً كما يكتبها علماء العروض فتقول: كتب محمدن واجبن. لكن عدلوا عن هذا الأصل فاكتفوا بالرمز على ذلك وهو تكرار الحركة عند الكتابة بالقلم. مع ملاحظتها عند النطق في حالة الوصل لافي حالة الوقف.

الأسماء لفظا لاخطا ولا وقفاً، نحو: كتب محمدٌ واجباً بخطٍ جميل.

والتنوين أربعة أنواع:

١ ـ **تنوين التمكين**[١]: وهو اللاحق لغالب الأسماء المعربة المنصرفة، نحو جاء خالدٌ مستبشراً ومنه قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾. وخرج بالأول جمع المؤنث السالم نحو مسلمات. وبالثاني الاسم المنقوص الممنوع من الصرف، نحو(جوارٍ) كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ **تنوين التنكير**: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فما نون منها كان نكرة، وما لم ينون فهو معرفة، نحو: (صهٍ)إذا تكلم غيرك. فهذا اسم فعل أمر معناه: اسكت عن كل كلام. فإن أردت السكوت عن كلام معين قلت: (صهْ). بدون تنوين.

٣ ـ **تنوين المقابلة**: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم[٢]، نحو حضرت بناتٌ عاقلات ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا

---

(١) سمي بذلك لأنه يدل على شدة تمكن الاسم في باب الأسماء أي: أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولاالفعل فيمنع من الصرف. وإذا أطلق التنوين فإنما يراد به هذا النوع وذلك لأصالتة في هذا الباب وارجاع ما سواه إليه. ولأنه استوعب من الأسماء أكثرها.

(٢) يقول النحاة: إن التنوين في المفرد يفيد تمام الكلمة ولهذا يحذف عند الإضافة وفي جمع المذكر السالم تأتي النون عوضًا عن التنوين.وفي جمع المؤنث السالم قالوا: إن التنوين في مقابلة النون في جمع المذكر. والحق أن علة ذلك كله هو السماع عن العرب.

ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾[١]

٤ ـ **تنوين العوض**: وهو ماكان عوضاً عن محذوف، وهو ثلاثة أنواع:

١ ـ عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) المسبوقة بكلمة حين أو ساعة وما أشبههما، عوضاً عن جملة تكون بعدها، نحو: «قدم والدي وكنت حينئذٍ غائباً». أي حين إذ قدم. قال تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤﴾[٢] أي: ويوم إذ غُلبت الروم يفرح المؤمنون. لأن (إذ) من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل.

٢ ـ عوض عن اسم: وهو اللاحق لـ (لكل وبعض) عوضاً عما تضافان إليه، نحو: كلٌّ يسمع النصح، والمستفيد قليلٌ، ونحو: زملائي كثيرون، فدعوت بعضاً، وتركت بعضهم. قال تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ ۝١١٦﴾[٣].

٣ ـ عوض عن حرف: وهو اللاحق لاسم منقوص ممنوع من الصرف، نحو: الليالي مواضٍ بحوادثها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[٤] والأصل: مواضي. وغواشي. فالتنوين عوض عن

---

(١) التوبة: ٧٢، وجنات: مفعول ثانٍ لوَعَدَ.

(٢) الروم: ٤.

(٣) البقرة: ١١٦

(٤) الأعراف: ٤١، جمع غاشية ومن معانيها الغطاء فالمعنى والله أعلم لهم من جهنم مهاد: أي فراش يمتهدونه من النار (ومن فوقهم غواش) أي أغطية يتغطون بها من النار. =

الياء المحذوفة التي كانت العرب تحذفها (من فواعل وأشباهها) في حالتي الرفع والجر.

**العلامة الثالثة من علامات الاسم**: دخول (أل) على الكلمة نحو: قدم المسافر.

**العلامة الرابعة**: النداء. وليس المراد به دخول حرف النداء، لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ٢٦﴾[1] على أحد الإعرابين[2] وإنما المراد كون الكلمة مناداة، نحو: ياخالد أكرم أباك. قال تعالى: ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾[3].

**العلامة الخامسة**: الإسناد إليه، أي: إلى الاسم، وهو أن يُنسب إلى الكلمة حكم تحصل به الفائدة نفياً أو إثباتاً، نحو: صليت مع الجماعة. قال تعالى: ﴿وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي﴾[4] فالتاء اسم، لأنه أسند إليه الصلاة في الأول. وإلقاء المحبة في الثاني، ونحو قولك: المؤمن لن يتأخر عن فعل الخير. فيه إسناد عدم التأخر إلى المؤمن، وهذه العلامة من أنفع العلامات، وبها يستدل على اسمية الضمائر، إذ لايوجد لها علامة سواها.

---

= و(غواش) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة.

(١) سورة يس، آية: ٢٦.

(٢) وهو أن تكون (يا) للنداء والمنادى محذوف فإن كانت للتنبيه فلا شاهد فيها.

(٣) سورة الصافات، آية: ١٠٥.

(٤) سورة طه، آية: ٣٩.

وهذا معنى قوله: (بالجر والتنوين. . . إلخ) أي حصل تمييز للاسم عن غيره بالجر والتنوين والنداء وأل. (ومسند للاسم) أي: إسناد إلى الاسم. فهو اسم مفعول أريد به المصدر.

* * *

علامات الفعل

١١ـ بتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

لما ذكر علامات الاسم ذكر علامات الفعل، وهي:

١ ـ تاء الفاعل: للمتكلم نحو: قمتُ بواجبي. أو للمخاطب نحو: أنتَ زرتَ المريض. قال تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾(١). أو للمخاطبة نحو: أنتِ ربيتِ أولادك. قال تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾(٢)

٢ ـ تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو: صامت هند يوم الخميس. قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾(٣) وقد تتحرك بالكسر أو الفتح لعارض كالتخلص من التقاء الساكنين، فالأول نحو ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾(٤) والثاني نحو ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا

---

(١) سورة المائدة، آية: ١١٦.

(٢) سورة القصص، آية: ٧.

(٣) سورة القصص، آية: ١١.

(٤) سورة يوسف، آية: ٥١.

طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾[(١)].

وقد توجد الساكنة في بعض الحروف نحو: رُبَّتْ وثمتْ. بالتسكين. وهذا قليل، والأكثر الفتح. نحو: من أعطاه الله مالاً ثَمَّتَ أسرف فيه كان ملوماً.

٣ ـ ياء المخاطبة نحو: احذري أعداء المرأة. قال تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ﴾[(٢)] وإنما قال ابن مالك: (ويا افعلي) ولم يقل: (ياء الضمير) لأن هذه تشمل ياء المتكلم، وليست خاصة بالفعل. بل تكون فيه وفي الاسم والحرف، كقوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾[(٣)] وقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ﴾[(٤)].

٤ ـ نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة. فالأولى نحو: والله لأفعلنَّ الخير. والثانية نحو: احذرن قول السوء. قال تعالى: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[(٥)].

وهذا معنى قوله (بتا فعلت... إلخ) أي أن الفعل (ينجلي) أي: ينكشف ويتميز من غيره بإحدى العلامات الآتية. وقد ذكرها. وهذه

---

(١) سورة فصلت، آية: ١١.

(٢) سورة مريم، آية: ٢٦، عيناً: تمييز منصوب.

(٣) سورة نوح، آية: ٢٨. (لوالديَّ) اللام حرف جر. والدي: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى وياء المتكلم المدغمة مضاف إليه. وحذفت النون للإضافة. والأصل: لوالدين لي. والجار والمجرور متعلق بالفعل (اغفر).

(٤) سورة النمل، آية: ١٩.

(٥) سوررة يوسف، آية: ٣٢.

العلامات موزعة بين أنواع الفعل. لكل نوع بعض منها في آخره دون بعض[١].

* * *

١٢ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ ..................

علامة الحرف

علامة الحرف أنه لايحسن فيه شيء من علامات الأسماء، ولاعلامات الأفعال. والحرف ثلاثة أنواع:

١ ـ مختص بالاسم مثل حروف الجر، وإن وأخواتها.

٢ ـ مختص بالفعل مثل. قد والسين وسوف ولم.

٣ ـ مشترك بين الاسم والفعل مثل هل. وما.

* * *

١٢ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ
١٣ـ وَمَاضِيَ الأفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

أقسام الفعل وعلاماتها

لما ذكر علامات الفعل مجملة. شرع في بيان أقسام الفعل، وعلامة كل قسم.

١ ـ فالفعل المضارع. هو ما دل على حدث وزمن صالح للحال أو الاستقبال[٢] وعلامته صحة دخول (لم) عليه. كقوله تعالى: ﴿لَمْ

---

(١) لكن هناك أفعال ماضية لاتقبل تاء التأنيث ولاتاء الفاعل بسبب جمودها الطارىء عليها وإلا فهي باعتبار أصلها تقبل التاء. مثل (أفعل) للتعجب. و(حبذا) في باب نعم وبئس. و(عدا وخلا وحاشا) في باب الاستثناء.

(٢) هذا إذا تجرد عن القرائن. فإن وجد قرينة تَعيَّن الحالُ أو تَعيَّن الاستقبالُ. فالأول: مثل =

يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾[١].

٢ ـ والفعل الماضي هو ما دل على حدث وزمن فات قبل النطق به[٢]. وعلامته قبول تاء الفاعل نحو ﴿إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ﴾[٣] أو تاء التأنيث الساكنة نحو ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾[٤]

٣ ـ فعل الأمر وهو ما دل بذاته على أمر مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل. وله علامتان:

الأولى: دلالته على الطلب.

الثانية: قبول نون التوكيد. نحو: أكرمنَّ المسكين. ولم يأت في القرآن فعل الأمر مؤكداً بالنون على الرغم من جواز توكيده بها.

وهذا هو المراد بقوله: (فعل مضارع يلي لم .. إلخ) أي أن علامة المضارع أن يلي (لم) الجازمة وقوله كـ(يَشَم) هو فعل مضارع

---

= أن يقترن ببعض الظروف مثل الآن أو الساعة مثل: أسير معك الآن.. والثاني: أن يقترن بظرف مستقبل مثل (إذا) نحو: أزورك إذا تزورني.. وقد ينصرف إلى الماضي وذلك إذا تقدمته (لم) نحو: لم يحضر الضيف.

(١) سورة الإخلاص، آية: ٣.

(٢) قد ينصرف الفعل الماضي إلى الحال وذلك إذا كان من صيغ العقود التي تقع بمجرد التعبير عنها بصيغة الماضي. كعقود البيع والشراء مثل: بعت، اشتريت، أجرت، أو عقود الأنكحة أو انشاء الأفعال كإنشاء الطلاق ونحو ذلك مما يقصد المتكلم إيقاعه لا الاخبار عن وقوعه وإلا كان من قبيل الماضي.

(٣) سورة الأحقاف، آية: ١٥.

(٤) سورة آل عمران، آية: ٣٦.

بفتح الشين على الأفصح، ماضيه (شمَّ) من قولك شَمِمْت الطيب. وهو من باب فرح. ثم ذكر أن الماضي يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركة للفاعل أو الساكنة للتأنيث، ومعنى (مز) أي ميز. ثم بيَّن أن فعل الأمر يوسم، أي يعلم ويعرف بقبوله نون التوكيد، مع دلالته على الطلب، وهو معنى قوله (إن أمر فهم).

* * *

اسم فعل الأمر

**١٤ـ وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ**

إذا دلت الكلمة على الطلب، ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل أمر. مثل: صه إذا تكلم غيرك. فهي وإن دلت على طلب السكوت لأنها بمعنى اسكت، لكنها لاتقبل النون ومثله: حيهل بمعنى: أقبل.

وخص ابن مالك اسم فعل الأمر بالذكر دون اسم الفعل المضارع نحو ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[1] أي اتضجر. واسم الفعل الماضي نحو ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾[2] أي بعد. لكثرته في اللغة دون أخويه، كما سيذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

---

(١) سورة الإسراء، آية: ٢٣، قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ (أفّ) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبنى على الكسر لامحل له والفاعل فيه مستتر وجوباً تقديره (أنا).

(٢) سورة المؤمنون، آية: ٣٦، هيهات: اسم فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له. والثانية توكيد، و(اللام) زائدة اعراباً لامعنى و(ما) فاعل. وجملة (توعدون) صلة. أي بَعُدَ ما توعدونه من البعث.

فإن قبلت الكلمة النون، ولم تدل على الأمر، فهي فعل مضارع، نحو ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾[١].

وهذا معنى قوله: (والأمر إن لم يكن للنون محل فيه. . .) أي إن دلت الكلمة على الطلب، وهذا مأخوذ من قوله (والأمر) ولم تقبل نون التوكيد، فهي اسم فعل أمر. وقوله (هو اسم) خبر المبتدأ (الأمر) وليس جواباً للشرط لعدم اقترانه بالفاء[٢].

* * *

---

(١) سورة الأعراف، آية: ٨٨.

(٢) وهذه قاعدة وهي: إذا تقدم المبتدأ على أداة الشرط بأن اقترن ما بعدها بالفاء أو كان صالحاً لمباشرة الأداة كان هو الجواب والخبر محذوفاً، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً لأن الأغلب دخول الفاء في جواب الشرط لا في خبر المبتدأ. ومحل ذلك باب عوامل الجزم إن شاء الله.

# المعرب والمبني

المعرب والمبني من الأسماء وسبب البناء

١٥- وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي    لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي[١]

الاسم قسمان: معرب ومبني.

**فالمعرب**: ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه. مثل: حضر الضيفُ ، صافحت الضيفَ، فرحت بالضيفِ. فالأول: مرفوع لأنه معمول لعامل يقتضي الرفع على الفاعلية وهو (حضر). والثاني: منصوب لتغير العامل بعامل آخر يقتضي النصب على المفعولية وهو الفعل (صافحت). والثالث: مجرور لتغير العامل بعامل آخر يقتضي الجر وهو الباء[٢].

**والمبني**: ما يلزم حالة واحدة، ولايتغير آخره بسبب ما يدخل عليه. مثل: هذا الطالب فاز على زملائه. هنأت هذا الطالب. سلمت على هذا الطالب.

وسبب بناء الاسم مشابهته الحرف في وجه من الأوجه التي

---

(١) قوله (ومبني) مبتدأ وخبره محذوف. والتقدير: ومنه مبنى. ولايعطف على قوله: (معرب) لأنه يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد.

(٢) العامل هو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. وهو لفظي كالأفعال والحروف ومعنوي كالابتداء في رفع المبتدأ. وقد يكون العامل ظاهراً وقد يكون مقدراً. وأما المعمول فهو: مدخول العامل ومحل تأثيره كالفاعل والمفاعيل.

سيذكرها[١].

ومعنى البيت: أن الاسم منه ما هو معرب، ومنه ما هو مبني. بسبب الشبه الذي قربه من الحرف. وقوله: (مدني) اسم فاعل من (أدنى) من قولك: أدنيت الشيءَ من الشيءِ، إذا قربته منه، والياء زائدة للإشباع. لأن ياء المنقوص المنكّر غير المنصوب تحذف وجوباً، نحو: هذا ساعٍ إلى الخير.

* * *

أنواع شبه الاسم بالحرف

١٦ـ كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا والمَعْنَوِيِّ فـي مَتَى وَفِـي هُنَـا

١٧ـ وَكَنِيَابَـةٍ عَـنِ الفِعْـلِ بـلا تَـأَثُّـرٍ وَكَـافْتِقَـارٍ أُصِّـلا

ذكر في البيتين أوجه شبه الاسم بالحرف. الذي اقتضى بناء الاسم. وهذا الشبه مشروط فيه عدم وجود معارض يضعفه، مما هو من خصائص الأسماء كالتثنية أو الإضافة، كما سنذكر ذلك إن شاء الله.

**الأول**: الشبه الوضعي: وهو أن يكون الاسم على حرف أو حرفين. فالأول كالتاء من (فعلت) في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾﴾[٢] فهي اسم للإسناد إليها، ومبنية لأنها

---

(١) أذكر هذه التفاصيل من باب توضيح الألفية وإلا فالقاعدة السليمة في هذا الباب وغيره هو السماع عن العرب الأوائل. وعملية الإعراب والبناء هي محاكاة العرب. فما لزم حالة واحدة بني. وما تغير آخره بتغير العامل أعرب. وانظر المقدمة رقم «٦».

(٢) سورة الأنبياء، آية: ٦٢.

اشبهت الحرف في الوضع، لكونها على حرف واحد. فهي كباء الجر ولامه.

والثاني مثل (نا) في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ﴾[١] فهي مبنية لشبهها الحرف في الوضع في كونها على حرفين. فهي شبيهة بنحو: قد. وبل.

فإن قيل: لِمَ أعرب (أب وأخ) مع أنهما على حرفين؟

فالجواب: أن هذا الشبه بالحرف عارض، لأنهما ثلاثيان، إذ أصلهما (أبَوٌ وأَخَوٌ) بدليل النسب إليهما (أبويّ وأخويّ) وبدليل تثنيتهما.

**الثاني**: الشبه المعنوي وهو: أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف. سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا.

فالأول: كمتى في نحو: متى السفر؟ وقوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾[٢]؟ فهي اسم استفهام شبيه بهمزة الاستفهام في المعنى. لأن كلا منهما يسأل به عن معنى محدود. وكقوله تعالى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾[٣] فـ (مَنْ) اسم شرط شبيه بإن الشرطية في المعنى، لأن كلاًّ منهما يفيد التعليق والجزاء، الذي يتضح من الجملة التي بعدها.

---

(١) سورة آل عمران، آية: ٨١.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢١٤.

(٣) سورة النساء، آية: ١٢٣.

فإن قيل: لِمَ أعربت (أي) الشرطية في مثل: أيُّ خير تعمله ينفعك وفي قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾[(١)] والاستفهامية في نحو: أي يوم تسافر فيه؟ وفي قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾[(٢)].

فالجواب: هو ما تقدم من أن شرط الشبه بالحرف ألا يوجد له معارض يضعفه. وقد أضيفت أي الشرطية والاستفهامية هنا لمفرد. فهما معه معربتان. لأن الإضافة من خصائص الأسماء.

والثاني: وهو ما أشبه حرفاً غير موجود مثل: هنا. في قوله تعالى: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ۝١٤٦﴾[(٣)] فهنا اسم إشارة للمكان مبني. شبيه بحرف كان يستحق الوضع. لأن الإشارة معنى من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف الدال عليها، كما وضعوا للنفي (ما) وللنهي (لا) وللخطاب (الكاف) وللاستفهام (الهمزة) لكن العرب لم تضع لها حرفاً. فبنيت أسماء الإشارة لتضمنها معنى حرف كان يستحق الوضع.

**الثالث**: الشبه النيابي: وهو أن يشبه الاسم الحرف في كونه ينوب عن الفعل ولايدخل عليه عامل، فيؤثر فيه، ومثاله: صهْ عما

---

(١) سورة القصص، آية: ٢٨.

(٢) سورة الأنعام، آية: ٨١، (أي) في قوله تعالى: ﴿أيما الأجلين قضيت..﴾ مفعول مقدم لـ (قضيت) و(ما) زائدة اعراباً لامعنى وفي قوله: ﴿فأيُّ الفريقين﴾ مبتدأ خبره ﴿أحق بالأمن﴾.

(٣) سورة الشعراء، آية: ١٤٦.

يشين. وقوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾[١] فـ (صهْ) و(هيهات) كل منهما مبني، لأنه أشبه الحرف في شيئين:

الأول: النيابة عن الفعل. فإن الحرف (لعل) ـ مثلاً ـ ناب عن الفعل أترجى، وليت عن أتمنى. وكذا (هيهات) ناب عن الفعل بَعُد. و(صه) عن الفعل: اسكت.

الثاني: أنه لايدخل عليه عامل. فإن الحروف لاتدخل عليها العوامل. فلا تقع فاعلا ولا مفعولا. وكذا اسم الفعل (صهْ) فهو مبني على السكون، لامحل له من الإعراب، و(هيهات) مبني على الفتح، لامحل له من الأعراب.

وقولنا: فيؤثر فيه. احتراز من المصدر النائب عن فعله، نحو: إحسانًا إلى والديك، وكقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[٢]، فهو نائب مناب الفعل (أحسنوا) لكنه معرب، لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه. فتقول: (أعجبني إحسانك إلى والديك) فيكون فاعلاً، وتقول: (إحسانك إلى والديك واجب) فيكون مبتدأ.. وهكذا..

**الرابع**: الشبه الافتقاري. وهو أن يكون الاسم مفتقراً افتقاراً لازماً إلى جملة أو شبهها. نحو: جاء الذي استعار الكتاب. قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾[٣] فالاسم الموصول محتاج

---

(١) سورة المؤمنون، آية: ٣٦.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٢٣.

(٣) سورة الفرقان، آية: ١.

إلى صلة بعده، توضح معناه، كما أن الحرف لايظهر معناه إلا بمجرور بعده. وعليه فلابد من شرطين:

١ ـ الافتقار إلى جملة أو شبهها.

٢ ـ اللزوم والأصالة.

فإن اختل الأول أعرب الاسم كقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[(١)] فـ (سبحان) اسم مصدر[(٢)] منصوب بفعل محذوف تقديره (أسبح) فهو معرب، لأنه وإن كان مفتقراً بالأصالة لكن إلى مفرد.

وكذا إن اختل الشرط الثاني كقوله تعالى﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[(٣)] فـ (يوم) مضاف إلي الجملة. والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكنه ليس لازماً بل عارض في بعض التراكيب إذ قد لايضاف أصلاً كقوله ﷺ «من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً» متفق عليه. وقد يضاف إلى مفرد نحو: يوم الجمعة عيد للمسلمين.

وإلى هذه الأنواع الأربعة أشار بقوله: (كالشبه الوضعي.. إلخ) أي أن الشبه الذي يدني الاسم ويقربه من الحرف كالشبه الوضعي أي الشبه في الوضع، أو الشبه في المعنى. وكأن ينوب الاسم عن الفعل

---

(١) سورة الصافات، آية: ١٥٩.

(٢) اسم المصدر هو: اسم يدل على ما يدل عليه المصدر وهو الحدث ولكن حروفه أقل منه نحو: أعطى مصدره: إعطاء. واسم المصدر: عطاء. ومثله: قَبل تقبيلاً وقُبلة. فإن عوض عن النقص بحرف آخر كان مصدراً نحو: وعد عدة.

(٣) سورة المائدة، آية: ١١٩.

من غير أن يتأثر بالعوامل. ومراده بهذا القيد إخراج المصدر كما تقدم. أو أن يحتاج دائماً إلى جملة بعده.

**والخلاصة**: أن البناء يكون في ستة أبواب: الضمائر، أسماء الاستفهام، أسماء الشرط، أسماء الإشارة، أسماء الأفعال، الأسماء الموصولة(١).

* * *

المعرب من الأسماء

**١٨ـ وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَاقَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا**

لما فرغ من ذكر الأسماء المبنية ـ وقدمها لأنها محصورة- ذكر الأسماء المعربة، وهي خلاف المبنية كما تقدم.

والاسم المعرب نوعان:

الأول: صحيح. وهو ما يظهر إعرابه مثل: كتاب، دار، قلم.

الثاني: معتل وهو مالا يظهر إعرابه. بل يكون مقدراً، مثل: الفتى، القاضي، المستشفى. تقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى،

---

(١) هذا بالنظر إلى أوجه الشبه المذكورة وإلا ففيه أسماء مبنية غير ما ذكر. كالأعداد المركبة نحو: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فهي مبنية على فتح الجزأين أبداً. ما عدا اثني عشر فيعرب اعراب المثنى. واسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً نحو: لاسرور دائم. وكذا المنادى إذا كان مفرداً علماً نحو: ياهشام اطع والديك. أو نكرة مقصودة نحو: ياطالب أجب (تشير إلى طالب معين). . ومثل ذلك (كم) وبعض الظروف مثل (حيث) وما ختم بويه إلى غير ذلك مما هو مذكور في بابه.

ومررت بالفتى، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾[١] فالأولى منصوبة بفتحة مقدرة، والثانية مرفوعة لأنها خبر لإن. ولم تظهر حركة الإعراب على آخر الكلمة لوجود الألف.

وهذا معنى قوله (ومعرب الاسماء... إلخ) أي أن المعرب من الاسماء هو ما سلم من شبه الحرف. سواء كان صحيحاً مثل (أرض) أو معتلاً مثل (سُما) بضم السين، إحدى اللغات في الاسم، وهو مقصور بدليل قول بعضهم: ماسُماك؟ أي ماسمك؟ ووجه الدلالة: أن الألف ثبتت مع الإضافة. فدل على أنه مقصور مثل. هذا فتاك.

***

المعرب والمبني من الأفعال

١٩ـ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا
٢٠ـ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

لما ذكر المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المبني والمعرب من الأفعال[٢]. والأفعال ثلاثة:

أ ـ الفعل الماضي: ويُبنى على الفتح ظاهراً، كقوله تعالى: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾[٣] أو مقدراً نحو ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾[٤]

---

(١) سورة آل عمران، آية: ٧٣.

(٢) اعلم أن الإعراب أصل في الأسماء لأن أكثرها بل كلها معرب ما عدا أسماء محصورة قليلة العدد ـ كما تقدم ـ والبناء أصل في الأفعال لأنها كلها مبنية إلا المضارع الذي لم يخل من البناء في بعض حالاته كما سيتضح الآن ـ إن شاء الله.

(٣) سورة الإسراء، آية: ٨١.

(٤) سورة الإسراء، آية: ١.

ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة[1]، كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ﴾[2] ويبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، (وهو تاء الفاعل) أو نا الفاعلين أو نون النسوة، قال تعالى: ﴿فَإِذَا خِفۡتِ عَلَيۡهِ فَأَلۡقِيهِ﴾[3] وقال تعالى: ﴿إِنَّا هُدۡنَآ إِلَيۡكَ﴾[4] وقال تعالى: ﴿وَأَخَذۡنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظٗا ٢١﴾[5].

٢ ـ فعل الأمر: ويبنى على ما يجزم به مضارعه[6]. فالسكون إذا كان صحيح الآخر نحو: امحض أخاك النصيحة[7]. قال تعالى: ﴿قُمۡ فَأَنذِرۡ ٢﴾[8] أو اتصلت به نون الإناث نحو: اتركْنَ الإسراف. قال تعالى: ﴿وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[9] ويبنى على حذف النون إذا اتصلت بآخره

---

(١) يرى كثيرٌ من النحويين أن الفعل الماضي لايبنى على الضم بل هو مبنى على الفتح دائماً ـ سواء كان ظاهراً أو مقدراً ـ فالضمة هنا. وكذا السكون ليست علامة بناء بل هي لمناسبة الواو والسكون لمنع توالي أربع متحركات في كلمتين. وماذكرناه أيسر وأسهل على المتعلمين حيث لاضرر فيه والتيسير في هذا العلم مطلوب.

(٢) سورة البقرة، آية: ٣٢.

(٣) سورة القصص، آية: ٧.

(٤) سورة الأعراف، آية: ١٥٦.

(٥) سورة النساء، آية: ٢١.

(٦) أي تنظر لمضارع فعل الأمر الذي معك. فما كان علامة الجزم في المضارع فهو علامة البناء في الأمر.

(٧) أي اجعلها خالصة من كل ما يشينها.

(٨) سورة المدثر، آية: ٢.

(٩) سورة الأحزاب، آية: ٣٣.

ألف الاثنين كقوله تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾﴾[1] أو واو الجماعة كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[2] أو ياء المخاطبة كقوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾[3]. ويبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر نحو: افشِ السلام ومنه قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾[6].

٣ ـ المضارع. وله حالتان:

الأولى: البناء. وذلك بأحد شرطين:

١ ـ أن تتصل به نون الإناث، فيبنى على السكون نحو: المتحجبات يحفظْنَ أنفسهن. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[7]. فـ(يتربص) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث. ونون الإناث ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

٢ ـ أن تتصل به نون التوكيد المباشرة. وهي التي لم يفصل بينها

---

(١) سورة طه، آية: ٤٣.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٣٨، الوسطى: أي الفضلى والمراد بها صلاة العصر على الراجح.

(٣) سورة آل عمران، آية: ٤٣.

(٤) سورة النحل، آية: ١٢٥.

(٥) سورة لقمان، آية: ١٧.

(٦) سورة الأحزاب، آية: ١.

(٧) سورة البقرة، آية: ٢٢٨.

وبين الفعل فاصل فيبنى على الفتح. وعلامة ذلك أن يكون المضارع قبل دخول نون التوكيد مرفوعاً بالضمة. وهذا في الفعل المسند للواحد، وما في حكمه، نحو: لا تكونَنَّ على الإساءة أقوى منك على الإحسان. قال تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ۝٤﴾[1]. فـ (ينبذن). فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة. ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

الحالة الثانية. الإعراب، وذلك بأحد شرطين:

الأول: ألا تتصل به إحدى النونين نحو: إنما يجلسُ الرجل إلى من ينفعه في دينه، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾[2].

الثاني: إذا اتصلت به نون التوكيد غير المباشرة. وهي التي فصلها عن الفعل فاصل. وعلامة ذلك أن يكون المضارع قبل دخول نون التوكيد مرفوعاً بالنون، وهذا في الفعل المسند إلى ألف الاثنين، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٨٩﴾[3]

---

(١) سورة الهمزة، آية: ٤، كلا: ردع ورد لما توهمه الكافر أي لايخلد ولايبقى له مال. وعلى هذا فالوقف يكون عليها وهو اختيار مكي رحمه الله. قال: ويجوز الابتداء بها على معنى (حقاً) أو على معنى (ألا).

(٢) سورة يونس، آية: ٣٤.

(٣) سورة يونس، آية: ٨٩، أصل الفعل (تتبعانِ) فدخل الجازم فحذفت نون الرفع. ثم أكد. فالتقى ساكنان (ألف الأثنين، والنون الأولى من نون التوكيد) فحركت نون التوكيد بالكسر. ولم تحذف لئلا يلتبس بالفعل المسند للواحد ولاتحذف نون التوكيد لأنه أتى بها لغرض.

فـ (تتبعانِّ) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة =

أو واو الجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾(١) أو ياء المخاطبة كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾(٢).

---

= الخمسة. وألف الأثنين فاعل. ونون التوكيد: حرف مبنى على الكسر لامحل له.

(١) سورة لقمان، آية: ٢٥، أصله: (يقولون) ثم دخلت عليه نون التوكيد فصار. ليقولونَّنَ. ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال (نون الرفع ونون التوكيد) فصار: ليقولوْنْنَ فالتقى ساكنان (واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد) فحذفت الواو لأن الضمة قبلها تدل عليها فصار (ليقولُنَّ) فهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال. والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع فاعل ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لامحل له. والجملة لامحل لها جواب القسم. واعلم أن الفعل (ليقولن) ورد في القرآن في خمسة عشر موضعاً وهو في بعضها مبنى على الفتح وفي بعضها معرب ـ كما ذكرنا ـ والضابط لذلك أن اللام التي قبل النون إن فتحت فهو مبني لأنه مسند للواحد كقوله تعالى: ﴿ولئن أذقناه رحمة منا من بعد ضراء مسته ليقولن هذا لي﴾ أو مسند لجمع ظاهر كقوله تعالى: ﴿ليقولَن الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين﴾ وإن كانت مضمومة فالفعل مبنى لأنه مسند لواو الجماعة المحذوفة وضمة اللام دليل عليها. وهذا كما في الأية التي مثلنا بها في الأصل. وكقوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم ليقولُنَّ إنما كنا نخوض ونلعب﴾ فافهم ذلك فإنه مفيد.

(٢) سورة مريم، آية:٢٦، أصل الفعل: تَرْأيينَنَّ. فنقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون وحذفت الهمزة تخفيفاً فصار: تَرَيينَنَّ. ثم حذفت النون الأولى وهي نون الرفع للجازم وهو (إن) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة فصار: تَرَيينَّ. والياء الأولى متحركة وقبلها فتحة فانقلبت الفاً فصار: ترايْنَّ. فالتقى ساكنان (الألف وياء المخاطبة بعدها) فحذفت الألف فصار: تَرَيْنَّ فالتقت ياء المخاطبة ساكنة مع النون الأولى من نون التوكيد المشددة فحركت الياء بالكسرة إذ لايجوز حذفها لعدم وجود كسرة قبلها تدل عليها. ولايجوز حذف النون الأولى من المشددة لأن المقام يتطلبها مشددة فلم يبق إلا تحريك الياء بالكسرة التي تناسبها فصارت. تَرَيِنَّ. فهو فعل مضارع مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل. هذا هو المشهور في كتب النحو.

وإلى حكم الفعل الإعرابي أشار بقوله: (وفعل أمر ومُضِيٍّ بُنِيَا. .) أي بني الفعل الماضي وفعل الأمر. (وأعربوا مضارعاً) أي أن العرب نطقت بالمضارع معرباً. أو أن النحويين حكموا بذلك (إن عَرِيَا. .) أي: خلا من نون التوكيد المباشرة، ومن نون الإناث. وهذا أحسن من التعبير بـ (نون النسوة) لأن هذه لايدخل فيها إلا العاقل. فالأولى أعم. (كيرعن من فتن) مثال لنون الإناث أي: أن النساء يُخِفْنَ من فتن بهن، نسأل الله السلامة.

* * *

بناء الحرف وعلامات البناء

٢١ـ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢ـ وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وَضَمْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

لما ذكر حكم الأسماء والأفعال من حيث الإعراب والبناء. ذكر الحروف. وأنها مبنية كلها، وذلك لأن الحرف لايتوارد عليه معان يحتاج في التمييز بينها إلى إعراب كما في الاسم. فابتداء الغاية يفهم من الحرف (من) وانتهاء الغاية يفهم من (إلى) في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾[(١)] بدون حاجة إلى إعراب. .

والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة. وأنواع البناء أربعة:

---

(١) سورة الإسراء، آية: ١، سبحان: اسم مصدر منصوب بفعل محذوف وهو مضاف والاسم الموصول مضاف إليه.

١ ـ البناء على سكون. وهو الأصل، لأنه أخف من الحركة. ولذا دخل في الاسم والفعل والحرف، مثل: اكتبْ، كمْ، مِنْ. قال تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ﴾(١).

ولايحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين. فيحرك بالكسر نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾(٢) أو بالضم نحو ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ﴾(٣) أو بالفتح. كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾(٤) فحركت نون (مِنْ) بالفتح لأن الميم مكسورة، فكُرِهَ اجتماع كسرتين للثقل.

٢ ـ الفتح: وهو أقرب الحركات إلى السكون. ولذا دخل في الاسم والحرف والفعل. مثل : كيف، قام، واو العطف. قال تعالى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ﴾(٥).

٣ ـ الكسر: وهو في الاسم والحرف دون الفعل مثل (هؤلاء) والباء في نحو مررت بزيد قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾(٦).

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢١١، «بني إسرائيل» مفعول أول «كم أتيناهم» مبنى على السكون في محل نصب مفعول ثان لاتيناهم ـ على قول ـ والجملة سدت مسد المفعول الثاني للفعل (سل) «من آية» تمييز لـ «كم».

(٢) سورة يوسف، آية: ٥١.

(٣) سورة المنافقون، آية: ٧.

(٤) سورة العنكبوت، آية: ١٠.

(٥) سورة الأنفال، آية: ٦٦.

(٦) سورة آل عمران، آية: ١١٩، «ها» للتنبيه «أنتم» مبتدأ خبره جملة «تحبونهم» و«أولاء» =

٤ ـ الضم: وهو في الاسم والحرف دون الفعل ـ أيضاً ـ مثل (حيثُ) و(منذُ) (على اعتبارها حرف جر) أما الضم في آخر الفعل الماضي مثل (الطلاب حضروا) فليس بأصلى، إنما هو ضم عارض لمناسبة الواو كما مضى.

وهذا معنى قوله (وكل حرف... إلخ) أي أن جميع الحروف مبنية (والأصل في المبني أن يسكن) أي أن الراجح أو المستصحب للأصل هو السكون. وليس المراد بالأصل: الغالب. إذ ليس غالب المبنيات ساكناً. ثم ذكر أنواع البناء والأمثلة عليها.

* * *

علامات الإعراب

٢٣ـ وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَاباً لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

٢٤ـ والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

٢٥ـ فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرّ كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ

٢٦ـ واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَاذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. نحو عاد الحجاجُ. ورأيت الحجاجَ. وسلمت على الحجاجِ. وهو نوعان:

١ ـ إعراب ظاهر. وهو: مالا يمنع من النطق به مانع. كما رأيت في حركة (الجيم) في المثال.

---

= منادى بحرف نداء مقدر. مبنى علي الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى.

٢ ـ إعراب تقديري وهو: مايمنع من التلفظ به مانع من تعذر أو استثقال أو مناسبة. فالتعذر نحو: حضر الفتى. والاستثقال نحو: عدل القاضي. والمناسبة نحو: هذبني أبي، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ زيادة تفصيل لذلك.

وأنواع الإعراب أربعة:

١ ـ الرفع في الاسم والفعل.

٢ ـ النصب في الاسم والفعل.

٣ ـ الجر في الاسم.

٤ ـ الجزم في الفعل.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وعلامات فروع. فالأصول أربعة:

١ ـ الضمة للرفع.

٢ ـ الفتحة للنصب. كقولك: الطالبُ المجدُ لن يتأخرَ. قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[1].

٣ ـ الكسرة للجر كما في الآية الكريمة.

٤ ـ السكون[2] وهو حذف الحركة للجزم، كقوله تعالى:

---

(١) سورة المائدة، آية: ٥٢.

(٢) يقدر السكون على آخر الفعل المعرب في موضعين:
الأول: إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين نحو: لم يكنِ العاقلُ يهمل أبناءه فكلمة (يكن) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين.

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾[1].

وأما العلامات الفرعية فهي واقعة في سبعة أبواب، يأتي إن شاء الله تفصيلها، وهذا معنى قوله (والرفع والنصب.. إلخ) أي اجعل الرفع والنصب إعراباً للاسم والفعل. نحو (لن أهابا) وقد خصص الاسم بالجر كما خصص الفعل بالجزم، فارفع بالضمة وانصب بالفتحة وجر بالكسرة، واجزم بالتسكين. والإعراب بغير ما ذكر يكون نيابياً. نحو (جا) فعل ماضٍ قُصِرَ للضرورة. (أخو) فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة وهو مضاف و(بني نمر) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة. وهو مضاف ونمر مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

* * *

إعراب الأسماء الستة

| | |
|---|---|
| ٢٧ـ وَارْفَعْ بِوَاوٍ وانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ | واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ |
| ٢٨ـ مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا | وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا |
| ٢٩ـ أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ | والنَّقْصُ فِى هذا الأَخِيرِ أَحْسَنُ |
| ٣٠ـ وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيهِ يَنْدُرُ | وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ |

= الثاني: إذا كان الحرف الأخير من الفعل مدغماً في حرف مماثل. فإن السكون يقدر، لأن الآخر يحرك بالفتح لالتقاء الساكنين (الحرف الأخير المجزوم والساكن الذي قبله بسبب الإدغام) نحو: لم يفرَّ الشجاع. ومنه: (وليحدَّ أحدكم شفرته) فالفعل (يَحدَّ) مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه سكون مقدر لأجل الفتحة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين.

(١) سورة الإخلاص، آية: ٣.

٣١ـ وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ أنْ يُضَفْنَ لا        لِلْيَا كَجَا أخُو أبِيكَ ذَا اعْتِلا

هذا الباب الأول مما يكون الإعراب فيه بعلامات فرعية. وهو باب الأسماء الستة[١] (أبٌ، أخٌ، حمٌ، فمٌ، هَنٌ، ذو ـ بمعنى صاحب ـ فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو: هذا أبوك. قال تعالى عن المرأتين ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾[٢] وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، نحو احترم أباك. قال تعالى ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾[٣] وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو: اسمع نصيحة أبيك. قال تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾[٤].

وهذا الإعراب هو أشهر اللغات في الأسماء الستة، وأسهلها ويسمى الإتمام إلا كلمة (هن) فالأشهر فيها الإعراب بالحركات، وهناك لغة أخرى تليها وهي القصر. ومعناه: لزوم الألف في جميع الأحوال (الرفع والنصب والجر) ويكون الإعراب بحركات مقدرة على الألف للتعذر مثل: حضر أخاك. صافحت أخاك. مررت بأخاك.

وهناك لغة ثالثة وهي لغة النقص. ومعناه: إعرابها بالحركات

---

(١) ويقال الأسماء الخمسة لأن (الهن) إعرابه بالحركات أشهر من إعرابه بالحروف. و(الحم) أقارب زوج المرأة،ويطلق على أقارب الزوجة. و(الهنُ) كناية عن أسماء الأجناس. تقول: هذا هنُ زيد أي: شيئه. وقد قال لي بعض الطلبة في الدرس: إن هذا اللفظ لايزال مستعملاً عندهم بهذا المعنى. وقيل: كناية عما يستقبح ذكره ومنه الحديث الآتي.

(٢) سورة القصص، آية:٢٣.

(٣) سورة الإسراء، آية: ٢٦.

(٤) سورة يوسف، آية: ٨١.

الظاهرة وحذف حرف العلة. مثل: هذا أَبُك. ورأيت أَبَك. ومررت بأَبِك. وتقول: هذا هَنُك. ورأيت هنك. ومررت بهنك. قال ﷺ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنِ أبيه ولاتكنوا» أخرجه أحمد بإسناد صحيح[١].

فالأسماء الستة بالنظر إلى اللهجات الواردة فيها ثلاثة أقسام:

الأول: ما فيه لهجة واحدة. وهو: ذو، وفو. وإعرابها بالحروف.

الثاني: مافيه لهجتان. وهو: هن. ففيه النقص وهو أفصح. والإتمام.

الثالث: مافيه ثلاث لهجات وهو: أب، أخ، حم. ففيها الاتمام والقصر، والنقص، وهذا نادر فيها.

ولاتعرب الأسماء الستة بالحروف إلا بشروط وهي نوعان:

١ ـ شروط عامة وهي أربعة:

الأول: أن تكون مضافة، فإن لم تضف أعربت بالحركات الأصلية. قال تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾[٢] وقال تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾[٣]وقال تعالى: ﴿قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾[٤].

---

(١) أي قال: يالفلان ليخرج الناس معه إلى القتال بغير حق. فأعضوه: فعل أمر. والهمزة للقطع. (بهن أبيه) أي بذكره، ولاتذكروا الكناية. بل الاسم الصريح.

(٢) سورة يوسف، آية: ٧٨.

(٣) سورة النساء، آية: ١٢.

(٤) سورة يوسف، آية: ٥٩.

الثاني: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بحركات أصلية مقدرة على ما قبل ياء المتكلم. قال تعالى: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا﴾[(١)] وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَآ أَخِى﴾[(٢)] وقال تعالى: ﴿فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى﴾[(٣)].

الثالث: أن تكون مفردة. فإن كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى أو الجمع. نحو: جاء أبوان. ورأيت أبوين. وذهبت إلى أبوين. وجاء آباءُ الطلاب. ورأيت آباءهم. ومررت بآبائهم. قال تعالى: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾[(٤)] وقال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[(٥)].

الرابع: أن تكون مكبرة (أي غير مصغرة) فإن صُغرت أعربت بالحركات الأصلية نحو: هذا أُبَيُّ زيد.

٢ ـ شروط خاصة:

فيشترط في كلمة (فم) حذف الميم من آخرها. نحو: ينطق فوك بالحكمة. فإن لم تحذف أعرب بالحركات الأصلية نحو: فمُك نظيف.

---

(١) سورة القصص، آية: ٣٤، «أخي» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف. والياء مضاف إليه. وهذا الإعراب يقال في كل اسم اتصل بياء المتكلم. و«لساناً» تمييز.

(٢) سورة ص، آية: ٢٣.

(٣) سورة يوسف، آية: ٩٣.

(٤) سورة النساء، آية: ١١.

(٥) سورة يوسف، آية: ١٠٠.

ويشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة[١] نحو: جاء ذو مال. ونصحت ذا مال. وسلمت على ذي مال. بخلاف: جاء ذو قام. لأنها موصولة. وبخلاف جاء ذو قائم، فمثل هذا لا يُتكلم به. لأنها أُضيفت لوصف.

وهذا معنى قوله: (فارفع بواو.. إلخ) أي ارفع بالواو نيابة عن الضمة، وانصب بالألف. واجرر بالياء ما أصفه لك من الأسماء. ومن ذاك (ذو) بشرط أن يُبين صحبة، أي يدل على صحبة، بأن يكون بمعنى صاحب. ومنها: الفم بشرط أن تَبين منه الميم أي: تنفصل. وكذا: أب أخ حم وهن. والنقص في كلمة (هن) الأخيرة أحسن من الإعراب بالحروف. وأما أب وأخ وحم. فالنقص نادر فيها ـ مع جوازه ـ والقصر أحسن منه، وشرط إعرابها بالحروف. أن تضاف لا للياء. ثم ذكر المثال. ويمكن فهم الشرطين الثالث والرابع من المثال. فإن قوله (أخو أبيك ذا اعتلا) مفرد غير مصغر. و(اعتلا) مصدر قُصر للوقف. والاعتلاء هو العلو.

* * *

إعراب المثنى وما ألحق به

٣٢ـ بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلا ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ

٣٣ـ كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ واثْنَتَانِ ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

٣٤ـ وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

هذا هو الباب الثاني مما يعرب بالعلامات الفرعية. وهو باب

---

(١) المراد باسم الجنس: الاسم الجامد غير المشتق. كالعلم والمال والأدب والفضل ونحوها.

المثنى. والمثنى: اسم دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه. مثل: المشرفان على الطلاب قديران.

فالمشرفان: مثنى لأنه اسم دال على اثنين بزيادة في آخره وهي: الألف والنون. وصالح للتجريد أي: تجريد الزيادة، فيقال: المشرف، ويصح عطف مثله عليه فيقال: جاء مشرف ومشرف آخر، وقولنا: دال على اثنين. شامل للمثنى كما مثل. وللألفاظ الموضوعة لاثنين كشفع وزوج.

وقولنا: بزيادة في آخره: هذا قيد يخرج مالازيادة فيه نحو شفع، وكلا وكلتا. فليست بمثناه، وقولنا: صالح للتجريد: يخرج نحو (اثنين) فإنه لايصلح لإسقاط الألف والنون.

وقولنا: وعطف مثله عليه: هذا القيد يخرج نحو (القمرين) فإنه صالح للتجريد من الزيادة فيقال (قمر) لكنه لايعطف عليه مثله بل مغايره نحو: قمر وشمس. لأن تثنيته من باب التغليب.

وحكم المثنى: أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة. وينصب بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة. ويجر بالياء -كذلك- نيابة عن الكسرة. كقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾[2] وقال تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي

---

(١) سورة المائدة، آية: ٢٣.
(٢) سورة القصص، آية: ١٥.

فِئَتَيْنِ﴾[١] وهذه لغة جمهور العرب. ومن العرب من يلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجرًّا وعليه ورد قوله ﷺ: (لاوتران في ليلة)[٢] رواه أبو داود والنسائي والترمذي.

**الملحق بالمثنى:**

يلحق بالمثنى في إعرابه ألفاظ تشبه المثنى، وليست بمثناة حقيقة، لأن حد التعريف لاينطبق عليها كما تقدم. وهي أربعة ألفاظ:

١ ـ ٢: اثنان واثنتان. سواء كانا منفردين عن الإضافة أو مركبين مع العشرة، نحو: حضر من الضيوف اثنان، قال تعالى: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾[٤].

٣ ـ ٤: كلا وكلتا. ولهما حالتان:

الأولى: أن يعربا إعراب المثنى. وذلك إذا أضيفا إلى الضمير، مثل: العلم والعمل كلاهما مطلوب. قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٣.

(٢) لا: نافية للجنس. وتران: اسمها مبني على الألف في محل نصب. في ليلة خبر. انظر (همع الهوامع ١/ ٤٠) شرح السيوطي على سنن النسائي (٣/ ٢٣٠).

(٣) سورة المائدة: آية: ١٠٦. (واثنان) خبر المبتدأ (شهادة) على حذف مضاف تقديره: شهادة اثنين وقيل: فاعل للمصدر (شهادة) والخبر (إذا حضر) أو محذوف تقديره (في ما فرض عليكم) وهو مقدم...

(٤) سورة البقرة، آية: ٦٠، اثنتا: فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. و«عشرة» مبني على الفتح، لامحل له من الإعراب. لأنه بدل من نون المثنى المحذوفة.

﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾﴾(١).

الثانية: أن يعربا إعراب المقصور. فتلزمهما الألف، ويعربان بحركات مقدرة رفعاً ونصباً وجرًّا. وذلك إذا أضيفا إلى اسم ظاهر. مثل: حضر كلا الطالبين، وهنأت كلا الطالبين وسلمت على كلا الطالبين. قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾(٢).

وهذا معنى قوله: (بالألف ارفع المثنى .. إلخ) أي أن المثنى يرفع بالألف. وكلا ترفع بالألف إذا وصلت بمضمر، وكانت هي مضافاً. والضمير هو المضاف إليه. (وكلتا) كذلك. أما اثنان واثنتان فملحقتان بالمثنى. ويجريان في إعرابهما مجرى (ابنين وابنتين) أما في حالة النصب والجر فإن الياء تحل محل الألف في كل ما سبق. بعد فتح ما قبلها، لأنه كان مألوفاً مع الألف، فلذا بقي مع الياء.

* * *

---

(١) سورة الإسراء، آية: ٢٣، ألا تعبدوا: أن مصدرية. وهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء أي: أمر بأن لا تعبدوا إلا إياه: مفعول تعبدوا في محل نصب. وبالوالدين إحساناً: مصدر منصوب بفعل مقدر أي: أحسنوا بالوالدين إحساناً. إما يبلغن: إن شرطية. وما: زائدة إعراباً لامعنى لأنها للتوكيد. ويبلغن مضارع مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط. الكبر: مفعول مقدم. أحدهما فاعل، فلا تقل لهما: جواب الشرط: أُفٍّ: اسم فعل مضارع بمعنى (اتضجر) مبنى على الكسر لامحل له. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) (والتنوين فيه للدلالة على التنكير كما تقدم في باب الكلام) قولاً: مفعول به. كريماً: صفة. والتقييد بقوله (فلا تقل لهما) خرج مخرج الغالب من أن الولد إنما يتهاون بوالديه عند الكبر. وإلا فالنهي لايختص بالكبيرين. والله أعلم.

(٢) سورة الكهف، آية: ٣٣.

إعراب جمع المذكر السالم

٣٥ـ وَأرْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ    سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ
٣٦ـ وَشِبْهِ ذَيْنِ ..................    ..................

هذا الباب الثالث مما يعرب بالحروف، وهو جمعُ المذكرِ السالمِ[١]. وتعريفه: اسم دال على أكثر من اثنين بزيادة في آخره. صالح للتجريد، وعطف مثله عليه. نحو: فرح الفائزون. فهذا اسم دال على أكثر من اثنين. وفيه زيادة في آخره، وهي الواو والنون. وهو صالح للتجريد من هذه الزيادة ألا ترى أنك تقول: فائز. ويصح عطف مثله عليه فتقول: جاء فائز وفائز آخر.

والمراد بالسالم: ما سلمت فيه صيغة المفرد عند الجمع. بأن يبقى مفرده بعد جمعه لايدخل حروفه تغيير في نوعها أو عددها أو حركاتها إلا عند الإعلال في نحو: (جاء المصطفون)[٢].

وحكمه: الرفع بالواو نيابة عن الضمة. نحو: أفلح الآمرون بالمعروف. والنصب والجر بالياء. نيابة عن الفتحة والكسرة. نحو: شجعت الآمرين بالمعروف. سلمت على الآمرين بالمعروف.

والذي يجمع جمع مذكر سالم نوعان: أحدهما (الجامد) والآخر (الصفة)[٣] فإن كان الاسم جامداً فيشترط لجمعه خمسة شروط:

---

(١) كلمة (السالم) صفة (للمذكر) فتضبط مثله هذا هو الأحسن. لقولنا: سلم فيه بناء الواحد عند جمعه.

(٢) مفرده (مصطفى) فلما جمع حذفت ألفه، وبقي ما قبلها مفتوحاً. للدلالة على الألف المحذوفة.

(٣) الاسم الجامد: هو الذي لم يؤخذ من غيره. والصفة: هي المشتق الذي أخذ من غيره. فالأول مثل: رجل، باب، بياض. والثاني مثل: جالس، مكتوب، جميل.

١ ـ أن يكون علماً مثل: زيد وخالد. بخلاف: رجل. وغلام، إلا أن صُغِّر نحو رُجَيْل. فإنه يجمع لأنه وصف.

٢ ـ أن يكون لمذكر بخلاف: زينب، وسعاد.

٣ ـ أن يكون لعاقل (أي من جنس العقلاء، فيشمل الصغير والمجنون) بخلاف (كامل) علم على فرس.

٤ ـ أن يكون خالياً من تاء التأنيث الزائدة. بخلاف: حمزة، وطلحة.

٥ ـ أن يكون خالياً من التركيب. بخلاف: سيبويه لأنه مركب.

ومن الأمثلة الجامعة للشروط: فاز العليون. هنأت العليين. مررت بالعليين.

وإن كان الاسم صفة فيشترط في جمعه ستة شروط:

١ ـ أن تكون الصفة لمذكر، بخلاف: حائض، مرضع.

٢ ـ أن تكون الصفة لعاقل، بخلاف: صاهل (صفة للحصان).

٣ ـ أن تكون خالية من التاء. بخلاف: قائمة ، وصائمة.

٤ ـ ألا تكون الصفة على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) بخلاف: أخضر.

٥ ـ ألا تكون الصفة على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) بخلاف: سكران.

٦ ـ ألا تكون الصفة مما يستوى فيه المذكر والمؤنث. بخلاف: صبور، وجريح.

ومن الأمثلة الجامعة للشروط: أفلح المستغفرون، أثاب الله المستغفرين. أثنى الله على المستغفرين. قال تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾(١) وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١٣٤﴾(٢) وقال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝٤٣﴾(٣).

* * *

الملحق بجمع المذكر السالم

٣٦ـ . . . . . . . . . . . . . وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

٣٧ـ أُولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا ... وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا

٣٨ـ وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

الملحق بجمع المذكر السالم: هو ما فقد وصفاً أو شرطاً مما يجب توفره في الجمع

وأشهر هذه الملحقات:

١ ـ كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع. ولامفرد لها من لفظها ولا من معناها، وهي عشرون وثلاثون إلى تسعين(٤) قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾(٥) وقال تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾(٦).

---

(١) سورة التوبة، آية: ٨١.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٣٤.

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٤٣.

(٤) وهي موجودة في القرآن فعليك أن تستنبطها باستحضار الآيات.

(٥) سورة الأنفال، آية: ٦٥.

(٦) سورة البقرة، آية: ٥١.

٢ ـ كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط. مثل (أهل) فقالوا فيها: أهلون، كما قال الشاعر:

وما المال والأهلون إلا ودائع ولابد يوماً أن ترد الودائع[(١)]

فجمعوها مع أنها ليست علماً ولا صفة.

٣ ـ كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع. ولامفرد لها من لفظها. مثل كلمة (أولو) قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾[(٢)]

وكذلك لفظة (عالمون) فإن مفردها (عالم) وهو اسم لما سوى الله تعالى، وليس بعلم ولاصفة، فهي ملحقة بالجمع. قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[(٣)].

٤ ـ كلمات من هذا الجمع المستوفي للشروط أو مما ألحق به. سمي بها المفرد، وصارت أعلاماً، فمثال الأول المستوفي للشروط: خلدون، زيدون، ومثال الثاني: علّيُون. (اسم لأعلى الجنة) له مفرد (عِليّ) وهو المكان العالي، ولكنه لغير العاقل.

فأعرب جمعه إعراب جمع المذكر السالم، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ

---

(١) المال: مبتدأ. ودائع: خبر. ولابد: (لا) نافية للجنس. بدَّ: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب. والخبر (أن ترد الودائع) فهو في تأويل مصدر أي من رد الودائع.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٨.

(٣) سورة الفاتحة، آية: ٢.

كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾﴾[(١)].

٥ ـ كلمات مسموعة. لها مفرد من لفظها. وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع. فهو من جموع التكسير، ولكنها ألحقت بجمع المذكر السالم في إعرابها بالحروف مثل: أرضون. وسنون. وبابه. فكلمة (أَرَضون) بفتح الراء. مفردها (أَرْض) بسكون الراء، فتغير بناء المفرد في الجمع، ثم إنه مفرد لمؤنث غير عاقل. وليس بعلم ولاصفة.

وكلمة (سِنون) مكسورة السين في الجمع. مفتوحتها في المفرد، وهو (سَنة) ثم إنه مفرد مؤنث لغير العاقل. وليس بعلم ولاصفة. قال تعالى: ﴿قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾[(٢)].

والمراد بباب سنين: كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات مثل: (عِضة) بمعنى كذب وافتراء وجمعها (عِضون) بكسر العين فيهما. وأصل المفرد: عِضَوٌ. فهو اسم ثلاثي حذفت لامه وهي

---

(١) سورة المطففين، الآيتان:١٨-١٩، «كلا» حرف ردع وزجر، ﴿وما أدراك ماعليون﴾ ما: مبتدأ. أدراك: أدرى: فعل ماض مبني على فتح مقدر. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) والكاف مفعول أول. والجملة خبر للمبتدأ (ما) وقوله سبحانه ﴿ماعليون﴾ ما: مبتدأ و﴿عليون﴾ خبر مرفوع بالواو، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. والجملة في محل نصب مفعول به ثان للفعل أدراك.

(٢) سورة المؤمنون، آية:١١٢، «كم» اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، والعامل فيه (لبثتم) و«عدد سنين» تمييز وهو مضاف و(سنين) مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر.

(الواو) وعوض عنها هاء التأنيث. وليس له جمع تكسير. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۝٩١﴾[١] ومثل ذلك: عزة وعزين، ومائة ومئين. قال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ۝٣٧﴾ فـ(عزين) حال منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر والمعنى: أنهم جماعات عن يمين الرسول ﷺ وعن شماله.

وإعراب (سنين وبابه) إعراب جمع المذكر السالم، هو لغة من لغات العرب، ومنهم من يعربه بحركات على النون منونة غالباً، ويلتزم الياء في جميع الأحوال. فيقول: هذه سنينٌ مجدبةٌ. وأقمت عنده سنيناً. ودرست النحو خمسَ سنينٍ. قال الشاعر:

**دعاني من نجد فإن سنينَه لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا**[٢]

فإن الشاعر نصبه بالفتحة (فإن سنينَه) ولم ينصبه بالياء لأنه لم يحذف النون للإضافة.

ومن العرب من يجري هذا الإعراب ـ وهو الإعراب بالحركات مع النون ولزوم الياء ـ في جميع أنواع جمع المذكر وما أُلحق به إجراء له مجرى المفرد. نحو: جاء معلمينٌ. وكلمت معلميناً. وسلمت على معلمينٍ. وتقول في جمعٍ مسمى به: هذا محمدينٌ، ورأيت محمديناً. ومررت بمحمدينٍ[٣].

---

(١) سورة الحجر، آية: ٩١، عضين: مفعول ثان لجعل.

(٢) أي اتركاني. والبيت للصمة بن عبد الله القشيري. من قصيدة له في ذكر نجد لها قصة.

(٣) الإعراب بالحروف هو الأحسن. أما ما سمى به مما ختم بياء ونون فيرى بعض =

وهذا معنى قوله: (وبه عشرونا . . إلخ) أي ألحق عشرون وبابه ـ والمراد به أخوات عشرين إلى تسعين ـ ألحق بجمع المذكر في إعرابه. وكذلك أهلون وأولو وعالمون وعليون.

ثم قال: إن لفظ (أرضون والسنون وبابه شاذ)[١]، وإنما صرح بشذوذ هذين مع أن جميع الملحقات بجمع المذكر السالم شاذة ـ ماعدا النوع الرابع ـ لأن الشذوذ فيهما أقوى، لفقد كل منهما أكثر الشروط. فكلاهما اسم جنس ـ مؤنث. وغير عاقل. ولم يسلم مفرده عند الجمع ، ثم بين أن سنين وبابه. قد يعرب إعراب (حين) فتلازمه الياء والنون. وتظهر الحركات على النون منونة غالباً. وأن من العرب من يطرد هذا الإعراب في كل جمع مذكر سالم.

* * *

حركة نون المثنى والجمع

٣٩ـ وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ ... فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠ـ وَنُونُ مَاثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ ... بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

النون في جمع المذكر السالم تكون مفتوحة. وكذا الحكم فيما ألحق به. في جميع أحوال إعرابه في الرفع والنصب والجر. ولاعلاقة لهذه النون بإعرابه لأنه معرب بالحروف.

ومن العرب من يكسر هذه النون بعد الياء. قال الشاعر:

---

= الباحثين أن الاقتصار على هذه اللغة أوضح حيث أن السامع يدرك أنها علم مفرد.

(١) أي شاذ قياساً لعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم. وليس بشاذ استعمالاً لكثرته. فالشاذ قياساً ماخالف القاعدة، والشاذ استعمالاً ما ندر وقوعه.

**عـرفنـا جعفـراً وبنـي أبيـه وأنكـرنـا زعـانـفَ آخـريـنِ**(١)

أما نون المثنى وجميع ملحقاته فالأشهر فيها أن تكون مكسورة في جميع أحوال إعرابه وقليل من العرب من يفتحها. قال الشاعر:

**أعـرف منهـا الجيـد والعينـانـا ومنخـريـن أشبهـا ظبيـانـا**(٢)

فالشاعر نصب المثنى بالألف ـ على لغة بعض العرب ـ وفتح النون وذلك في قوله (والعينانا) أما قوله (ظبيانا) فهو مفرد لامثنى. لأنه اسم رجل أي أشبها منخري ظبيان قاله أبو زيد الأنصاري في نوادره.

وقال آخر:

**علـى أحـوذيـن استقلـت عشيـة فمـا هـي إلا لمحـة وتغيـب**(٣)

وهذا معنى قوله: (ونون مجموع.. إلخ) أي فتح نون جمع

---

(١) زعانف مفرده (زعنفة) بكسر الزاي والنون يطلق علي القصير واللئام وأجنحة السمك وغيره والمراد هنا: الأتباع.

(٢) ادعى بعض النحاة أن البيت مصنوع، وأنه من وضع النحويين، وحجتهم أن الشاعر نصب المثنى في قوله (والعينانا) بالألف. وفي قوله (ومنخرين) بالياء.. فجمع بين لغتين وذلك قلما يتفق لعربي وهذا مردود، فإن أبا زيد الأنصاري ـ وهو ثقة ـ أورده في كتابه (النوادر في اللغة) ص١٦٨ ونسبه لرجل من بني ضبة. وقد وردت الرواية في كتابه (ومنخران) بالألف. فإن ثبت ذلك فإن النحويين أخطأوا في رواية البيت، وبنوا على ذلك ادعاء أنه مصنوع.

(٣) الأحوذيان مثنى أحوذي وهو الخفيف السريع، أراد به هنا جناح القطاة. والبيت وصف لها بالسرعة والخفة. و(ما) نافية و(هي) مبتدأ بتقدير مضافين أي: فما زمان رؤيتها إلا لمحة و(إلا) أداة استثناء ملغاة و(لمحة) خبر المبتدأ. وجملة (تغيب) معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

المذكر السالم والملحق به وقَلَّ من العرب من نطق بكسرها. ونون المثنى والملحق به تكون مكسورة. وقد ورد فتحها.

* * *

إعراب جمع المؤنث السالم

**٤١ـ وَمَـا بِتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا    يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِى النَّصْبِ مَعَا**

لما فرغ ابن مالك رحمه الله تعالى: من ذكر ما ينوب فيه حرف عن حركة. وهي الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم. شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة. ومنه ماجمع بألف وتاء مزيدتين. وهو جمع المؤنث السالم[١] وتعريفه:

مادلَّ على أكثر من اثنين بألف وتاء مزيدتين. نحو: حضرت المتحجبات. فهذا لفظ يدل على أكثر من اثنين. بسبب الزيادة في آخره.

وحكمه: أنه يرفع بالضمة. وينصب ويجر بالكسرة، فنابت الكسرة عن الفتحة في حالة النصب. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[٣]وقال تعالى: ﴿وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ

---

(١) التسمية الأولى أدق من (جمع المؤنث السالم) لأن الذي ينصب بالكسرة ليس جمع المؤنث السالم فحسب، بل كل ما جمع بألف وتاء ولو كان مفرده مذكراً نحو: اصطبل (موقف الدواب) اصطبلات. ونحو: بنات وأخوات وفتيات وأمهات. جمع مؤنث ولكنه تغير جمعه عن مفرده، فليس سالماً، انظر (همع الهوامع ١/ ٢٢).

(٢) سورة التوبة، آية: ٧١.

(٣) سورة التوبة، آية: ٧٢.

وَٱلْمُؤْمِنَٰتِۗ﴾[١].

وخرج بالتعريف نوعان من الكلمات:

الأول: ماكانت ألفه غير زائدة نحو: دعاة وقضاة. فإن ألف الأولى منقلبة عن أصل وهو الواو. والثانية: عن الياء. ثم قلبت ألفاً في الكلمتين.

الثاني: ماكانت تاؤه غير زائدة، نحو: صوت وأصوات. وميت وأموات. فهذان النوعان ليسا من هذا الباب. لأن دلالة الكلمات المذكورة على الجمع ليس بسبب الألف والتاء. وإنما هو بصيغة جمع التكسير[٢]. فنصبهما بالفتحة على الأصل. قال تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْۖ﴾[٤].

وهذا معنى قوله: (وما بتا وألف... الخ) أي وما جمع بسبب الألف والتاء فإنه يكسر في الجر وفي النصب معاً. وذكر الجر مع أنه لا نيابة فيه. إشارة إلى أن النصب محمول عليه.

---

(١) سورة الأحزاب، آية: ٧٣.

(٢) فإن قلت: بنت وبنات. هذا الجمع ينصب بالكسرة، وصوت وأصوات. هذا الجمع ينصب بالفتحة مع أن التاء موجودة في المفرد. فالجواب: أن الدلالة على الجمع في الأول بسبب الزيادة. والثاني بسبب الصيغة لأنه على وزن من أوزان جمع التكسير فاعرف هذا فهو نافع في هذا الباب.

(٣) سورة الحجرات، آية: ٢.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٨.

الملحق بجمع المؤنث السالم

٤٢ـ كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كَـأَذْرِعَـاتٍ فِيـهِ ذَا أَيْضًـا قُبِـلْ

أشار بهذا إلى الملحق بجمع المؤنث السالم. وهو نوعان:

الأول: لفظ (أولات) بمعنى صاحبات. فهذه تعرب بإعراب هذا الجمع. وهي ملحقة به، لأنه لامفرد لها من لفظها، بل من معناها وهو صاحبة، قال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾[1].

الثاني: ماسمي به من هذا الجمع. فصار علماً لمذكر أو مؤنث بسبب التسمية. مثل: أذرعات فهي جمع أذرعة. وهي جمع ذراع. وهي الآن علم على بلد في أطراف الشام. فتعرب بإعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين. ومثل ذلك لفظ: عرفات. قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَاذْكُرُواْ اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾[2].

وهذا معنى قوله: (كذا أولات.. الخ) أي أن لفظ (أولات) يكسر في الجر وفي النصب معاً. وكذا ماجعل من جمع المؤنث علماً على شيء فإنه يجري عليه الإعراب السابق.

* * *

إعراب ما لاينصرف

٤٣ـ وَجُرَّ بِـالْفَتْحَـةِ مَـالا يَنْصَـرِفْ مَـالَمْ يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما نابت فيه حركة، عن حركة وهو الاسم الذي لاينصرف أي: لاينون[3]. وتعريفه: كل اسم معرب

---

(١) سورة الطلاق، آية: ٦. و (أولات) خبر كان منصوب بالكسرة.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٩٨.

(٣) وبعض الطلبة يظن أنه لايسمى ممنوعاً من الصرف إلا إذا كان مجروراً بالفتحة، وهذا =

شابه الفعل بوجود علتين من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما. مثل: أحمد. فيه العلمية ووزن الفعل. وعطشان فيه الوصفية وزيادة الألف والنون. ومساجد فيه علة واحدة وهي صيغة منتهى الجموع.

وللممنوع من الصرف باب خاص فيه بيان أسباب المنع من الصرف. وتوضيح أحكامه، والمقصود هنا ما يتعلق بإعرابه.

فهو يرفع بالضمة وينصب بالفتحة. ويجر بالفتحة ـ أيضاً ـ نيابة عن الكسرة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾[(١)] وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾[(٢)] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾[(٣)].

ويستثنى من ذلك مسألتان يجر فيهما الممنوع من الصرف بالكسرة على الأصل:

الأولى: أن يكون مضافاً. نحو: وعظت في مساجد القرية. قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾[(٤)] فإن كان مضافاً إليه جر بالفتحة نحو: كتابُ يوسفَ جديدٌ. قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾[(٥)].

---

= غير صحيح، بل كل ما منع من التنوين من اسم معرب لعلتين أو لعلة فهو ممنوع من الصرف ولو كان مرفوعاً أو منصوباً.

(١) سورة غافر، آية: ٣٤.

(٢) سورة النحل، آية: ١٢٠.

(٣) سورة النساء، آية: ٨٦.

(٤) سورة التين، آية: ٤.

(٥) سورة آل عمران، آية: ٣٣.

الثانية: أن تدخل عليه الألف واللام نحو: سألت عن الأفضلِ من الطلاب. قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[(١)].

وهذا معنى قوله: (وجر بالفتحة .. إلخ) أي جُرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة مالا ينصرف مالم يكن مضافاً أو واقعاً بعد أل مباشرة من غير فاصل. ومعنى: (ردف) أي: تبع.

* * *

إعراب الأمثلة الخمسة

٤٤ـ وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
٤٥ـ وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

لما فرغ من ذكر ما يعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة وهي الأمثلة الخمسة. والمراد بها: كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. والألف قد تكون للغائبين فيبدأ الفعل بالياء أو للمخاطبين فيبدأ بالتاء. وكذا واو الجماعة. وهذا معنى كونها خمسة.

فهذه ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة نحو: هل تصلون أرحامكم[(٢)]؟ قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾[(٣)] وتنصب وتجزم

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٨٧.

(٢) في قوله تعالى: ﴿إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ الفعل (يعفون) مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث في محل نصب. ونون الإناث: فاعل. فالواو لام الفعل، لأنه من عفا يعفو بخلاف: الرجال يعفون. فالواو ضمير الجمع فاعل ولام الفعل محذوفة وأصله: يعفوون. والنون علامة الرفع، فتقول في حالتي الجزم والنصب: الرجال لن ولم يعفوا. فالفروق بين: الرجال يعفون. والنساء يعفون، ثلاثة فتأملها.

(٣) سورة الحديد، آية: ٤.

بحذفها[١] نيابة عن الفتحة، والسكون نحو: لاينبغي للأغنياء أن يتأخروا عن مساعدة العاجزين. قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[٢].

وهذا معنى قوله: (واجعل لنحو يفعلان النونا.. إلخ) وعبر بقوله (لنحو) إشارة إلى أنها ليست ألفاظاً معلومة كالأسماء الستة. وإنما هي تصدق على كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين.. إلخ.. وقوله (سِمَه): بكسر السين المهملة هي العلامة، وفعلها: وَسَمَ يَسِمُ سِمَةً على مثال: وعد يعد عدة. وقوله: (كلم تكوني لترومي مظلمه) مثل بالأول للجزم والثاني للنصب. وقد مثل بقوله: (يفعلان) وما بعده للرفع.

***

إعراب المعتل من الأسماء

٤٦ـ وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى والمُرْتَقِي مَكَارِمَا
٤٧ـ فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذي قَدْ قُصِرَا
٤٨ـ وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرّ

لما تحدث عن الصحيح من الأسماء والأفعال: شرع في ذكر

(١) قد تحذف النون لغير ناصب أو جازم. كقوله ﷺ: «لاتدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا» رواه مسلم برقم ٩٣. فحذفت النون من قوله: «ولاتؤمنوا» لغير ناصب أو جازم، وهي لغة صحيحة قليلة الاستعمال. ومنه قول عمر رضي الله عنه في قتلى بدر (كيف يسمعوا؟ وأنى يجيبوا وقد جيَّفوا) رواه مسلم برقم ٢٨٧٤.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٤، هنا اجتمع عاملان (إنْ ولم) والعمل للثاني لأنه شديد الاتصال بالمضارع. بخلاف (إن) فقد تدخل على الماضي وقد يليها الاسم. قاله العكبري في إعراب القرآن (١/ ٤٠). وقيل: العمل للأول لسبقه وقوته لأنها تؤثر في فعل الشرط وجوابه. ولا قيمة كبيرة لهذا الخلاف لأن المضارع مجزوم على أي حال.

المعتل منهما. وبدأ بالأسماء فذكر نوعين من الأسماء المعتلة. وهما: المقصور والمنقوص.

والمقصور: هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة. مثل: فتى، عصا، رحى. وخرج بالاسم: الفعل نحو: يخشى، والحرف: نحو: على، وبالمعرب: المبني نحو متى. وبالألف نحو: الهادي، لأن آخره ياء. وباللازم نحو: الزيدان. فإن ألفه غير لازمة، لأنها تنقلب ياء في الجر والنصب.

وحكم المقصور أنه يعرب بحركات مقدرة على الألف. والمانع من ظهورها التعذر: فالرفع نحو: أهم المطالب رضا الله. والنصب نحو: إن رضا الناس غاية لاتدرك. والجر نحو: احرص على رضا والديك. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ﴾[1] وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾[2] وقال تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ ۖ فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ فِى ٱلْأَمْرِ ۚ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ ﴿٦٧﴾﴾[3].

أما المنقوص فهو: الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة غير مشددة قبلها كسرة نحو القاضي، الساعي، الوافي.

---

(١) سورة الأنعام، آية: ٨٨.

(٢) سورة محمد، آية: ١٧، اعلم أن المقصور المجرد من أل والإضافة يلازمه التنوين هكذا (جاء فتىً، رأيت فتىً ومررت بفتىً) والإعراب بحركات مقدرة على الألف. وأصله (فتيٌ) على وزن (فعل) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، والألف ساكنة والتنوين ساكن، فحذفت الألف نطقاً لاكتابة، وصار التنوين تابعاً لفتحة التاء فلا يتغير مطلقاً.

(٣) سورة الحج، آية: ٦٧.

وخرج بالاسم: الفعل نحو يعطي والحرف نحو في. وبالمعرب: المبني نحو الذي. وبالياء المقصور نحو الفتى. وباللازم: المثنى كما تقدم، فإن الياء لاتلزم إلا في حالتي الجر والنصب، وبقولنا: قبلها كسرة: التي قبلها ساكن صحيح مثل: ظبي أو ساكن معتل نحو: كرسيّ. فهذا من المعتل الجاري مجرى الصحيح في إعرابه بالحركات الظاهرة. قال تعالى: ﴿فَأَذَاقَهُمُ ٱللَّهُ ٱلْخِزْىَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾(١).

وحكم المنقوص: إن كان محلى بأل أو مضافاً ثبتت ياؤه. ورفع بضمة مقدرة عليها منع من ظهورها الثقل. وكذا يجر بكسرة مقدرة. مثال الرفع: الساعي للخير كفاعله، جاء قاضي المدينة ومثال الجر: على الباغي تدور الدوائر. سلمت على قاضي المدينة.

وقد تحذف الياء تخفيفاً في حالتي الرفع والجر لدلالة الكسرة التي قبلها عليها وتُجرى (أل) مُجرى ماعاقبها وهو التنوين، فكما تحذف معه، تحذف معها، فمثال الرفع قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ۝٦﴾(٢) ومثال الجر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾(٣).

وأما نصب المحلى والمضاف فهو بالفتحة الظاهرة نحو: «لعن

---

(١) سورة الزمر، آية: ٢٦.

(٢) سورة القمر، آية: ٦، الداع: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف منع من ظهورها الثقل.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٨٦.

رسول الله ﷺ الراشيَ والمرتشيَ»[١]. رأيت قاضي المدينة، قال تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾[٢].

وإن كان المنقوص مجرداً من «أل» والإضافة حذفت ياؤه وجيىء بالتنوين. رفعاً وجرًّا. وبقيت ياؤه نصباً. فتقدر الضمة والكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (ياء المنقوص والتنوين) وتظهر الفتحة. فمثال الرفع: المؤمن راضٍ قانع. قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝٧﴾[٣] ومثال النصب: سمعت مناديا ينادي للصلاة، قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ۝٣١﴾[٤] ومثال الجر: رُبَّ ساعٍ لقاعد. قال تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ۝٢٣﴾[٥].

قال ابن مالك: (وسم معتلا.. إلخ) أي سم ما كان آخره ألفاً: كالمصطفى، وما كان آخره ياء: كالمرتقي ـ حال كونه من الأسماء لا من الأفعال ـ معتلاً. فالأول وهو ماآخره ألف، الاعراب جميعه قُدِّر على آخره. وهو النوع الذي قد قصرا: أي سمى مقصوراً، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سمى بذلك لأنه حبس ومنع من ظهور

---

(١) أخرجه أحمد وأصحاب السنن وحسنه الترمذي.

(٢) سورة الأحقاف، آية: ٣١.

(٣) سورة الرعد، آية: ٧، هاد: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وحذف التنوين لأجل الوقف.

(٤) سورة الفرقان، آية: ٣١، بربك: الباء حرف جر زائداً اعراباً لامعنى. ورب: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. والكاف مضاف إليه. و«هادياً» تمييز منصوب ويجوز اعرابها حالاً.

(٥) سورة الزمر، آية: ٢٣.

الحركة. (والثان) بحذف الياء لغة لا للوزن. (منقوص) سُمِّى بذلك لعدم ظهور كل الحركات الاعرابية على آخره (ونصبه ظهر) للخفة. (ورفعه ينوى كذا ـ أيضاً ـ يُجَرّ) كما تقدم.

وقد تبين بذلك أن الإعراب التقديري يكون في المقصور والمنقوص. وبقي نوع ثالث من الأسماء، وهو المضاف لياء المتكلم، فتقدر فيه حركات الإعراب جميعها: كالمقصور. لكن قدرت في المقصور لكون الحرف الأخير منه لايقبل الحركة. والمضاف للياء لأجل المناسبة. لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها. فشُغِلَ المحل بهذه الكسرة فلم تظهر حركة الإعراب، تقول: هذا كتابي. واحترمت أبي. وسلمت على أمي.

* * *

تعريف الفعل المعتل وإعرابه

٤٩ـ وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ

٥٠ـ فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَاكَيَدْعُو يَرْمِي

٥١ـ وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لازِماً

ذكر هنا المعتل من الأفعال وهو الباب السابع مما يعرف بالنيابة. والمعتل من الأفعال هو ماكان في آخره واو قبلها ضمة: كـ(يدعو)، أو ياء قبلها كسرة: كـ(يرمي)، أو ألف قبلها فتحة: كـ(يسعى) والمراد في المضارع لأن الكلام في المعرب. وكيفية إعرابه كما يلي:

١ ـ المعتل بالألف: يرفع بضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر نحو: المتقي يخشى ربه. قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ

مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾[١] وينصب بفتحة مقدرة. نحو: لن يرضىٰ العاقلُ بالأذى. قال تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓا۟ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾[٢]. ويجزم بحذف حرف العلة. وهو الألف والفتحة قبلها دليل عليها نحو: العاصي لم يخشَ ربه. قال تعالى: ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ﴾[٣].

٢ ـ المعتل بالواو: يرفع بضمة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل، نحو: الموحِّد لايدعو إلا الله، قال تعالى: ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾[٤] وينصب بفتحة ظاهرة على الواو لخفتها نحو: لن يسموَ أحد إلا بأدبه. قال تعالى: ﴿ لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا ﴾[٥] ويجزم بحذف حرف العلة وهو الواو. والضمة قبلها دليل عليها، نحو: لاتَدعُ على أولادك. قال تعالى: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾ ﴾[٦].

٣ ـ المعتل بالياء. يرفع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل نحو: أنت تربي أولادك على الفضيلة. قال تعالى: ﴿ هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾[٧] وينصب بفتحة ظاهرة على الياء لخفتها، نحو: لن تعطيَ الفقيرَ شيئاً إلا أُجرت عليه قال تعالى: ﴿ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ

---

(١) سورة فاطر، أية: ٢٨.
(٢) سورة القصص، آية: ٨٦.
(٣) سورة القصص، آية: ٧٧.
(٤) سورة يونس، آية: ٣٠.
(٥) سورة الكهف، آية: ١٤.
(٦) سورة العلق، آية: ١٧.
(٧) سورة يونس، آية: ٥٦.

أَلْقَىٰ ﴿٦٥﴾ ﴾[1] ويجزم بحذف حرف العلة وهو الياء، والكسرة قبلها دليل عليها نحو: لاتؤذ جارك. قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[2].

وهذا معنى قوله: (وأي فعل آخر منه ألف..إلخ) أي: يعرف الفعل المعتل بأن يكون آخره ألفاً أو واواً أو ياء. وتقدر الحركات كلها على الألف غير الجزم. و(أَبْدِ) أي أظهر النصب فيما آخره واو كـ(يدعو) أو ياء كـ(يرمي). وقَدّر الرفع فيهما، واحذف الحروف الثلاثة في حالة دخول الجازم على الأفعال[3]

* * *

---

(١) سورة طه، آية: ٦٥.

(٢) سورة آل عمران، اية: ٨٥.

(٣) قد يحذف حرف العلة بغير جازم لقصد التخفيف أو رعاية الفواصل وغير ذلك كقوله تعالى ﴿يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾ وقوله تعالى: ﴿ذلك ما كنا نبغ..﴾ وقوله تعالى: ﴿والليل إذا يسر﴾ انظر: إعراب القرآن للعكبري (٢/ ٧١٤).

# النكرة والمعرفة

تعريف النكرة وأقسام المعارف

٥٢ـ نَكِـرَةٌ قَـابِـلُ أَلْ مُـؤَثِّـرَا أَوْ وَاقِـعٌ مَـوْقِـعَ مَـاقَـدْ ذُكِـرَا
٥٣ـ وَغَيْـرُهُ مَعْـرِفَـةٌ كَهُـمْ وَذِي وَهِنْـدَ وَابْنِـى وَالغُـلامِ وَالَّـذِي

**الاسم قسمان:**

الأول: نكرة: وهي اسم يدل على شيء واحد، ولكنه غير معين. مثل: جاء طالب. قدم ضيف والنكرة نوعان:

الأول: مايقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف. مثل: كتاب، رجل. تقول: الرجل شجاع، الكتاب نفيس.

الثاني: مايقع موقع ما يقبل (أل). مثل: ذو (بمعنى صاحب) نحو: جاء ذو علم أي صاحب علم. فذو: نكرة، وهي لاتقبل (أل)، لكنها واقعة موقع ما يقبل (أل) وهو صاحب.

القسم الثاني: معرفة: وهي اسم يدل على شيء واحد معين، مثل: أنت مخلص.

والمعرفة نوعان:

الأول: ما لايقبل (أل) ولايقع موقع ما يقبلها نحو: جاء علي.

الثاني: ما يقبل (أل) ولكنها لاتؤثر فيه التعريف. مثل: عباس. فنقول: جاء العباس. لكنها غير معرفة. لأنه معرفة بالعلمية وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في بابه.

والمعارف سبعة:

١ ـ الضمير، مثل: أنا، أنت، هو، وهو أعرف المعارف وأشدها تمييزاً لمسماه بعد لفظ الجلالة وضميره.
٢ ـ العلم مثل: خالد، زينب، مكة.
٣ ـ اسم الإشارة مثل: هذا، هذه، هؤلاء.
٤ ـ اسم الموصول مثل: الذي، التي، الذين.
٥ ـ المعرف بأل مثل: الكتاب، الطالب.
٦ ـ المضاف لمعرفة مثل: كتابي جديد. كلام علي بليغ.
٧ ـ النكرة المقصودة[1] من بين أنواع المنادى، مثل: ياطالب أجب (إذا كنت تريد واحداً معيناً).

وهذا معنى قوله (نكرة قابل أل.. إلخ) أي أن النكرة: اسم قابل

---

(١) اعلم أن هذه الأقسام تختلف في درجة التعريف فبعضها أقوى من بعض بل إن النوع الواحد قد يتفاوت في درجة تعريفه. وأشهر الآراء أن أقوى المعارف وأعرفها بعد لفظ الجلالة وضميره، هو ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم. وهو درجات متفاوتة القوة في درجة التعريف ويلحق بعلم الشخص العلم بالغلبة، ثم ضمير الغائب الذي تعين مرجعه، ثم اسم الإشارة، والمنادى (النكرة المقصودة) وهما في درجة واحدة، لأن التعريف بكل منهما بواسطة القصد الذي يعينه المشار إليه في اسم الإشارة والتخاطب في المنادى (النكرة المقصودة) ثم الموصول والمعرف بأل، وهما في درجة واحدة. أما المضاف إلى معرفة فهو في درجة المضاف إليه، إلا إن كان مضافاً للضمير، فإنه يكون في درجة العلم. قال ابن هشام: هذا هو المذهب الصحيح.
وأقوى الأعلام: أسماء الأماكن لقلة الاشتراك فيها، ثم أسماء الناس، ثم أسماء الأجناس.
وأقوى أسماء الإشارة ماكان للقرب، ثم ما كان للوسط، ثم ماكان للبعد، على القول بأن للمشار إليه ثلاث مراتب، كما سيأتي إن شاء الله في أسماء الإشارة.
وأقوى أنواع (أل) التي للعهد ما كانت فيه (أل) للعهد الحضوري، ثم ما كانت فيه للنوعين الآخرين من العهد، ثم للجنس.

لفظ (أل) الذي يؤثر فيها التعريف . أو واقع موقع (ماقد ذكرا) أي: موقع أل المؤثرة، وغير النكرة: معرفة، ثم ذكر أنواعها عدا السابع، ولم يرتبها لضيق النظم. وسيأتي ذكر الخمسة الأولى متصلة أما السادس والسابع فنشير إليهما في آخر باب المعرف بأل إن شاء الله .

## [مباحث الضمير][١]

تعريف الضمير

٥٤ـ فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ    كَـأَنْـتَ وَهْـوَ سَـمِّ بِـالضَّمِيـرِ

الضمير: اسم جامد[٢] يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب.
مثل: أنا عرفت واجبي، أنت تحترم أباك. المؤمن يصون عرضه.

ومعنى كونه جامداً: عدم وجود أصل له ولامشتقات. ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب: (ضمير حضور) لأن صاحبه لابد أن يكون حاضراً وقت النطق به.

والمعنى: سمّ الذي لغيبة أو حضور بالضمير كا(أنت) وهو.

***

الضمير المتصل

٥٥ـ وَذُو اتِّصَالٍ مِنْـهُ مَـالاَ يُبْتَـدَا    وَلاَ يَلِـي إلا اخْتِيَـارًا أَبَـدَا

---

(١) هذا العنوان من عندي لبيان أن ابن مالك شرع في النوع من أنواع المعارف والثاني في باب مستقل وهو العلم.

(٢) الجامد من الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره. ويقابله المشتق وهو الذي يؤخذ من غيره. والمشتق يدل على معنى وذات أو معنى وصاحبه. وأشير إلى أنواع المشتقات في باب الموصول إن شاء الله.

٥٦ـ كَالْيَاء وَالْكَافِ مِنِ ابْنِي أكْرَمَكْ      وَالْيَـاءِ والهَـا مِـنْ سَلِيـه مَـامَلَـكْ

الضمير[١] من حيث ظهوره في الكلام وعدم ظهوره قسمان.

الأول: بارز وهو ماله صورة في اللفظ حقيقة أو حكماً، فالأول: كالتاء: من أكرمتُ الغريب. والثاني: نحو: جاء الذي أكرمتُ، أي أكرمته. فالهاء موجودة حكماً.

الثاني: مستتر وهو الذي ليس له صورة في اللفظ نحو: حافظ على الصلاة. أي: أنت، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام عليه.

والبارز قسمان:

الأول: متصل. والثاني: منفصل. ويأتى الكلام عليه، إن شاء الله.

والمتصل: هو الذي لا يبتدأ به في الكلام ولايقع بعد (إلا) في الاختيار. والمراد بالاختيار: سعة الكلام بخلاف ضرورة الشعر. مثل التاء في قولك: استمعت للمحاضرة.

وهذا معنى قوله: (وذو اتصال منه.. إلخ) أي المتصل من الضمير هو الذي لايبتدأ به، ولايقع بعد أداة الاستثناء (إلا) في الاختيار وسعة الكلام. ثم مثل لبعض الضمائر المتصلة. فالياء من (ابني) لضمير المتكلم الذي في محل جر. والكاف في (أكرمك) لضمير المخاطب الذي في محل نصب. والياء (من سليه) لضمير المخاطبة في محل رفع. والهاء للغائب في محل نصب.

---

(١) الضمير إن دلَّ بنفسه على المراد فهو الضمير المفرد أو البسيط. نحو: أنت، هو.. وإن احتاج إلي زيادة تساعده على أداء المراد فهو المركب نحو: أنتما، إياك، إياكم.. وأذكر لك قريباً إعراب النوعين إن شاء الله.

بناء الضمير والموقع الإعرابي للضمير المتصل

٥٧- وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَاجُرَّ كَلَفْظِ مَانُصِبْ

٥٨- لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

٥٩- وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا واعْلَمَا

تقدم في باب المعرب والمبني أن ألفاظ الضمائر كلها مبنية[١]. وإذا ثبت أنها مبنية. فلابد أن يكون لها محل من الإعراب.

فالضمير المتصل ينقسم بحسب مواقعه من الإعراب ثلاثة أقسام:

الأول: ما يكون في محل رفع فقط، وهو خمسة ضمائر: التاء المتحركة للمتكلم والمخاطب والمخاطبة كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٢] وألف الاثنين كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[٣] وواو الجماعة كقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟﴾[٤] وياء المخاطبة كقوله تعالى: ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا﴾[٥] ونون الإناث

---

(١) عند إعراب الضمائر لابد من ملاحظة أمرين:
الأول: موقع الضمير من الجملة أهو في محل رفع أو نصب أو جر.
الثاني: حالة آخر الضمير أساكنة نحو: أنا، أم متحركة نحو: أنت أحسنتَ. فتقول: أنت ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.. و(التاء) في أحسنت.. ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل أما الضمير المركب نحو: إياك. أنتم. فالأولى الأخذ بالرأي القائل: إن الجميع ضمير بدون تجزئة (إيا) و(الكاف) أو (أنت) والميم. فتعرب (إياك) ضميراً منفصلاً مبنيًّا على الفتح في محل نصب.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٥٩.

(٣) سورة التحريم، آية: ١٠.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٠.

(٥) سورة مريم، آية: ٢٦.

كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[(١)].

الثاني: ماهو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة. ياء المتكلم[(٢)] كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾[(٣)]. وكاف المخاطب كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[(٤)]. وهاء الغائب كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾[(٥)].

الثالث: ما هو مشترك بين محل النصب والرفع والجر وهو (نا) كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾[(٦)].

وإلى بعض هذه الأنواع أشار بقوله: (وكل مضمر. .إلخ) أي: المضمرات كلها مبنية. لافرق في ذلك بين ما يكون محله الجر أو محله النصب. ثم ذكر أن الضمير (نا) صلح للأمور الثلاثة فيكون في محل جر مثل: اعرف بنا (أي: اعترف بقدرنا) وفي محل نصب نحو: إننا، وفي محل رفع مثل: نِلْنَا. ثم ذكر أن ألف الاثنين وواو الجماعة

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٢٨.

(٢) اعلم أن الإعراب لايظهر على الاسم المتصل بياء المتكلم وقاعدة إعرابه أن تقول في مثل: كتابي جديد. كتاب: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. وهو مضاف وياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وهكذا الاسم المنصوب والمجرور. وبعضهم يرى أن الكسرة في حالة الجر كسرة إعراب لاكسرة مناسبة، وقد أشرت إلى شيء من ذلك في باب الأسماء الستة.

(٣) سورة هود، آية: ٦٣.

(٤) سورة الضحى، آية: ٣.

(٥) سرة الكهف، آية: ٣٧.

(٦) سورة آل عمران، آية: ١٦.

ونون الإناث وهي من ضمائر الرفع المتصلة تكون للغائب وغيره وهو المخاطب فقط. فالغائب نحو (قاما) والمخاطب نحو (اعلما).

هذا ومما يستعمل في الرفع والنصب والجر (هم) فالرفع نحو ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ ﴾[1] والنصب ﴿ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾[2] والجر: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾[3] وكذلك (الياء) فالرفع نحو ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي﴾[4] والنصب نحو ﴿ وَءَاتَىٰنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾[5] والجر نحو ﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾[6].

لكنهما لايشبهان (نا) من كل وجه. لأن (نا) تأتي للأوجه الثلاثة، وهي ضمير متصل للمتكلم بخلاف الياء. فإنها وإن كانت تأتي للأوجه الثلاثة، وهي ضمير متصل، إلا أنها في حالة الرفع للمخاطبة، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم[7]. وكذلك (هم)،

---

(١) سورة المنافقون، آية: ٧.
(٢) سورة القلم، آية: ٤٠.
(٣) سورة التوبة، أية: ٤٩.
(٤) سورة مريم، آية: ٢٦.
(٥) سورة هود، آية: ٦٣.
(٦) سورة لقمان، آية: ١٤.
(٧) قد تأتي (ياء المتكلم) في محل رفع في مثل: يسرني كوني مواظباً على الصف الأول. فإن الياء في (كوني) في محل رفع اسم «كون». مصدر (كان) الناقصة. ولكن ذلك عارض بسبب أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعاً. والكلام في الضمير المشترك بين الرفع والنصب والجر بطريق الأصالة. وهذه الياء لها محلان: أحدهما: جر بالمضاف والثاني: رفع على أنها الاسم.

فهي في حالة الرفع ضمير منفصل. وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل[١].

* * *

الضمير المستتر

٦٠ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَايَسْتَتِرُ كافْعَلْ أوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ

تقدم أن الضمير قسمان:

١ ـ بارز. وقد مضى.

٢ ـ مستتر. وهو الذي ليس له صورة في اللفظ. وهو قسمان:

١ ـ واجب الاستتار. ٢ ـ جائز الاستتار.

والمراد بواجب الاستتار: مالا يحل محله اسم ظاهر. ولاضمير منفصل يرتفع بالعامل مثل: أقوم بواجبي نحو قرابتي. فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) وهذا الضمير لايحل محله اسم ظاهر، فلا تقول: أقوم خالد ـ مثلاً ـ ولاضمير منفصل، فلا تقول: أقوم أنا. على أن يكون فاعلاً، بل هو توكيد للضمير المستتر.

والاستتار الواجب يكون في عشرة مواضع:

١ ـ مع فعل الأمر المسند للواحد. كقوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ

---

(١) وإعرابها في مثل قوله تعالى: ﴿سلهم أيهم بذلك زعيم﴾ سلْ: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول. والميم علامة الجمع. (أيُّهم) أي: اسم استفهام مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (بذلك) متعلق بـ (زعيم) و(زعيم) خبر المبتدأ. . والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد المفعول الثاني.

أُمِرْتَ﴾[١] بخلاف أمر الواحدة والمثنى والجمع، فإن الضمير يكون بارزاً كما تقدم.

٢ ـ مع الفعل المضارع الذي في أوله همزة المتكلم كقوله تعالى عن العبد الصالح: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٢].

٣ ـ الفعل المضارع الذي في أوله النون. كقوله تعالى:﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾[٣].

٤ ـ الفعل المضارع الذي في أوله تاء خطاب الواحد. كقوله تعالى:﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾[٤] بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة نحو: أنت تحسنين الحجاب. أو المثنى أو الجمع فإن الضمير يكون بارزاً نحو: أنتما تصلان أرحامكما. وأنتم تصلون أرحامكم وأنتن تصلن أرحامكن. وهذه الأربعة ذكرها ابن مالك.

٥ ـ مع اسم فعل الأمر كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٥] ففي اسم الفعل﴿عَلَيْكُمْ﴾ ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم.

٦ ـ مع اسم الفعل المضارع كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[٦] ففي اسم الفعل (أف) ضمير مستتر لأن معناه: أتضجر أي: أنا.

٧ ـ مع فعل التعجب نحو: ما أحسن الصدق.

---

(١) سورة هود، آية: ١١٢.
(٢) سورة غافر، آية: ٤٤.
(٣) سورة يوسف، آية: ٣.
(٤) سورة آل عمران، آية: ٢٦.
(٥) سورة المائدة، آية: ١٠٥.
(٦) سورة الإسراء، آية: ٢٣.

٨ ـ مع المصدر النائب عن فعله. كقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[(١)] فإحساناً: مصدر منصوب بفعل محذوف وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت. لأنه بمعنى: أحسن.

٩ ـ مع أفعال الاستثناء مثل: خلا، عدا، حاشا، نحو: حضر الضيوف خلا واحداً.

١٠ ـ مع أدوات الاستثناء الناسخة مثل: ليس كقوله ﷺ: «ماأنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السنَّ والظفر» متفق عليه، فاسمُ (ليس) ضمير مستتر وجوباً تقديره هو.

وأما المستتر جوازاً: فهو الذي يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل. وهو المرفوع بفعل الغائب كقوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾[(٢)] أو الغائبة كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾[(٣)] أو اسم الفعل الماضي نحو: الصديق هيهات. أي بَعُدَ. أو الصفات المحضة كاسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾[(٤)] ففي (مصدق) ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على رسول[(٥)].

---

(١) سورة الإسراء، آية: ٢٣.
(٢) سورة آل عمران، آية: ١٨٥.
(٣) سورة القصص، آية: ١١.
(٤) سورة البقرة: آية: ١٠١.
(٥) هناك قاعدة يستأنس بها في هذا الموضوع، وهي أنه إذا كان الضمير المستتر مقدراً بـ(أنا) أو (نحن) أو (أنت) فهو مستتر وجوباً وإن كان مقدراً بـ (هو) فهو مستتر جوازاً إلا في أربع مسائل أو خمس..

الضمير المنفصل

٦١ـ وَذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أنَا هُوْ وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ لاتَشْتَبِهُ

٦٢ـ وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلا إيَّايَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

تقدم أن الضمير البارز قسمان:

١ ـ متصل: وتقدم.

٢ ـ منفصل: وهو الذي يبتدأ به، ويقع بعد (إلا) كقوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[٢].

وينقسم المنفصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى قسمين:

الأول: ما يكون في محل رفع. والثاني: ما يكون في محل نصب.

فأما الذي يكون في محل رفع فقط فاثنا عشر ضميراً موزعة بين المتكلم والمخاطب والغائب على الوجه الآتي:

١ ـ للمتكلم ضميران، (أنا) للمتكلم وحده. و(نحن) للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره.

٢ ـ للمخاطب خمسة (أنت) للمفرد المذكر. (أنت) للمؤنثة و(أنتما) للمثنى بنوعيه و(أنتم) لجماعة الذكور. و(أنتن) لجماعة الإناث.

---

(١) سورة المنافقون، آية: ٤.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٢٣.

٣ ـ للغائب خمسة. (هو) للمفرد[١]، (هي) للمؤنثة (هما) للمثنى بنوعيه (هم) لجمع الذكور (هن) لجمع الإناث.

وهذا معنى قوله: (وذو ارتفاع.. إلخ) أي المنفصل المرفوع (أنا، هو، أنت) وهذه هي الأصول. فإن الأصل في الضمير ـ عندهم ـ أن يكون لمفرد مذكر سواء كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب. ومادل على أكثر من واحد. أو دل على التأنيث فهو فرع. ولهذا لما

---

(١) اعلم أن هناك نوعين من الضمير معرفتهما من الأهمية بمكان، الأول: يسمى ضمير الفصل، والثاني: ضمير الشأن. أما ضمير الفصل فأذكره إن شاء الله في باب إنَّ لمناسبة له هناك. وأما ضمير الشأن فاكتب عنه هذه الخلاصة..

ضمير الشأن: هو ضمير يأتي في صدر جملة بعده تفسر دلالته وتبين المراد منه كأن يتحدث شخص عن الدنيا وتقلبها فيقول: هي الايام دول. أو يتحدث آخر عن سقوط دولة وقيام أخرى. فيقول: إنها إرادة الله التي لاتعلوها إرادة ومنه قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ وقوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾ (على القول بأن الضمير في الآيتين ضمير الشأن).

وسمى ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن، والمراد به: مضمون الكلام الذي يريد المتكلم أن يتحدث عنه، ويسمى ضمير القصة أي المسألة التي تناولها الكلام؛ وأحكامه تختلف عن أحكام غيره من الضمائر ومن أهمها ما يلى:

١ ـ عوده على ما بعده وقاعدة الضمير أن يعود على ما قبله.

٢ ـ أنه لابد أن يكون مبتدأ أو اسماً لناسخ.

٣ ـ أن مفسره لايكون إلا جملة. وتكون خبراً له الآن أو بحسب أصله كما لو سبق بناسخ.

٤ ـ أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع، والكثير أن يكون للمفرد المذكر وقد يأتي للمؤنث كما في الآية.

ولما كان هذا الضمير مخالفاً للقياس رأى النحاة أنه لاينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره كما ذكر ذلك ابن هشام في المغني، وسيرد ذكر له إن شاء الله في باب كان، وفي باب إنّ وغيرها.

ذكر ابن مالك الأصول قال: إن (الفروع لاتشتبه) أي لاتشتبه بغيرها فهي بينة.

وأما الذي يكون في محل نصب فقط: فاثنا عشر ضميراً، كل ضمير مبدوء بكلمة (إيا) وهي كما يلي:

١ - للمتكلم ضميران (إياي) للمتكلم وحده و(إيانا) للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره.

٢ - للمخاطب خمسة (إياكَ) للمفرد المذكر (إياكِ) للمؤنثة (إياكما) للمثنى بنوعيه (إياكم) لجمع الذكور. (إياكن) لجمع الإناث.

٣ - للغائب خمسة (إياه) للمفرد (إياها) للمفردة، (إياهما) للمثنى بنوعيه، (إياهم) لجمع الذكور (إياهن) لجمع الإناث.

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[٢] فإياك: مفعول مقدم مبني على الفتح في محل نصب. والثاني مبني على الضم في محل نصب[٣].

وهذا معنى قوله: (وذوا انتصاب في انفصال. .إلخ) أي جعل ضمير المتكلم (إياي) مثالاً للمنصوب المنفصل. أما باقي الفروع فمعرفتها سهلة وليست أمراً مشكلاً. والألف في قوله (جعلا) للإطلاق[٤].

---

(١) سورة الفاتحة، آية: ٥.

(٢) سورة يوسف، آية: ٤٠.

(٣) ذكرنا - فيما سبق - عند إعراب الضمائر أن الأرجح في الضمير المركب اعتبار المجموع من (إيا) ولواحقها ضميراً تيسيراً على الدارسين، وأزيد هنا بأن العكبري قد نص في كتابه (التبيان في إعراب القرآن) على أن هذا مذهب الكوفيين ج١ص٧.

(٤) الإطلاق مدة تسمى (مدة الإطلاق) وهي تلحق القوافي المطلقة. وهي ماكان حرف =

اتصال الضمير وانفصاله

٦٣- وَفِي اخْتِيَارٍ لايَجِيءُ المُنْفَصِلْ    إذَا تَـأَتَّـي أنْ يَجِـيء المُتَّصِـلْ

القاعدة في باب الضمير أنه متى أمكن الإتيان بالضمير المتصل فلا يعدل إلى الضمير المنفصل. لأن الغرض من وضع الضمير الاختصار. والمتصل أشد اختصاراً من المنفصل. تقول: أكرمتك، ولاتقول: أكرمت إياك. لإمكان المتصل.

لكن قد يتعين انفصال الضمير، ولايمكن المجيء به متصلاً، وذلك في مواضع منها:

١ ـ أن يتقدم الضمير على عامله لداع بلاغي كإفادة القصر، نحو: إياك كافأ المدرس. قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾[1].

٢ ـ أن يقع بعد (إلا) لافادة الحصر، نحو: ربنا ما نرجوا إلا إياك. قال تعالى: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[2].

٣ ـ أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر، نحو: نحن نكرم العلماء وإياكم. قال تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾[3].

٤ ـ في ضرورة الشعر كقول زياد بن منقذ العدوي التميمي في تذكر أهله:

---

= الروي فيها متحركًا.

(١) سورة الفاتحة، آية: ٥.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٢٣.

(٣) سورة الممتحنة، آية: ١، إياكم: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب معطوف على «الرسول». أو مبني على الفتح والميم علامة الجمع.

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبًّا إليَّ هُمُ[١]

ففصل الضمير، وحقه الاتصال. بأن يقول: إلا يزيدونهم حبًّا إليّ.

قال ابن مالك: (وفي اختيار لايجيء المنفصل..إلخ) أي لايجيء الضمير المنفصل في سعة الكلام إذا أمكن الإتيان بالمتصل. أما في الشعر فيجوز العدول عن الوصل إلى الفصل.

* * *

مواضع جواز الاتصال والانفصال

٦٤- وَصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فـي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

٦٥- كَـذَاكَ خِلْتَنِيـهِ واتِّصَـالا أَخْتَـارُ غَيْرِي اخْتَـارَ الانْفِصَالا

يجوز أن يؤتى بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون العامل في الضميرين المنصوبين فعلاً غير ناسخ. كأعطى وأخواتها، والضمير الأول أعرف من الثاني. مثاله: الكتاب سلنيه. فيجوز في الهاء الاتصال. أو الانفصال نحو: الكتاب سلني إياه. فالياء للمتكلم. والهاء للغائب، وضمير المتكلم أعرف من الغائب بمعنى: أنه أشد تمييزاً لمسماه.

---

(١) المعنى: لاأصاحب قوماً غير قومي، وأذكر قومي أمامهم، إلا يزيد هؤلاء القوم حبَّ قومي إليّ بسبب مآثرهم. انظر الحماسة لأبي تمام (٢/ ١٣٤) تحقيق عبد الله عسيلان. وقوله (من قوم) مفعول به و(من) زائدة. (فأذكرهم) الفاء للسببية والمضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعد فاء السببية. (حبًا) مفعول ثان لـ (يزيد) (هم) فاعل (يزيد).

فإن لم يكن الضميران منصوبين. وجب وصل الضمير بعامله إن كان فعلاً نحو: النظام أحببته. وإن كان الأول غير أعرف تعين الفصل نحو: الكتاب أعطاه إياك زيد.

والاتصال أرجح من الانفصال في هذه المسألة، لأنه هو الأصل. ولأنه مؤيد بالقرآن، قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[1] وقال تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴿٢٨﴾﴾[2] وقال تعالى: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾[3].

وقد ورد الفصل في السنة كقوله ﷺ: «أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها»[4]، وليس الاتصال بواجب، وليس الانفصال مخصوصاً بالشعر بدليل الحديث.

المسألة الثانية: أن يكون الضمير الثاني منصوباً بكان أو إحدى

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٣٧، سيكفي: السين حرف استقبال يكفي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل نصب مفعول أول. والهاء: مفعول ثان. والميم: علامة جمع المذكر. ولفظ الجلالة فاعل.

(٢) سورة هود، آية: ٢٨، الهمزة للاستفهام: ونلزم: فعل مضارع. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن. والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول أول والميم: علامة جمع المذكر والواو: حرف إشباع مبني على السكون لامحل له. وها: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول ثان.

(٣) سورة محمد ، آية: ٣٧، إن حرف شرط جازم. ويسأل: فعل مضارع مجزوم بالسكون. والكاف: مفعول أول. والميم علامة الجمع، والواو: حرف إشباع مبني على السكون لامحل له. وها: مفعول ثان والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. وجواب الشرط قوله (تبخلوا).

(٤) رواه أبو داود في الجهاد (٧/ ٢٢١ عون المعبود) من حديث طويل. وفيه انفصال الضمير (إياها).

أخواتها لإنه خبرها فيجوز الاتصال والانفصال نحو: الصديق كنته، والصديق كنت إياه، واختلف في المختار. فابن مالك ومن وافقه يختار الاتصال. لأنه الأصل. ولأنه مؤيد بالحديث الشريف في قوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في شأن ابن صياد «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله»[١] وسيبويه ومن وافقه يختار الفصل، لأن الضمير خبر، والأصل فيه الانفصال، ولأنه ورد عن العرب قال عمر بن أبي ربيعة:

**لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير**[٢]

الثالثة: أن يكون العامل في الضميرين فعلاً ناسخاً كظن وأخواتها. فيجوز الاتصال نحو: الصديق ظننتكه. والانفصال: الصديق ظننتك إياه. واختار ابن مالك الاتصال، لأنه الأصل ومؤيد بالقرآن وكلام العرب، قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾[٣] وقال الشاعر:

---

(١) متفق عليه. وابن صياد اسمه «صاف» وفيه بعض أوصاف الدجال. ولكن النبي ﷺ لم يقطع بأنه الدجال ولاغيره. ولهذا قال لعمر: (إن يكنه فلن تستطيع قتله..) انظر شرح النووي على مسلم حديث رقم ٢٩٢٤، وا لهاء في قوله (يكنه) خبر (يكن) عائد على الدجال واسم يكن ضمير يعود على ابن صياد.

(٢) اسم كان: ضمير مستتر يعود على (عمر) المعبر عنه بالمغيري في الأبيات التي قبله (إياه) خبر كان ، ومعنى البيت: لئن كان هذا الذي نراه هو عمر، فلقد تغيرت هيئته وتحولت حاله عما كنا نعهده فيه من القوة والشباب، ثم قال مسلياً لها: والإنسان قد يتغير حاله بمرور الزمان.

(٣) سورة الأنفال، آية: ٤٣، الكاف مفعول أول، والهاء مفعول ثان والميم علامة الجمع. و«كثيرًا» مفعول ثالث وهكذا الباقي.

**بلّغتُ صنع امرى برٍّ إخَالُكَه إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدراً**(١)

واختار سيبويه الانفصال لأن الضمير خبر، والأصل فيه الانفصال. ولأنه ورد عن العرب. قال الشاعر:

**أخي حسبتك إياه وقد مُلئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحَنِ**(٢)

وهذا معنى قوله: (وصل أو افصل..إلخ) أي يجوز وصل الضمير وفصله، وهو الهاء في قولك (سلنيه) وتقديمه الوصل يشعر باختياره، والمراد بقوله (وما أشبهه) أي من أفعال هذا الباب، وهو باب (سأل وأعطى) ثم ذكر أن الخلاف (انتمى) أي انتسب إلى قائليه في مسألة كان وأخواتها. وكذلك في باب (ظن) ثم صرح بأنه يختار الاتصال. وأن غيره يختار الانفصال(٣).

* * *

التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين

**٦٦ـ وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِى اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَاشِئْتَ فِي انْفِصَالِ**

هذا البيت في حكم الضميرين المنصوبين من حيث التقديم

---

(١) إخالكه: مضارع «خال» بمعنى ظن. وهو بكسر الهمزة وهو المسموع كثيراً مع أنه مخالف للقياس. إذ القياس فتح همزة مضارع الثلاثى كقام وأقوم وينبغي الاقتصار على الكثير. و(إخال) فعل مضارع مرفوع بالضمة والفاعل «أنا» والكاف: مفعول أول. والهاء مفعول ثان. ومعنى البيت: علمت بما صنعه إنسان محسن فظننتك إياه، لأني أعلم أنك لم تزل مسارعاً لاكتساب الحمد والثناء أي عمل المعروف الذي هذه ثمرته.

(٢) الكاف مفعول أول لحسب بمعنى (ظن) وإياه مفعول ثان. ومعناه: كنت أظنك أخي الحق، ولكني وجدت منك صدراً مليئاً بالأحقاد والضغائن عليّ.

(٣) لقد ورد كل من الفصل والوصل عن العرب في المسائل الثلاث بكثرة تبيح القياس. وعليه فهذا الخلاف مما لاطائل تحته.

والتأخير. والقاعدة: أن ضمير المتكلم أعرف وأشد تمييزاً لمسماه من ضمير المخاطب. وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

وعلى هذا فإذا اجتمع ضميران منصوبان واختلفا في الرتبة بأن كان أحدهما أخص من الآخر فلهما حالتان:

الأولى: أن يكونا متصلين. فيجب تقديم الأعرف على غيره، تقول: الكتاب أعطيتكه. وأعطيتنيه بتقديم الأعرف وهو الكاف في الأول. والياء في الثاني. على غير الأعرف فيهما. لأن الكاف للمخاطب. والياء للمتكلم. والهاء للغائب.

ولايجوز تقديم غير الأعرف. وأجازه بعضهم لما رواه ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (٣/ ١٧٧) من قول عثمان رضى الله عنه (أراهمني الباطل شيطاناً)[١] أراد: أن الباطل جعلني عندهم شيطاناً. فقدم ضمير الغائب (الهاء) على ضمير المتكلم (الياء) والأصل: أراني إياهم.

الثانية: أن يكونا منفصلين. فيجوز تقديم الأعرف وغير الأعرف. فتقول: الكتاب أعطيتك إياه وأعطيته إياك. إلا إذا خيف اللبس. وذلك إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى. فيلزم تقديم الأعرف نحو: خالداً أعطيتك إياه. ولايجوز تقديم الغائب بأن تقول (أعطيته إياك) خشية اللبس. لعدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما. فيقدم الأعرف ليكون تقديمه دليلاً على أنه الآخذ.

---

(١) الهاء مفعول أول. والياء مفعول ثاني و(شيطاناً) مفعول ثالث. و(الباطل) فاعل.

فكأنه الفاعل في المعنى. والأصل في الفاعل أن يتقدم.

قال ابن مالك: (وقدم الأخص في اتصال.. إلخ) أي قدم الأخص وهو الأعرف على غيره في حال الاتصال. وقدمن ماشئت منهما في حال الانفصال.

* * *

حكم اجتماع ضميرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل.

٦٧- وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ     وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

إذا اجتمع ضميران واتحدا في الرتبة ـ كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين ـ وجب فصل الضمير الثاني عن الأول. فتقول في المتكلم: تركتني لنفسي فأعطيتني إياى. وفي المخاطب. أعطيتك إياك. وفي الغائب. اعطيته إياه. ولايجوز اتصال الثاني فلا تقول: اعطيتنيني ولا أعطيتكك ولا أعطيتهوه. إلا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما بأن كان أحدهما للمفرد والثاني للمثنى فيجوز وصل الثاني. تقول: سأل زميلي عن القلم والكتاب فأعطيتهماه أو أعطيتهما إياه.

وهذا معنى قوله: (وفي اتحاد الرتبة.. إلخ) أي الزم الفصل بين الضميرين إذا اتحدا في الرتبة. وقد يجوز الفصل في ضمير الغائب بالقيد السابق.

* * *

أحكام نون الوقاية.

٦٨- وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ     نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

٦٩- وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرا     وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرا

٧٠- فِي الْبَاقِيَاتِ واضْطِراراً خَفَّفَا     مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

٧١ـ وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي قَدْني وَقَطْنِي الْحَذْفُ أيْضا قَدْ يَفِي

هذه الأبيات في حكم نون الوقاية. وهي نون تفصل بين ياء المتكلم والفعل أو غيره مما سيذكر، وهي حرف لامحل له من الإعراب.

سميت بذلك لأنها تقي الفعلَ من الكسر. وغيرَ الفعل من تغير آخره، لأن ماقبل ياء المتكلم يجب كسره للمناسبة. كما أنها تمنع اللبس في مثل: أكرمني أبي. إذ لو حذفت لالتبس الفعل بالمسند لياء المخاطبة نحو: أكرمي أبي.

ومناسبتها في هذا الباب لأنها ملازمة لياء المتكلم لاتأتي بدونها، والياء من ضمائر النصب أو الجر كما تقدم.

ولنون الوقاية مع ياء المتكلم خمس حالات:

الأولى: يجب اقترانها مع الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً. قال تعالى: ﴿رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي﴾[(١)] وقال تعالى: ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِي أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾[(٢)] وقال تعالى: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾[(٣)]

وكذا مع اسم الفعل نحو: دراكني بمعنى: أدركني. ومع أفعل التعجب على القول بأنه فعل نحو: ما أفقرني إلى عفو ربي. ومع (من، وعن) نحو هذا القلم مني، يامقصر ابتعد عني. وقد شذ حذفها مع الفعل كقول الشاعر:

---

(١) سورة نوح، آية: ٢١.
(٢) سورة الأعراف، آية: ٧١.
(٣) سورة البقرة، آية: ١٥٢.

عـددت قـومـي كعـديـد الطيـس إذ ذهـب القـوم الكـرام ليسـي[(١)]

كما شذ حذفها مع (من وعن) كقول الشاعر:

أيهـا السـائـل عنهـم وعنـي لسـت مـن قيـس ولاقيـس منـي

الثانية: يكثر الاقتران مع (ليت) ولم يرد في القرآن غيره. قال تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ٢٤﴾[(٢)] وقد ورد التجرد في الشعر كقول الشاعر:

كمنيـة جـابـر إذ قـال ليتـي أصـادفـه وأفقـد جـل مـالـي

كما يكثر الاقتران مع الاسم المضاف إلى ياء المتكلم وهو ثلاثة:

١ ـ لدن وهي ظرف مبني على السكون، كقوله تعالى: ﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا ٧٦﴾[(٣)] في قراءة الأكثرين بتشديد النون، لأن نون الوقاية مدغمة في نون (لدن) وقرأ نافع وأبو بكر بالتخفيف بدون نون الوقاية.

٢ ـ قد : وهي اسم مرادف لحسب مبنى على السكون نحو قدني درهم، أو قدي درهم.

٣ ـ قط: وهي اسم بمعنى حسب تقول: قطني درهم وقطي درهم.

---

(١) الطَيْس هو الرمل الكثير. والشاعر يفخر بقومه ويتحسر على ذهابهم. وقوله (كعديد) جار مجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف والتقدير: عددتهم عدًّا مثل عديد الطيس. أي: عدد الرمل وقوله (ليسي) الياء خبر ليس، واسمه ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من القوم.

(٢) سورة الفجر، آية: ٢٤.

(٣) سورة الكهف، آية: ٧٦.

الثالثة: يكثر التجرد مع لعل. ولم يرد في القرآن غير التجرد. قال تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ ۝٤٦﴾[1] وجاء الاقتران في الشعر كقول حاتم يخاطب امرأته وقد لامته على البذل:

**أريني جواداً مات هزلاً لعلني أرى ماترين أو بخيلاً مخلَّدا**

الرابعة: يجوز الوجهان على السواء مع (أن وإن وكأن ولكن) قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ﴾[2] وقال تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾[3].

الخامسة: يمتنع الاقتران مع حروف الجر غير (من وعن) ومع المضاف غير (لدن) و(قد وقط) وسائر الأسماء عدا ماتقدم.

قال ابن مالك: (وقبل (يا) النفس.. إلخ) أي التزم المتكلم الإتيان بنون الوقاية مع الفعل قبل (ياء النفس) وهي ياء المتكلم. وقوله: (وليسي قد نظم) أي قد ورد الحذف مع الفعل (ليس) في النظم. يشير إلى البيت المذكور في الحالة الأولى. ثم ذكر أنه كثر اقتران النون مع ليت وندر التجرد. وأما (لعل) فهي عكس (ليت) فالكثير التجرد والقليل الاقتران. وأما الباقيات ـ بعد (ليت ولعل) ـ فأنت مخير بين الاقتران وعدمه، ثم ذكر أن من سلف من الشعراء خفف (من، وعن) بحذف نون الوقاية، وكأنه يشير إلى البيت المتقدم، وهذا ضرورة، ثم ذكر أنه قَلَّ حذف نون الوقاية (من لدنِّي)

---

(١) سورة يوسف، آية: ٤٦.
(٢) سورة طه، آية: ٨٢.
(٣) سورة طه، آية: ٤٦.

بأن يقال(لدنِي) بالتخفيف. وأنه قد يأتي حذف نون الوقاية مع (قدني وقطني) والإثبات أكثر لقوله (قد يفي) أي يأتي.

**مسألة**: إذا كان الفعل المتصل بياء المتكلم من الأفعال الخمسة. وكان الفعل مرفوعاً جاز ترك النونين ـ نون الرفع ونون الوقاية ـ على حالهما من غير إدغام. فتقول: أنتما تشاركانني فيما يفيد. وأنتم تجادلونني بلا علم. وأنتِ تشاركينني في تربية أولادي، ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنْ أُخْرَجَ﴾[1]. ويجوز الإدغام ـ وهو جعلهما نوناً واحدة مشددة مفتوحة ـ فتقول: أنتما تشاركانيِّ، وتجادلونيِّ.. ويجوز حذف احدى النونين ـ تخفيفاً ـ وترك الأخرى فتقول: أنتما تشاركانِي، وأنتم تجادلونِي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِۚ﴾[2] فقد قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون. وقرأ الباقون بتشديدها. فالتشديد بإدغام إحدى النونين في الأخرى. والتخفيف بحذف إحداهما[3]، والظاهر أن المحذوف نون الوقاية، والثابتة نون الرفع موافقة لقاعدة رفع الأفعال الخمسة بثبوت النون. إلا أن كان الفعل منصوباً أو مجزوماً، فالمحذوفة نون الرفع نحو: أنتم لم تجادلوني بعلم.

---

(١) سورة الأحقاف، آية: ١٧.

(٢) سورة الأنعام، آية: ٨٠.

(٣) قال مكي في كتابه: (الكشف عن وجوه القراءات السبع) ١/ ٤٣٧: «والاختيار تشديد النون لأنه الأصل، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل، ولأن عليه أكثر القراء» ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفغير الله تأمرونِّي أعبد﴾ فقد قرأ ابن عامر بنونين ظاهرتين، وقرأ نافع بنون واحدة خفيفة، وقرأ الباقون بنون مشددة. انظر (الكشف ٢/ ٢٤٠).

# العَلَــمُ

تعريف العلم ومسماه

٧٢ـ اسْـمٌ يُعَيِّـنُ المُسَمَّـى مُطْلَقًـا    عَلَمُـــهُ كَجَعْفَــرٍ وَخِــرْنِقَــا
٧٣ـ وَقَــرَنٍ وَعَــدَنٍ وَلاحِــقِ    وَشَــذْقَــمٍ وَهَيْلَــةٍ وَوَاشِــقِ

هذا القسم الثاني من أقسام المعارف وهو العلم. والعلم نوعان:

١ ـ علم شخصي. وهو المذكور هنا. وأكثر مباحث الباب تتعلق به.

٢ ـ علم جنس. وقد ذكره ابن مالك في آخر الباب.

علم الشخص: هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً. نحو: جاء خالد. قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[1].

وقولنا: اسم. هذا جنس يشمل النكرة والمعرفة.

يعين مسماه: قيد أخرج النكرة، لأنها تدل على شيء غير معين.

مطلقاً: أي بلا قرينة. وهذا القيد لإخراج بقية المعارف فإن كل واحد منها لايعين مسماه إلا بقرينة: لفظية كـ (أل) أو الصلة نحو: حضر الولد. فهو معرفة لوجود(أل) فإذا زالت صار نكرة. والأسماء الموصولة معارف بقرينة الصلة نحو: حضر الذي ألقى الكلمة، أو قرينة معنوية كالتكلم في قولك (أنا) والخطاب في (أنت) والغيبة في (هو) أو إشارة حسية أو معنوية، كما في أسماء الإشارة نحو: هذا موظف مخلص. أو هذا رأي سديد.

---

(١) سورة الفتح، آية: ٢٩.

أما العلم فهو غني بنفسه عن القرينة.

ومسمى العلم نوعان:

١ ـ أفراد الناس مثل: محمد. وخالد، وعبد العزيز، وآسية، وكريمة.. قال تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾[١] وقال تعالى: ﴿ يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا ﴾[٢].

٢ ـ أفراد الحيوانات الأليفة التي يكون للواحد منها علم خاص به. مثل (لاحق) علم على فرس[٣] و(شذقم) علم على جمل.

٣ ـ أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم كأسماء البلاد والقبائل ونحوها مثل مكة، المدينة، مصر (أسماء بلاد) ومثل: تميم، طيء، غطفان (أسماء قبائل).

وإنما وضع لهذا وما قبله أعلام لأن الغرض من العلم تعيين المسمى، وهذا مطلوب في المألوفات، كالخيل والإبل والبلاد وغيرها.

وهذا معنى قوله: (اسم يعين.. إلخ) أي علم ذلك المسمى هو الذي يعين مسماه تعييناً مطلقاً بلا قيد، ثم مثل للأعلام، فجعفر: اسم رجل، وخرنق: علم على امرأة، وقَرَن علم قبيلة. وعَدَن: علم بلد، ولاحق علم فرس. وشذقم علم جمل، وهيلة علم شاة، وواشق

---

(١) سورة القصص، آية: ٧٦.

(٢) سورة آل عمران، آية: ٣٧.

(٣) للصاحبي التاجي المتوفى بعد سنة ٦٩٧ هـ كتاب (الحَلْبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام) ذكر فيه مائة وأربعة وثمانين اسماً مرتبة على حروف المعجم. وهو مطبوع بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن.

علم كلب[1].

---

(١) اعلم أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ لم يذكر الأحكام اللفظية لعلم الشخص مع أنه قال في علم الجنس ـ الذي سيأتي ـ

ووضعوا لبعض الأجناس علم　　كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

فنقول:

لعلم الشخص حكمان: الأول: معنوي. وهو الدلالة على فرد معين. وقد يعرض له الشيوع عند تثنيته أو جمعه ـ فيفقد تعريفه بالعلمية. ويحتاج إلى تعريف أخر. إذا اقتضى المقام ذلك ـ بوسيلة من وسائل التعريف ومنها (أل). نحو: جاء المحمدان. أو المحمدون.

الثاني: لفظي. وهو كما يلي:

١ـ أنه لايضاف. لعدم حاجته إلى الإضافة. لأنه معرفة بالعلمية. إلا لغرضٍ كتقليل الاشتراك. فتجوز إضافته لأنه يجرى مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج إلى إيضاح وتعيين مثل: رجل، غلام، بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه. قالت العرب: قيس ليلى، عمر الخير، ربيعة الفرس، ومنه قول الشاعر.

علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم　　بأبيض ماضي الشفرتين يماني

وأما الاستعمال الشائع عندنا ـ أخيراً ـ من إضافة العلم إلى اسم الوالد وإسقاط كلمة (ابن) كقولهم: محمد علي، علي عبد الله.. فهذا غير صحيح لغةً. ولايعرف ذلك في كتاب ولاسنة. والمتأمل في كتب السير والتراجم والأعلام لايجد شيئاً من ذلك البتة. وما كان المسلمون يعرفون إسقاط لفظة (ابن) في النسب. وما حصل ذلك إلا بتقليد الأعاجم. والتشبه بأعداء الله، وقد ذكر بعض الباحثين المحققين أن هذا الأسلوب صياغة غير عربية. ولايمكن إعرابه إذ الإعراب للتراكيب سليمة البنية.

ثم إن الحذف يوقع في اللبس إذ لادليل معه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه. انظر النحو الوافي (١/ ٢٩٥) معجم المناهي اللفظية لبكر أبوزيد ص٢٩٣. الإيضاح والتبيين للشيخ حمود التويجري - رحمه الله - ص ٢١٢. شرح المفصل (١/ ٤٤).

٢ـ ومن أحكامه اللفظية أنه لاتدخل عليه (أل) لما سبق من استغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر. لكن قد تدخل عليه لما ذكر في إضافته. وفي هذا يقول ابن يعيش في شرحه على المفصل (١/ ٤٥) في باب العلم (أما إدخال (أل) عليه (أي =

أقسام العلم: ١- باعتبار وضعه

٧٤ـ وَاسْمَا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

للعلم تقسيمات متعددة . .

التقسيم الأول: باعتبار وضعه . ثلاثة أقسام :ـ

١ ـ اسم وهو ما أطلق على الذات أولاً، نحو: خالد، هند.

٢ ـ كنية. ما أطلق على الذات بعد التسمية. وصدّر بأب أو أم نحو: أبو حفص عمر بن الخطاب، عائشة أم المؤمنين، قال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾[1] فـ ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ كنية عبد العزى بن عبد المطلب عم النبى ﷺ[2].

٣ـ لقب وهو ما أطلق على الذات بعد التسمية وأشعر بمدح أو ذم كالمأمون والرشيد والجاحظ والسفاح ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا

---

= على العلم) فقليل جدًّا في الاستعمال. وإن كان القياس لايأباه كل الإباء، لأنك إذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى: فرس ورجل. ولاتستنكر أن تدخل عليه (أل) وقد جاء في الشعر وما أقله. .)أهـ. كلامه ومن ذلك قول الشاعر:

باعد أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها

وسيأتي في باب (المعرف بأل) أنها تدخل على بعض الأعلام المنقولة من صفة وغيرها. مثل: صالح، ومحمد ونحوهما.

٣ـ ومن أحكامه اللفظية أنه يقع مبتدأ. وأن الحال تأتي منه متأخرة نحو: خالد شجاع. رأيت هشاماً مسروراً.

٤ـ أنه يمنع من الصرف إذا وجد مع العلمية سبب آخر للمنع كزيادة الألف والنون نحو: عثمان ـ رضي الله عنه ـ ثالث الخلفاء الراشدين.

(١) سورة المسد، آية: ١.

(٢) كنيته: أبو عتبة، وإنما قيل له (أبو لهب) لإشراق وجهه.

ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾[١] فالمسيح لقب لـ(عيسى) عليه الصلاة والسلام.

وقد يجتمع الاسم مع اللقب أو الكنية. ولذلك ثلاث صور:

الأولى: الاسم مع اللقب. ويجب تأخير اللقب عن الاسم. فنقول: ثاني الخلفاء الراشدين عمر الفاروق ـ رضي الله عنه ـ وذلك لأن اللقب بمنزلة الصفة، وهي تتأخر عن الموصوف.

وقد يتقدم اللقب إذا كان أشهر من الاسم كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾[٢] وقد ورد عن العرب تقديم اللقب قليلاً كقول المرأة:

**بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسباً ببطن شريان يعوى حوله الذيب**[٣]

فقُدم اللقب (ذا الكلب) على الاسم (عمراً).

الثانية: الاسم مع الكنية. فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت. فتقول: ثاني الخلفاء الراشدين عمر أبو حفص. أو أبو حفص عمر ـ رضى الله عنه ـ.

الثالثة: الكنية مع اللقب. فعند ابن مالك يجب تأخير اللقب لما تقدم نحو: ثاني الخلفاء الراشدين أبو حفص الفاروق. وعند الجمهور

---

(١) سورة النساء، آية: ١٧١.

(٢) سورة النساء، آية: ١٧١.

(٣) بأن: متعلق ببيت سابق وهو قولها:

أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبلغهم عني حديثًا وبعض القول تكذيب

و(عمرًا) بدل من (ذا الكلب) و (خيرهم) صفة لـ(عمراً).

أنت بالخيار. فتقول: ثاني الخلفاء الراشدين الفاروق أبو حفص. بتقديم اللقب على الكنية.

قال ابن مالك: (واسما أتى.. إلخ) أي أتى العلم اسماً وكنية ولقباً. (وأخرن ذا) أي أخرن اللقب إذا صحب (سواه) والمراد الاسم والكنية. ولايجوز تصحيح عبارة الألفية بما ذكره بعض الشراح، لأجل موافقة مذهب الجمهور، وهو الجواز، لأن ابن مالك يذكر رأيه في المسألة، وإن كان مذهب الجمهور أرجح.

* * *

أحوال إعراب الاسم واللقب

٧٥ـ وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فأضِفْ    حَتْمًا وإلاَّ أَتْبَعِ الَّذِي رَدِفْ

في الاسم مع اللقب بحثان:

الأول: من حيث التقديم والتأخير. وقد تقدم قبل هذا البيت أن اللقب يؤخر عن الاسم.

الثاني: من حيث الإعراب. وهو المراد هنا.

فالاسم يعرب حسب العوامل، لأنه متقدم، وأما اللقب فله مع الاسم أربع حالات:

الأولى: أن يكون الاسم واللقب مفردين. والمراد بالمفرد هنا. ماليس بمركب. فالمفرد من كلمة، والمركب من كلمتين. مثل: جاء عليّ سعيد. الأول اسم والثاني لقب. فتجب إضافة الأول إلى الثاني. فيعرب الأول على حسب حاجة الجملة. ويجر الثاني بسبب الإضافة والقول بالإضافة مشروط بما إذا لم يوجد مانع ككون الاسم مقروناً

بأل نحو: جاء الحارث سعيد. فتمتنع الإضافة. وهذا رأي البصريين وتبعهم ابن مالك.

وأجاز الكوفيون في هذه الحالة الاتباع. فتعرب الثاني بإعراب الأول، على أنه بدل منه أو عطف بيان. فنقول: هذا عليٌّ سعيدٌ. ورأيت عليًّا سعيداً. ومررت بعليٍّ سعيدٍ.

وهذا هو المختار لعدم احتياجه إلى التأويل. فإنه يلزم على رأي البصريين إضافة الشيء إلى نفسه. وهذا ممنوع كما في باب الإضافة. وما ورد منه فهو مؤول، فيترجح رأي الكوفيين لأنه أيسر.

الصورة الثانية: أن يكون الاسم واللقب مركبين نحو، هذا عبدُ اللهِ زينُ العابدين.

الصورة الثالثة: أن يكون الاسم مركباً واللقب مفرداً نحو: هذا عبد الله سعيدٌ.

الصورة الرابعة: أن يكون الاسم مفرداً واللقب مركباً نحو: هذا عليٌّ زين العابدين.

وفي هذه الحالات الثلات تمتنع الإضافة. ويعرب اللقب بإعراب الاسم. فيكون تابعاً له في رفعه ونصبه وجره، فإن كان اللقب مركباً أعرب صدره كما ذكرنا، وأما عجزه فيكون مجروراً دائماً على أنه مضاف إليه.

وهذا معنى قوله: (وإن يكونا مفردين.. إلخ) أي وإن يكونا ـ الاسم واللقب ـ مفردين فأضف الأول إلى الثاني حتماً، يعرب الأول حسب حالة الجملة، والثاني يعرب مضافاً إليه مجروراً. وإن لم يكونا

مفردين. كما في الحالات الثلاث، فأتبع الثاني للأول في إعرابه ومعنى (الذي ردف) أي الذي جاء ردفاً للأول. أي بعده متأخراً عنه.

* * *

٢- أقسام العلم باعتبار أصله.

٣ - أقسام العلم باعتبار لفظه

٧٦ـ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

٧٧ـ وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ... ذَا إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

٧٨ـ وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإضَافَهْ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ وأَبِي قُحَافَهْ

التقسيم الثاني للعلم: باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته. ينقسم إلى:

١ ـ مرتجل: وهو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية. مثل: أُدَد (علم رجل) وسعاد (علم امرأة) و(مذحج) وهو أبو قبيلة من العرب.

٢ ـ منقول: وهو ما سبق له استعمال قبل العلمية. والنقل:

١- إما من صفة كاسم الفاعل نحو: حارث، صالح، أو صفة مشبهة نحو: حسن وثقيف، أو اسم مفعول مثل: منصور.

٢ ـ أو من اسم جنس نحو: أسد، غزال.

٣ـ أو من مصدر نحو: زيد.

٤ـ أو من فعل نحو: يزيد (من فعل مضارع) وشمر (من فعل ماض) وسامحْ (من فعل أمر).

٥ـ أو من جملة فعلية نحو: شاب قرناها (مسمى به) وسيأتي.

وهذا معنى قوله: (ومنه منقول.. إلى قوله: وجملة) أي ومن

العلم منقول: كفضل وأسد ومنه مرتجل كسعاد وأدد. ومنه ذو جملة. أي المركب الإسنادي.

التقسيم الثالث للعلم: باعتبار لفظه. ينقسم إلى قسمين:

١ ـ مفرد: وهو ما تكون من كلمة واحدة. نحو: خالد. مأمون، نبيل، حفصة.

٢ ـ مركب: وهو ما تكون من كلمتين فأكثر. وهو ثلاثة أنواع:

**١ ـ مركب إسنادي**: وهو ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء أو عدم حصوله، ولايكون ذلك إلا بجملة فعلية أو اسمية. أما الفعلية، فقد سمعت عن العرب مثل: شاب قرناها. وأما الاسمية فقاسها النحاة على الجملة الفعلية نحو زيد قائم (مسمى به).

وحكم المركب الإسنادي أنه يعرب على حسب موقعه من الجملة بحركات مقدرة منع من ظهورها وجود علامة الحكاية نحو: جاء زيدٌ قائمٌ، ورأيت زيدٌ قائمٌ، ومررت بزيدٌ قائمٌ.

**٢ ـ مركب مزجي**: وهو ماتركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة وهو نوعان:

أ ـ ماختم بـ(ويه): وهذا يبنىٰ على الكسر. فنقول: جاء عمرويهِ، ورأيت عمرويهِ، ومررت بعمرويهِ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب مالا ينصرف.

ب ـ الذي لم يختم بـ(ويه). فهذا يعرب إعراب مالا ينصرف للعلمية والتركيب، فنقول: هذه بعلبكُّ، رأيت بعلبكَّ، مررت ببعلبكَّ، وهذا رأي جيد يحسن الاقتصار عليه.

٣ ـ **مركب إضافي**. وهو ماتركب من مضاف ومضاف إليه. وحكمه: أن يعرب صدره بالحركات أو الحروف حسب موقعه من الجملة. وعجزه يكون مجروراً بالمضاف دائماً نحو: جاء عبدُ اللهِ ورأيت عبدَ اللهِ وسلمت على عبدِ اللهِ، وتقول: جاء أبو محمدٍ ورأيت أبا محمدٍ ومررت بأبي محمدٍ.

وهذا معنى قوله: (وجملة وما بمزج ركبا.. إلخ) أي ومن العلم ماركب تركيباً إسناديًّا وهو المقصود بقوله (وجملة) ومنه المركب المزجي، وهذا يعرب إن لم يختم بـ(ويه) ومفهومه إن ختم بـ(ويه) لا يعرب بل يبنىٰ ثم أشار إلى المركب الإضافي وبين أنه كثير في الأعلام، لأن منه الكنى وغيرها، ومثل له بمثالين: مثال لكنية ومثال لغيرها، كما أن الأول معرب بالحركات، والثاني معرب بالحروف.

* * *

علم الجنس

٧٩ـ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ     كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمْ
٨٠ـ مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلعَقْرَبِ     وَهكَـذَا ثُعَـالَـةٌ لِلثَّعْلَـبِ
٨١ـ وَمِثْلُـهُ بَـرَّةُ لِلمَبَـرَّه     كَـذَا فَجَـارِ عَلَـمٌ لِلْفَجْـرَه

تقدم أن العلم قسمان:

١ ـ علم شخصي: وهو ما يخص واحداً بعينه وتقدمت أقسامه وأحكامه.

٢ ـ علم جنس: وهو ما لا يخص واحداً بعينه. وإنما يصلح للجنس كله. كقولك: هذا أسامة (للأسد) فهذا اللفظ صالح لكل

أسد. وقولك (هذه أم عِرْيَط) للعقرب.

وعلم الجنس يشارك علم الشخص في الأحكام اللفظية ومنها:

١ ـ صحة مجيء الحال منه متأخرة نحو: جاء خالد مسروراً. وهذا أسامة مقبلاً.

٢ ـ المنع من الصرف إذا وجد مع العلة سبب آخر نحو: جاء يوسفُ. وهذا أسامةُ.

٣ ـ المنع من دخول الألف واللام فلا يقال: جاء الخالد. وجاء الأسامة.

وأما حكمه المعنوي فهو كاسم الجنس مثل (رجل) في أن مدلوله شائع من جهة أنه لايخص واحداً بعينه. فكل أسد يصدق عليه (أسامة) وكل عقرب يصدق عليها (أم عريط) وهكذا.

وعلم الجنس المسموع عند العرب ثلاثة أنواع:

١ ـ حيوانات أليفة مثل: أبو أيوب (للجمل) وأبو صابر (للحمار).

٢ ـ حيوانات غير أليفة مثل ثعالة للثعلب، وأسامة للأسد.

٣ ـ أمور معنوية مثل: برة. علم على المبرة بمعنى البر. وفجار علم للفجْرة بمعنى الفجور. فكل نوع من أنواع البر (برة) وكل نوع من أنواع الفجور (فجار) ومثله: كيسان (علم للغدر).

وهذا معنى قوله (ووضعوا لبعض الأجناس علم) أي أن العرب وضعت لبعض أجناس السباع والحشرات ونحوها أعلاماً. وهذا فيه

إشارة إلى أن علم الجنس سماعي[١]. وإنما وضع لها علم جنس، لأنه لم يوضع لها علم شخص بسبب عدم الألفة. لكن وضع لها علم جنس لأن العلمية أحد طرق التعريف. وقوله (علم) مفعول به منصوب للفعل قبله. ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة[٢]، ثم ذكر أن علم الجنس كعلم الشخص في الأحكام اللفظية. وقوله (وهو عم) أي من جهة المعنى في أن مدلوله شائع يعم جميع الأفراد، ثم مثل ببعض الأمثلة. و(فجار) علم للمؤنث. ولذا قال (للفجْرة) أي الفجور وقوله (وهو عم) فعل ماض. أي مدلول عم جميع الأفراد.

---

(١) يرى صاحب النحو الوافي نقلاً عن (همع الهوامع ١/ ٧٣) أنه قياسي. لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس (١/ ٢٩٩).

(٢) لغة جمهور العرب في المنصوب المنون أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفًا نحو: رايت زيدا. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر نحو: رايت زيدْ. وقد نصَّ ابن مالك على ذلك في الكافية (٤/ ١٩٧٩) وموضع ذلك باب الوقف في أواخر الألفية.

# اسم الإشـــارة

ألفاظ الإشارة

٨٢ـ بِـذَا لِمُفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ
٨٣ـ وذَانِ تَـانِ لِلمُثَنَّـى المُـرْتَفِـعْ وَفـي سِـوَاهُ ذَيْـنِ تَيْـنِ اذْكُـرْ تُطِـعْ
٨٤ـ وَبِـأُولَـى أَشِـرْ لِجَمْـعٍ مُطْلَقَـا وَالمَـدُّ أَوْلَـى . . . . . . . . . . . . . .

هذا القسم الثالث من أقسام المعارف وهو اسم الإشارة. وهو اسم يبين مسماه بإشارة حسية أو معنوية. فمثال الأولى (وهي الغالب)، هذا كتاب مفيد. ومثال الثانية: هذا رأي صائب.

تقسيم أسماء الإشارة:

لأسماء الإشارة باعتبار المشار إليه تقسيمان:

الأول: ما يلاحظ فيه الأفراد والتذكير وفروعهما.

الثاني: ما يلاحظ فيه المشار إليه باعتبار قربه أو بعده.

أما الأول فهو خمسة أنواع:

١ ـ ما يشار به للمفرد المذكر، وهو (ذا) مثل: هذا تاجر صدوق. قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٨﴾ ﴾[١].

٢ ـ ما يشار به للمفردة المؤنثة وهو عشرة ألفاظ. خمسة مبدوءة بالذال هي: ذي، ذهِ، بكسر الهاء مع اختلاس كسرتها، ذهِ، بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً، ذات، وخمسة مبدوءة بالتاء هي: تي، تا، تِهْ، تهِ، بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة، تهِ، بكسر الهاء مع

---

(١) سورة يونس، آية: ٤٨.

إشباع الكسرة نوعاً. مثل: هذه الفتاة تحسن الحجاب. تلك المرأة تعرف معنى التربية قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٦٣﴾﴾[1] وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا ﴿٦٣﴾﴾[2].

٣ ـ ما يشار به للمثنى المذكر وهو لفظة واحدة. ذان (رفعاً) وتصير (ذين) نصباً، وجرًّا، تقول: ذان عالمان كبيران، قال تعالى: ﴿۞ هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾[3] فـ (ذان) مبتدأ مبني على الألف في محل رفع[4] (خصمان) خبر.

٤ ـ ما يشار به للمثنى المؤنث. وهو لفظة واحدة: تان (رفعاً) وتصير (تين) نصباً وجراً. تقول: هاتان امرأتان كبيرتان. تصدقت على هاتين المرأتين الكبيرتين. قال تعالى في قصة صاحب مدين: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾[5].

٥ ـ ما يشار به للجمع المذكر والمؤنث. وله لفظة واحدة:

---

(١) سورة يس، آية: ٦٣.

(٢) سورة مريم، آية: ٦٣، تي: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. والجنة: بدل أو عطف بيان، والخبر (التي نورث).

(٣) سورة الحج، آية: ١٩.

(٤) وقيل (ذان وتان) معربان في حالة التثنية، وهذا بالنظر إلى الظاهر فإن العرب أدخلت عليهما علامة التثنية (الألف والنون، والياء والنون) والأولى أنهما يبنيان طرداً للباب على طريقة واحدة، إذ لامعنى لإخراج حالة التثنية من البناء إلى الإعراب. ثم إن الظاهر أنهما ليسا مثنيين حقيقة بل هما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى. بل نقل ابن الأنباري وغيره عن الفراء أن ألف التثنية في (هذان) هي ألف (هذا) والنون فرقت بين الواحد والاثنين. كما فرقت بين الواحد والجمع نون الذين.

(٥) سورة القصص، آية: ٢٧.

(أولاء) ممدودة في الأكثر أو (أولى) مقصورة. والأول جاء في القرآن. تقول: هؤلاء الطلاب يحبون الفائدة، قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ﴾[1] وقال تعالى عن لوط عليه السلام ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[2].

وهذا معنى قوله: (بذا لمفرد مذكر أشر. .إلخ) أي أشر للمفرد المذكر بكلمة (ذا) واقتصر في الإشارة إلى الأنثى على كلمة (ذي وذه وتي وتا) ولم يذكر الباقي، وللمثنى في حالة رفعه صيغتان هما (ذان وتان) وقد ذكرنا أن الأول للمذكر والثاني للمؤنث. وفي سوى الرفع يقال فيهما (ذين، تين) ثم ذكر أن (أولى) للجمع مطلقاً ـ مذكراً ومؤنثاً عاقلاً وغير عاقل. والمد أولى من القصر لمجيئه في القرآن كما تقدم.

* * *

مراتب المشار إليه

. . . . . . . . . . . . . . . . . وَلَـدَى البُعْـدِ انْطِقَـا

٨٥ـ بِالْكَاف حَرْفًا دُونَ لامٍ أوْ مَعَهْ والَّـلامُ إنْ قَـدَّمْـتَ هَـا مُمْتَنِعَـهْ

ذكر هنا القسم الثاني من أسماء الإشارة. وهو الذي يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية قربه أو بعده. وذلك أن المشار إليه ـ على رأي ابن مالك ـ له رتبتان:

الأولى: قربى. وتستعمل له جميع أسماء الإشارة المتقدمة دون

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١١٩، ها: حرف تنبيه. أنتم: مبتدأ. أولاءِ: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع خبر.

(٢) سورة هود، آية: ٧٨.

أن يزاد عليها شيء في آخرها.

الثانية: بعدى: وتستعمل لها جميع أسماء الإشارة المتقدمة. وتزاد عليها الكاف فتقول: ذاك رجل مقبل. أو الكاف واللام فتقول: ذلك الرجل[١] أقبل إلينا.

وهذه الكاف حرف خطاب لامحل لها من الإعراب[٢]. وهي تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً فتفتح للمخاطب كما في المثال المذكور. وتكسر للمخاطبة نحو: ذلكِ رجل مقبل. وتتصل بها علامة التثنية قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾[٣] أو علامة الجمع كقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[٥] ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٦].

وأما اللام فهي حرف دال على البعد تزاد قبل الكاف. وهي ملازمة لها للدلالة على المبالغة في البعد إلا في التثنية مطلقاً. وفي

---

(١) الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة إن كان مشتقًّا فالأحسن إعرابه نعتاً نحو: ذلك الفاضل أقبل إلينا. وإن كان جامداً كالرجل فالأحسن إعرابه بدلاً أو عطف بيان.

(٢) لأنها لو كانت ضميراً لكانت مضافاً إليه. وأسماء الإشارة لاتضاف لكونها مبنية، ماعدا المثنى على أحد القولين.

(٣) سورة يوسف، آية: ٣٧.

(٤) سورة فصلت، آية: ٢٣.

(٥) سورة يوسف، آية: ٣٢.

(٦) سورة المجادلة، آية: ١٢، الإشارة في الآية الكريمة إلى تقديم الصدقة في قوله تعالى: ﴿إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة﴾ والكاف في (ذلك) خطاب للمؤمنين ولم تضم إليها ميم الجمع.

الجمع في لغة من مدّه. وفيما سبقته هاء التنبيه. فلا تقول: هذا لك رجل عاقل. وذلك لكثرة الزوائد.

وهذا معنى قوله: (ولدى البعد انطقا. . .إلخ) أي إذا كان المشار إليه بعيداً فانطق بالكاف الحرفية دون اللام. أو مع اللام. وتمتنع اللام إن قدمت (ها) التنبيه.

وظاهر هذا أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قربى، وبعدى. والجمهور على أن له ثلاث مراتب.

١ ـ قربى: ويشار إليه بما ليس فيه كاف ولا لام.

٢ ـ وسطى: ويشار إليه بما فيه الكاف وحدها.

٣ ـ بعدى: ويشار إليه بما فيه الكاف واللام.

* * *

الإشارة إلى المكان

٨٦ـ وَبِهُنَا أَوْ هاهُنَا أَشِرْ إِلى ... دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

٨٧ـ فِي البُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا ... أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ أَوْ هِنَّا

ذكر في هذين البيتين ألفاظ الإشارة للمكان. وهي ألفاظ تفيد الإشارة مع الظرفية فهي في محل نصب على الظرفية. ولهذا دخلت في عداد ظروف المكان. فهي أسماء إشارة وظرف مكان معاً. وأصل ذلك لفظان: (هُنا، ثَمَّ).

فأما هنا فهي اسم إشارة إلى المكان القريب مثل: هنا يكون الاجتماع. وقد يزاد في أولها حرف التنبيه (ها) نحو: هاهنا الضيوف. قال تعالى عن قوم موسى عليه السلام: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ

فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ ﴿٢٤﴾»[(١)].

فإذا زِيدت- في آخرها الكاف وحدها أو الكاف واللام صارت للمكان البعيد. وهذا على رأي ابن مالك. وعلى رأي الجمهور. هناك المتوسط. وهنالك للبعيد.

وقد يدخل على صيغة (هنا) بعض التغيير فتصير اسم إشارة للمكان البعيد من غير وجود لام البعد. ومن ذلك: هَنّا، هِنّا، هَنَّتْ، هِنَّت. فهذه لغات فيها. وكلها تفيد مع الظرفية الإشارة للمكان البعيد.

وأما (ثَمَّ) فاسم إشارة إلى المكان البعيد نحو: تأمل السماء فثم القدرة العظيمة، قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾[(٢)].

وهذا معنى قوله: (وبهنا أو هاهنا.. إلخ) أي أشر إلى المكان القريب بكلمة: (هنا) من غير (ها) التي للتنبيه. أو مع (ها) التنبيه فتقول: (هاهنا). أما عند الإشارة إلى البعيد فصل الكاف بكلمة (هنا) (وهاهنا) أو جيء باسم إشارة آخر يفيد البعد وهو: ثَمَّ أو هَنَّا أو هنالك أو هِنَّا.

---

(١) سورة المائدة، آية: ٢٤.

(٢) سورة الشعراء، آية: ٦٤، ثمَّ: اسم إشارة مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية. والآخرين: مفعول به. والمعنى: قربنا هناك الآخرين فرعون وقومه حتى سلكوا مسلك موسى وقومه.

# الاسـم المـوصـول

ألفاظ الموصول المختص

٨٨ـ مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتي وَالْيَا إذَا مَا ثُنِّيَا لاتُثْبِتِ
٨٩ـ بَلْ مَاتَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلاَمَهْ
٩٠ـ وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

هذا القسم الرابع من أقسام المعارف وهو (الاسم الموصول) والموصول قسمان:

١ ـ موصول اسمي: وهو المراد هنا.

٢ ـ موصول حرفي: وهو كل حرف أول مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد. وليس من أقسام المعارف. لكونه حرفاً. ولم يذكره ابن مالك في الألفية[١] ومن ذكره فللمناسبة بينه وبين الموصول الاسمي من جهة الصلة. وأحكامه مبثوثة في أبواب النحو. وهو خمسة أحرف:

١ ـ أنْ (الساكنة النون أصالة) نحو: عجبت من أن تأخر الضيف. أي: من تأخره.

٢ ـ أنَّ (المشددة النون) نحو: سرني أنك مواظب. أي: مواظبتك.

٣ ـ كي. نحو: أتقدم إلى المسجد لكي أحصل على الصف

---

(١) ذكرها ضمن ثمانية أبيات في كتابه (الكافية الشافية) في أواخر باب الموصول (١/ ٣٠١) ولعله تركها ـ هنا ـ اختصاراً.

الأول. أي: لحصولي.

٤ ـ ما المصدرية الظرفية نحو: لاأصحبك مادمت منحرفاً أي: مدة دوامك. وغير الظرفية نحو: عجبت مما أهنت عليًّا. أي: من إهانتك عليًّا.

٥ ـ لو: نحو: وددت لو رأيتك في حلقات العلم. أي: رؤيتك.

أما الموصول الاسمي فهو: اسم يعين مسماه بقيد الصلة المشتملة على عائد. وهو قسمان:

١ ـ موصول اسمي مختص. وهو ماكان نصًّا في الدلالة على بعض الأنواع لايتعداها.

٢ ـ موصول اسمي مشترك: وهو الذي لايختص بنوع معين، وإنما يصلح للأنواع كلها، وهذا سيأتي إن شاء الله.

أما الأول فله ثمانية ألفاظ:

١ ـ الذي: للمفرد المذكر للعالم وغيره. قال تعالى: ﴿وَالَّذِى قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾[١] وقال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾[٢] وهو اسم موصول مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر.

٢ ـ التي: للمفرد المؤنث. للعاقلة وغيرها قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ

---

(١) سورة الأحقاف، آية: ١٧. و(أفٍّ) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر. والفاعل ضمير تقديره: أنا

(٢) سورة الأنبياء، آية: ١٠٣.

ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[١] وقال تعالى: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾[٢] وهو اسم موصول مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر.

٣ ـ اللذان: للمثنى المذكر، عاقلاً أو غير عاقل. رفعاً. واللذين: نصباً وجرًّا. وذلك بحذف الياء من الاسم المفرد (الذي) والإتيان بالألف والنون المكسورة مكانها في حالة الرفع. والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة بعدها. وذلك في حالتي النصب والجر، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[٣] وقال تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾[٤] والأحسن أن يعرب إعراب المثنى. ففي الآية الأولى: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف. وفي الثانية: مفعول منصوب بالياء.

٤ ـ اللتان: للمثنى المؤنث. عاقلاً أو غير عاقل ـ وحكمه كما تقدم في (اللذان) من الحذف والتعويض والإعراب ـ تقول: حضرت اللتان ضمدتا الجراح.

ويجوز تشديد النون فيهما لاستعمال العرب ذلك. وقد قرأ من السبعة عبد الله بن كثير المكي ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾[٥] بتشديد

---

(١) سورة المجادلة، آية: ١.
(٢) سورة البقرة، آية: ١٤٢.
(٣) سورة النساء، آية: ١٦.
(٤) سورة فصلت، آية: ٢٩.
(٥) سورة النساء، آية: ١٦.

النون. كما قرأ ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾(١) مما يدل على أن التشديد لايختص بحالة الرفع.

وهذا التشديد يجوز ـ أيضاً ـ في تثنية اسم الإشارة (ذا وتا). وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء البصري ﴿فَذَٰنِّكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾(٢) و ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِّ﴾(٣) بتشديد النون.

وهذا معنى قوله: (موصول الاسماء. . .إلخ). أي ألفاظ الموصول الاسمي هي: (الذي) ولم يذكر أنها للمفرد المذكر مكتفياً بالمقابلة في قوله: (الأنثى التي) ثم أوضح أنك لاتثبت الياء في (الذي والتي) عند التثنية. بل تحذفها، وتجعل علامة التثنية ـ وهي الألف أو الياء ـ والية للحرف الذي تليه الياء (وهو الذال في الذي والتاء في التي) ثم ذكر بأن تشديد النون في التثنية لالوم فيه. وكذلك تشديد النون من (ذين وتين). وأن التشديد في هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التي حذفت من الموصول والألف من اسم الإشارة. والعلة الصحيحة هي استعمال العرب.

* * *

بقية ألفاظ الموصول المختص

**٩١ـ جَمْعُ الَّذِى الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا**

**٩٢ـ بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَالَّلاءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا**

ذكر الألفاظ الأربعة الباقية من الموصول الخاص وهي:

---

(١) سورة فصلت، آية: ٢٩.
(٢) سورة القصص، آية: ٣٢.
(٣) سورة القصص، آية: ٢٧.

٥ ـ الألى: لجمع المذكر العاقل كثيراً ولغيره قليلاً، وهي مبنية على السكون، تقول: سرني الألى ساهموا في الدعوة إلى الله.

٦ ـ الذين: لجمع المذكر ـ أيضاً ـ وفيها لغتان:

الأولى: الذين: بالياء في الأحوال الثلاثة ـ الرفع والنصب والجر ـ وهي لغة جمهور العرب، وهي مبنية على الفتح. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝١﴾[١] وقال تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[٣].

الثانية: الذون: بالواو رفعاً. والذين بالياء نصباً وجرًّا. وهي لغة هذيل أو عقيل وعليها جاء قول الشاعر:

**نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النُّخيل غارة ملحاحا**[٤]

وهو مبني على الواو أو الياء. أو مرفوع بالواو ومنصوب ومجرور بالياء. فيكون معرباً.

٧ ـ اللاتي: لجمع المؤنث. وقد تحذف الياء، قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾[٥] وهي مبنية على

---

(١) سورة محمد، آية: ١.

(٢) سورة التوبة، آية: ٢٩.

(٣) سورة الأنفال، آية: ٣٨.

(٤) روى أبو زيد الأنصاري البيت في كتابه (النوادر في اللغة ص٢٣٩): (نحن الذين) على المشهور من لغة جمهور العرب. و(النخيل) بضم النون. اسم مكان. و(ملحاحاً) أي غارة شديدة تدوم طويلاً. و(غارةً) مفعول لأجله أو حال (ملحاحاً) صفة.

(٥) سورة النساء، آية: ١٥.

السكون في حال ثبوت الياء. ومبنية على الكسر في حال حذفها.

٨ ـ اللائي: لجمع المؤنث ـ أيضاً ـ وقد تحذف الياء. وبالإثبات قرأ السبعة، وبالحذف قرأ آخرون في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾[1] وبناؤها على السكون أو الكسر كالتي قبلها.

وقد يقع كل من (الألى) و(اللائى) مكان الآخر. قال الشاعر:

**فمـا آبـاؤنـا بـأمـن منـه  علينا اللاء قد مهدوا الحجورا**[2]

أي: الذين بدليل (مهدوا) فإن الواو لجماعة الذكور.

وقال آخر:

**محا حبُّها حبَّ الألى كن قبلها  وحلت مكاناً لم يكن حُلَّ من قَبلُ**[3]

أي: اللائى. بدليل (كنَّ قبلها) فإن النون لجماعة الإناث.

وإلى ما ذكرنا أشار ابن مالك بقوله: (جمع الذي الألى.. إلخ) أي أن كلمة (الذي) تجمع جمعاً لغويًّا ـ وهو الذي يدل على مطلق التعدد ـ على الألى والذين، لاجمعاً نحويًّا، ويقال فيها (الذين) مطلقاً، وبعض العرب نطق بالواو في حالة الرفع. وكذا جمع (التي) على اللاتي واللائى. واللاء وقع موقع الذين. وهذا (نزر) أي قليل.

* * *

---

(١) سورة الطلاق، آية: ٤.

(٢) معناه: ليس آباؤنا ـ وهم الذين قاموا بتربيتنا وجعلوا لنا حجورهم كالمهد ـ بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح. (بأمنَّ) خبر (ما) والباء زائدة. (اللاء) صفة لآباء.

(٣) محا: أزال. كنَّ: كان: فعل ماض ناقص. واسمها ضمير الإناث. (قبلها) ظرف خبر كان. وها: مضاف إليه (مكاناً) مفعول به.

الموصول المشترك

٩٣ـ وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَاذُكِرْ وَهكَـذَا ذُو عِنْـدَ طَيِّـىءٍ شُهِـرْ
٩٤ـ وَكَـالَّتِي أيْضًـا لَـدَيْهِـمْ ذَاتُ وَمَـوْضِـعَ الـلاتِـي أَتَـى ذَوَاتُ

هذا القسم الثاني من الأسماء الموصولة، وهو الموصول المشترك. وهو الذي لايختص بنوع معين. وإنما يصلح للواحد وغيره دون أن تتغير صيغته وهو ستة: (من وما وأل وذو الطائية وذا وأي). وهذا بيانها:

١ ـ من: وهي اسم موصول مبنى على السكون[١]، وهي للعالم[٢] كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾[٣] وتأتي لغيره كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ﴾[٤].

٢ ـ ما: وهي اسم موصول مبني على السكون. وهي لغير العالم كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[٥] وقد تكون للعالم وغيره، كقوله

---

(١) اعلم أن لفظ (من) مفرد مذكر، ومعناها قد يخالف لفظها، فيجوز أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً مراعاة للفظها، وهذا هو الأكثر، ويجوز مراعاة المعنى قال تعالى: ﴿ومنهم من يستمعون إليك أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لايعقلون. ومنهم من ينظر إليك أفأنت تهدي العمي ولو كانوا لايبصرون﴾ ففي الأول (يستمعون) فجمع الضمير مراعاة للمعنى. وفي الثاني (ينظر) أفرد الضمير مراعاة للفظ، وقال تعالى: ﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولاخوف عليهم ولاهم يحزنون﴾ وسيأتي ذلك عند الكلام على الصلة إن شاء الله.

(٢) اختار بعض النحاة أن يقال: «من» للعالم. بدل العاقل. لأن الله تعالى وصف نفسه بالعلم وهي تستعمل في الدلالة عليه سبحانه في مثل: ﴿سبحان من يسبح الرعد بحمده﴾. وصفات الله توقيفية.

(٣) سورة الرعد، أية: ٤٣.

(٤) سورة النور، أية: ٤٥.

(٥) سورة النحل، آية: ٩٦.

تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[(١)] فإن لفظ (ما) يتناول الإنس والجن والمَلَك والحيوان والجماد.

٣ ـ أل: وتكون للعاقل وغيره: تقول: أعجبني الكاتب. قرأت المكتوب. وهي اسم موصول على أصح الأقوال. وإعرابها يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها. لكونهما نزلا منزلة الكلمة الواحدة. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾[(٢)] وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝٦﴾[(٣)] فـ (المصدقين) اسم «إن» منصوب بالياء. و(المرفوع) صفة مجرورة.

٤ ـ ذو: وتستعمل موصولة عند بعض القبائل العربية ومنها (طيء) نحو: زارني ذو تعلّم.

وقد ذكر ابن مالك فيها لغتين:

الأولى: أن تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع. المذكر والمؤنث ويتعين المراد بالصلة. فنقول: جاء ذو فاز. وجاءت ذو فازت. وجاء ذو فازا، وذو فازتا. وذو فازوا. وذو فزن.

والثانية: إدخال بعض التغيير عليها عند استعمالها للمفرد والمؤنث. فيقال (ذات) لتكون مثل (التي) في الدلالة على المفردة المؤنثة. وللجمع المؤنث (ذوات) مثل (اللاتي).

وأما إعرابها فالمشهور بناؤها على السكون. وأما (ذات)

---

(١) سورة الجمعة، آية: ١.

(٢) سورة الحديد، آية: ١٨.

(٣) سورة الطور، الآيتان: ٥،٦.

و(ذوات) فالمشهور بناؤهما على الضم.

وهذا معنى قوله: (ومن وما.. إلخ) أي أن هذه الألفاظ تساوي ما ذكر من الثمانية المتقدمة. في الاستعمال أي: تصلح لكل ما صلحت له. وقد اشتهر عند الطائيين استعمال (ذو) موصولة، مساوية في الاستعمال للأنواع الثمانية المتقدمة، ثم ذكر أن من الطائيين من إذا أراد معنى (التي) قال: (ذات) وإذا أراد معنى (اللاتى) قال: (ذوات).

* * *

من الموصول المشترك

٩٥- وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ إذَا لَمْ تُلْغَ فِى الْكَلَامِ

هذا الموصول الخامس المشترك وهو (ذا) والأصل أنها اسم إشارة - كما تقدم - لكنها قد تستعمل موصولة. للعاقل وغيره. مفرداً وغير مفرد. وذلك بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون للإشارة. وعلامة كونها للإشارة دخولها على المفرد. نحو: من ذا الكاتب؟ أي من هذا الكاتب؟ لأن المفرد لايصلح صلة لغير (أل). كما سيأتي.

الثاني: أن تكون مسبوقة بكلمة (ما) أو (من) الاستفهامية. نحو: ماذا عملت من الخير؟ ومن ذا عندك؟[1] ويغلب أن تكون للعاقل بعد

---

(١) وقعت (ماذا) في القرآن الكريم في آيات كثيرة كقوله تعالى: ﴿وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾ وقوله تعالى: ﴿قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون﴾ وهي محتملة لأن تكون (ما) مبتدأ و(ذا) خبراً. أو (ماذا) اسم استفهام مفعولاً مقدماً. راجع (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) تأليف: محمد بن عبد الخالق عضيمة (١/ ٣ ص٩٨).

(مَنْ) ولغيره بعد (ما).

الثالث: ألا تكون ملغاة. ومعنى الإلغاء: أن تركب (ما) أو (من) مع (ذا) تركيباً يجعلهما كلمة واحدة في المعنى والإعراب. وهذا إلغاء حكمي لاحقيقي، لأنها موجودة حقيقة، ولكنها اعتبرت جزءاً من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة مستقلة تعرب اسماً موصولاً. فمثلاً: ماذا عملت؟ يصح اعتبارها موصولة. فتكون (ما) مبتدأ و(ذا) خبراً و(عملت) صلة والعائد محذوف. ويصح إلغاؤها. والجميع اسم استفهام مفعول مقدم.

ويظهر أثر الاستقلال والإلغاء في البدل ـ مثلاً ـ فلو قلت: ماذا عملت أخيرٌ أم شرٌّ؟ فهذا دليل على الاستقلال لأن (خير) بدل من (ذا) الواقعة خبراً، وبدل المرفوع مرفوع. ولو قلت: أخيراً أم شرًّا؟ لصار بدلاً من (ماذا) الواقعة مفعولاً في محل نصب. وبدل المنصوب منصوب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾[1] فالأحسن اعتبار (ماذا) كلمة واحدة للاستفهام. وهي مفعول مقدم. ليكون الجواب على وفق السؤال. فإن تقدير الجواب (أنزل خيراً) ويجوز اعتبارها موصولة (ما: مبتدأ، ذا: خبر) لكن تفوت مطابقة الجواب للسؤال. حيث إن السؤال جملة إسمية. والجواب جملة فعلية[2].

---

(١) سورة النحل، آية: ٣٠.

(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ فقد قرأ الجمهور بنصب (العفو) فيترجح إعراب (ماذا) مفعولاً مقدماً. لأن الجواب منصوب. وتقديره: قل =

وهذا معنى قوله: (ومثل ما (ذا) بعد ما استفهام. .) أي أن (ذا) تشبه (ما) في أنها صالحة لجميع الأنواع الثمانية مع عدم تغير لفظها. وذلك بشرط أن تقع بعد (ما) التي للاستفهام أو (من) التي للاستفهام أيضاً. وبشرط ألا تلغى في الكلام. ولم يذكر الشرط الأول، إما لضيق النظم أو لوضوحه.

أما الموصول السادس المشترك وهو (أي) فقد ذكره ابن مالك بعد مبحث الصلة ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

* * *

صلة الموصول وشرطها

٩٦ـ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

الاسم الموصول مبهم المعنى. غامض المدلول. لابد له من شيء يوضح معناه. ويزيل إبهامه وذلك هو الصلة[١] فالصلة: ما يبين مدلول الموصول، ويزيل إبهامه من جملة أو شبهها، ويشترط في الصلة شرطان:-

١ ـ أن تكون متأخرة عن الموصول، لأنها مكملة له[٢].

---

= ينفقون العفو. أي: (مافضل وزاد عن حاجة الإنسان) وقرأ أبو عمرو بن العلاء ـ من السبعة ـ بالرفع. فتكون (ذا) اسماً موصولاً في محل رفع خبر (ما) والعائد محذوف أي: ما الذي ينفقونه. ويكون الجواب مرفوعاً أي: الذي ينفقونه العفو.

(١) الصلة ليست خاصة بالموصول الاسمي. بل الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة ـ كما ذكرنا أول الباب ـ وأما الرابط ، وهو العائد فهو خاص بالموصول الاسمي.

(٢) وعلى هذا فلا يجوز الفصل بين الموصول وصلته إلا فيما استثني كالقسم نحو: رحل الذي ـ والله ـ يحسن إلى الفقراء. أو جملة النداء إذا سبقت بضمير المخاطب نحو: أنت الذي ـ ياعبد السلام ـ تبرُّ بأمك، أو الجملة المعترضة نحو: والدي الذي ـ وفقه =

٢ ـ أن تشتمل على ضمير عائد على الاسم الموصول. وهو المسمى بالعائد. والغرض منه: ربط الصلة بالموصول. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾(١).

وهذا الضمير من حيث مطابقته للموصول وعدمها له حالتان:

الأولى: تجب مطابقته لفظاً ومعنى. إذا كان الموصول خاصا. مثل: الذي والتي وغيرهما إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وهكذا.. كقولك: أكرمت الذي تفوق، واللذين تفوقا، والذين تفوقوا، قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا﴾(٢) ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾(٣) ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾(٤) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟﴾(٥).

الثانية: لاتجب المطابقة بل يجوز مراعاة اللفظ وهو الأكثر، أو مراعاة المعنى. وذلك في الموصول المشترك. مثل (من) الموصولة فإن لفظها مفرد مذكر. ومعناها يصلح أن يكون مثنى أو جمعاً أو غيرهما نحو: من الطلاب من يحب الفائدة. أو مَنْ يحبون الفائدة

---

= الله ـ يرعى شؤوني. وغير ذلك مما يجوز الفصل به، ويستثنى من الموصولات (أل) فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها أبداً.

(١) سورة لقمان، آية: ٨.

(٢) سورة يس، آية: ٣٦.

(٣) سورة المجادلة، آية: ١.

(٤) سورة النساء، آية: ١٦.

(٥) سورة النساء، آية: ١٥.

قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾[(١)] وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾﴾[(٢)]، فالمراد بمن: الجمع. لكن في الأول روعي اللفظ فأفرد العائد. وفي الثاني روعي المعنى فجمع.

وهذا معنى قوله: (وكلها يلزم..إلخ) أي كل الموصولات الاسمية، الخاصة والمشتركة، يلزم بعدها صلة أي: متأخرة عن الموصول مشتملة على ضمير (لائق) أي مطابق للموصول. إما في اللفظ والمعنى أو في أحدهما كما ذكرنا.

***

أنواع الصلة وشرط كل نوع

٩٧ـ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ  بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

صلة الموصول نوعان:

١ـ جملة إسمية أو فعلية[(٣)].

٢ ـ شبه جملة. وهي في باب الموصول ثلاثة:

١ـ الظرف المكاني. ٢ـ الجار والمجرور. ٣ـ الصفة الصريحة. وهذه خاصة بأل الموصولة. كما سيأتي إن شاء الله[(٤)].

---

(١) سورة الأنعام، آية: ٢٥.

(٢) سورة يونس، آية: ٤٢.

(٣) صلة الموصول من الجمل التي لامحل لها من الإعراب.

(٤) أطلق على هذه الثلاثة شبه جملة، لأن الظرف والمجرور أشبها الجملة في كونهما متعلقين بالفعل أو ما يشبهه، وأنه لايتم معناهما إلا بذلك. وأما الصفة فلأنها مع مرفوعها في معنى الجملة.

ويشترط في الجملة[١] ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون خبرية معهودة أي: معروفة للسامع من قبل حتى يتعرف بها الموصول، لأن الخبرية قد يجهلها المخاطب إن لم تكن معهودة. فلا يتم بها المراد، فمثال المعهودة: أكرمت الذي زارنا بالأمس [إذا كان معروفاً عند المخاطب] قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾[٢] فإن كانت غير معهودة لم تصح. إلا في مقام التهويل أو التفخيم. فيحسن الإبهام لئلا يفوت الغرض المقصود. فالتهويل كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ۝٧٨﴾[٣] فـ(ما) موصولة. أي غشيهم وعلاهم مالا يعلم كنهه إلا الله تعالى والتفخيم كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾[٤].

وأما الإنشائية فلا تصلح أن تكون صلة. نحو: جاء الذي أَكْرِمْه. لأن الانشائية لايقع مضمونها إلا بعد ذكرها، فلا تكون معروفة عند المخاطب. فيفوت الإيضاح المقصود من الصلة.

الشرط الثاني: أن تكون خالية من معنى التعجب؛ لأن التعجب يكون فيما خفي سببه بالنسبة للمخلوق. ففيه إبهام والصلة للإيضاح. فلا يصح أن تقول: جاء الذي ما أحسنه.

الشرط الثالث: أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها. فإن كانت

---

(١) زيادة على الشرطين السابقين وهما: أن تتأخر وأن تشتمل على رابط.
(٢) سورة الأحزاب، آية: ٣٧.
(٣) سورة طه، آية: ٧٨.
(٤) سورة النجم، آية، ١٠.

مفتقرة لم يصح وقوعها صلة نحو: جاء الذي لكنه قائم. فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو: ما قعد خالد لكنه قائم.

فهذه شروط الوصل بالجملة الإسمية كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾﴾[1] والفعلية كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾[2].

وأما الظرف والجار والمجرور فيشترط في وقوعهما صلة أن يكونا تامين. أي: يحصل بالوصل بكل منهما فائدة تزيل الإبهام وتوضح المراد من غير حاجة لذكر متعلقهما[3] نحو: عرفت الذي عندك. صافحت الذي في الغرفة. قال تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[4] وقال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[5]. بخلاف جاء

---

(١) سورة المؤمنون، آية: ٥٧.

(٢) سورة المؤمنون، آية: ٨٠.

(٣) لكونه (كوناً عاماً) وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام دون شيء آخر زائد عليه فالظرف (عندك) في المثال لايفيد شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً فهو متعلق بمحذوف تقديره استقر. ولذا وجب حذفه إذ لافائدة من ذكره. وأما الكون الخاص: وهو الذي يدل على معنى زائد على مجرد الوجود العام، فإن دلَّ عليه دليل حذف وإلا وجب ذكره، فمثلاً: عرفت الذي قرأ عندك. لايجوز حذف المتعلق (قرأ) لعدم ما يدل عليه. وفي نحو: ذاكر خالد في المسجد ومعاذ في المنزل. فتقول: بل معاذ الذي في المسجد أي: بل معاذ الذي ذاكر في المسجد. فصح حذفه لوجود الدليل.. وسيأتي ذكر لذلك في أواخر باب المبتدأ والخبر إن شاء الله.

(٤) سورة النحل، آية: ٩٦.

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٢٨، لابد أن يكون متعلق الظرف والجار والمجرور فعلاً في باب الموصول. ولايصح تقديره بوصف مثل: كائن أو مستقر. لأن الصلة لاتكون إلا جملة لأنها هي التي تزيل الإبهام فيحصل المقصود من الوصل بها على أن من النحويين من يرى أن الصلة هي الظرف أو الجار والمجرور، وهذا رأي جيد فيه تيسير على =

الذي بك. أو جاء الذي اليوم. لعدم الفائدة.

وهذا معنى قوله: (وجملة أو شبهها... إلخ) أي الذي وصل به الاسم الموصول هو الجملة وشبه الجملة، ثم مثل بمثال واحد فيه موصولان: أحدهما صلته شبه جملة (كمن عندى) والثاني. صلته جملة (الذي ابنه كفل) فالذي: خبرٌ للمبتدأ (من) وجملة (ابنه كفل) صلة، ومعنى (كفل) أي كان موضع الرعاية.

* * *

صلة (ال) الموصولة

٩٨- وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ ألْ    وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

هذا النوع الثالث من أنواع شبه الجملة. وهي الصفة الصريحة مع مرفوعها. وهي خاصة بأل الموصولة. فلا تقع صلة لغيرها.

والصفة الصريحة. هي الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شبهاً صريحاً أي: قوياً خالصاً، بحيث يمكن أن يحل الفعل محله، ولم تغلب عليها الاسمية الخالصة، وذلك هو اسم الفاعل نحو: أعجبني القارىء. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾[١] واسم المفعول[٢] نحو: تصفحت المكتوب. قال تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝٦﴾[٣] وكذا صيغ المبالغة نحو: فاز السباقون

---

= الدارسين، والفائدة قد تمت بمجرد ذكرهما. على الوجه الذي ذكرنا قبل هذا.

(١) سورة الحديد، آية: ١٨.

(٢) بشرط أن يراد بهما التجدد والحدوث، فإن كانا للثبوت والدوام كالمؤمن والصانع. صار حكمهما حكم الصفة المشبهة وفيها الخلاف الآتي.

(٣) سورة الطور، آية: ٦.

إلى الخيرات[١].

ويجري الإعراب على آخر هذه الصفة الصريحة دون ملاحظة (أل) كما ذكرنا في الكلام على (أل)، والصفة مع مرفوعها صلة لامحل لها من الإعراب.

فإن كانت غير صفة صريحة وغلبت عليها الاسمية الخالصة. صارت اسماً جامداً ولم تكن (أل) الداخلة عليها اسماً موصولاً مثل الأعلام: الهادي، المتوكل، المأمون، المنصور.

وقد قل مجيء المضارع صلة لأل كقول الفرزدق:

**ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل**[٢]

وليس هذا من الضرورة لأنه يمكن أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته)[٣] فدل ذلك على الجواز لكن لايحسن الأخذ به لقلته.

---

(١) أما الصفة المشبهة ففي (أل) الداخلة عليها خلاف. ومن قال: إنها غير موصولة وهم الجمهور قال: لأن الصفة المشبهة غير مؤولة بالفعل لأنها تفيد الثبوت والدوام والفعل للتجدد والحدوث ومن قال: إنها موصولة قال: لأن الصفة أشبهت الفعل في أنها ترفع الاسم الظاهر. وأما أفعل التفضيل فـ (أل) الداخلة عليه ليست موصولة لأنه لايرفع الظاهر إلا في مسألة واحدة كما سيأتي إن شاء الله في بابه.. أما بقية المشتقات: اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، فلا علاقة لها بهذا الموضوع أصلاً.

(٢) الترضى: يجوز إدغام (أل) في التاء. وعدم إدغامها. وهذا خاص بالموصولة. أما الحرفية فيجب إدغامها نحو: التراب، التمر.. ومعنى: الترضى. أي: الذي ترضى. والأصيل: ذو الحسب. والجدل: شدة الخصومة. وقوله: (بالحكم) الباء زائدة في خبر (ما) النافية.

(٣) قاله ابن مالك في شرح الكافية (١/ ٣٠٠) ولايقال: لابد من تأنيث (المرضي) فيقال: المرضية حكومته، لأن الحكومة مراد بها المذكر وهو الحكم. أي المرضي حكمه.

وهذا معنى قوله: (وصفة صريحة.. إلخ) أي أن الصفة الصريحة تكون صلة لأل الموصولة. وكون (أل) موصولة بمعرب الأفعال ـ وهو المضارع ـ قليل.

* * *

«أيّ» الموصولة

٩٩ـ أيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَالَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

١٠٠ـ وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا.... ....................

هذا هو الموصول السادس من الموصولات المشتركة وهو لفظ (أي). وهي كغيرها من أخواتها ـ المتقدمة ـ تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً نحو: يعجبني أيُّهم هو مخلص. فـ (أيُّ) فاعل مرفوع بالضمة و(الهاء) مضاف إليه.

(وأي) تختلف في حكمها الإعرابي عن باقي أخواتها من الموصولات المشتركة فإنها كلها مبنية. وأما (أي) فلها أربع حالات:

الأولى: أن تضاف[1] ويذكر صدر صلتها[2] نحو: كافأت أيَّهم هو مجتهد.

الثانية: ألا تضاف ولايذكر صدر صلتها نحو: يعجبني التجار أيٌّ صادق في بيعه.

الثالثة: ألا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: ينال رضا الله أيٌّ هو

(١) الإضافة خاصة بـ (أي) في بعض حالاتها. أما بقية الموصولات ـ المشتركة وغير المشتركة ـ فلا تجوز إضافتها.

(٢) أكثر ما يكون صدر الصلة ضميراً وقد اقتصر عليه أكثر النحاة. وعليه فتكون الصلة جملة إسمية.

مستقيم.

ففي هذه الأمثلة جاءت الصلة جملة إسمية، صدرها (وهو المبتدأ) ضمير مذكور أو محذوف. فتعرب في هذه الأحوال الثلاث بالحركات. بالضمة رفعًا والفتحة نصباً وبالكسرة جرًّا. وذكر صدر الصلة وعدم ذكره خاص بكون الصلة جملة إسمية كما في الأمثلة.

تقول: تنال رضا الله أيٌّ هي متحجبة. نذكر بالخير أيًّا محسن. سأتكلم مع أيهم هو منفق.

الحالة الرابعة: أن تضاف ويحذف صدر الصلة. وفي هذه الحالة تبنىٰ على الضم في جميع الأحوال نحو: يعجبني أيُّهم مخلص. هنأت أيُّهم مخلص، سلمت على أيُّهم مخلص، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾[١].

وهذا المراد بقوله: (أي كما. .إلخ) والمعنى: أن (أيًّا) مثل (ما) الموصولة في أن كلا منهما اسم موصول مشترك كما تقدم، وهي تعرب (مالم تضف) أي مدة عدم إضافتها حالة كون صدر الصلة ضميراً محذوفاً، ويدخل في ذلك الأحوال الثلاث المتقدمة. ومفهومه أنها إن أضيفت وحذف صدر الصلة أنها لاتعرب بل تبنى. ثم ذكر أن بعض العرب أعربها في جميع الحالات، أو أن بعض النحويين أعربها أي حكم بإعرابها. وهم الكوفيون والخليل ويونس.

---

(١) سورة مريم، آية: ٦٩، أيُّهم: اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به والهاء مضاف إليه. والميم: علامة الجمع و(أشد) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) (عتياً) تمييز.

حذف العائد
١- العائد المرفوع

١٠٠- .............. وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي
١٠١- إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
١٠٢- إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ..................

تقدم أن صلة الموصول لابد أن تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول وهو العائد. وهو إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

ويجوز ذكره كما يجوز حذفه. فيجوز حذفه بشرط عام. وشروط خاصة بكل نوع من الأنواع الثلاثة المذكورة.

فالشرط العام هو أمن اللبس، وذلك بأن لايصلح الباقي لأن يكون صلة كاملة، وعلامة الصلة الكاملة أن يكون الباقي بعد الحذف جملة أو شبه جملة فيها ضمير- غير ذلك الضمير المحذوف- صالح لعوده على الموصول.

فمثال العائد المرفوع. جاء الذي هو أبوه مسافر. فلايجوز حذف العائد المرفوع (هو) لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة مشتملة على عائد وهو (الهاء).

ومثال العائد المنصوب: جاء الذي أكرمته في داره. فلا يجوز حذف (الهاء) في (أكرمته) لما تقدم.

ومثال العائد المجرور: مررت بالذي مررت به في مكتبه. فلا يجوز حذف العائد (به) لما ذكرنا من كون الباقي صالحاً لأن يكون صلة.

أما الشروط الخاصة. فالعائد المرفوع يجوز حذفه بشرطين:

١ـ أن يكون مبتدأً. ٢ـ أن يكون خبره مفرداً.

نحو: تسعد المملكة بتطبيق شرع الله الذي هو كفيل بإصلاح الفرد والمجتمع. فيجوز حذف العائد (هو) قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[1] فقوله جل وعلا (إله) خبر لمبتدأ محذوف أي (هو إله) أي: مألوه بمعنى: معبود حبًّا وتعظيماً، فصح حذف العائد في المثال والآية، لأنه مبتدأ وخبره مفرد.

فإن كان العائد غير مبتدأ لم يجز حذفه نحو: حضر اللذان تبرعا بالمال، فلا تحذف الألف لأنها فاعل.

وإن كان العائد مبتدأ لكن خبره جملة لم يحذف ـ أيضاً ـ لما تقدم من صلاحية الباقي لأن يكون صلة كاملة نحو: جاء الذي هو أخوه ناجح. إذ لو حذف لتبادر إلى ذهن السامع عدم الحذف. لوجود ضمير آخر يصلح أن يكون عائداً.

ولايكثر حذف العائد إلا إذا طالت الصلة (أي لم تكن مقصورة على العائد وخبره المفرد، وإنما يكون لها مكملات من المعمولات كالمفعول به والمضاف إليه والجار والمجرور أو غير ذلك). نحو: جاء الذي هو فاعل خيراً. فيحسن حذف العائد لطول الصلة بالمفعول به. وقد مضى مثال الجار والمجرور. ومثال المضاف إليه. نزل المطر الذي هو مصدر مياه الآبار. فيحسن حذف العائد لما سبق.

---

(١) سورة الزخرف، آية: ٨٤.

وتستثنى (أي) من اشتراط طول الصلة، لأنها ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً، فأغنى ذلك عن اشتراط طول الصلة.

وهذا معنى قوله: (وفي ذا الحذف... إلخ) أي: غير (أيّ) من الموصولات يقتفي (أيا) أي يتبعها في حذف صدر الصلة (إن يستطل وصل) أي إذا كانت الصلة طويلة. وصدر الصلة هو العائد المرفوع. فإن لم تطل الصلة فالحذف (نزر) أي قليل. (وأبوا أن يختزل) أي أبى النحويون أن (يختزل) أي يختصر بسبب الحذف. إن كان الباقي بعد حذف العائد صالحاً (لوصل مكمل) أي لصلة كاملة مشتملة على عائد. وقد علمت أن هذا الشرط (وهو أن يكون الباقي لايصلح أن يكون صلة) لايختص بالمرفوع. وكلام الناظم لايفهم منه أنه عام. لأن الضمير في قوله (وأبوا أن يختزل) عائد على قوله (وصدر وصلها ضمير انحذف) وهذا خاص بالمرفوع.

* * *

٢- حذف العائد المنصوب

**١٠٢- ............... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي**
**١٠٣- فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ**

يجوز حذف العائد المنصوب بشرطين ـ زيادة على الشرط العام المتقدم ـ وهما:

١ ـ أن يكون ضميراً متصلاً.

٢ ـ أن يكون منصوباً بفعل تام أو بوصف.

فمثال الفعل: قرأتُ الكتاب الذي قرأتَ أي: قرأتَه. قال تعالى:

﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ ﴾[1] أي: خلقته. وقال تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾ ﴾[2] أي: بعثه، ومثال الوصف: اشكر ربك على ما هو معطيك. أي: معطيكه. قال الشاعر:

**ما الله موليك فضل فاحمدنْهُ به      فما لدى غيره نفع ولاضرر**[3]

أي: الذي الله موليكه فضل.

فإن كان الضمير منفصلا. فإن كان جائز الانفصال جاز حذفه كما في المثال والبيت المذكور فإنه يجوز انفصاله ـ كما مضى في بحث الضمير ـ وإنما قدرناه متصلاً لأن الكلام فيه.

وإن كان واجب الانفصال مثل أن يكون مقدماً على عامله لم يجز حذفه نحو: جاء الذي إياه كافأت. إذ لو حذف لفات غرض المتكلم من قصر المكافأة على الذي جاء دون غيره.

وكذلك يمتنع الحذف إن كان الضمير متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف وهو الحرف نحو: سافر الذي إنه مجاهد. فلايجوز حذف الهاء.

---

(١) سورة المدثر، آية: ١١.

(٢) سورة الفرقان، آية: ٤١.

(٣) (ما) اسم موصول مبتدأ. (الله) مبتدأ ثان (موليك) خبره مضاف إلى الكاف من إضافة اسم الفاعل لمفعوله الأول. وله مفعول ثان محذوف وهو العائد والتقدير: موليكه. وجملة المبتدأ والخبر صلة لامحل لها. (فضل) خبر عن «ما» الموصولة. و(لدى) خبر مقدم و(نفع) مبتدأ مؤخر ومعنى البيت الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً فاحمد الله واشكره بالقلب واللسان والجوارح. فهو وحده النافع الضار. وغيره لايملك شيئاً من ذلك.

وكذلك يمتنع الحذف إذا كان العائد منصوباً بفعل ناقص نحو: جاء الذي كانه زيد. فالهاء خبر مقدم لكان. وهي العائد ولايجوز حذفها.

وهذا معنى قوله: (والحذف عندهم.. إلخ) أي أن الحذف عند العرب كثير متضح في كل عائد متصل منصوب بفعل أو وصف. واستغنى بالمثال عن ذكر شرط التمام في الفعل. والمثال: (كمن نرجو يهب) أي: الذي نرجوه يهب.

وحذف العائد مع الفعل كثير ومع الوصف قليل. وقد أشعر بذلك تقديم الفعل ولأنه الأصل في العمل والتصرف الذي من جملته حذف المعمول. والوصف فرع عنه في هذا.

* * *

٣- حذف العائد المجرور

١٠٤ـ كَذَاكَ حَذْفُ مَابِوَصْفٍ خُفِضَا     كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

١٠٥ـ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ     كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ

العائد المجرور نوعان:

الأول: مجرور بالمضاف. وشرط جواز حذفه ـ بعد الشرط العام ـ أن يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول من فعل ينصب مفعولين وكلاهما للحال أو الاستقبال. ولابد أن يعتمد على مبتدأ ونحوه مما هو مذكور في باب اسم الفاعل. نحو: يفرح الذي أنا مكرم الآن أو غداً أي: مكرمه، قال تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[1] فما: اسم موصول[2]، وقد

---

(١) سورة طه، آية: ٧٢.

(٢) مبني على السكون في محل نصب مفعول (اقض) و (أنت) مبتدأ و(قاض) خبر مرفوع =

حذف العائد. لأنه مجرور بوصف والتقدير: قاضيه. وهو للاستقبال بدليل الأمر قبله.

ومثال اسم المفعول: خذ الكتاب الذي أنا معطى الآن أو غداً. أي: معطاه فإن كان العائد مجروراً بغير ذلك لم يجز الحذف، وهذا فيما يلي:

١ ـ الاسم الجامد نحو: جاء الذي تخلف ابنه. فلا يحذف العائد المجرور لأن المضاف غير وصف.

٢ ـ الوصف الذي كان للماضي نحو: جاء الذي أنا مكرمه أمس. وفرح السائل بما كان معطاه.

٣ ـ اسم المفعول المتعدي لواحد نحو: جاء الذي أنا مضروبه.

النوع الثاني: مجرور بالحرف. وشرط جواز حذفه أن يكون الموصول مجروراً بمثل الحرف الذي جر العائد لفظاً ومعنى. وأن يكون المتعلق في كل منهما مشابهاً الآخر. إما في لفظه ومعناه نحو: سلمتُ على الذي سلمتَ عليه. فيجوز حذف العائد فتقول: سلمت على الذي سلمت. لاتفاقهما في الحرف والمتعلق. فإن المجرور الأول (على الذي) متعلق بالفعل الأول (سلمتُ) والمجرور الثاني (عليه) متعلق بالفعل (سلمت) قال تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾﴾[1] أي: منه.

أو كان الاتفاق في المعنى فقط نحو: فرحتُ بالذي سررتَ به. فيجوز حذف العائد (به) للاتفاق في الحرف وهو الباء. والمتعلق وهو

---

= بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل. والجملة صلة. والعائد محذوف.

(١) سورة المؤمنون، آية: ٣٣.

(فرحت، وسررت) ومعناهما واحد، فإن اختلف الحرف أو المتعلّق نحو: مررت بالذي غضبت عليه. لم يجز الحذف.

ويرى بعض النحويين حذف العائد المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع في لبس ولو لم يوجد الشرط المذكور. كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾(١) أي: على الذي هداكم إليه. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾(٢) أي: به. وهذا رأي حسن.

وما ذكرناه أولاً هو معنى قوله: (كذاك حذف ما بوصفٍ خُفِضَا . .) أي: كذلك يجوز حذف العائد المجرور الذي (خفض) أي جر بوصف. ثم ذكر المثال. واستغنى به عن أن يقيد الوصف بالحال أو الاستقبال. وكذلك يحذف العائد المجرور الذي جُر بمثل الحرف الذي جر الموصول، ثم ذكر المثال.

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٨٥.

(٢) سورة الشورى، آية: ٢٣.

# المُعَرَّف بأداة التعريف

١٠٦ـ أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أوِ الَّلامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ «ال» المعرفة

هذا هو القسم الخامس من أقسام المعارف وهو: المعرف بأل.

وهو: اسم يعين المسمى بواسطة (أل).

وقد اختلف النحويون في حرف التعريف في مثل: الغلام. فقال الخليل بن أحمد: المعرف هو (أل) والهمزة همزة قطع أصلية بدليل فتحها. وصلت لكثرة الاستعمال. وهذا هو الراجح لسلامته من دعوى الزيادة في الحرف الذي ليس محلاًّ لها.

وقال سيبويه: المعرف هو اللام وحدها. والهمزة همزة وصل[(١)] فهي زائدة اجتلبت للنطق بالساكن فلا مدخل لها في التعريف.

وهذا معنى قوله: (أل حرف تعريف.. إلخ) أي: أن (أل) للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً. أو أن التعريف يكون باللام وحدها. والهمزة للوصل. فإذا أردت تعريف كلمة (نمط) التي هي نكرة فقل فيها: النمط. [والنمط: نوع من البُسط وكذا الجماعة من الناس أمرهم واحد].

وقوله (أو) لتنويع الخلاف لا للشك. وقوله (فقط) أي: فحسب.

---

(١) همزة الوصل: كل همز يثبت في الابتداء ويسقط في الدرج. وهمزة الوصل تقابل همزة القطع التي تثبت في أول الكلام وفي درجه، سميت بذلك لأن المتكلم يصل بواسطتها إلى النطق بالساكن ولها مواضع وصفات مدونة في بابها.

والفاء زائدة لتزيين اللفظ. و(قطْ) اسم فعل مضارع بمعنى: يكفي، مبني على السكون. وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو).

وأل الحرفية[١] نوعان: معرِّفة[٢]. وزائدة.

أما المعرِّفة. فهي التي تفيد الاسم تعريفاً. وهي ثلاثة أقسام:

١ ـ أل العهدية. وهي التي تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً. والعهد ثلاثة أنواع:

أ ـ العهد الذكري: وهو أن يكون الاسم الذي دخلت عليه (أل) تقدم له ذكر في الكلام نحو: زارني صديق فأكرمت الصديق. قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾[٣] والسبب في تعريف مدخول (أل) في هذا النوع ـ أنه ذكر مرتين ـ

ب ـ العهد العلمي أو الذهني: وهو ماكان مصحوب (أل) معلوماً لدى المخاطب. كأن يسأل طالب زميله. هل كتبت المحاضرة؟ قال تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[٤] وصار مدخول: (أل) معرفة لأنه كان معلوماً من قبل.

---

(١) هذا احتراز من (أل) الموصولة فهي اسم على الصحيح كما تقدم في الموصول.

(٢) إذا أطلقت (أل) فالمراد بها المعرفة، فإذا أريد سواها فلابد من التقييد فيقال (أل الموصولة) أو (أل الزائدة).

(٣) سورة المزمل، الآيتان: ١٥، ١٦.

(٤) سورة التوبة، آية: ٤٠.

جـ ـ العهد الحضوري: وهو ماكان مصحوب أل حاضراً. نحو: اليوم نسافر ـ إن شاء الله ـ إلى مكة. قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾[١] أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة. لأن الآية نزلت في ذلك اليوم العظيم. وكان يوم جمعة كما ثبت ذلك في الصحيحين. وصار مدخول (أل) معرفة لحصوله في وقت الكلام.

القسم الثاني: (أل) الاستغراقية. وهي الداخلة على واحد من الجنس لإفادة الاستغراق والشمول. وعلامتها: صحة وقوع (كل) موقعها. نحو: الإنسان مفكر. أي كل إنسان مفكر. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾[٢] فـ (أل) في (الإنسان) للاستغراق بدليل الاستثناء لأن المستثنى لابد أن يكون أقل أفراداً من المستثنى منه[٣].

فمدخول (أل) الاستغراقية يكون لفظه معرفة تجري عليه أحكام المعرفة، كما ذكرنا ذلك في أول باب العلم. وأما معناه فهو معنى النكرة المسبوقة بكلمة (كل) فيفيد الاستغراق والشمول.

القسم الثالث: (أل) التي للحقيقة وهي التي تدخل على لفظ

---

(١) سورة المائدة، آية: ٣.

(٢) سورة العصر، الآيتان: ٢، ٣.

(٣) ولهذا قال علماء الأصول: الاستثناء معيار العموم. ومن علامات (أل) الاستغراقية أن مدخولها يصح نعته بالجمع كقوله تعالى: ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾.

الجنس، لبيان حقيقته الذاتية القائمة في الذهن دون التعرض لأفراده ولاتخلفها (كل)[١] ومدخولها في حكم (علم الجنس)[٢] نحو: الرجل خير من المرأة، أي أن حقيقة الرجل وجنسه خير من حقيقته المرأة وجنسها. دون النظر إلى الأفراد، فقد يوجد في النساء من هي خير من بعض الرجال. ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[٣].

* * *

«أل» الزائدة

١٠٧ـ وَقَدْ تُزَادُ لازِماً كَالَّلاتِ والآنَ والَّذِينَ ثُمَّ الَّلاتِ
١٠٨ـ وَلاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِي

١- الزائدة اللازمة
٢- الزائدة غير اللازمة

النوع الثاني من أقسام (أل) الحرفية هو (أل الزائدة) وهي التي لاتفيد الاسم تعريفاً. وهي نوعان:

١ ـ زائدة لازمة، وهي التي لاتنفك عن الاسم. وهي في ثلاثة مواضع:

الأول: في علم قارنت وضعه فلم يسمع بغير (أل) نحو: اليسع

---

(١) قد تخلفها (كل) على سبيل المجاز والادعاء وذلك إذا أريد معنى الإحاطة والشمول لابجميع الأفراد وإنما لصفة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد نحو: أنت الرجل علماً. تريد أنت كل الرجال من ناحية العلم أي: بمنزلتهم وتقوم مقامهم.. وهكذا.

(٢) تقدم في باب العلم أن علم الجنس في حكم علم الشخص من الناحية اللفظية. وفي حكم النكرة من الناحية المعنوية.

(٣) سورة الأنبياء، آية: ٣٠، جعل بمعنى خلق. والمفعول (كل شيء) و(حي) صفة مجرورة و(من) لابتداء الغاية فإن كانت (جعل) بمعنى (صيّر) تعدت لاثنين. الأول (كل شيء) والثاني (من الماء) أفاده العكبري في إعراب القرآن (٢/ ٩١٦).

من أنبياء الله، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩﴾[١] فكلمة (اللات والعزى) كل منهما علم على صنم. و(أل) فيهما لازمة.

الثاني: في اسم الاشارة (الآن)[٢] كقوله تعالى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾[٣] وهو ظرف زمان منصوب بالفتحة. وقد يجر بمن قليلاً نحو: إبدأ بواجبك من الآن.

الثالث: بعض الموصولات المصدرة بأل. نحو الذي. والتي والذين..

وإنما كانت زائدة في هذه المواضع الثلاثة لأنه لايجتمع تعريفان على معرَّف واحد، وهذه معارف بالعلمية والإشارة والصلة.

٢ـ والنوع الثاني من أنواع أل الزائدة: زائدة غير لازمة. وهي ضربان:

١ـ ضرب اضطراري يلجأ إليه الشعراء عند الضرورة ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله. كقول الشاعر:

**ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ... ولقد نهيتك عن بنات الأوبر**[٤]

---

(١) سورة النجم، آية: ١٩.

(٢) هذا على قول. والظاهر أن (أل) فيه معرفة للعهد الحضوري. وليست زائدة، لأنه اسم للوقت الحاضر.

(٣) سورة الأنفال، آية: ٦٦.

(٤) جنيتك: جنيت لك ، حذف حرف الجر توسعاً فاتصل الضمير. (اكمؤاً) جمع كمء ـ بوزن فَلْس ـ ويجمع الكمء على كمأة فيكون المفرد خالياً من التاء، وهي في جمعه على عكس تمر وتمرة وهذا من نوادر اللغة. (وعساقلاً) جمع عسقول ـ بزنة عصفور ـ وهو نوع من الكمأة كبير أبيض. والكمأة نبات معروف.

فزاد الشاعر (أل) في العلم (بنات أوبر) مضطراً. وهو علم على نوع من الكمأة رديء. وليست معرَّفة لأنه معرفة بالعلمية.

وقول الآخر:

**رأيتــك لمــا أن عـرفـت وجـوهنـا**

**صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو[١]**

فزاد الشاعر (أل) في التمييز (النفس) مضطراً. وليست معرفة لأن التمييز لايكون إلا نكرة عند من يرى ذلك.

وهذا معنى قوله: (وقد تزاد لازماً.. إلخ) أي قد تزاد (أل) الحرفية حال كون الزيد لازماً. ثم أورد المواضع الثلاثة التي تزاد فيها ثم ذكر أنها تزاد لاضطرار الشاعر إلى زيادتها. وأشار إلى البيتين المذكورين وقوله (السري) أي الشريف.

* * *

٢- من الزائدة غير اللازمة

**١٠٩- وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ ... لِلَمْـحِ مَـاقَـدْ كَـانَ عَنْـهُ نُقِـلا**

**١١٠- كَالفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ ... فَـذِكْـرُ ذَا وَحَـذْفُـهُ سِيَّـانِ**

هذا هو الضرب الثاني من الزائدة غير اللازمة. وهو ضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر لغرض يريد أن يحققه وهو لمح الأصل.

---

(١) يخاطب الشاعرُ قيسَ بن مسعود اليشكري ويندد به فيقول: لما رأيتنا ورأيت عظماءنا رضيت نفسك وامتنعت عن الأخذ بثأر صديقك عمرو الذي قتلناه. (رأيتك) رأى: بصرية والتاء: فاعل. والكاف: مفعول (لما) ظرفية بمعنى (حين) متضمنة معنىالشرط (صددت) جواب (لما).

وأل التي للمح الأصل: هي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة مما يصلح لدخول أل عليه، والمراد بها لمح المعنى الذي قد كان نقل عنه العلم ليكون هناك صلة بين المعنى القديم والجديد. وذلك أن أكثر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علماً. مثل: منصور. فقد كان المعنى السابق يدل على معنى وذات. ولادخل للعلمية بواحد منهما. ثم صار بعد ذلك علماً جامداً يدل على مسمى معين، ولايدل على شيء من الوصف السابق. فإذا دخلت عليه (أل) أفادت ملاحظة ذلك المعنى.

وأكثر ما تدخل (أل) هذه على الأعلام المنقولة من صفة كقولك في حارث: الحارث. أي أنه مسمى بذلك تفاؤلاً بمعناه وهو أنه يحرث ويعيش. وفي منصور: المنصور. وفي حسن: الحسن. وفي مبارك: المبارك.

وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل: الفضل. وعلى المنقول من اسم عين كقولك في نعمان: النعمان (وهو في الأصل من أسماء الدم).

والأظهر أن (أل) هذه زائدة لأنها لم تفد تعريفاً. وإنما أفادت معنى آخر لايستفاد بدونها وهو لمح الأصل، والراجح أن هذا الباب قياسي لا سماعي، لأن الغرض الذي من أجله زيدت اللام متجدد في كل العصور فلا يصح قصره على ما سمع قديماً، وعليه فلا مانع من أن يقال في صالح: الصالح. وفي محمد: المحمد. وقد ذكرت ذلك في أول باب العلم فارجع إليه.

وهذا معنى قوله: (وبعض الاعلام عليه دخلا..) أي أن بعض الأعلام المنقولة تدخل عليه (أل) للمح المعنى الذي نقل عنه العلم وأريد إلصاقه بالعلم المنقول، أما الأعلام المرتجلة فلا تدخلها لأنه ليس لها أصل يلمح إليه. ثم مثل بما تقدم ذكره. ثم ذكر أن ذكر هذا الحرف وهو (أل) وحذفه سواء من ناحية التعريف والتنكير، فلا أثر له في ذلك.

* * *

العلم بالغلبة

١١١ـ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ     مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالعَقَبَهْ

١١٢ـ وَحَذْفَ أَلْ ذِي إن تُنَادِ أَوْ تُضِفْ     أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

العلم قسمان:

١ ـ علم بالوضع. وهو علم الشخص، وعلم الجنس، ومضى الكلام عليهما.

٢ ـ علم بالغلبة. وهو المراد هنا.

وتعريفه: هو ماكان علماً بسبب غلبة استعمال اللفظ في فرد من مدلولاته لشهرته وهو نوعان: مضاف، ومحلى بأل.

فمثال المضاف: ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فهو في الأصل اسم لكلِ فرد من أبناء العباس بن عبد المطلب. وهو معرفة بالإضافة. لكنه غلب على واحد منهم وهو (عبد الله بن عباس) دون غيره من أولاد العباس، حتى إنه إذا أطلق (ابن عباس) لايفهم منه غير (عبد الله) وصار تعريفه بالعلمية الغالبة. وزال التعريف السابق بواسطة الإضافة.

ومثله: ابن عمر في عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وابن مسعود في عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وابن مالك في محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية رحمه الله. دون غيره من أولاد مالك.

ومثال المحلى بأل: المدينة. فهي في الأصل اسم لكل مدينة من المدن. وهو معرف بـ (أل) العهدية. لكنه غلب استعماله في المدينة النبوية دون غيرها حتى أنه إذا أطلق اللفظ لايفهم منه غير ذلك، وصار تعريفه بالعلمية الغالبة. وزال عنه التعريف السابق بواسطة (أل) العهدية. وصارت زائدة لازمة. وتسمى (أل التي للغلبة).

ومثله: الشافعي، العقبة، الأعشى، النابغة..

وأحكام العلم بالغلبة هي أحكام العلم الشخصى ـ كما تقدم في بابه ـ ثم إن كان محلى بـ (أل) فإنها لاتحذف إلا في النداء أو الإضافة. نحو: هذه مدينة رسول الله ﷺ. ونحو: يانابغة أسمعنا من شعرك.

وقد سمع من كلام العرب حذف (أل) في غيرهما. فقالوا: هذا عيّوق طالعاً والأصل: العيوق. وهو اسم نجم.

وقالوا: هذا يوم اثنين مباركاً، والأصل: الاثنين. علم على اليوم الأسبوعي. أما العلم بالغلبة إذا كان مضافاً فإن إضافته تلازمه ولاتفارقه لافي نداء ولا في غيره. تقول: ياابن مالك قد أحسنت في نظم الألفية.

وهذا معنى قوله: (وقد يكون علماً بالغلبة.. إلخ) أي: قد يصير

المضاف أو المعرف بأل علماً بالغلبة لابكونه علم شخص ولاعلم جنس. وحذف (أل) هذه واجب في النداء أو الإضافة. وقد ورد حذفها في غير هاتين الحالتين.

**تتمـة:ـ**

بقي من أنواع المعارف السبع، نوعان، تقدم ذكرهما مع أقسام المعارف في أول (باب النكرة والمعرفة) ووعدنا بذكر شيء عنهما في هذا الموضع وهما:

١ـ المضاف إلى واحد من أقسام المعرفة. فإذا أضيفت النكرة للضمير أو العلم أو اسم الإشارة أو الاسم الموصول أو المعرف بأل. اكتسبت التعريف وصارت معرفة[(١)] ورتبة المضاف في التعريف كرتبة المضاف إليه. إلا المضاف إلى الضمير فليس في رتبة المضمر وإنما هو في رتبة العلم. وقد ذكرت ذلك هناك. ومن أمثلة المعرف بالإضافة: سيرة عمر ـ رضي الله عنه ـ حميدة، عمل هذا الصانع متقن، لا تصغ إلى وعد من لا يفي، عاقبة الصبر محمودة. صديقك من نصحك.

٢ـ النكرة المقصودة: نحو: يا طالب أجب (إذا كنت تريد طالبًا معينًا) فكلمة (طالب)لا تدل في أصلها قبل النداء على طالب معين. لكنها بعد النداء صارت معرفة. بسبب القصد والتحديد الذي يفيد التعيين.

---

(١) وشرط ذلك ألا يكون المضاف متوغلاً في الإبهام مثل: غير، مثل. إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة. فإنهما لا يقبلان التعريف نحو: مررت برجل غيرك أو مثلك. فإن أريد بهما مماثلة أو مغايرة خاصة حكم بتعريفهما نحو: العلم غير الجهل، هشام مثل عنترة في الشجاعة...

# الابتـــداء

قسما المبتدأ

١١٣- مُبْتَدَأٌ زَيْـدٌ وَعَـاذِرٌ خَبَـرْ إنْ قُلْـتَ زَيْـدٌ عَـاذِرٌ مَـنِ اعْتَـذَرْ

١١٤- وَأَوَّلٌ مُبْتَـدَأٌ وَالثَّـانِـي فَـاعِـلٌ اغْنَـى فِـي أَسَـارٍ ذَانِ

١١٥- وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَـائِـزٌ أُولُـو الـرَّشَـدْ

المبتدأ قسمان:

الأول: مبتدأ له خبر، وهو: اسم مرفوع في أول جملته غالباً مجرد عن العوامل[1] الأصلية[2] محكوم عليه بأمر. نحو: العلم نافع. فالعلم: اسم جاء في أول الجملة لم يدخل عليه عامل لفظي أصلي كحرفي الجر الأصلي أو الفعل.. وقد حكم عليه بأمر وهو «نافع». ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾[3].

الثاني: مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر وهو: وصف[4] مستغنٍ بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة. وهذا المرفوع قد يكون فاعلاً أو نائب فاعل نحو: مانافع الكذب. فـ (نافع) مبتدأ. و(الكذب) فاعل سد مسد الخبر، ليس محبوب المغتابون، (ليس): نافية. (محبوب)

---

(١) العوامل جمع عامل. وقد ذكرت تعريفه وأنواعه في أول باب المعرب والمبني.

(٢) العوامل الأصلية يقابلها العوامل الزائدة وشبه الزائدة وسيأتي ذكرها إن شاء الله قريباً.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٨٥.

(٤) الوصف: ما دل على معنى وذات أو بمعنى أدق. على معنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول. ويلحق بالوصف ما أوّل به من كل جامد تضمن معناه نحو: أأسد الرجلان. أي: أشجاع؟، أتميمي الشاعران أي: أمنسوب؟

اسمها مرفوع وأصله مبتدأ (المغتابون) نائب فاعل سد مسد الخبر. أمكتوب الواجب: فالواجب: نائب فاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[١] فـ (راغب) مبتدأ. و(أنت) فاعل سد مسد الخبر.

وهذا المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر يشترط فيه ثلاثة شروط:

١ ـ أن يعتمد على نفي أو استفهام ـ كما في الأمثلة ـ وهذا رأي البصريين إلا الأخفش ومذهب الكوفيين أنه لايشترط ذلك. ويجيزه ابن مالك على قلة. وقد ورد عن العرب كقول الشاعر:

**فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا**[٢]

(فخير) مبتدأ. و(نحن) فاعل سد مسد الخبر. ولم يسبق الوصف (خير) بنفي ولااستفهام.

٢ ـ أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ـ كما في الأمثلة ـ فإن كان ضميراً مستتراً لم يصح. نحو: أقائم خالد أم قاعد. فـ (قاعد) معطوف على (قائم) وفيه ضمير مستتر مرفوع به. لكنه ليس مبتدأ.

٣ ـ أن يتم الكلام بهذا المرفوع. فإن لم يتم به الكلام لم يجز نحو: أقائم والداه محمد. فلايجوز أن يكون (قائم) مبتدأ لأنه

---

(١) سورة مريم، آية: ٤٦.

(٢) المثوب: من التثويب. وأصله أن يجيء الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليُرى ويشتهر ثم سمي الدعاء تثويباً لذلك. (قال: يالا) أي: يالفلان. وهو مقول القول.

لايستغنى بمرفوعه (والداه) لأن الضمير يحتاج إلى مفسر يسبقه. بل (محمد) مبتدأ مؤخر. و(قائم) خبر مقدم و(والداه) فاعل لقائم. فهو فاعل للوصف الواقع خبراً لا للمبتدأ.

واعلم أنه ليس المراد بقولنا: (سد مسد الخبر) أن له خبراً محذوفاً، بل المراد أن المرفوع أغنى عن الخبر. لشدة شبه الوصف بالفعل.

قال ابن مالك: (مبتدأ زيد وعاذر خبر. .الخ) أي أن (زيد) مبتدأ و(عاذر) خبر له في قولك (زيد عاذر من اعتذر) وفي قولك: (أسار ذان) الأول: مبتدأ. والثاني فاعل اغنى عن الخبر. وقس على هذين المبتدأين المذكورين ما شابههما. ثم ذكر أن النفي مثل الاستفهام في ذلك. وقال: إنه يجوز استعمال هذا الوصف ولو لم يسبقه نفي ولا استفهام.

* * *

أحوال الوصف مع مرفوعه

١١٦ـ وَالثَّانِ مُبْتَدًا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إنْ فى سِوَىٰ الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

للوصف مع مرفوعه ثلاث حالات:

الأولى: أن يتطابقا في الإفراد نحو: أحاضر الضيف، ما مهزوم الحق. فيجوز الوجهان:

١ ـ أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر[١].

---

(١) يعرب فاعلاً إذا كان الوصف اسم فاعل. ونائب فاعل إذا كان الوصف اسم مفعول =

٢ ـ أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً.

ومحل جواز الوجهين إذا لم يمنع من أحدهما مانع. فإن وجد مانع تعين الوجه الآخر كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[(١)] فـ (أنت) فاعل سد مسد الخبر ـ كما تقدم ـ ولايعرب (أراغب) خبراً مقدماً و(أنت) مبتدأ مؤخراً. لأمرين:

الأول: أن فيه تقديماً وتأخيراً والإعراب الأول ليس فيه تقديم ولاتأخير.

الثاني: يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول، وذلك لأن (عن آلهتي) متعلق بالخبر (أراغب) فهو معمول له. وقد فصل بينهما بأجنبي وهو المبتدأ (أنت) وإنما كان أجنبيًّا لأن الخبر ليس عاملاً في المبتدأ. بخلاف كون (أنت) فاعلاً فإنه معمول (أراغب) فلم يفصل بأجنبي وإنما فصل بمعموله.

الحالة الثانية: أن يتطابقا تثنية أو جمعاً نحو: أفائزان المحمدان؟ أفائزون المحمدون؟ ويتعين أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، ولايجوز إعراب الوصف مبتدأ لأنه بمنزلة الفعل. والفعل يتجرد من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين كما سيأتي إن شاء الله في باب الفاعل. ومنه قوله ﷺ (أو مخرجيَّ هم؟)[(٢)].

---

= كما في الأمثلة.

(١) سورة مريم، آية: ٤٦.

(٢) هذا جزء من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ في بدء الوحي. وفيه (فقال ورقة بن نوفل: ليتني أكون حياً إذْ يخرجك قومك. فقال رسول الله ﷺ: أومخرجيّ هم؟ قال: =

الحالة الثالثة: أن يكون الوصف مفرداً وما بعده مثنى أو جمعاً نحو: أجالس القاضيان؟ أجالس القضاة؟ فيتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر ولايعرب خبراً مقدماً لفقد شرط المبتدأ والخبر وهو التطابق في التثنية والجمع.

وهذا معنى قوله: (والثاني مبتدأ.. إلخ) أي والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر عنه مقدم عليه، إن تطابقا في غير الإفراد. وهو التثنية والجمع. ومفهومه إنهما إن تطابقا في الإفراد، أو لم يتطابقا لم يتعين هذا الإعراب. وقوله (مبتدا) بإبدال الهمزة ألفًا ثم حذفها لالتقاء الساكنين.

* * *

العامل في المبتدأ والخبر

١١٧ـ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا     كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

المبتدأ مرفوع. والرافع له عامل معنوي، وهو الابتداء. والابتداء هو التجرد للإسناد وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها.

فإذا قلت: الكذب مذموم. فالكذب مرفوع. والذي رفعه عامل معنوي. وهو وجوده في أول الكلام لم يسبقه لفظ آخر. ويطلق على هذا العامل المعنوي (الابتداء).

---

= نعم..) الحديث متفق عليه.

ومخرجيّ: أصله: مخرجون. جمع مخرج من الإخراج فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون للإضافة. فاجتمعت واو ساكنة وياء. فأبدلت الواو ياء. وادغمت في الياء. وأبدلت الضمة التي قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف وهو خبر مقدم. و(هم) مبتدأ مؤخر.

وإذا قلت: هل من رجلٍ موجود. فإن (رجل) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد والعامل فيه الابتداء ولا أثر للحرف (من) لأنه حرف جر زائد. فهو متجرد عن العوامل الأصلية.

وإذا قلت: رُبَّ رجلٍ قائمٌ. فرجل مبتدأ ـ كما تقدم ـ والعامل فيه الابتداء.. ولا أثر للحرف (رب) لأنه حرف جر شبيه بالزائد[1].

أما الخبر فعامل الرفع فيه هو المبتدأ. وهو عامل لفظي.

وهذا معنى قوله (ورفعوا .. إلخ) أي حكم النحويون برفع المبتدأ بعامل معنوى وهو الابتداء.. وبرفع الخبر بعامل لفظي وهو المبتدأ.

***

تعريف الخبر

١١٨ـ وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الفَائِدَهْ   كَـاللهُ بَـرٌّ وَالأَيَـادِي شَـاهِـدَهْ

عرف الخبر دون المبتدأ اهتماماً بمحط الفائدة. وتوطئة لتقسيمه إلى مفرد وغيره، فالخبر هو: الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور. كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[2].

---

(١) العامل ثلاثة أنواع:
أ ـ أصلي: وهو ما لا يستغنى عنه. مثل أدوات النصب والجزم وبعض حروف الجر.
ب ـ زائد: وهو ما يستغنى عنه. وإنما يؤتى به للتوكيد مثل: الباء ومن (من حروف الجر) والحرف الزائد لايحتاج مع مجروره إلى متعلق.
ج ـ شبيه بالزائد. وهو ما له معنى خاص وليس له متعلق (وهذا النوع خاص ببعض حروف الجر) مثل: رُبَّ.

(٢) سورة الزمر، آية: ٦٢.

وخرج بقولنا (مع مبتدأ): فاعل الفعل نحو: انتصر الحق. فإنه وإن كان متمماً للفائدة لكن ليس مع مبتدأ بل مع فعل. فيكون فاعلاً لا خبراً.

وخرج بقولنا: غير الوصف المذكور. فاعل الوصف ـ كما تقدم ـ نحو: أصائم أبوك في مكة؟ فإنه وإن كان متمماً للفائدة لكن مع مبتدأ هو وصف.

وهذا معنى قوله: (والخبر الجزء المتم الفائدة) وسكت المصنف عن القيدين المذكورين، لأن ذلك معلوم من قوله (مبتدأ زيد وعاذر خبر) للعلم بأن الخبر لايكون إلا مع مبتدأ غير الوصف. كما أن المثال يفيد ذلك.

وقوله: (كالله بر) أي كثير الإحسان (والأيادي) أي النعم لأن اليد تطلق على النعمة. وقد ورد ذلك في كلام العرب. أما في آيات الصفات وأحاديثها فلايجوز تفسير اليد بالنعمة. لأنه تأويل فاسد. بل تثبت اليد لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

* * *

**١١٩ـ وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ　　حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ**

**١٢٠ـ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى　　بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى**

لما عرف الخبر شرع في أقسامه وأحكامه.. وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ مفرد: وهو ما ليس بجملة ولاشبه جملة نحو: العدل

مطلوب. قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[(١)] وله أحكام تأتي إن شاء الله.

٢ ـ جملة اسمية[(٢)] نحو: الإسلام رايته عالية. قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[(٣)]. أو فعلية نحو: العاقل يعرف ما ينفعه. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ﴾[(٤)].

٣ ـ شبه جملة. وهو الظرف والجار والمجرور. ويأتي الكلام فيهما إن شاء الله.

فأما الجملة فهي قسمان:

الأول: أن تكون هي نفس المبتدأ في المعنى نحو: حديثي: العمل ثمرة العلم. فهذه الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (حديثي) مطابقة له في المعنى. فالحديث هو (العمل ثمرة العلم) و(ثمرة العلم العمل) هو الحديث.

الثاني: ألا تكون نفس المبتدأ في المعنى نحو: المجتهد يفوز بغايته.

فإن لم تكن نفس المبتدأ فلابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ[(٥)]،

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٦٣.

(٢) إذا كان الخبر جملة اسمية فلابد من اشتمال الكلام على مبتدأ أول ومبتدأ ثانٍ.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٢٦.

(٤) سورة الأحزاب، آية: ٤.

(٥) هذا أحد الشروط في الجملة الواقعة خبراً. والشرط الثاني: ألا تكون ندائية فلا يصح: خالد ياأعدل الناس. والثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى، وهذه الثلاثة مجمع عليها كما قاله السيوطي وغيره (الهمع ١/٩٦) ويجوز في جملة الخبر أن تكون قسمية خلافاً لثعلب. قال تعالى: ﴿والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقاً حسناً﴾ فجملة (ليرزقنهم) خبر المبتدأ (الذين) وقال =

وهذا الرابط يجعل جملة الخبر شديدة الاتصال بالمبتدأ. ولولاه لكانت أجنبية لأن الأصل في الجملة أنها كلام مستقل. فإذا جاء الرابط. علم أنها للمبتدأ. ولهذا إن كانت نفس المبتدأ لم يُحتج إلى رابط كما سنذكر.

وهذا الرابط أنواع نذكر منه ما يلي:

١ ـ الضمير العائد على المبتدأ. وهو أصل الروابط وأقواها، وغيره خلف عنه نحو: العلم يرفع العامل به. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[1] فنون الإناث هي الرابط.

والأصل في الضمير يكون مذكوراً. وقد يكون مقدراً نحو: الصوف ذراع بعشرة أي ذراع منه. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٥٣﴾﴾[2] فـ ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٥٣﴾﴾ والرابط محذوف، أي غفور لهم، أو رحيم بهم.

٢ ـ الإشارة إلى المبتدأ. نحو: العدل ذلك دعامة الملك. قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[3] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم

---

= تعالى: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾ وفيه آيات أخرى كما يجوز وقوع الجملة الإنشائية خبراً خلافاً لابن السراج. قال تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾ فـ (الذين) موصول مبتدا ضمن معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله (فبشرهم).

(١) سورة البقرة، آية:٢٢٨.

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٥٣.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٢٦.

وحمزة برفع (لباس) على أنه مبتدأ والتقوى مضاف إليه و(ذلك) مبتدأ ثان و(خير) خبر عنه، والجملة خبر عن الأول. وفي الآية أعاريب أخرى[1] وكقوله تعالى: ﴿إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾﴾[2] على أحد الأعاريب فيها. وهو أن الخبر (أولئك أصحاب الجنة).

٣ ـ تكرار المبتدأ بلفظه لقصد التفخيم أو التهويل أو التحقير نحو: الإخلاص ما الإخلاص؟ الحرب ماالحرب؟ السارق من السارق؟. أو بمعنها نحو: السيف ماالمهند؟ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾[3] فـ (القارعة) مبتدأ (ما القارعة) مبتدأ وخبر، والجملة خبر عن المبتدأ (القارعة).

٤ ـ أن يكون الرابط عموماً يدخل تحته المبتدأ. نحو: الوفيُّ نعم الرجل. ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾﴾[4] فمن: مبتدأ والخبر ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾﴾ والرابط العموم في قوله تعالى: ﴿المتقين﴾ الذين يدخل فيه من أوفى بعهده واتقى.

أما القسم الثاني وهو أن تكون الجملة الخبرية هي نفس المبتدأ

---

(١) فقد قيل إن (ذلك) بدل من (لباس) أو عطف بيان أو صفة. هذا على قراءة الرفع وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصب (لباس) عطفاً على قوله ﴿أنزلنا عليكم لباساً﴾ قال مكي: (والرفع احب إلي لأن عليه أكثر القراء والنصب حسن ) (الكشف ١/ ٤٦٠).

(٢) سورة الأعراف، آية: ٤٢.

(٣) سورة القارعة، الآيتان: ١، ٢.

(٤) سورة آل عمران، آية: ٧٦.

في المعنى، فلا تحتاج الجملة فيه إلى رابط، مثل: نطقي الله حسبي. فنطقي: مبتدأ. والاسم الكريم مبتدأ ثانٍ وحسبي خبر عنه، والجملة خبر عن المبتدأ الأول. ولارابط فيها لأن قولك (الله حسبي) هو معنى نطقي. فتقع جواباً لسؤال: ما نطقك؟

ومنه قوله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾[١] فدعواهم: مبتدأ. وسبحانك: معمول لفعل محذوف أي: نسبح سبحانك. والجملة خبر. وهي نفس المبتدأ في المعنى، ومنه أيضاً قوله ﷺ: «أفضل ماقلت أنا والنبيون من قبلي: لاإله إلا الله وحده لاشريك له. له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير»[٢].

وهذا معنى قوله: (ومفرداً يأتي ويأتي جملة . . إلخ) أي يأتي الخبر مفرداً. ويأتي جملة (حاوية) أي مشتملة على (معنى) المبتدأ (الذي سيقت) خبراً (له) وعبر بقوله: (حاوية معنى) ولم يقل (حاوية ضميراً) ليشمل جميع أنواع الرابط، ثم ذكر أن الجملة الواقعة خبراً (إن تكن إياه) أي هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم ذكر المثال، وقوله (وكفى) أي وكفى به ـ سبحانه وتعالى ـ حسيباً. فحذف حرف الجر وحده وهو (الباء) فانفصل الضمير الذي كان مجرورًا في محل رفع وصار تقديره: هو.

---

(١) سورة يونس، آية: ١٠.

(٢) رواه مالك في الموطأوالترمذي وغيرهما وهو مرسل حسن. و(أفضل) مبتدأ (ماقلت) ما مصدرية. والمصدر المؤول مضاف إليه أي: أفضل قولي: ويصح كونها موصولة والعائد محذوف. (أنا) توكيد للضمير المتصل (والنبيون) معطوف على الضمير المتصل (لاإله إلا الله) خبر المبتدأ.

٢- الخبر المفرد

**١٢١ـ والمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإنْ ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ**

هذا هو القسم الثاني من أقسام الخبر وهو الخبر المفرد. والمراد به ماليس بجملة ولا شبه جملة ـ كما تقدم ـ، وإنما يكون كلمة واحدة مثل: الكذب مذموم، أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة نحو: أنتم ثلاثةَ عشرَ. فـ(أنتم) مبتدأ و(ثلاثة عشر) مبني على فتح الجزأين في محل رفع خبر.

والمفرد نوعان:

١ ـ الجامد: وهو ما لم يؤخذ من غيره نحو: خالد أخوك.

٢ ـ المشتق: ما أخذ من غيره. وهو يدل على معنى وذات[1] نحو: أمك أحق الناس ببرك فـ (أحق) خبر وهو أفعل تفضيل.

فإن كان الخبر جامداً فإنه يكون فارغاً من الضمير، إلا إذا تضمن معنى المشتق فإنه يتحمل ضميراً نحو: قلب الظالم حجر. أي: قاسٍ لايلين، وعليٌ تميميٌ أي: منتسب إلى تميم. ففيهما ضمير مستتر. أي: حجر هو. وتميمي هو.

وإن كان مشتقاً فإنه يتحمل الضمير بشرطين:ـ

الأول: أن يكون المشتق جارياً مجرى الفعل أي: عاملاً عمل الفعل وهو أربعة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل

---

(١) إذا قلت: كاتب. فهذا الوصف دل على شيئين: (ذات) فعلت الكتابة. و(معنى) وهو الكتابة. فالمشتق يدل على (ذات) وشيء تعلق بهذه الذات سواء فعلته أو وقع عليها من غيرها نحو: مضروب أو اتصل بها بنوع من الاتصال.

التفضيل. نحو: القمر طالع ، الوفيُّ محبوب، المسجد رحب، بعض الشر أهون من بعض.

فإن لم يجر مجرى الفعل لم يتحمل ضميراً كاسم الآلة نحو: مفتاح، وما كان على صيغة الزمان والمكان نحو: مجلس العلم روضة.

الثاني: ألا يرفع اسماً ظاهراً نحو: أخالدٌ غائب أبوه؟ أو ضميراً بارزاً نحو: أعلي ذاهب أنت إليه، فإن رفع ظاهراً أو بارزاً لم يرفع ضميراً مستتراً لوجود فاعله منطوقاً به.

وهذا معنى قوله: (والمفرد الجامد فارغ.. إلخ) أي أن الخبر المفرد نوعان: فالجامد فارغ من الضمير. والمشتق ليس بفارغ بل فيه ضمير مستكن أي: مستتر. وهذا الضمير يعود على المبتدأ ليربط الخبر به ارتباطاً معنويًّا.

* * *

إبراز الضمير في الخبر المشتق

**١٢٢ـ وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلا     مَالَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا**

لما ذكر أن الخبر المشتق يتحمل ضميراً. ذكر هنا حكم إبراز الضمير وإخفائه. والخبر بهذا الاعتبار نوعان:

١ ـ خبر مشتق جرى على من هو له. أي: أن الخبر صفة لمبتدئه نحو: الكذب مذموم، فـ (مذموم) خبر عن (الكذب) وهو وصف له في المعنى.

وهذا النوع يستتر فيه الضمير[١]. فإن برز فهو توكيد للضمير المستتر.

٢ ـ خبر جرى على غير من هو له. أي أن الخبر صفة لغير مبتدئه. فالبصريون يوجبون إبراز الضمير في هذا النوع مطلقاً أُمن اللبس أو لم يؤمن. فمثال أَمن اللبس: البنتُ الأبُ مكرمتهُ هي. فالبنت: مبتدأ أول. والأب: مبتدأ ثان. ومكرمته: خبر عن الأب وهو وصف للبنت لأنها هي المكرمة للأب. فجرى الخبر على غير من هو له لأنه خبر عن الأب ووصف للبنت. ولا لبس في هذا المثال فيجوز حذف الضمير (هي) لأن التأنيث قرينة على أن الخبر جرى على غير من هو له. أما البصريون فيوجبون إبرازه.

ومثال مالم يؤمن فيه اللبس: خالد علي مكرمه هو. فخالد: مبتدأ أول. وعلي: مبتدأ ثان. ومكرمه خبر عن الثاني. فيحتمل أن (مكرمه) وصف لعلي وأنه فاعل الإكرام، فيكون الخبر جرى على من هو له. ويحتمل أنه وصف لخالد. فيكون الخبر جرى على غير من هو له. فإن أريد الأول وجب استتار الضمير ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى. فنقول: خالد علي مكرمه. وإن أريد الثاني وجب إبراز الضمير ليكون إبرازه دليلاً على جريان الخبر على غير من هو له. فنقول: خالد علي مكرمه هو. فالضمير (هو) عائد على (خالد) والهاء في قوله (مكرمه) عائدة على (علي).

وإلى مذهب البصريين أشار ابن مالك بقوله: (وأبرزنه

---

(١) إلا إذا قصد الحصر فإنه يبرز نحو: علي ما قائم إلا هو. واعرابه: فاعل لاسم الفاعل (قائم).

مطلقاً. . إلخ) فقوله: (وأبرزنه) أى الضمير. (مطلقاً) أي: أُمن اللبس أو لم يؤمن. (حيث تلا) أي وقع الخبر (ما) المراد المبتدأ (ليس معناه) أي معنى الخبر (له) أي المبتدأ (محصلاً) أي حاصلاً. والمعنى: أبرز الضمير . أمن اللبس أو لم يؤمن إذا وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى هذا الخبر حاصلاً لذلك المبتدأ بل هو حاصل لغيره. أي صفة لغيره. والمقصود أن يجرى الخبر على غير من هو له. وفي البيت من الغموض وتشتت الضمائر مالا يخفى.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الوجهان، كالمثال الأول. وإن خيف اللبس وجب الإبراز كما في المثال الثاني. وقد اختار ابن مالك مذهبهم في كتابه (الكافية)[1] فقال:

**وإن تلا غير الذي تعلّقا ... به فأبرز الضمير مطلقا**

**في المذهب الكوفي شرط ذاك أن ... لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن**

والحق أنه رأي حسن، لأنه إذا أمن اللبس فلا فائدة من إبراز الضمير سوى الإطالة، وهذا منافٍ للأصول اللغوية العامة. وقد ورد السماع بمذهبهم في قول الشاعر:

**قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان**[2]

---

(١) شرح الكافية (١/٣٣٨).

(٢) ذُرا: بضم الذال. جمع ذروة. وهي أعلى الشيء. المجد: الكرم. بكنه ذلك: كنه كل شيء: غايته ونهايته وحقيقته. ، عدنان وقحطان: يريد العرب جميعاً. وقوله (قومي) مبتدأ أول والياء مضاف إليه (ذرا المجد) مبتدأ ثان ومضاف إليه (بانوها) خبر عن المبتدأ الثاني ومضاف إليه والجملة خبر الأول.

فقوله: (بانوها) خبر عن (ذرا) وهو صفة لـ (قومي) فجرى الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير. وذلك لأمن اللبس، فإن الذرا مبنية لابانية. فلا فائدة من قوله (بانوها هم).

الخبر شبه الجملة

١٢٣ـ وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ ... نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّْ

هذا القسم الثالث من أقسام الخبر وهو شبه الجملة[1]. والمراد به: الظرف بنوعيه الزماني والمكاني. والجار والمجرور نحو: الصوم يوم الخميس، والتراويح ليلة الجمعة ونحو: المسجد أمام البيت. ونحو: الكتاب في الحقيبة. قال تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾[2] وقال ﷺ: «الصبر عند الصدمة الأولى» متفق عليه.

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين أي: يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما. بخلاف: محمد بك. وعلي مكاناً. لعدم الفائدة.

وهناك خلاف في الخبر هنا. والمشهور أن الخبر هو المتعلق المحذوف فيقدر فعلاً نحو: استقر. أو اسماً نحو: كائن. وهذا هو الذي يجرى على ألسنة المعربين.

وهذا معنى قوله: (وأخبروا بظرف.. إلخ) أي أن العرب أخبرت

---

(١) تقدم في باب الموصول وجه التسمية بشبه الجملة وأزيد هنا بأن هذا التعليل مبني عندهم على أن الخبر هو المتعلق المحذوف.

(٢) سورة الأنفال، آية: ٤٢، وقد وقع ظرف الزمان خبراً في قوله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾ وهو على حذف مضاف والتقدير ـ والله أعلم ـ وقت الحج أشهر معلومات لأن الأشهر ليست هي الحج ولكنها وقت الحج.

عن المبتدأ بالظرف أو بحرف الجر مع مجروره. ناوين بذلك تقدير المتعلق مفرداً نحو كائن أو فعلاً نحو استقر.

ويرى آخرون أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور لأنهما يتضمنان معنى صادقاً على المبتدأ. فيكونان في محل رفع خبر. وهذا رأي وجيه. لأن فيه تيسيراً[١]. فقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾[٢] (أسفل) ظرف منصوب في محل رفع خبر. وقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٠﴾[٣] (لله) جار ومجرور في محل رفع خبر.

* * *

الإخبار باسم الزمان والمكان

**١٢٤ـ وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا**

يقع اسم الزمان خبراً عن أسماء المعاني نحو: الصوم غداً. ولايخبر به عن أسماء الذوات نحو: محمد اليوم. لعدم الإفادة. فإذا أفاد صح. والفائدة تحصل بثلاثة أشياء:

١ ـ تخصيص الزمان بوصف نحو: نحن في يوم ممطر. أو إضافة نحو: نحن في شهر الصوم. أو علمية مثل: نحن في رمضان. ويكون الظرف في هذا مجروراً بفي[٤]. والجار والمجرور في محل رفع خبر على ما تقدم.

---

(١) ذكرنا في باب الموصول أن من النحاة من يرى أن الصلة في شبه الجملة هي الجار مع مجروره أو الظرف. وهذا مثله وهكذا في باب النعت والحال، دون أن نشير إلى أن كلاً منهما متعلق بمحذوف. وإن كان معتبراً ومنظوراً إليه من ناحية المعنى. ولعلك تراجع شرح المفصل (١/ ٩٠، ٩١) حاشية الصبان (١/ ٢٠٠).

(٢) سورة الأنفال، آية: ٤٢.

(٣) سورة يونس، آية: ١٠.

(٤) إذا كان مجروراً بفي فلا يسمى ظرفاً اصطلاحاً لأن هذه التسمية مقصورة عليه حين =

٢ ـ أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى نحو: الليلةَ الهلالُ. أي الليلةَ طلوعُ الهلالِ ونحو: البطيخ شهور الصيف. أي: وجود البطيخ شهور الصيف، ومنه قوله ﷺ في يوم الجمعة: «وهذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له فهم لنا فيه تبع، فاليهود غداً، والنصارى بعد غد» رواه البخاري ومسلم، والتقدير: عيد اليهود غدًا[1]. والظرف ـ هنا ـ منصوب على الظرفية في محل رفع خبر.

٣ ـ أن يكون اسم الذات مشبهاً لاسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت نحو: الرطب شهري ربيع. وهذا يجوز نصبه ظرف زمان. وجره بفي وهو في الحالتين في محل رفع خبر.

وهذا معنى قوله: (ولايكون اسم زمان خبراً. .إلخ) أي لايقع اسم الزمان خبراً عن المبتدأ إذا كان جثة والمراد به: اسم الذات. لكن إن حصل بذلك فائدة جاز لأن المدار عليها.

وسكت عن ظرف المكان لأنه يجوز الإخبار عن الذات والمعنى بظرف المكان الخاص لأنه تحصل به الإفادة، مثل: الكتاب أمامك ـ العلم عندك. بخلاف: العلم مكاناً فلا يصح لأنه عام.

وإذا وقع ظرف المكان خبراً وكان متصرفاً مثل: المدرسون جانب والطلاب جانب، خالد أمامك جاز فيه الرفع والنصب وإن كان غير متصرف نحو: الطائر فوق الغصن وجب نصبه. والكلام على الظرف

---

= يكون منصوباً على الظرفية فإن خرج عنها لم يسم ظرفاً كما سيأتي إن شاء الله في باب المفعول فيه.

(١) انظر فتح الباري (٢/ ٣٥٦) وشرح النووي على مسلم (٥/ ٣٩٢).

في باب المفعول فيه.

مسوغات الابتداء بالنكرة

١٢٥ـ وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ    مَالَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
١٢٦ـ وَهَلْ فَتىً فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا    وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا
١٢٧ـ وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ    بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَالَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة. لأن المبتدأ محكوم عليه. والخبر هو الحكم، لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له. كقولك: علي مخلص. ولايجوز الحكم على مجهول لعدم الفائدة فلا تقول: طالب مجتهد.

ويصح وقوع المبتدأ نكرة بشرط الإفادة. وتحصل بأمور كثيرة منها:

١ ـ أن يكون الخبر مختصًّا ظرفا أو جاراً أو مجروراً متقدماً على المبتدأ. ونعني بالمختص: أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف صالحاً لأن يقع مبتدأ. نحو: في العلم نفع. قال تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾[١]. ونحو: عندي ضيف. قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٣٥﴾[٢].

٢ ـ أن تكون النكرة عامة إما بنفسها نحو: كلٌّ محاسب على عمله. قال تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ۝١١٦﴾[٣] أو بغيرها كالاستفهام نحو: مَنْ حافظٌ النظم؟ قال تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[٤]؟.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٧.
(٢) سورة ق، آية: ٣٥.
(٣) سورة البقرة، آية: ١١٦.
(٤) سورة النمل، آية: ٦٣.

٣ ـ أن تكون النكرة موصوفة. سواء كانت الصفة مذكورة نحو: نوم مبكر أفضل من سهر. قال تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[١]. أو مقدرة لقرينة معنوية تدل عليها نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ﴾[٢] فالمسوغ للابتداء بالنكرة (وطائفة) صفة محذوفة أي وطائفة من غيركم. بدليل (طائفة منكم) وهذا على أحد الأقوال[٣].

٤ ـ أن تكون النكرة عاملة نحو: قراءة في كتب المتقدمين أنفع. قال النبي ﷺ: «أمر بمعروف صدقة» رواه مسلم وقال أيضاً: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد» رواه مالك وابن ماجه.

وهذا معنى قوله: (ولايجوز الابتداء بالنكرة.. إلخ) أي لايصلح وقوع المبتدأ نكرة إلا إذا أفادت. ثم ذكر ستة أشياء تحصل بها الإفادة. وقد جمعناها في أربعة أمور.

هذا وقد أورد النحويون أنواعاً أخرى من المسوغات. وأوصلها بعضهم إلى نيف وثلاثين وهي عند التحقيق متداخلة. ولعلهم قصدوا بذلك ألا يحوجوا المبتدي إلى إعمال ذهنه في استنباطها من

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٢١.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٥٤.

(٣) وقيل إن المسوغ للابتداء بالنكرة وصفها بجملة (قد أهمتهم أنفسهم) وتكون جملة (يظنون) الخبر وقيل إنَّ المسوغ وقوع النكرة بعد واو الحال.

الأمثلة[١].

تقديم الخبر جوازاً

١٢٨ـ وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَـوَّزُوا التَّقْـدِيـمَ إِذْ لا ضَـرَرَا

للخبر من حيث التقديم والتأخير ثلاث حالات:

الأولى: التأخير عن المبتدأ وهذا هو الأصل.

الثانية: وجوب التأخير.

الثالثة: وجوب التقديم.

**أما الحالة الأولى:** فإن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لأنه وصف له في المعنى فاستحق التأخير كالوصف. ويجوز تقديمه على المبتدأ إذا لم يجب تأخيره ولم يجب تقديمه. نحو: محمد رسول الله. فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ. إذ لامانع من تقديمه. قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٧﴾[٣]

---

(١) قال ابن هشام في المغني (ص٦٠٨): (لم يعوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة. فتتبعوها فمن مقل مخل. ومن مكثر مورد مالا يصلح. أو معدد لامور متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور..) ثم ذكرها بشيء من التفصيل وهذه خلاصتها. الأربعة التي ذكرنا. والخامس العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به كقوله تعالى (طاعة وقول معروف) والخبر محذوف على أحد الأعاريب أي: أمثل من غيرهما والسادس: أن تكون مراداً بها الحقيقة نحو: رجل خير من امرأة. والسابع: أن تكون في معنى الفعل نحو: عجب لزيد. وكقوله تعالى: ﴿ويل للمطففين﴾ فالأول للتعجب والثاني للدعاء، والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من الخوارق نحو شجرة سجدت، والتاسع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا رجل بالباب، والعاشر أن تقع في أول جملة الحال كقول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق

(٢) سورة البقرة، آية: ١١٥.

(٣) سورة البقرة، آية: ٧.

فتقديم الخبر في الآيتين من قبيل الجائز.

وهذا معنى قوله: (والأصل في الأخبار..) أي والأصل والغالب في الأخبار أن تؤخر عن مبتدأتها. وجوز النحويون التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظي أو معنوي على ما سيبين إن شاء الله.

***

تأخير الخبر وجوباً

١٢٩ـ فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءانِ عُرْفَا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

١٣٠ـ كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

١٣١ـ أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لامِ ابْتِدَا أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

ذكر في هذه الأبيات الحالة الثانية، وهي وجوب تأخر الخبر وتقدم المبتدأ. وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة. أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ لوجود مسوغ ولاقرينة تبين المبتدأ من الخبر. فيؤخر الخبر لئلا يلتبس بالمبتدأ لو قدم. فمثال المعرفة: خالد زميلي. فالمراد من هذا المثال الإخبار عن خالد بأنه زميلي، لأن السامع يعرف خالداً. ولكنه يجهل علاقته بي، لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له. فلو قلت: زميلي خالد. لم يصح المثال على الاعتبار السابق إذ لاقرينة تبين أن (زميلي) خبر مقدم. لأنه صالح لأن يكون مبتدأ. ويكون المراد: أنه يعرف (زميلي) ولكنه يجهل اسمه. فصار هناك فرق بين الجملتين، ومثال النكرة: أكبر منك سنًّا أكثر منك تجربة. فإن كلاًّ من المبتدأ والخبر نكرة. وكل منهما

متخصص بالمجرور بعده. فلو قدم الخبر لأوقع في لبس إذ لاتوجد قرينة تعينه وتميزه من المبتدأ. فيختلط المحكوم بالمحكوم عليه ويفسد المعنى.

فإن وجد قرينة لفظية نحو: رجل فصيح حاضر. أو معنوية نحو: أخي أبي في الشفقة. جاز تقديم الخبر فتقول: حاضر رجل فصيح. وأبي في الشفقة أخي. لأن الوصف في المثال الأول عَيَّن المبتدأ. وفي الثاني يعلم أن المراد الحكم على الأخ بأنه كالأب في الشفقه، ولايعقل العكس. والمحكوم عليه هو المبتدأ. فيكون (أخي) مبتدأ تقدم أو تأخر. ومن ذلك قول الشاعر:

**بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا بنوهن أبناءُ الرجالِ الأباعدِ**

أي بنو أبنائنا مثل بنينا ولايراد العكس إذ يصير المعنى: أن بنيهم مثل بنى أبنائهم فالقرينة المعنوية سوغت تقديم الخبر (بنونا) وتأخير المبتدأ (بنو أبنائنا).

**الموضع الثاني**: أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو: الدنيا تفنىٰ. قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ﴾[1] ولو قدم الخبر لصار من باب الفعل والفاعل. لامن باب المبتدأ والخبر.

فإن رفع الفعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً جاز التقديم نحو: خالد قدم والده. والمحمدان سافرا.

---

(١) سورة الروم، آية: ١١.

**الموضع الثالث:** أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ[١] بإنما نحو: إنما الناس أعداء لما يجهلون. أو بإلا نحو: ما الكتاب إلا جليس لا يمل. قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[٣]. فلا يجوز تقديم الخبر لأن المقصور عليه مع (إنما) هو المؤخر. ومع (إلا) ما بعدها. فلو قدم لم يعلم أنه مقصور عليه مقدم. فيحصل لبس.

**الموضع الرابع:** أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه أو بغيره. فالأول كأسماء الاستفهام نحو. من فاتح بلاد السند؟ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾[٤] وأسماء الشرط نحو: من يفعل الخير يجد ثوابه قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾[٥] والثاني كالمبتدأ المقترن بلام الابتداء[٦] نحو: لَيدٌ كاسبة خير من يد عاطلة. قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ

---

(١) الحصر والقصر بمعنى واحد. ويكثر الأول عند النحاة والثاني عن البلاغيين. والقصر : تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. فمثلاً: إنما الحياة تعب. يفيد تخصيص الحياة بالتعب بمعنى إن الحياة وقف على التعب لاتفارقه إلى الراحة. ومنشأ هذا التخصيص من وجود (إنما) وتسمى (طريق القصر) والحياة: مبتدأ، وتعب: خبر. وهذا المبتدأ محصور في هذا الخبر.

(٢) سورة هود، آية: ١٢.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٤٤.

(٤) سورة المائدة، آية: ٥٠.

(٥) سورة الطلاق، آية: ٣.

(٦) يأتي تعريفها إن شاء الله في باب (إن وأخواتها) وقد وقع تقديم المبتدأ مع لام الابتداء في القرآن في ستة وعشرين موضعاً على ما ذكره الدكتور محمد عضيمة في دراساته (٣/ ١/ ٢٧٨).

خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾[(١)].

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار بقوله: (فامنعه حين يستوي الجزءان.. إلخ) أي امنع تقدم الخبر إذا استوى (الجزءان) أي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ولاقرينة تبين أن هذا مبتدأ وهذا خبر. وكذا امنع تقدم الخبر إذا كان الفعل مع فاعله أو نائبه هو الخبر. وهذا يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً. وقد علمت أن المنع في صورة واحدة. والجواز في صورتين. وكذا امنع تقدم الخبر إذا قصد استعمال هذا الخبر منحصراً فيه مبتدؤه. كما في قصر الرسول ﷺ على الإنذار في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾[(٢)] فلا يتعداه إلى هداية التوفيق. وكذلك امنع تقدم الخبر إذا كان خبراً عن مبتدأ ذي لام ابتداء (أو لازم الصدر) أي: أو كان خبراً عن مبتدأ لازم الصدر (كمن لي منجداً) وهذا مثال للاستفهام. ويلحق به ما أضيف إلى ما له الصدارة نحو: سيارة مَنْ الموجودة؟ فيجب تقديم المبتدأ لأنه اكتسب الصدارة بإضافته إلى مستحقها. وهو (من) الاستفهامية.

❊ ❊ ❊

تقديم الخبر وجوباً

١٣٢ـ وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِيَ وَطَرْ ... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

١٣٣ـ كَذَا إذا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

١٣٤ـ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا ... كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيراَ

---

(١) سورة غافر، آية: ٥٧.

(٢) سورة هود، آية: ١٢.

١٣٥- وَخَبَـرَ الْمَحْصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا كَمَـا لَنَـا إِلاَّ اتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا

ذكر في هذه الأبيات الحالة الثالثة وهي وجوب تقديم الخبر على المبتدأ. وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر. وهو ظرف أو جار ومجرور. فالأول نحو: بعد الضيق فرج. قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝﴾[1] والثاني نحو: في الإيجاز بلاغة. قال تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝﴾[2] وإنما وجب تقديم الخبر هنا، لأنه لو أخر لتوهم السامع أنه صفة لاخبر. لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر، ولبقي ينتظر الخبر.

فإن كان للنكرة مسوغ جاز التقديم والتأخير نحو: رجل عالم عندي. وعندي رجل عالم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[3] فالظرف خبر لاصفة. لأن النكرة لما وصفت ضعف طلبها للظرف.

الثاني: أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر نحو: لِمجالس العلم روادها. قال تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ۝﴾[4] وإنما وجب تقديم الخبر لأنه لو أخر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع هنا.

الثالث: أن يكون الخبر له صدر الكلام في جملته. ومما له الصدارة

---

(١) سورة ق، آية: ٣٥.

(٢) سورة الرعد، آية: ٣٨.

(٣) سورة الأنعام، آية: ٢.

(٤) سورة محمد، آية: ٢٤.

أسماء الاستفهام نحو: متى السفر؟ قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾[١].

الرابع: أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بإنما أو بإلا. نحو: إنما القائد خالد[٢] وما الهادي إلا الله. قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٢﴾﴾[٣] وقال تعالى ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾[٤]. فلا يجوز تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لئلا يختل الحصر المطلوب ويختلف المراد.

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار بقوله: (ونحو عندي درهم.. إلخ)أي التزم تقديم الخبر في كل مثال جاء فيه المبتدأ نكرة ولامسوغ لها إلا تقدم الخبر. (والوطر: الغرض والحاجة) وكذا يُلتزم تقدم الخبر (إذا عاد عليه) أي على بعض الخبر ضمير (مما به) أي من المبتدأ الذي (يخبر) به (عنه) أي عن المبتدأ. حال كون الخبر مفسراً هذا الضمير العائد عليه. وكذا يلتزم تقدم الخبر إذا كان يلزم تصديره في الكلام نحو (أين من علمته نصيراً) فأين اسم استفهام خبر مقدم مبني على الفتح في محل رفع و«من» اسم موصول مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. وكذا يجب تقديم خبر المحصور فيه أي

---

(١) سورة النحل، آية: ٢٧.

(٢) في هذا المثال قصر صفة القيادة على خالد وأنها لايتصف بها غيره . فالمحكوم عليه في المثال هو (خالد) وهو المبتدأ المتأخر. والمحكوم به وهو صفة القيادة هي الخبر المتقدم. ولما كان المبتدأ مقصوراً عليه وجب تأخيره.

(٣) سورة التغابن، آية: ١٢.

(٤) سورة المائدة، آية: ٩٩.

خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر. مثل (مالنا إلا اتباع أحمدا) فـ(لنا) خبر مقدم. و(اتباع أحمدا) مبتدأ مؤخر. ومضاف إليه. والألف في (أحمدا) للإطلاق.

* * *

حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً

١٣٦ـ وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

١٣٧ـ وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلَّ عليه دليل، ولم يتأثر المعنى بحذفه. فمثال حذف الخبر أن يقال: من عندك؟ فتقول: خالد. التقدير: خالد عندي. ومن حذف الخبر قوله تعالى: ﴿۞ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾(١) أي: وظلها دائم.

وأما حذف المبتدأ فيكثر في جواب الاستفهام نحو: كيف الحال؟ فيقال: حسن. التقدير: الحال حسن. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ۝﴾(٢) أي: هي نار الله.

وبعد (فاء الجزاء) نحو: من أخلص في عمله فلنفسه. أي فإخلاصه لنفسه. قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا﴾(٣)

---

(١) سورة الرعد، آية: ٣٥.

(٢) سورة الهمزة، الآيتان: ٥، ٦. ما: مبتدأ. وأدرى: فعل مضارع. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) والكاف مفعول أول و(ما) مبتدأ. و(الحطمة) خبر، والجملة في محل نصب المفعول الثاني لأدرى. وجملة (أدرى) خبر المبتدأ.

(٣) سورة الأنعام، آية: ١٠٤.

أي فإبصاره لنفسه وعماه عليها. وبعد القول كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا﴾[١] أي: هو أساطير الأولين.

وهذا معنى قوله: (وحذف مايعلم جائز) أي يجوز حذف مايعلم من مبتدأ أو خبر ثم مثل لهما.

* * *

حذف الخبر وجوباً

١٣٨ـ وَبَعْدَ لَوْلا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ

١٣٩ـ وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

١٤٠ـ وَقَبْلَ حَالٍ لَايَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

١٤١ـ كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئاً وأَتَمْ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ

يجب حذف الخبر في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية. والمبتدأ المذكور بعد لولا على ثلاثة أضرب:

١ ـ مخبر عنه بكون غير مقيد وهو الكون المطلق أو الكون العام، وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق. وفي هذا يجب حذف الخبر. قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾[٢]

---

(١) سورة الفرقان، آية: ٥.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٥١، لولا: حرف امتناع لوجود. وهو حرف شرط غير جازم، (دفع الله) مبتدأ ومضاف إليه (الناس) مفعول به للمصدر (بعضهم) بدل من الناس والهاء مضاف إليه. والميم علامة الجمع. (ببعض) جار ومجرور متعلق بـ (دفع) (لفسدت الأرض) الجملة جواب الشرط لامحل لها من الإعراب وخبر المبتدأ محذوف.

وتقديره: موجود.

٢ ـ مخبر عنه بكون مقيد[١] لايدرك معناه عند حذفه. وفي هذا يجب ذكر الخبر ولايجوز حذفه نحو: لولا زيد محسن إليَّ ما أتيت. ومنه قوله ﷺ: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسست الكعبة على قواعد إبراهيم» متفق عليه. فلا يجوز حذف الخبر (حديثو عهد) إذ لادليل عليه.

٣ ـ مخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، وهذا يجوز ذكره ويجوز حذفه نحو: لولا أنصار محمد حموه ماسلم. فيجوز ذكر الخبر (حموه) وحذفه. لأنه يعلم من قوله (أنصار محمد).

الثاني: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم. بحيث يغلب استعماله في القسم. نحو: لعمر الله لأنصرنَّ المظلوم. أي لعمر الله قسمي. قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝٧٢﴾[٢] أي لعمرك قسمي. فحذف الخبر لأن جواب القسم عوض عنه.

فإن لم يكن المبتدأ صريحاً في القسم بأن غلب استعماله في غير

---

(١) الكون المقيد هو الوجود المقيد بشيء آخر يزيد على مطلق الوجود. فإذا قلت: خالد في الدار. فإن التقدير عند الجمهور: خالد مستقر أو كائن في الدار. فهذا كون عام أي وجود عام خالٍ من شيء آخر معه، فإذا قلت: خالد نائم في الدار. فهذا كون خاص. ولهذا لايجوز ـ عندهم ـ حذفه إذ لو حذف لاتجه الذهن عند التقدير إلى الكون العام لعدم الدليل على المحذوف. وقولك: لولا إقامة الحدود لانتشرت الجرائم. تقديره: موجودة. وفي قولك: لولا خالد جاء إليَّ ما حضرت. الخبر(جاء إليّ) وهو كون خاص فلا يحذف لما ذكرنا. وقد ذكرت الكون العام والخاص في باب الموصول.

(٢) سورة: الحجر، آية: ٧٢.

القسم لم يجب الحذف نحو: عهد الله لأفعلن الخير. أي: عهد الله علي. فلك حذف الخبر (علي) ولك إثباته.

الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية. وهي التي يصح حذفها، ووضع كلمة (مع) موضعها فلا يتغير المعنى بل يتضح. نحو: كل إنسان وعمله. فـ (كل) مبتدأ و(إنسان) مضاف إليه و(عمله) معطوف على المبتدأ. والخبر محذوف للعلم به ولأن العطف يسد مسده والتقدير (مقترنان).

فإن لم تكن الواو للمعيةأصلاً بل لمجرد التشريك في الحكم لم يحذف الخبر وجوباً نحو: خالد وعلي متباعدان. أو كانت للمعية ولكنها ليست نصًّا لم يحذف وجوباً ـ أيضاً ـ نحو: الرجل وجاره مقترنان. وإنما لم تكن نصًّا لأن الجار لايلزم جاره، ولايكون معه في الأوقات كلها أو أكثرها.

الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لاتصلح أن تكون خبراً.

فالأول نحو: احترامي الطالب مهذباً. فـ (احترامي) مبتدأ. و(الطالب) مفعول به للمصدر. و(مهذباً) حال من الطالب. وهذه الحال لاتصلح أن تكون خبراً إذ لايقال (احترامي مهذب)[1] وإنما

---

(١) ولأن الجملة الاسمية المقرونة بالواو وقعت موقع الخبر في مثل قوله ﷺ: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) رواه مسلم . فـ (أقرب) مبتدأ. والجملة الإسمية الحالية (وهو ساجد) سدت مسد الخبر. فهذا يدل على أن انتصاب (مهذباً) على الحال لاعلى أنه خبر لـ(كان) محذوفة. إذ لايقترن الخبر بالواو. انظر المغني لابن هشام ص٥٣٧.

الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها. والتقدير: احترامي الطالب إذا كان مهذباً (في المستقبل) وتقدر (إذ) في الماضي. وحذف هذا الخبر لوجود ما يسد مسده في المعنى وهو الحال.

ومثال اسم التفضيل: أنفع عمل الصانع متقناً. والخبر فيه كما في المثال الذي قبله.

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور فلا حذف حينئذٍ. بل يجب رفع هذه الحال لتكون هي الخبر نحو: إكرامي الضيف عظيم.

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار بقوله (وبعد لولا غالباً حذف الخبر.. إلخ) أي وجب حذف الخبر بعد (لولا) في غالب أحوالها وهو وقوع الكون العام بعدها، وقد استقر وثبت هذا الحكم وهو حذف الخبر. إذا كان المبتدأ نصًّا في اليمين أي: الحلف.

وكذا يحذف الخبر وجوباً إذا وقع بعد واو أفادت المعية نصًّا. وكذا يحذف وجوباً قبل حال لاتصلح أن تكون خبراً للمبتدأ الذي خبره (قد أضمرا) أي قد حذف وقُدّر، ثم مثل بمثالين: أحدهما: المبتدأ مصدر. والثاني: المبتدأ اسم تفضيل مضاف

**تتمـــة: -**

لم يتعرض ابن مالك رحمه الله في الألفية لمواضع حذف المبتدأ وجوباً وقد ذكرها في الكافية، ونحن نذكر أشهرها كما يلي:

الأول: أن يكون خبره نعتاً مقطوعاً للمدح أو الذم أو الترحم. نحو: اقتد بعمرَ العادلُ، اجتنب اللئيمَ الخسيسُ، تصدق على الفقيرِ الكبيرُ.

فالأصل أن النعت في هذه الأمثلة يتبع المنعوت في الإعراب. ولكن يجوز قطعه إلى الرفع لغرض بلاغي: هو أهمية هذه الكلمات، وتوجيه النظر إليها بجعلها جملة أخرى. ويخرج من كونه نعتاً إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو) قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[١] فقد قرأ المدنيان[٢] وحمزة والكسائي برفع (عالم) على أنه خبر لمبتدأ محذوف. وقرأ الباقون بالجر على أنه صفة للفظ الجلالة.

والثاني: أن يكون خبره مخصوص نعم أو بئس نحو: نعم المصنف البخاري. بئس الخلق خلف الوعد فـ (البخاري) و(خلف الوعد) خبران لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو) أي الممدوح أو المذموم[٣].

الثالث: أن يكون خبره مصدراً نائباً عن فعله. نحو: سمعٌ وطاعة. فـ (سمع) خبر لمبتدأ محذوف أي: أمري سمع وطاعة.

---

(١) سورة المؤمنون، الآيتان: ٩١، ٩٢.

(٢) المدنيان: نافع بن عبد الرحمن المدني، وعبد الله بن كثير المكي. ويقال لهما ـ أيضاً ـ الحرميان.

(٣) هذا على أحد الأعاريب. وفي المخصوص أعاريب أخرى تأتي إن شاء الله في باب (نعم وبئس) ونذكر الأظهر منها.

والأصل: أسمع سمعاً، وأطيع طاعةً. لكن عدلوا إلى الرفع لإفادة الدوام. قال تعالى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[١] أي: فأمري صبر جميل.

الرابع: أن يكون الخبر مشعرًا بالقسم نحو: في ذمتي لأفعلن الخير. التقدير: في ذمتي يمين أي: متعلق يمين. وهو ما يدل عليه الجواب (لأفعلن الخير) لأن الفعل هو الذي يستقر في الذمة وليس اليمين.

* * *

تعدد الخبر

١٤٢- وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

يجوز تعدد الخبر لأنه وصف للمبتدأ في المعنى. والصفة الاصطلاحية تتعدد فكذا ما هو بمنزلتها.

ولافرق بين أن يكون الخبران في معنى خبر واحد أو لا يكونان كذلك. وضابط الأول ألا يصح الإخبار بكل واحد على انفراده نحو: الفاكهة حلوة مرة، أي: متغيرة الطعم أو متوسطة بين الحلاوة والمرارة. وهذا تعدد في اللفظ دون المعنى.

وضابط الثاني: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على إنفراده نحو: معهدنا علمي أدبي. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ

---

(١) سورة يوسف، آية: ١٨.

(٢) سورة البروج، الآيتان: ١٤، ١٥.

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[١] وهذا تعدد في اللفظ والمعنى[٢] قال الشاعر يصف الذئب:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع[٣]

وهذا معنى قوله: (وأخبروا باثنين.. إلخ) أي أخبرت العرب بخبرين أو بأكثر عن مبتدأ واحد. وقوله(هم) مبتدأ، و(سراة) خبر أول وهو جمع (سري) على غير قياس[٤] بمعنى: شريف. و(شعرا) خبر ثانٍ. وأصله: شعراء. فقصره للضرورة.

---

(١) سورة غافر، آية: ٦٢.

(٢) من يمنع تعدد الخبر في هذه الصورة يجعل الأول خبراً وما بعده وصفاً أو خبراً لمبتدأ محذوف. وهذا مذهب ضعيف، والصحيح أخذ الكلام على ظاهره دون اللجوء إلى تقدير.

(٣) مقلتيه: عينيه. المنايا: جمع منية وهي الموت. وقوله: (يقظان هاجع) خبر بعد خبر.

(٤) لأن القياس في جمع (فعيل) المعتل اللام. أن يكون على وزن (أفعلاء) كتقيٍ وأتقياء وذكي وأذكياء. وأما (فعيل) الصحيح اللام فجمعه على وزن (فعلاء) كشريف وشرفاء وكريم وكرماء.

# كان وأخواتها

عمل (كان) وأخواتها وما يشترط لذلك

١٤٣ـ تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ
١٤٤ـ كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا
١٤٥ـ فَتِيءَ وَانْفَكَّ وَهذِى الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
١٤٦ـ وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِماَ ... كَأَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا

لما فرغ ابن مالك رحمه الله من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء وهي ستة: ثلاثة منها أفعال وهي: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها. وثلاثة منها حروف وهي: ما وأخواتها. وإن وأخواتها. ولا النافية للجنس. ولكل نوع باب مستقل.

وتسميتها بالنواسخ لأن النسخ في اللغة يطلق على الإزالة. وهذه الأفعال والحروف تزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيره.

فكان وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها. وتنصب الخبر ويسمى خبرها. وقد ذكر ابن مالك ثلاثة عشر فعلاً. وهي من حيث العمل ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل هذا العمل بلا شرط[1] وهو ثمانية أفعال بترتيب

---

(١) أي مما يذكر في القسمين الآخرين وإلا فإن لها شروطاً عامة تشاركها فيها بقية الأفعال. وهي شروط تفهم مما سيأتي تفصيله في الباب مثل:
١ـ أن يتأخر اسمها عنها.
٢ـ (ليس) لايجوز تقدم خبرها عليها على القول المختار.
٣ـ ومن شروطها: ألا يكون خبرها جملة إنشائية.. راجع (النحو الوافي) (١/ ٥٤٦).

ابن مالك وهي: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس. نحو: ليس التقتير محموداً. قال تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾﴾[1]. فـ(كان) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (ربك) اسمها مرفوع. والكاف مضاف إليه (قديرا) خبرها منصوب بالفتحة.

الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة (زال ـ التي مضارعها يزال[2] ـ، وبرح وفتىء وانفك) فمثال النفي: لازال البرد قارساً. قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾[3]. وقال تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾[4] وقد يكون النفي مقدراً كقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[5] أي: لاتفتأ.

ومثال النهي: لاتزل محسناً ماعشت. قال الشاعر:

**صاحِ شَمّر ولاتزل ذاكر المو ت فنسيانُه ضلالٌ مبين**[6]

---

(١) سورة الفرقان، آية: ٥٤.

(٢) زال التي مضارعها يزال ليس لها مصدر مستعمل. أما زال التي مضارعها (يزيل) فمصدرها (الزيل) وهي فعل تام ليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: مَيّزَ وفَصلَ نحو: زل كتبك عن كتبي. وكذا (زال) التي مضارعها (يزول) فإنها فعل لازم وليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: هلك وفني وانتقل قال تعالى: ﴿إن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا ولئن زالتا﴾ ومصدرها الزوال وسأذكر ذلك إن شاء الله.

(٣) سورة هود، آية: ١١٨.

(٤) سورة طه، آية: ٩١.

(٥) سورة يوسف، آية: ٨٥.

(٦) صاح: منادى مرخم (والترخيم حذف آخر المنادى) والأصل: ياصاحبي. وهو ترخيم غير قياسي لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم. (شمر) فعل أمر أي استعد للموت بالعمل الصالح والتوبة النصوح. والخروج من حقوق العباد.

ومثال الدعاء: لازال بيتكم معمورًا بطاعة الله.

القسم الثالث: ما يعمل بشرط أن تسبقه (ما) المصدرية الظرفية. ومعنى المصدرية أنها تقدر بالمصدر وهو (الدوام) والظرفية لنيابتها عن الظرف وهو (المدة) وهذا القسم خاص بـ (دام) نحو: لا أصحبك ما دمت منحرفاً. قال تعالى: ﴿وَأَوْصَنِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾[1] أي مدة دوامي حيًا.

وهذا معنى قوله: (ترفع كان المبتدا.. إلخ) أي ترفع (كان) المبتدأ حالة كونه اسماً لها والخبر تنصبه. (ككان سيدا عمر) أي: كان عمرُ سيّداً. ثم ذكر أخوات (كان) وأن الأربعة الأخيرة في الترتيب تتبع نفياً أو شبه نفي. ومعنى تتبعه: أي تليه وتقع بعده، ثم بين أن الفعل (دام) في العمل مثل (كان) في عملها بشرط أن يسبقه (ما المصدرية الظرفية) ولم يذكر أنها (مصدرية ظرفية) لضيق الوزن الشعري. فاكتفى بالمثال (اعط مادمت مصيباً درهماً) أي: مدة دوامك مصيباً الدرهم أو مصيبًا المحتاج.

أما معاني هذه الأفعال:

فـ (كان): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في الماضي. إما مع الانقطاع نحو: كان الجو صحواً وإما مع الاستمرار نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾﴾[2].

---

(١) سورة مريم، آية: ٣١.

(٢) سورة الفرقان، آية: ٥٤.

و(ظل) يفيد اتصاف الاسم بالخبر في جميع النهار - غالباً - نحو: ظل الجوُّ معتدلاً وقد تكون بمعنى (صار) عند وجود قرينة كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[1].

و(بات): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت البيات وهو الليل نحو: بات الحارس ساهراً.

و(أضحى): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الضحى نحو: أضحى الطالب نشيطاً.

وتستعمل كثيراً بمعنى (صار) نحو: أضحى الهاتف ضروريًّا في هذا العصر.

و(أصبح) يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الصباح نحو: أصبح الساهر متعباً.

وتستعمل كثيرًا بمعنى (صار) عند وجود قرينة نحو: أصبح النفط دعامة الصناعة.

و(أمسى) يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء نحو: أمسى الجو بارداً.

و(صار): يفيد تحول الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر نحو: صار الحديد بابًا[2].

---

(١) سورة النحل، آية: ٥٨.

(٢) هناك أفعال تستعمل ناسخة مثل (صار) في معناها. منها (رجع) في قوله ﷺ: (لاترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) متفق عليه. ومنها (ارتد) في قوله تعالى: ﴿فلما جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً﴾ ومنها (غدا) كما في قول الشاعر:

و(ليس) : يفيد نفي الخبر عن الاسم في الزمن الحالي عند الإطلاق نحو: ليست المكتبة مفتوحة.

فإن وجد قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضى أو المستقبل وجب الأخذ بها. نحو: ليس المطر نازلاً أمس. ونحو: ليس الضيف مسافراً غداً.

وقد يكون المراد منها نفي الحكم نفياً مجرداً من الزمن نحو: ليس العلم سهلاً.

وأما (مازال ومابرح وما فتىء وما انفك) فهذه الأربعة تدل على ملازمة الخبر للاسم ملازمة مستمرة لاتنقطع. أو مستمرة إلى وقت الكلام، ثم تنقطع بعد وقت طويل أو قصير، فالأول نحو: مازال الأدب حلية طالب العلم. ومثال الثاني: لايزال الخطيب متكلماً. مافتىء صالح مُنْكِرَاً.

وأما (دام) فتفيد مع معموليها استمرار المعنى الذي قبلها مدة محددة. هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها. نحو: لاأصحبك ما دمت مقصراً. فنفي الصحبة يدوم بدوام وقت معين محدد. وهو: مدة التقصير.

---

= إذا غـدا مَلِـكٌ بـاللهـو مشتغـلاً    فاحكم على ملكه بالويل والحَرَبَ

أي: الخراب والنهب...

ومنها (استحال) كقوله ﷺ (فاستحالت غرباً) أي صارت: والحديث متفق عليه. وهو في فضائل عمر رضي الله عنه والغرب: بسكون الراء: الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد الثور..

تصريف الأفعال الناقصة

**١٤٧ـ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ     إنْ كانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ**

النسخ في هذا الباب ـ وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر ـ ليس مقصوراً على الأفعال الماضية المتقدم ذكرها. بل يشملها وما قد يكون لمصادرها من المشتقات. وذلك أن أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام:

الأول: جامد ـ أي لايتصرف مطلقاً ولايوجد له غير الماضي ـ وهو فعلان: (ليس) اتفاقاً. و(دام) في أشهر الآراء.

الثاني: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً فليس لها إلا الماضى والمضارع واسم الفاعل. وهذا القسم هو الأربعة المسبوقة بالنفي أو شبهه وهي: (زال، برح، فتىء، انفك) فالماضى منها تقدمت أمثلته. والمضارع كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾[1] وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[3] واسم الفاعل نحو: لست زائلاً صديقك.

الثالث: ما يتصرف تصرفاً شبه كامل. فله الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل دون اسم المفعول وباقي المشتقات. وهو سبعة: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار. فمثال المضارع قوله تعالى ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[4] ومثال الأمر

---

(١) سورة هود، آية: ١١٨.
(٢) سورة طه، آية: ٩١.
(٣) سورة يوسف، آية: ٨٥.
(٤) سورة البقرة، آية: ١٤٣.

قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾[١]. ومثال اسم الفاعل قول الشاعر:

وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك إذا لم تُلْفِه لك منجدًا[٢]

ومثال المصدر قول الشاعر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير[٣]

وهذا معنى قوله: (وغير ماض مثله قد عملا..) أي أن غير الماضي - إن وجد واستعمل - يعمل عمل الماضي. وذلك كالمضارع والأمر وما يوجد من المشتقات الأخرى[٤].

* * *

توسط الخبر في هذا الباب

١٤٨- وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ ................

لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات:

الأولى: وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، وذلك في موضعين:

---

(١) سورة النساء، آية: ١٣٥.

(٢) كائناً: حال. وفيه ضمير مستتر هو اسمه. وخبره (أخاك) و منجدا.. مفعول ثان.

(٣) وكونك: مبتدأ والكاف اسم الكون في محل رفع (انظر بحث إعراب الضمير) و(إياه) خبر الكون. ويسير. خبر المبتدأ.

(٤) من الأساليب الأدبية الشائعة: (كائناً ما كان) و(كائناً من كان) في مثل: سأردع الظالم كائناً من كان. وأصدع بالحق كائناً ما كان. وإعرابه: (كائناً) اسم فاعل من (كان) الناقصة حال منصوبة. واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على الشيء السابق. صاحب الحال و(ما) أو (من) نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر (كائن) و(كان) فعل ماض تام وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما) أو (من) والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة (ما) أو (من) والتقدير: سأردع الظالم كائناً إنساناً كان، وسأصدع بالحق كائناً شيئاً كان أي: كائناً أي شيء وجد أو أي إنسان وجد.

الأول: أن يكون الاسم محصوراً في الخبر نحو: ما كان الكتاب إلا جليساً لايمل، إنما كان الناس أعداءً لما يجهلون، قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً[(١)] ﴾.

الثاني: أن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر نحو: كان شريكي أخي. فلو قدم الخبر (أخي) لأوقع في لبس. لعدم ما يدل عليه. وقد تقدم شرح ذلك في الموضع الأول من مواضع تأخير الخبر في باب الابتداء.

الحالة الثانية: أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجباً (وهو وجوب تقديم الخبر على الاسم) وذلك في موضعين:

الأول: أن يكون الخبر محصوراً في الاسم نحو: ماكان مستفيداً إلا المجد، قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾[(٢)] أي: ما كان حجتهم إلا قولهم.

الثاني أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو: كان في الفصل طلابه.

الحالة الثالثة: جواز الأمرين: تقديم الاسم على الخبر. أو تأخيره عنه، وذلك إذا لم يوجد ما يوجب التوسط أو التأخر. نحو: كان الخطيب مؤثراً. أو كان مؤثراً الخطيب، ومن ذلك قوله تعالى:

---

(١) سورة الأنفال، آية: ٣٥، المكاء: بضم الميم هو التصفير، والتصدية: التصفيق.

(٢) سورة الجاثية، آية: ٢٥.

﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1] فـ (حقًّا) خبر كان مقدم و(نصر المؤمنين) اسمها مؤخر ومضاف إليه. ومنه - أيضاً - قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾[2] فقد قرأ حمزة وحفص - من السبعة - بنصب (البرَّ) على أنه خبر ليس مقدم. والمصدر المؤول من (أن تولوا) اسمها مؤخر أي: ليس البرَّ توليةُ وجوهكم. وقرأ الباقون برفع (البرّ) على أنه اسم (ليس) والخبر المصدر المؤول.

هذا إن كان الخبر مفرداً أو شبة جملة فإن كان الخبر جملة فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه، لأن تقديمه غير معروف في الكلام الفصيح.

وهذه الحالة الثالثة هي التي ذكرها بقوله: (وفي جميعها توسط الخبر أجز) أي أجز توسط الخبر بين الناسخ واسمه في جميع الأفعال السابقة.

* * *

تقدم الخبر

١٤٨- وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

١٤٩- كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَاالنَّافِيَهْ فَجِيء بها مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ

١٥٠- وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي ....................

أفعال هذا الباب من حيث تقدم الخبر عليها ثلاثة أقسام:

الأول: مادام: وهذه لايجوز فيها تقدم الخبر على (ما) المتصلة بها

---

(١) سورة الروم، آية: ٤٧.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٧٧.

فلا تقول: لا أصحبك مسافراً مادام علي، وعللوا لذلك بأن تقديم الخبر على (ما) يقتضى تقديم بعض الصلة على الموصول[١] وهذا ممنوع.

وأما تقدم الخبر على (دام) وحدها فالظاهر الجواز. تقول: أترك قراءة الكتاب ما دام الفكر مشغولاً، وتقول: أترك قراءة الكتاب مامشغولاً دام الفكر.

القسم الثاني: ليس: وقد وقع الخلاف في جواز تقديم خبرها عليها. والمنع أرجح، لأنه لم يرد في لسان العرب تقديم الخبر عليها. والذي يجيز التقديم يستدل بتقديم معمول الخبر في قوله تعالى عن عذاب الكفار: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٢] ووجه الاستدلال: أن قوله: ﴿يوم يأتيهم﴾ منصوب بخبر ليس (مصروفاً) فهو معمول له. وتقدم المعمول يشعر بجواز تقدم العامل.

وأجيب بأن هذه القاعدة غير مطردة[٣]، ثم إن المعمول في الآية ظرف، وهو يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره.

---

(١) لأن (ما) مصدرية كما تقدم. وهي من الموصولات الحرفية. والموصول الحرفي ـ كالاسمي ـ يحتاج إلى صلة ـ كما ذكرنا في أول باب الموصول ـ فجملة (دام علي مسافراً) هي صلة الحرف المصدري. فإذا تقدم الخبر على (ما) فقد تقدم بعض أجزاء الصلة على الموصول.

(٢) سورة هود، آية: ٨.

(٣) فقد أجاز النحاة تقديم معمول خبر (إن) على اسمها دون تقديم الخبر نحو: إنَّ في الدار خالداً جالس. وقدموا معمول الفعل المنفي بلم أو لن دونه نحو: زيداً لم أضرب..

القسم الثالث: باقي أفعال الباب ولها حالتان:

الأولى: أن تتقدم عليها (ما) النافية وتحت هذا قسمان:

الأول: ماكان النفي شرطاً في عمله وهو (مازال وأخواتها).

الثاني: مالم يكن المنفي شرطاً في عمله وهو: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار.

فيجوز تقدم الخبر على الفعل وحده فتقول: مامعترفاً زال خالد، وما بارداً أصبح الجو، والأصل: مازال خالد معترفاً، وما أصبح الجو بارداً.

وأما تقدمه على (ما) النافية فمن قال لها الصدارة منع تقدم الخبر عليها نحو: نشيطاً ما أصبح هشام. ومن قال: ليس لها الصدارة أجاز.

فإن كان النفي بغير (ما) كـ(لن) جاز تقديم الخبر عليها لوروده عن العرب، وذكر ابن مالك في شرح الكافية أنه جائز عند الجميع[1] فتقول: لن يصبح الذي يسهر نشيطاً. وتقول: نشيطاً لن يصبح الذي يسهر.

الحالة الثانية: ألا تتقدم عليها (ما) النافية. وهذا خاص بغير (زال وأخواتها) ويجوز في هذا تقدم الخبر على الفعل الناسخ. واستدلوا بتقدم المعمول كقوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ

---

(١) لكن حكى في التسهيل (١/ ٢٦١) الخلاف عن الفراء. وأشار إلى ذلك ابن هشام في أوضح المسالك.

﴿يَعْبُدُونَ ۝٤٠﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ۝١٧٧﴾[٢] ولم يرد تقدم الخبر نفسه[٣] ولذا قال ابن السراج: (القياس جواز ذلك ولم يسمع).

وقد يجب تقدم الخبر على الناسخ. وذلك إذا كان الخبر اسماً واجب الصدارة كأسماء الاستفهام نحو: أين كان الغائب؟ قال تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ۝١٣٧﴾[٤] فـ (كيف) اسم استفهام في محل نصب خبر كان مقدم وجوباً، و(عاقبة) اسمها.

قال ابن مالك: (وكل سبقه دام حظر.. إلخ) أي أن كل العرب أو كل النحاة منع تقدم خبر دام عليها، والمراد تقدمه على (ما) هذا هو المتبادر من النظم بقرينة ما بعده، ثم قال: (كذاك سبق خبر ما النافية) أي كما منع العرب أو النحاة تقدم خبر (دام) على (ما) كذاك تقدم الخبر على (ما) النافية فهو محظور (فجيء بها متلوة) أي ائت بما النافية سابقة يتلوها غيرها (لا تالية) أي لامسبوقة. وهذا الشطر مع ما فيه من توكيد ما قبله. ففيه إفادة أن (ما) تلزم الصدارة في جملتها أبداً. ثم قال: (ومنع سبق خبرٍ ليس اصطفى) أي: اختير منع

---

(١) سورة سبأ، آية: ٤٠.
(٢) سورة الأعراف، آية: ١٧٧.
(٣) لكن قد يقال: لِمَ يستدلون على جواز تقديم الخبر ـ هنا ـ على الناسخ بما ورد من تقدم المعمول ويمنعون هذا الاستدلال في تقدم خبر (ليس). مع أن السماع مفقود في كلا الموضعين؟؟.
(٤) سورة آل عمران، آية: ١٣٧.

تقدم الخبر على ليس. و(خبر) يقرأ بالتنوين.

* * *

استعمال أفعال هذا الباب تامة

١٥٠ـ . . . . . . . . . . . . . . وَذُو تَمَامٍ مَابِرَفْعٍ يَكْتَفِي

١٥١ـ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ والنَّقْصُ فِي فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي

أفعال هذا الباب قسمان:

الأول: مايكون تامًّا وناقصاً.

والثاني: مالايكون إلا ناقصاً.

ومعنى النقصان: احتياج هذه الأفعال إلى منصوب إذ لايتم معناها بذكر مرفوعها فقط، بل تظل محتاجة إلى ما يكمل معناها. وذلك بالخبر. فإذا قلت: كان علي. لم تدل إلا على الوجود المطلق الذي هو ضد العدم. وهذا غير مراد ولامطلوب. فإذا جاء الخبر وقلت: كان عليٌّ مسافراً. تحدد المراد وتعين المطلوب.

ومعنى التمام: اكتفاؤها بمرفوعها وعدم احتياجها إلى خبر. شأنها في ذلك شأن الأفعال الأخرى التامة. فإذا قلت: إذا كان الشتاء فاجتهد في الصدقة. وجدت أن المعنى تام لانقص فيه. ولو وضعت بدل (كان) الفعل (جاء) ـ مثلاً ـ تم المعنى ولم يختلف المراد.

وكل أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلا ثلاثة وهي:

١ ـ فتىء، ٢ ـ ليس.

٣ ـ زال التي مضارعها يزال ـ كما تقدم ـ أما (زال) التي مضارعها (يزول) فهي تامة وليست من أفعال هذا الباب نحو: صلاة

الظهر إذا زالت الشمس، وقد جاء مضارعها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾(١).

ومن أمثلة الأفعال التامة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾(٢) فـ (فتنة) فاعل تكون التامة وهي بمعنى تحصل أو تقع. وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾(٣) أي: ترجع، و(الأمور) فاعل، وقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾(٤) أي: ما بقيت. و(السموات) فاعل. وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾(٥) أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾﴾(٦) فقوله: (لا أبرح) أي لاأذهب فهو مضارع تام مرفوع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وتقول: أضحينا أي: دخلنا في الضحى. وبات بالقوم. أي نزل

---

(١) سورة فاطر، آية: ٤١، (أن تزولا) في تأويل مصدر مجرور بحرف محذوف أي: من الزوال إن قلنا: يمسك بمعنى: يمنع أو عن الزوال. أو مفعول لأجله أي: لئلا تزولا. وقوله: (إن أمسكهما) أي: ما يمسكهما فإنْ بمعنى (ما) وقوله (من أحد) من: زائدة إعراباً لامعنى و(أحد) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٩٣.

(٣) سورة الشورى، آية: ٥٣.

(٤) سورة هود، آية: ١٠٧.

(٥) سورة الروم، آية: ١٧.

(٦) سورة الكهف، آية: ٦٠.

بهم ليلاً. ولو ظل الظلم هلك الناس. فـ (ظل) بمعنى دام. وتقول: فككت حلقات السلسلة فانفكت، أي انفصلت.

وهذا معنى قوله: (وذو تمام..) أي: التام من أفعال هذا الباب ما يستغني بمرفوعه عن منصوبه، وما سوى المكتفي بمرفوعه (ناقص) لاحتياجه إلى المنصوب. والنقص في (فتىء) و(ليس) و(زال) ماضي (يزال) (دائماً قفي) أي تبعها ولازمها.

* * *

أحكام معمول الخبر

١٥٢ـ وَلا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إلاَّ إذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

لما ذكر الناظم ـ فيما مضى ـ حكم تقدم الخبر على الاسم بين هنا حكم تقدم معمول الخبر وهو توسطه بين الناسخ واسمه والمراد بالمعمول: ما عمل فيه الخبر من ظرف أو جار ومجرور أو مفعول به. نحو: كان هشام قارئاً الكتاب.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فسيأتي حكمه، وإن كان غيرهما ـ كالمفعول به فهنا صورتان:

الأولى: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو: كان القادم راكباً سيارة. فتقول: كان سيارة القادم راكباً.

وهذه الصورة ممنوعة عند البصريين لمخالفتها القاعدة العامة وهي (أنه لايجوز أن يلي العامل ـ مباشرة ـ معمولٌ لعامل آخر)[١]،

---

(١) فإذا قلت: كان سيارة القادم راكباً. فقد ولي العامل (كان) قولك: (سيارة) وهو =

ويجيزها الكوفيون لقول الفرزدق:

**قنافذ هداجون حول بيوتهم    بما كان إياهم عطية عودا**[١]

فقدم الشاعر معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها وهو (عطية) مع تأخير الخبر وهو جملة (عودا) عن الاسم.

الثانية: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم. ويتقدم المعمول على الخبر. فتقول: كان سيارة راكباً القادم. وهذه الصورة ممنوعة عند سيبويه وأكثر البصريين، ويجيزها الكوفيون وبعض البصريين. لقول الشاعر:

**فأصبحوا والنوى عالي معرسهم    وليس كل النوى تلقي المساكين**[٢]

فقدم الشاعر معمول خبر كان وهو (كلَّ النوى) لأنه مفعول (تلقي) على اسمها وهو (المساكين) مع تقدم الخبر ـ أيضاً ـ وهو

---

= معمول لعامل آخر وهو (راكباً) لأنه مفعول به منصوب لـ (راكباً) فلا يصح أن نقدمه ونضعه بعد عامل آخر.

(١) قنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان شائك معروف. لاينام الليل بل يجول بحثا عما يقتات به، هداجون: جمع هداج. صيغة مبالغة من الهَدَج أو الهَدَجان. مشية الشيخ الضعيف أو مشية فيها ارتعاش. و(عطية) أبو جرير. والشاعر يصفهم بأنهم كالقنافذ يمشون ليلاً حول البيوت للدعارة والسرقة مشية الشيخ الهرم لئلا يشعر بهم أحد، وقد ورثوا هذه الصفة عن عطية أبي جرير، و(قنافذ) خبر لمبتدأ محذوف أي هم قنافذ. والأصل هم كالقنافذ.

(٢) النوى: جمع مفرده نواة. والنواة: عجمة التمر والزبيب وغيرهما. والمراد هنا الأول. معرسهم: المعرس: موضع النزول آخر الليل. وأراد به الموضع الذي أنزلهم فيه. فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئاً كثيراً في معرسهم أنشد القصيدة ومنها هذا البيت. مبيناً كثرة ما قدم لهم من التمر. وكثرة ما أكلوا مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها. بل يلقون بعضاً ويأكلون بعضاً.

جملة (تلقي) وتأخره عن المعمول وهذا على أحد الأعاريب.

وبقي صورة ثالثة في هذه المسألة وهي أن يتقدم الخبر والمعمول على الاسم، ويتقدم الخبر على المعمول نحو: كان قارئاً الكتاب خالد. وهذه الصورة جائزة باتفاق لأنه لم يل كان معمول الخبر وإنما وليها الخبر.

هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن كان واحداً منهما فإنه يجوز أن يلي كان معمول خبرها باتفاق للتوسع فيهما نحو: كان عندك خالد مقيماً. ومازال في المسجد علي معتكفاً.

وهذا معنى قوله: (ولايلي العامل. .إلخ) أي لايقع معمول الخبر بعد العامل وهو (كان وأخواتها) إلا إذا أتى المعمول ظرفاً أو حرف جر مع مجروره. والقول بالمنع وجيه جدًّا لمخالفة هذا الأسلوب للنهج العام الذي تسير عليه الجملة في نظام تكوينها المأثور. وترتيب كلماتها. وهذا ملاحظ في الجمل التي عرضناها.

* * *

تأويل ما خالف قاعدة المعمول

**١٥٣ـ وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ مُـوهِـمُ مَـا اسْتَبَـانَ أَنَّـهُ امْتَنَـعْ**

هذا البيت على رأي المانعين في الصورتين السابقتين وهم البصريون يبين طريقتهم في تأويل ما خالف القاعدة ومعناه: أنه إذا ورد من كلام العرب ما ظاهره أنه ولي كان وأخواتها معمول خبرها كالبيتين السابقين فإنه يؤول على أن في (كان) ـ مثلاً ـ ضميراً مستتراً

هو ضمير الشأن[١]، وهو اسمها فلم يل المعمول العامل. وإنما ولي العامل اسمه.

وهناك تأويلات وتخريجات أخرى. لاتخلو من التكلف ـ كل ذلك لإدخال الوارد عن العرب تحت القاعدة العامة التي ذكرنا ـ قبل هذا البيت ـ ولاداعي لهذه التأويلات والأعاريب المتكلفة والعربي لايعرف شيئاً منها. فتحفظ مثل هذه الأمثلة ولايقاس عليها. لقلتها. ومخالفتها النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة.

* * *

زيادة «كان»

**١٥٤ـ وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا    كَـانَ أَصَـحَّ عِلْـمَ مَـنْ تَقَـدَّمَـا**

تنفرد كان عن باقي أخواتها بأحكام خاصة. والمذكور منها ـ هنا ـ أربعة:

الأول: أنها تأتي زائدة. ومعنى زيادتها. أنها غير عاملة. وأن الكلام يستغني عنها ولاينقص معناه بحذفها[٢]. وزيادتها لإفادة التوكيد وتقوية الكلام.

وعلى هذا فـ (كان) الزائدة غير كان الناقصة وكان التامة.

وشرطوا لزيادتها شرطين:

الأول: أن تكون بصيغة الماضي. وقد وردت زيادتها بلفظ

---

(١) تقدم الكلام على ضمير الشأن في أول النكرة والمعرفة في مباحث الضمير.

(٢) لكنها تدل على الزمان الماضي إذا زيدت بلفظ الماضي، ولاسيما إذا كانت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب.

المضارع ـ قليلاً كقول الشاعر:

**أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بَلِيلُ**[١]

الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر نحو: الكتابُ كان مفيدٌ. أو الفعل والفاعل نحو: لم يتكلم كان عالمٌ. أو الموصول وصلته نحو: حضر الذي كان دَعْوتُه. أو الصفة والموصوف نحو: ذهبت لزيارة صديقٍ كان مريضٍ، أو ما التعجبية وفعل التعجب نحو: ماكان أطيب كلامك.

ولايقاس على شيء من ذلك. بل هو مقصور على السماع إلا مع فعل التعجب فالقياس سائغ.

وهذا معنى قوله: (وقد تزاد كان.. إلخ) أي تأتي (كان) زائدة. وزيادتها (في حشو) أي توسط بين شيئين متلازمين. ثم مثل لزيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب. والتقليل في قوله (وقد تزاد) بالنسبة إلى عدم زيادتها فلا ينافي كثرتها في ذاتها[٢].

* * *

حذف «كان» مع اسمها

**١٥٥ـ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ**

الثاني مما اختصت به كان جواز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها. وهذا الحذف نوعان:

---

(١) شمأل: ريح تهب من جهة الشمال. بليلُ: رطبة ندية. و(نبيل) صفة أو خبر ثان.

(٢) وقد ورد عن العرب زيادة بعض أخوات (كان) كأصبح وأمسى. فقالوا في الدنيا: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها. وحكموا على هذا بالشذوذ فلا يقاس عليه.

١ ـ كثير: بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

٢ ـ قليل: بدونهما.

فمثال الحذف بعد (إن): المرء محاسب على عمله إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر. فـ (خيراً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها و(فخير) خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. وإن كان عمله شرًّا فجزاؤه شر. ومنه قول الشاعر:

**قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذبًا فما اعتذارك من قول إذا قيلا**

ومثال الحذف بعد (لو): اقرأ ولو ساعةً في اليوم. أي: ولو كانت القراءة ساعة في اليوم.

ومنه قوله ﷺ: «بلغوا عني ولو آية» رواه البخاري، أي: ولو كان المبلَّغ آية.

ومثال الحذف بدونهما قول بعض العرب (من لدُشولاً فإلى إتلائها)[1] أي: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولاً فاستمر ذلك إلى إتلائها. وهذا مقصور على ما ورد، فلا يقاس عليه لندرته.

وهذا معنى قوله: (ويحذفونها..) أي أن العرب تحذف (كان) مع اسمها ويبقون الخبر. ولما نصَّ على بقاء الخبر دل على أن الاسم حذف معها. وقد اشتهر هذا الحذف بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

---

(١) هذا كلام عربى يجري مجري المثل. والظاهر أنه في نعت إبل، والشول: هي التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها. أو أنه مصدر شالت الناقة بذنبها: رفعته للضراب. وحذف نون (لدن) لكثرة الاستعمال. والإتلاء: أن تصير الناقة مُتلية. أي يتلوها ولدها بعد الوضع.

حذف «كان» وحدها

١٥٦ـ وَبَعْدَ أنْ تَعْوِيضُ مَاعَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أمَّا أنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

الثالث مما انفردت به (كان): أنها تحذف ويبقى اسمها وخبرها. وذلك بعد (أنْ) المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء.

مثال ذلك: أما أنت غنيًّا فتصدق. والأصل: تصدق لأن كنت غنيًّا. فقدمت اللام وما بعدها على (تصدق) للاختصاص. ثم حذفت اللام للاختصار والتخفيف فصار: أن كنت غنيًّا. ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها على القاعدة المعروفة فصار: أن أنت غنيًّا. ثم أتى بـ (ما) عوضاً عن (كان) ثم أدغمت النون في الميم فصار: أما أنت غنياً فـ (أما) عبارة عن (أن) المصدرية المدغمة في (ما) الزائدة النائبة عن كان و(أنت) اسم لكان المحذوفة. و(غنيًّا) خبرها.

وهذا معنى قوله: (وبعد أن تعويض ما.. إلخ) أي وقع في كلام العرب تعويض (ما) عن (كان) بعد حذفها. وذلك بعد (أن) المصدرية. وقوله (عنها) يفيد أن الاسم والخبر لم يحذفا، لأنه لم يذكر عوضاً إلا لكان وحدها.

* * *

حذف النون من مضارع «كان»

١٥٧ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

الرابع مما اختصت به (كان): جواز حذف لام مضارعها[1] وهي

---

(١) لأن (كان) أصلها (كون) على وزن (فعل) فالنون هي لام الكلمة والمضارع (يكون) =

النون من (لم يكن)[١] وذلك بأربعة شروط:

١ ـ أن يكون مجزوماً. فلا حذف في نحو: من تكون له الجائزة؟ لعدم الجزم.

٢ ـ أن يكون الجزم بالسكون. فلاحذف في نحو: إن أهملتم لم تكونوا مستفيدين، لأن الجزم ليس بالسكون وإنما بحذف النون.

٣ ـ ألا يقع بعد النون ضمير نصب. بخلاف قوله ﷺ لعمر ـ رضي الله عنه ـ في شأن ابن صياد (إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله) متفق عليه[٢] فلا يجوز حذف النون. لوقوع الهاء وهي ضمير نصب بعدها.

٤ ـ ألا يقع بعدها ساكن. بخلاف قولك: لم يكن الجو صحواً. فلا تحذف النون لوقوع الساكن بعدها وهو (أل) التعريف. وأجازه يونس شيخ سيبويه.

والمثال الجامع للشروط: لم يك طالب العلم مقصراً. قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ١٢٠﴾[٣] وقال تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[٤].

ولافرق في هذا الحذف بين كان الناقصة ـ كما مثلنا؛ وبين كان

---

= على وزن (يفعل) وفيه إعلال بالتسكين..

(١) أصل هذا الفعل بعد الجزم: لم يكونْ. فهو مجزوم بالسكون على النون. فالتقى ساكنان: الواو والنون: فحذفت الواو للتخلص من التقائهما. فصار: لم يكن. ثم حذفت النون تخفيفاً.

(٢) تقدم هذا الحديث عند الكلام على الضمير في باب النكرة والمعرفة.

(٣) سورة النحل، آية: ١٢٠.

(٤) سورة مريم، آية: ٢٠.

التامة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾[1] فقد قرأ الحرميان ـ نافع بن عبد الرحمن المدني وعبدالله بن كثير المكي ـ برفع (حسنة) وحذف النون. وهذه هي التامة، وقرأ بقية السبعة بالنصب. على أنها ناقصة. والتقدير: وإن تك الذرة حسنة.

وهذا معنى قوله: (ومن مضارع لكان منجزم..) أي تحذف النون من الفعل المضارع لكان إذا كان مجزوماً. وهذا حذف لم تلتزمه العرب فهو جائز، وهو كثير جدًّا في كلامهم نثراً وشعراً.

---

(١) سورة النساء، آية: ٤٠.

# فصــــل

## في (ما) و(لا) و(لات) و(إنْ) المشبهات بليس

عمل «ما» وشروط عملها

١٥٨ـ إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَادُونَ إِنْ     مَعَ بَقَا النَّفْي وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ
١٥٩ـ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا     بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ العُلَمَا

تقدم في باب (كان وأخواتها) أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف. وسبق الكلام على (كان وأخواتها) وهي أفعال. وذكر المصنف في هذا الفصل الحروف الأربعة العاملة عمل (كان). وإنما قدمها على أفعال المقاربة لأنها أقوى شبهاً بباب (كان) من أفعال المقاربة. حيث أشبهت (ليس) في المعنى وهو النفي. والعمل وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر. والأحرف الأربعة هي:

١ ـ ما . وهو حرف يفيد نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق. وبعض العرب كالحجازيين يعمله. وبعض آخر كبني تميم يهمله مع بقاء معناه[١]، فالذين يعملونها وهم الحجازيون. يرفعون بها الاسم وينصبون الخبر نحو: ما الحق منهزماً، وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٢] وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ

---

(١) الإهمال هو الموافق للقياس. لعدم اختصاصها بالأسماء. لكن إذا ورد الإعمال في أفصح الكلام فلا قيمة لهذا التعليل.
(٢) سورة يوسف، آية: ٣١.

﴿أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[١] بكسر التاء. ولاتعمل عندهم إلا بأربعة شروط:

١ ـ ألا يقترن اسمها بإنِ الزائدة. فيبعد شبهها بليس لكون (إن) لاتقترن باسمها. فإن اقترن بطل عملها نحو: ما إنِ الحقُ منهزمُ.

٢ ـ ألا ينتقض نفي خبرها (بإلا) فإن انتقض بطل عملها نحو: ما دنياك إلا فانية. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[٢].

فإن انتقض النفي بـ (غير) لم يبطل عملها نحو: ما الظلم غيرَ مردٍ لصاحبه. بنصب (غير) على أنها خبر ما.

٣ ـ ألا يتقدم الخبر فإن تقدم بطل عملها نحو: ما عيب الفقر والأصل: ما الفقر عيباً، إلا إن كان الخبر شبه جملة وهو الظرف والجار والمجرور فإنه يجوز ـ مع تقدمه ـ إعمالها وإهمالها نحو: ما بالآباء فخركم. ونحو: ما عندي كتابك. فعند الإعمال يكون شبه الجملة في محل نصب خبر مقدم لـ (ما) وعند الإهمال يكون في محل رفع خبر المبتدأ.

---

(١) سورة المجادلة، آية: ٢، هُنَّ: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم (ما) أمهاتهم: خبر (ما) منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. والهاء: مضاف إليه. والميم علامة الجمع. وفي القرآن آية ثالثة وهي قوله تعالى: ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ فإن الظاهر أن ﴿حاجزين﴾ خبر (ما) لأنه محط الفائدة. واسمها (من أحد) ويجب أن تعلم أنه لايظهر كون (ما) حجازية إلا إذا كان خبرها مفرداً كما في هذه الآيات. فإن جاء جملة فعلية أو جاراً و مجروراً أو زيدت فيه الباء (كما سيأتي) فتستوي فيه اللغتان والآيات في هذا كثيرة.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٤٤.

٤ ـ ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها. فإن تقدم بطل عملها نحو: ماالعاقل مصاحباً الأحمق. فنقول: ما الأحمقَ العاقلُ مصاحبٌ، برفع (مصاحب) لأنه خبر المبتدأ فإن كان المعمول شبه جملة جاز الإعمال والإهمال مع تقدمه نحو: ما في الشر أنت راغباً. وما عندي معروفك ضائعاً. ويجوز: راغب. وضائع.

وإلى هذه الشروط أشار ابن مالك بقوله: [إعمال ليس أعملت (ما) دون (إن)] أي: أعملت (ما) عمل ليس بشرط ألا توجد بعدها (إنْ) وهذا الشرط الأول. وإطلاقه الإعمال يوهم أنه متفق عليه عند العرب. مع أنه خاص بالحجازيين فكان عليه أن ينص على ما يرفع الإيهام كما جرت عادته في أبواب أخرى. وكما نص على ذلك في الكافية[١].

وقوله (مَعَ بقا النفي) هذا الشرط الثاني، و(بقا) بالقصر للوزن. وقوله: (وترتيب زكن) أي: علم مما تقدم في قوله في باب الابتداء.

**وَالأَصْـلُ فِـي الأَخْبَـارِ أَنْ تُـؤَخَّـرَا** ....................

وهذا الشرط الثالث، وظاهر كلامه أنه لايجوز تقديم الخبر، سواء كان ظرفًا أو جارًا و مجروراً أو غيرهما.

وقوله: (وسبق حرف جر. . .إلخ) هذا إشارة إلى الشرط الرابع بطريق المفهوم. والمعنى: أجاز العلماء أن المجرور والظرف

---

(١) الكافية مع شرحها (١/ ٤٣٠).

المعمولين لخبره يسبقان اسمها وخبرها. ثم مثل بقوله: (كما بي أنت معنيًّا) والأصل: ما أنت معنيًّا بي. فقدم معمول الخبر وهو الجار والمجرور مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم. وقوله: (معنيا) وصف من (عُني فلان بفلان). بالبناء للمجهول إذا اهتم بأمره، وتخصيصه الجواز بالظرف والمجرور يفيد أن غيرهما لايسبق الاسم والخبر.

* * *

العطف بعد خبر «ما»

١٦٠ـ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصوبٍ بما الزم حَيْثُ حَلْ

إذا وقع بعد خبر (ما) عاطف فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون هذا العاطف يقتضي الإثبات مثل: بل، ولكن فيتعين رفع الاسم الواقع بعده نحو: ما الإحسان مجهولاً لكن معروفٌ. أو: بل معروف.

وإنما وجب رفع ما بعدهما. لأن العطف على نية تكرار العامل فلو عطف على الخبر المنفي اسماً مثبتاً لزم أن تعمل (ما) في المثبت. وهي لاتعمل إلا في المنفي.

فيكون ما بعدهما خبراً لمبتدأ محذوف أي: لكن هو معروف أو بل هو معروف. وتكون (لكن) حرف ابتداء، لاعاطفة. لأنها لاتعطف إلا المفرد وكذا (بل) وإطلاق العطف روعي فيه الأصل والصورة الظاهرة التي تشبه صورة العطف.

الحالة الثانية: أن يكون العاطف غير مقتض للإثبات كالواو والفاء

ونحوهما نحو: ما المجد مهملاً ومتأخراً.. فيجوز في المعطوف وجهان: النصب وهو المختار عطفاً على خبر (ما) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

وهذا معنى قوله: (ورفع معطوف.. إلخ) أي: الزم رفع المعطوف بـ (لكن) أو بـ(بل) إذا عطفت على خبر (ما) المنصوب حيثما وقع في الكلام. وفهم من تخصيصه وجوب الرفع بعد (لكن) أو (بل) أنه لايلزم بعد غيرهما. بل يجوز النصب وهو الأحسن.

* * *

زيادة الباء في الخبر

**١٦١- وَبَعْدَ مَاوَلَيْسَ جَرَّ البَا الْخَبَرْ     وَبَعْدَ لا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّ**

تزاد (الباء) في خبر (ما) وبعض النواسخ وذلك لغرض التوكيد وزيادتها قسمان:

الأول: زيادة كثيرة. وذلك في خبر (ما وليس) نحو: ما كل غنى بسعيد. ونحو: ليس الكذاب بمحبوب. قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[1] وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى انتِقَامٍ ۝٣٧﴾[2] وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ

---

(١) سورة الزمر، آية: ٣٦، الباء حرف جر زائد إعراباً لامعنى. و(كافٍ) خبر (ليس) مجرور لفظاً منصوب محلاً. وفيه ضمير مستتر هو فاعله. و(عبده) مفعول به لاسم الفاعل. والهاء مضاف إليه.

(٢) سورة الزمر، آية: ٣٧.

(٣) سورة فصلت، آية: ٤٦.

عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾[١].

فالباء: حرف جر زائد إعراباً لامعنى و(غافل) خبر (ما) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها شغل المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ولاتختص زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية، بل تزاد في خبر التميمية ـ أيضاً ـ خلافاً لأبي علي الفارسي في أحد قوليه والزمخشري في المفصل وابن عطيه على ما حكاه عنه أبو حيان في تفسيره وذلك لأمرين:

الأول: أن أشعار بني تميم تضمنت دخول الباء على الخبر كثيرًا. ومنه قول الفرزدق التميمي وقد أنشده سيبويه[٢]:

**لعمرك مامعن بتارك حقه ولا منسيءٌ معنٌ ولامتيسر**[٣]

ولو كان دخولها خاصًّا بخبر (ما) الحجازية ما وجد في لغة غيرهم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًّا لالكونه خبراً منصوباً. ولذا دخلت في نحو: لم أكن بمقصر ـ كما سيأتي ـ لأنه منفي، وامتنعت في نحو: كنت مسافراً. لأنه مثبت.

---

(١) سورة هود، آية: ١٢٣.

(٢) في كتابه (١/ ٦٣).

(٣) معن هذا كان رجلاً يداين الناس ويضرب به المثل في شدة التقاضي. فقوله: (منسيء) أي: يؤخر المدين بدينه. متيسر: يتساهل مع مدينه.

القسم الثاني: زيادة قليلة وذلك ورد في خبر (لا) العاملة عمل ليس: كقول سواد بن قارب يخاطب رسول الله ﷺ:

**فكن لي شفيعاً يوم لاذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب**[١]

كما ورد في خبر مضارع (كان) المنفى بلم كقول الشنفرى في لاميته:

**وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل**[٢]

وهذا معنى قوله: (وبعد (ما) و(ليس) . . إلخ) أي جر (الباءُ) الخبرَ بعد (ما) و(ليس) بكثرة. وقد يجر الخبر بعد (لا) والمضارع المنفي بـ (لم) من (كان) وقوله (قد يجر) للتقليل. وقوله (البا) يقرأ مقصوراً للضرورة.

* * *

بقية الأحرف العاملة عمل «ليس»

**١٦٢- فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا وَقَـدْ تَلِـي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَـلا**

**١٦٣- وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلّْ**

تقدم أن الحروف العاملة عمل ليس أربعة. ومضى الكلام على الأول وهو (ما) وذكر هنا الثلاثة الباقية..

---

(١) فتيلاً: هو الخيط الرقيق في شق النواة. وقوله( ذو) اسم (لا) العاملة عمل ليس. و(فتيلاً) مفعول لاسم الفاعل.

(٢) أجشع: الجشع ـ بالتحريك ـ أشد الطمع. أعجل: صفة مشبهة بمعنى (عَجِل) وليس أفعل تفضيل، لأن القصد نفي العجلة. ولو كان أفعل تفضيل لكان يثبت لنفسه العجلة ولكن غيره أعجل.

فالثاني: لا. وهي النافية للواحد وهي لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي إلا إن وجد قرينة تدل على زمن غير الحال. وإعمالها عمل (ليس) مذهب الحجازيين. وبنو تميم يهملونها كما يهملون (ما) وإعمالها مخصوص بالنكرات نحو: لاعملٌ انفعَ من طاعة الله.

ويشترط لها زيادة على ذلك ما يشترط في عمل (ما) فلا يتقدم خبرها على اسمها ولاينتقض نفيها بإلا[١].

الثالث: إنْ. وهو لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق. مالم تقم قرينة على غيره، وإعماله وإهماله سيان[٢]. ولكن الذين يعملونه يشترطون له شروط عمل (ما) كما تقدم نحو: إنْ سعيك في الخير ضائعاً. أو ضائع. بمعنى: ما سعيك في الخير ضائعاً. ومن إعمالها قول الشاعر:

إن المرءُ ميتاً بانقضاء حياته ... ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

ولاعمل لها في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾﴾[٣] لتخلف شرط من شروطهاحيث انتقض نفيها (بإلا) فـ (الكافرون) مبتدأ. والمجرور بعده خبر.

---

(١) ومن أمثلتها بيت سواد بن قارب المتقدم.

(٢) لكن إذا أهمل جاز دخوله على الجمل الاسمية كقوله تعالى: ﴿إن الكافرون إلا في غرور﴾ وعلى الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿إن يقولون إلا كذباً﴾.

(٣) سورة الملك، آية: ٢٠.

الرابع: لات. وهي كلمة واحدة[١] حرف مبنى على الفتح. وهو لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق. ويعمل عمل (ليس) بشرطين:

١ ـ أن يكون اسمها وخبرها اسمي زمان كحين وساعة ووقت والأول أكثرها.

٢ ـ أن يحذف أحدهما. والغالب حذف الاسم[٢] ومثالها: ندم الطالب المتأخر ولات وقت ندامة. أي: لات الوقتُ وقت ندامة. قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾[٣] أي: لات الحين حين مناص، فـ(حين) خبر (لات) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومنه قول الشاعر:

**نـدم البغـاة ولات سـاعـة منـدم     والبغـي مـرتـع مبتغيـه وخيـم**[٤]

قال ابن مالك: (في النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ.. إلخ) أي اعملت (لا) في النكرات اعمالاً مماثلاً لإعمال ليس. (وقد تلي) أي:

---

(١) خلافاً للرأي القائل إن الأصل (لا) ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ، لأن العرب الأوائل نطقوا بها كما نطقوا بـ (لا) فهو حرف مستقل بذاته. استعماله غير استعمال (لا).

(٢) ولايقال إنه ضمير مستتر لأن الحروف لايضمر فيها.

(٣) سورة ص، آية: ٣، الواو واو الحال. والجملة في محل نصب حال من فاعل (فنادوا) والمناص: الفرار والفوت يقال: ناص عن قَرنه أي: فرَّ وراغ..

(٤) البغي: مبتدأ أول، و(مرتع مبتغيه) مبتدأ ثان ومضاف إليه و(وخيم) خبره والجملة خبر الأول.

تتولى (لات وإن) هذا العمل وليس (للات) عمل في سوى اسم الحين كساعة وزمن. و(حذف ذي الرفع) وهو الاسم (فشا) أي كثر. (والعكس قل) أي حذف ذي النصب وهو الخبر.

# أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ

١٦٤ـ كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ     غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

عملها وشروطها

هذا القسم الثاني من الأفعال الناسخة. وهي ثلاثة أقسام:

الأول: أفعال المقاربة. وهي ما وضع للدلالة على قرب وقوع الخبر. وهي: كاد وقرب وأوشك. نحو: كاد الثمر يطيب.

الثاني: أفعال الرجاء وهي: ما وضع للدلالة على رجاء وقوع الخبر. وهي: عسى[1] وحرى واخلولق نحو: عسى الأمن أن يدوم.
الثالث: أفعال الشروع. وهي: ما وضع للدلالة على الشروع في الخبر. وهي كثيرة منها: جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، وشرع، وغيرها. نحو: شرع الخطيب يتكلم.

ولم يرد في القرآن من أفعال هذا الباب إلا كاد (ماضياً ومضارعاً). وعسى، وطفق، كما سيأتي إن شاء الله.

وتسميتها بأفعال المقاربة من باب التغليب. فغلب البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي.

فهذه الأفعال المذكورة ترفع المبتدأ ويكون اسماً لها. ويكون

---

(١) تأتي عسى للترجي.. وهو طلب الشيء المحبوب. وتأتي للإشفاق وهو توقع الأمر المخوف.. ومنه قوله تعالى: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾ قاله في البحر المحيط. واستعمالها للترجي أكثر من استعمالها للإشفاق في القرآن وفي كلام العرب.

خبره خبراً لها في محل نصب، إلا أنه لايكون في هذا الباب إلا جملة.

ويشترط في خبر أفعال هذا الباب أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع، كما مرَّ في الأمثلة. وقد جاء ماضياً، كما في صحيح البخاري عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ماهو)[١]

وندر مجيء الخبر اسماً بعد (عسى) و(كاد) كقول الشاعر:

**أكثـرت فـي العـذل ملحًّـا دائمـاً  لاتكثـرن إنـي عسيـت صـائمـاً**[٢]

وقوله:

**فـأُبْـتُ إلـى فَهْـمٍ ومـا كِـدت آئبـاً  وكم مثلها فارقتها وهي تصفر**[٣]

وهذا معنى قوله: (ككان كاد.. إلخ) أي: إن (كاد) و(عسى) مثل (كان) في العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع لا مطلقاً. بدليل

---

(١) أي النداء على الصفا لما نزل قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ صعد النبي ﷺ الصفا ونادى: يابني فهر.. إلخ فقال ابن عباس ذلك. انظر فتح الباري (٨/ ٥٠١) و(شواهد التوضيح والتصحيح) لابن مالك ص ٧٨ فالخبر جملة (أرسل) و(إذا) منصوبة بجوابها، فهي مؤخرة في التقدير عن العامل، وهو الفعل (أرسل) نقله الصبان عن ابن هشام. وسياق الكلام يقتضي أن يكون الخبر جملة (إذا..).

(٢) العذل: الملامة. ملحًّا: حال. من الإلحاح أي الإكثار دائماً: صفة له. صائماً: خبر عسى منصوب. وقال ابن هشام: إن (عسى) هنا فعل تام فاعله تاء المتكلم و(صائماً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير: إني رجوت أن أكون صائماً على حد قوله ﷺ (فليقل إني صائم).

(٣) فأبت: رجعت، فهم: قبيلة. تصفر: تتأسف على إفلاتي منها وقوله (وكم مثلها) كم: خبرية: بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ومثلها: تمييز مجرور ومضاف إليه: (فارقتها) الجملة خبر المبتدأ (كم).

ما بعده. وقد ندر غير المضارع خبراً لهذين. والمعنى: أن مجيء الخبر غير جملة مضارعية نادر وقليل جدًّا وإذا كان نادراً فلا تصح محاكاته بل يقتصر فيه على السماع.

* * *

حكم اقتران الخبر بـ«أن» بعد عسى وكاد

**١٦٥ـ وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا**

لما كان خبر هذه الأفعال جملة فعلية فعلها مضارع. ناسب بيان حكم اتصال هذا المضارع بأن المصدرية[١].

فذكر ابن مالك هنا أنه يكثر اقتران خبر عسى بـ (أن) ويقل التجرد. وقد وردت (عسى) في القرآن في عدة مواضع وخبرها مقترن بـ (أن) قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾[٣] ومن التجرد قول الشاعر:

**عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب**

وهذا معنى قوله: (وكونه بدون أن بعد عسى نزر) أي: مجيء

---

(١) إذا قلت: عسى الغني أن يبذل. فـ (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر لـ(عسى) والتقدير: عسى الغني بذله. فيقع اسم المعنى خبراً عن اسم الذات. وهو ممنوع غالباً، وللنحاة كلام طويل في تخريج ذلك. خلاصته إما اعتبار (أن) حرف نصب غير مصدري تخلصاً من التقدير المذكور. أو اعتبارها مصدرية. والمصدر المؤول هو خبر الناسخ إما على سبيل المبالغة أو على تقدير مضاف قبله. والتقدير: عسى الغني صاحب بذل. ويرى بعض الباحثين أن تكون مصدرية ناصبة ويغتفر في هذا الباب الإخبار بالمعنى عن اسم الذات.

(٢) سورة المائدة، آية: ٥٢.

(٣) سورة الكهف، آية: ٤٠.

المضارع بدون (أن) المصدرية بعد عسى (نزر) أي قليل جدًّا.

وأما (كاد) فهي عكس (عسى) فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانه بها.

وقد جاءت (كاد) في القرآن في مواضع كثيرة. ولم يرد خبرها إلا مجرداً. قال تعالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾[2].

ومن اقترانه بـ (أن) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ماكدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب) متفق عليه وهذا لفظ مسلم.

وقول الشاعر:

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودِ[3]

وهذا معنى قوله: (وكاد الأمر فيه عُكِسَا) أي: إن الأمر بالنسبة لاتصال خبر (كاد) بـ (أن) على العكس من (عسى) فيكثر التجرد في خبر كاد.

* * *

---

(١) سورة البقرة، أية: ٢٠.
(٢) سورة البقرة، آية: ٧١.
(٣) تفيض: تخرج من الجسد، غدا: صار، ريطة: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة. برود: جمع برد، نوع من الثياب. وأراد بهما الكفن.

حكم اقتران الخبر بـ«أن» مع حرى واخلولق وأوشك

١٦٦ـ وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى      وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا
١٦٧ـ وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا      وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

أي: أن (حرى) مثل (عسى) في الدلالة على الرجاء. نحو: حرى الغائب أن يعود. ولكن يجب في خبرها أن يكون متصلاً بأن. ومثلها في الوجوب اخلولق. نحو: اخلولق المجاهد في سبيل الله أن ينتصر. وهي للرجاء كما مضى.

وهذا معنى قوله: (والزموا اخلولق أن مثل حرى) أي ألزم العرب خبر اخلولق (أن) المصدرية مثل (حرى).

ثم ذكر (أوشك) وأنه يكثر اقتران خبرها بأن. ويقل التجرد فمن الاقتران قول الشاعر:

**ولو سئل الناس التراب لأوشكوا      إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا**

ومن التجرد قوله:

**يوشك من فر من منيته      في بعض غراته يوافقها**[1]

وهذا معنى قوله: (وبعد أوشك انتفا أنْ) يقرأ بالقصر للضرورة. والمعنى: أن حذف (أنْ) بعد «أوشك» (نزرا) أي قل، فيكون عدم الانتفاء هو الكثير. والألف من (نزرا) للأطلاق. وكذا في قوله: (جعلا).

* * *

---

(١) المنية: الموت، غراته: جمع غرة ـ بكسر الغين ـ وهي الغفلة. يوافقها: يصيبها ويقع عليها.

حكم اقتران الخبر بـ«أن» مع كرب وأفعال الشروع

١٦٨- وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا ... وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
١٦٩- كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ ... كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

أي: أن (كرب) مثل (كاد) فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من (أن) المصدرية ويقل اقترانه بها. فمن تجريده قول الشاعر:

**كرب القلب من جواه يذوب ... حين قال الوشاة هند غضوب**[١]

ومن الاقتران قول الشاعر:

**سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظمأ ... وقد كربت أعناقها أن تقطعا**[٢]

وهذا معنى قوله: (ومثل كاد في الأصح كربا) أي أن (كرب) مثل (كاد) في كثرة التجرد ـ على الأصح ـ كما أنها مثلها في الدلالة على المقاربة. وهذا هو الأصح فيها، فإن سيبويه لم يذكر فيها إلا التجرد من (أن) وابن الحاجب جعلها من أفعال الشروع. والأصح ما ذكره ابن مالك بدليل ما تقدم من الشواهد.

---

(١) الجوى: شدة ألم الفراق. الوشاة: جمع واشٍ وهو النمام الساعي للافساد. غضوب: صفة من الغضب يستوى فيها المذكر والمؤنث كصبور.

(٢) ذوو الأحلام: أصحاب العقول ويروى (ذوو الأرحام) وهم الأقارب. سجلاً: السجل: الدلو، مادام فيه ماء، وجمعه سجال فإن لم يكن فيه ماء فهو دلو لاغير. والغَرْب والذَّنوب مثل السجل. والبيت لأبي زيد الأسلمي في هجاء إبراهيم بن المغيرة والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك، حيث مدحه ولم يعطه شيئاً، والضمير من قوله (سقاها) يعود إلى العروق المذكورة في أول القصيدة:

مدحت عروقاً للندى مصّت الثرى ... حديثاً، فلم تَهْمُم بأن تترعرعا

والمعنى: أن الذين مدحتهم فلم أحظ منهم بشيء كانوا في شدة وبؤس تكاد أعناقهم تتقطع من الحاجة فأنقذهم أصحاب العقول، فسقوهم سجال الكرم، وأجزلوا لهم العطاء. يريد أنهم حديثو عهد بنعمة.. لكنهم لايجودون مع وجود الخير.

ثم ذكر أن ما دل على الشروع في الفعل لايجوز اقتران خبره بـ (أن) المصدرية، لأن هذه الأفعال للحال. ولهذا سميت (أفعال الشروع) و(أن) للاستقبال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾[1] وقول الشاعر:

**أراك علقت تظلم من أجرنا وظلم الجار إذلال المجير**

وقول ابن مالك (أنشأ السائق يحدو) يقال: حدا الإبل وحدا بها يحدو حدواً وحُداءً: زجرها خلفها وساقها. وقال الجوهري: الحدو: سوق الإبل والغناء لها.

* * *

ما يتصرف من هذه الأفعال

**١٧٠ـ وَاسْتَعْمَلُوا مَضَارِعاً لأَوْشَكَا وَكَادَ لاغَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا**

أفعال هذا الباب لاتتصرف، فلايأتي منها إلا الماضي. إلا خمسة أفعال:

الأول: كـاد. فقد ورد لها مضارع كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[3]. وورد لها اسم فاعل كقول الشاعر:

---

(١) سورة الأعراف، آية: ٢٢.
(٢) سورة النور، آية: ٣٥.
(٣) سورة النور، آية: ٤٠.

أموت أسىً يوم الرجام وإنني يقيناً لرهن بالذي أنا كائد[١]

أي: أنا كائد ألقاه وأجازى به. فاسم (كائد) ضمير مستتر. وجملة (ألقاه) المحذوفة خبر له.

ولم يذكر هذا ابن مالك في الألفية، وإنما ذكره في الكافية حيث قال:

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد واحفظ كائدًا و موشكا

وكأن الناظم ارتاب في الشاهد المذكور فأسقط لفظة (كائد) من بيت الألفية، فإنه روي بالباء (أنا كابد) من المكابدة، وهي الاجتهاد في العمل. ورجح هذا ابن هشام في أوضح المسالك، ورجع عنه في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، مرجحاً أن الصحيح في البيت هو ما ذكره ابن مالك في الكافية[٢].

الثاني: أوشك. فقد ورد لها مضارع كما في قوله ﷺ: «يوشك الفرات أن يحسر عن كنز من ذهب، فمن حضر فلا يأخذ منه شيئاً»[٣] متفق عليه.

ومثله الشاهد المتقدم (يوشك من فر من منيته) وقد كثر استعمال

---

(١) الأسى: الحزن وشدة الألم. والرجام: اسم موضع. رهن: مرهون. و(أسىً) مفعول لأجله (يقينا) مفعول مطلق لفعل محذوف أي: أوقن يقيناً.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/٤٥٧) وتخليص الشواهد ص٣٤١.

(٣) إنما نهي عن الأخذ لما ينشأ عن ذلك من الفتنة والقتال كما تفيده رواية مسلم (الفتح١٣/٨١).

المضارع من (أوشك) في السنة وفي أشعار العرب، وقل استعمال الماضي وتقدم له شاهد. كما ورد اسم الفاعل في قول الشاعر:

**فموشكة أرضنا أن تعود    خلاف الأنيس وحوشاً يبابا**[1]

فـ (موشكة) خبر مقدم. وفيه ضمير مستتر هو اسمه. و(أرضنا) مبتدأ مؤخر و(أن تعود) خبر (موشكة) أي: أرضنا موشكة أن تعود..

الثالث: عسى. فقد حكى صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف المضارع منه واسم الفاعل. قالوا: عسى يعسي أو يعسو فهو عاسٍ.

الرابع: طفق. فقد قال الجوهري في الصحاح: (طفِق يفعل كذا يطفَق طفقاً. أي جعل يفعل. قال الأخفش: وبعضهم يقول: طفَق ـ بالفتح ـ يطفِق طفوقاً) أهـ. فهذا يدل على مجيء المضارع والمصدر من طفق.

الخامس: جعل. فقد حكى الكسائي مضارعه فقال: (إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه).

وقد اقتصر ابن مالك على (كاد وأوشك) فقال: (واستعملوا مضارعاً لأوشكا.. إلخ) أي أن العرب استعملت المضارع من أوشك وكاد لاغير، كما استعملوا اسم الفاعل من أوشك. قليلاً. وما ذكره ابن مالك من هذه الثلاثة هو المشهور. وأما تصاريف الأفعال الأخرى

---

(١) خلاف الأنيس: أي بعد المؤانس. وحوشاً: قفراً خالياً. يباباً: ليس فيها أحد وقيل: خراباً.

التي ذكرنا فهي نادرة، ولم أر لها شاهداً.

* * *

ما تختص به عسى واخلولق وأوشك

١٧١ـ بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

أفعال هذا الباب كلها ناقصة، فلا تكتفي بمرفوعها، بل تحتاج معه إلى منصوب وهو الخبر. إلا ثلاثة أفعال فإنها تستعمل تامة وناقصة. وهي: عسى، أوشك، اخلولق.

أما الناقصة فقد ذكرناها ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾(١).

وأما التامة فهي التي تكتفي بالمرفوع. وذلك بأن تسند إلى (أن والفعل) ويكون في تأويل مصدر فاعلاً لها. ومثال ذلك أن تقول للمريض: عسى أن تبرأ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾(٢).

هذا إذا لم يل الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح رفعه به. فإن وليه نحو: عسى أن ينتصر المجاهد. فهي محتملة للتمام والنقصان. فإن قدرنا (عسى) مسندة إلى (أن والفعل) وما بعد الفعل مرفوع به فهي تامة. وإن قدرنا ما بعد الفعل اسماً لعسى مؤخراً، وأن والفعل خبرها مقدماً. وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم عسى ـ

---

(١) سورة المائدة، آية: ٥٢.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢١٦.

وجاز عوده ـ عليه وإن تأخر، لأنه مقدم في الرتبة ـ فهي على هذا التقدير ناقصة[١]. ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ۝٧٩﴾[٢].

ولايظهر الفرق بين التقديرين إلا في التثنية والجمع إذ يبرز الضمير المستتر في الفعل في حالة النقصان. ولاضمير أصلاً في حالة التمام. فتقول على النقصان: عسى أن ينتصرا المجاهدان. وعسى أن ينتصروا المجاهدون  فالضمير فاعل والاسم بعده مرفوع بـ (عسى) وتقول على التمام. عسى أن ينتصر المجاهدان. وعسى أن ينتصر المجاهدون.

وهذا معنى قوله: (بعد عسى اخلولق.. إلخ) أي: قد يرد الاستغناء بأن والفعل عن الخبر وتكون تامة. وقوله: (أوشك قد يرد) تقرأ بتسكين الكاف للوزن ثم تدغم في القاف فتصير قافاً مشددة. وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك ولايراد (بأن يفعل) ذات اللفظ.

---

(١) هذا على رأي من يجيز توسط خبرها. والأول على رأي من يمنع تقدم الخبر على الاسم أي توسطه.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٧٩، (مقاماً) منصوب على الظرفية وقيل: مفعول مطلق ناب عن المصدر مثل: قعدت جلوساً. وقيل حال، وعلى هذه الأوجه تكون (عسى) تامة. و(ربك) فاعل يبعث، إذ لو كانت ناقصة لحصل الفصل باسمها المؤخر (ربك) بين الصلة (يبعثك) ومعمولها (مقاماً) لأنه على هذه الأوجه معمول له. والفاصل أجنبي، وأما على التمام فليس الفاصل أجنبيًا. وقيل: (مقاماً) مصدر منصوب بفعل محذوف أي فتقوم مقاماً. وعلى هذا يجوز اعتبار (عسى) تامة أو ناقصة لأن (مقاماً) معمول لغير الصلة.

وإنما المقصود ما هو على صياغتها ونمطها وقوله (غنىً) أي: استغناء. وقوله (عن ثانٍ) أي الخبر.

* * *

ما تخنص به عسى

١٧٢ـ وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرَا     بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

اختصت (عسى) من بين أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم وتأخر عنها (أن والفعل) جاز أن يقدر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، فتكون ناقصة، والضمير اسمها، والمصدر المؤول خبرها. وجاز أن تقدر خالية من الضمير فتكون تامة رافعة للمصدر المؤول مستغنى به عن الخبر.

نحو: المريض عسى أن يبرأ. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ ۝٦٧﴾[1] فإذا قدر في (عسى) ضمير يعود على (من) فهي ناقصة. وإلا فهي تامة والمصدر المؤول من (أن يكون) فاعلها.

ويظهر أثر التقديرين في التثنية والجمع. فتقول على تقدير الضمير باعتبارها ناقصة المحمدان عسيا أن يستقيما. والمحمدون عسوا أن يستقيموا. فيبرز الضمير المستتر في (عسى) في حال الإفراد. وعلى عدم التقدير باعتبارها تامة تقول: المحمدان عسى أن يستقيما. والمحمدون عسى أن يستقيموا.

---

(١) سورة القصص، آية: ٦٧.

وعدم تقدير الضمير فيها هو الأفصح. لأنه ورد في القرآن. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ﴾[1] فقد جاءت (عسى) في الموضعين خالية من الضمير. ولو أضمر فيها لقال: عسوا أن يكونوا. وعسين أن يكن.

وهذا معنى قوله: (وجردن عسى..إلخ) أي: جرّدنْ (عسى) من الضمير واعتبرها تامة أو ارفع الضمير بها على أنه اسمها وتكون ناقصة. وذلك إذا ذكر قبلها اسم.

* * *

حركة السين من «عسى» المسندة للضمير

١٧٣ـ وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ    نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

من أحوال (عسى) أنه يجوز فتح سينها وكسرها إذا أسندت إلى أحد الضمائر الثلاثة وهي: التاء والنون. ونا الفاعلين. والفتح هو المختار لخفته. ولأنه اللغة المشهورة. ولعدم مخالفة (عسى) المسندة إلى الضمير (عسى) المسندة إلى الظاهر.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْۖ﴾[2] فقد قرأ نافع المدني بكسر السين. وقرأ الباقون

---

(١) سورة الحجرات، آية: ١١.

(٢) سورة البقرة، أية: ٢٤٦، معنى الآية: هل من احتمال في أنكم سوف لاتقاتلون عدوكم إذا ما فرض عليكم قتاله؟ والمقصود أنه أدخل (هل) على فعل التوقع مستفهماً عما هو متوقع عنده. وخبر (عسى) قوله (ألا تقاتلوا).

من السبعة بالفتح. وقد نقل ابن مالك في شرح الكافية أن العرب اتفقت على فتح السين من (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه.

وهذا معنى قوله: (والفتح والكسر أجز..إلخ) أي أجز الفتح والكسر في السين من (عسى) المتصلة بتاء المتكلم أو المخاطب نحو: عسيتُ[1] (وانتقا الفتح زكن) أي علم اختيار الفتح عن العرب وأنه أحسن من الكسر لما ذكرناه.

---

(١) أما إذا اتصل بها ضمير نصب نحو (عساني أزوركم) و(عساكم طيبون) فهي حرف للرجاء بمعنى (لعل) وتعمل عملها، فالضمير في محل نصب اسمها، وما بعده خبر مرفوع أو في محل رفع، وهذا قول سيبويه.

# إِنَّ وَأَخَـوَاتُـهَـا

عمل «إن» وأخواتها

١٧٤ـ لإِنَّ أنَّ لَيْـتَ لكِـنَّ لَعَـلّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ
١٧٥ـ كَإِنَّ زَيْدًا عَالِـمٌ بِأَنِّي كُـفْءٌ وَلكِـنَّ ابْنَـهُ ذُو ضِغْـنِ

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء. وهو (إن وأخواتها) وقد ذكر ابن مالك منها ستة: وهي إنَّ وأنَّ وليت ولكن ولعل وكأن.

وهي تنصب المبتدأ ويكون اسماً لها. وترفع الخبر ويكون خبراً لها.

ولكل حرف منها معنى خاص يغلب فيه. فالغالب في (إنَّ، وأنَّ) التوكيد أي توكيد نسبة الخبر للمبتدأ، ورفع الشك عنها. نحو: إن القناعة كنز. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾﴾[1].

ومعنى (ليت) التمني، وهو طلب الشيء المحبوب الذي لايرجى حصوله إما لكونه مستحيلاً أو بعيد المنال. فالأول نحو: ليت الشباب يرجع. قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا ﴿٤٠﴾﴾[2]. والثاني كقول منقطع الرجاء: ليت لي مالاً فأحج منه، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٧٣.
(٢) سورة النبأ، آية: ٤٠.

قَـٰرُونُ﴾[١].

ومعنى (لعل): الترجي والإشفاق. والترجي طلب الشيء المحبوب الذي يرجى حصوله نحو: لعل المجاهدين ينتصرون. قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾﴾[٢] والإشفاق هو توقع الأمر المخوف نحو: لعل العدو قادم. قال تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾﴾[٣].

ومعنى (لكن)[٤] الاستدراك. وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته نحو: الإخوان كثيرون، ولكنَّ الأوفياء قليلون. أو إثبات ما يتوهم نفيه نحو: الكتاب رخيص لكن نفعه عظيم.

ومعنى (كأن) التشبيه نحو: كأن المعلمين آباء. قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾﴾[٥].

قال ابن مالك: (لإن أن.. إلخ) أي عكس ما ثبت لكان من

---

(١) سورة القصص، آية: ٧٩.
(٢) سورة البقرة، آية: ١٨٩.
(٣) سورة الشورى، آية: ١٧.
(٤) وقعت (لكن) في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﴿لكنا هو الله ربي﴾ وتقدير الكلام: لكن (بسكون النون) أنا هو الله ربي. فحذفت الهمزة تخفيفاً. وادغمت النون في النون فصارت (لكنا) بنون مشددة بعدها ألف. فـ (أنا) مبتدأ أول و(هو) مبتدأ ثان (الله) مبتدأ ثالث (ربي) خبره. والجملة خبر الثاني. والجملة خبر الأول. والرابط هو الياء العائدة على المبتدأ الأول، وقد أجمع القراء على إثبات الألف في حال الوقف. وأما في الوصل فقرأ ابن عامر بالألف. وحذفها الباقون.
(٥) سورة المدثر، آية: ٥٠.

العمل ثابت لإن وأن وليت ولكن ولعل وكأن. ثم ذكر أمثلة. وقوله (ذو ضغن) أي: حقد.

* * *

تقديم الخبر في هذا الباب

١٧٦- وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

خبر هذه النواسخ نوعان:

الأول: أن يكون مفرداً أو جملة. وهذا لايجوز تقديمه على الاسم. ولو قدم لبطل عملها. وفسد الأسلوب. مثال المفرد: إن الحياة جهاد. ومثال الجملة: إن الإسلام آدابه عالية.

الثاني: أن يكون شبه جملة (وهو الظرف والمجرور) وله من حيث تقدمه على الاسم ثلاث حالات:

الأولى: وجوب تقديمه على الاسم إذا وجد ما يوجب التقديم نحو: إن في الفصل طلابَه. فيجب تقديم الخبر (في الفصل) لأن في الاسم (طلابَه) ضميراً يعود على بعض الخبر. فلو أُخِرَّ الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع هنا. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴿١٢﴾﴾[1] فيلزم تقدم الخبر (لدينا) لأن الاسم نكرة ولامسوغ له إلا تقدم الخبر. وكذا قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ فِيٓ

---

(١) سورة المزمل، آية: ١٢، إنَّ: حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، لدينا: لدى ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المنقلبة (ياء) وهو مضاف و(نا) مضاف إليه وشبه الجملة خبر مقدم (أنكالاً) اسم إن مؤخر (وجحيماً) معطوف عليه.

أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾[١].

الثانية: وجوب تأخيره إذا وجد مانع من التقديم. نحو: إن السعادة لفي العمل الصالح. فلايجوز تقديم الخبر هنا لوجود لام الابتداء. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝١٣﴾[٢].

الثالثة: جواز الوجهين فيما عدا ذلك. نحو: إن العز في طاعة الله.

وهذا معنى قوله: (وراع ذا الترتيب .. إلخ) أي راع هذا الترتيب المعلوم من الأمثلة في البيت قبله في كل تركيب. إلا في التركيب الذي يكون فيه الخبر ظرفاً نحو: ليت هنا غير البذي. أو مجروراً نحو: ليت فيها غير البذى. فلا يلزم مراعاة هذا الترتيب و(البذي) هو الفاحش في نطقه.

أما معمول الخبر فإن كان غير ظرف ولاجار ومجرور لم يجز تقديمه على الاسم نحو: إن خالداً مستعيرٌ كتابك. وإن كان أحدهما فالظاهر الجواز للتوسع فيهما نحو: لعل جابراً جالس في المسجد، ليت طارقاً مقيم عندنا. فيجوز تقديم الظرف والمجرور على اسم الناسخ، وقد جاء عن العرب كما في قول الشاعر:

**فلا تَلْحنِي فيها فإن بحبها ... أخاك مصاب القلب جم بلابله**[٣]

---

(١) سورة لقمان، آية: ٧.

(٢) سورة الانفطار، آية: ١٣.

(٣) لاتلحني: أي لاتلمني. جم: كثير، بلابله: جمع بلبال وهو الحزن واشتغال البال. و(جم) خبر ثان لإن (بلابله) فاعل لجم، والهاء مضاف إليه.

فقدم الشاعر معمول الخبر (بحبها) وهو جار ومجرور على الاسم (أخاك) والخبر (مصاب القلب).

***

وجوب فتح همزة «إن»

١٧٧ـ وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ  مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

همزة (إن) لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح ، ووجوب الكسر، وجواز الوجهين.

والقاعدة في هذه المسألة أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى مصدر أي: مفرد. ولايجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن الهمزة تفتح، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى جملة ولايجوز في صناعة الإعراب أن يكون مصدراً أي: مفرداً. فإن الهمزة تكسر. وكل موضع يصح فيه الوجهان فإن الهمزة يجوز فتحها وكسرها. والآن نفصل ذلك فنقول:

الحالة الأولى: وجوب الفتح

وذلك إذا وجب تقديرها مع اسمها وخبرها بمصدر لكون المقام يستدعي ذلك، كأن تكون في موضع رفع فاعل نحو: سرني أنك مواظب على الصف الأول. أي سرني مواظبتك. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[1] أي: إنزالنا لأن الفاعل لايكون

---

(١) سورة العنكبوت، آية: ٥١، أو لم: اعلم أن همزة الاستفهام تدخل على ثلاثة من حروف العطف وهي: (الواو ـ ثم ـ الفاء) والأحسن أن تكون هذه الحروف بعد الهمزة =

إلا مفرداً. أو تكون في موضع رفع نائب فاعل نحو: كُتب إليّ أنك حاضر أي حضورك. قال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾(١) أي: استماع. أو مبتدأ نحو: من حرصك أنك حضرت متقدماً أي حضورك متقدماً. قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾(٢) أي: رؤيتك. أو تكون في محل نصب مفعول به نحو: عرفت أن العلم نافع أي نفع العلم. قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾(٣) أي: إشراككم أو في موضع جر نحو: فرحت بأن جارنا مواظب على الصلاة. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾(٤) أي: بأحقيته. إلى غير ذلك مما يدخل تحت الضابط المذكور.

واعلم أن هذا المصدر المؤول هو مصدر خبر (إن) مضافاً إلى اسمها إن كان مشتقاً كالفعل، كما تقدم في الآيات أو الوصف نحو: سرني أنك مخلص أي: إخلاصك وإن كان خبرها جامداً أو ظرفاً فالمصدر المقدر هو (الكون) مضافاً إلى اسمها. نحو: سرني أنك في الدار أي: كونك في الدار. ونحو: سرني أنك رجل. أي: كونك رجلاً.

---

= للاستئناف. وما بعدها جملة مستأنفة. وهذا أبعد من التكلف والقول بالتقدير أو التقديم والتأخير. ولنا عودة إن شاء الله لهذه المسألة في باب عطف النسق. والمقصود هنا إعراب الآية الكريمة.

(١) سورة الجن آية: ١.

(٢) سورة فصلت، آية: ٣٩.

(٣) سورة الأنعام، آية: ٨١، كيف: حال. و(ما) اسم موصول بمعنى (الذي) أو مصدرية.

(٤) سورة الحج، آية: ٦.

هذا معنى قوله: (وهمز إن افتح. .إلخ) أي افتح همزة (إن) إذا كان المصدر يسد مسدها. أي يقوم مقامها في الصناعة الإعرابية. واكسر الهمزة فيما سوى ذلك.

***

وجوب كسر همزة «إن»

١٧٨ـ فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

١٧٩ـ أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْحَلَّتْ مَحَلّ ... حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

١٨٠ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

الحالة الثانية من أحوال همزة (إن) وجوب الكسر، وضابط ذلك إذا لم يمكن تأويلها بمصدر بأن كان السياق يستدعي جملة. وهذا يقع في سبعة مواضع:

١ ـ أن تقع (إن) في ابتداء الكلام، سواء كان الابتداء حقيقيًا نحو: إن الرجوع إلى الحق فضيلة. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾[١] . أو حكميا كالواقعة بعد (ألا)[٢] كقوله تعالى، ﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾ أو بعد (كلا) كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ[٣] إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ

---

(١) سورة الانفطار، آية: ١٣.

(٢) (ألا) حرف للتنبيه والاستفتاح لايعمل شيئاً ولا محل له من الإعراب. ويدخل على الجملة الاسمية والفعلية. ويفيد التوكيد.

(٣) (كلا) بمعنى: حقاً أو بمعنى (ألا) ولهذا لايوقف عليها، بل يبتدأ بها، وتوصل بما بعدها. وقد تأتي بمعنى (لا) وتفيد الرد والإنكار وردع المخاطب. وقد تكون لمجرد النفي ويمكن مراجعة رسالة مكي بن أبي طالب في هذا الموضوع و(أن رآه) مفعول لأجله أي يطغى لذلك.

لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾﴾[1].

٢ ـ أن تقع في صدر صلة الموصول بحيث لايسبقها شيء، نحو: حضر الذي إنه يفيد الناس. قال تعالي: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[2] فإن وقعت في حشو الصلة فتحت نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل.

٣ ـ أن تقع جواباً للقسم، وقد حذف فعل القسم، سواء ذكرت اللام في خبرها نحو: والله إن الصدق لنافع. قال تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾﴾[3] أو لـم تذكر نحو: والله إن الصدق نافع، قال تعالى: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾﴾[4].

فإن ذكر فعل القسم كسرت بشرط وجود اللام نحو: أحلف بالله إن التحيل على الربا لمحرم.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾[5]. وإن لم توجد اللام جاز الوجهان ـ الفتح والكسر ـ كما سيأتي إن شاء الله.

---

(١) سورة العلق، آية: ٦.

(٢) سورة القصص، آية: ٧٦.

(٣) سورة العصر، الآيتان: ١-٢.

(٤) سورة الدخان، الآيات: ١-٣، حم: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه حم. مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية (الأداء).

(٥) سورة التوبة، آية: ٥٦.

٤ ـ أن تقع في صدر جملة محكية بالقول (لأن المحكي بالقول لايكون إلا جملة في الأغلب)[١] بشرط ألا يكون القول بمعنى (الظن) نحو: قال رسول الله ﷺ: «إن خيركم أحسنكم قضاءً» متفق عليه. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[٢].

فإن كان القول بمعنى الظن فتحت الهمزة نحو: أتقول المراصد: أن الجو بارد غداً؟ أي: أتظن. وإنما فتحت لأن القول بمعنى الظن ينصب مفعولين[٣].

٥ ـ أن تقع في أول جملة الحال نحو: زرت عليًّا وإني مسرور بزيارته. ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾[٤] فالواو للحال. والجملة بعدها في محل نصب حال.

٦ ـ أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب. وقد علق[٥] عن العمل بسبب وجود لام الابتداء في خبرها نحو: علمت إن الاسراف لطريق

---

(١) سأذكر توضيح ذلك في آخر باب (ظن) إن شاء الله.
(٢) سورة مريم، آية: ٣٠.
(٣) سأذكر توضيح ذلك في آخر باب (ظن) إن شاء الله.
(٤) سورة الأنفال، آية: ٥.
(٥) التعليق إبطال العمل لفظاً لامحلاً. ومن أسبابه وجود لام الابتداء. وسيأتي ذلك إن شاء الله في الباب المذكور. وصفة الإعراب أن تقول: والله: الواو بحسب ما قبلها. ولفظ الجلالة مبتدأ. يعلم: فعل مضارع ينصب مفعولين وفاعله ضمير مستتر، إنك لرسوله. اللام لام الابتداء. والجملة من (إن) واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (يعلم).

الفقر. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[(١)]

فإن لم تكن اللام في خبرها فتحت أو كسرت نحو: علمت أن المصارف الربوية بلاء، بفتح الهمزة أو كسرها[(٢)] قال تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[(٣)].

وإلى هذه المواضع اشار بقوله: (فاكسر في الابتداء.. إلخ) أي: اكسر همزة (إن) إذا وقعت في ابتداء جملتها، أو حيث تكون مكملة لليمين. بأن تقع في صدر جملة جواب القسم...إلخ.

* * *

جواز فتح الهمزة وكسرها

١٨١ـ بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ  لَالَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

١٨٢ـ مَعْ تِلْوِفَاالْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ  فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

في هذه الأبيات ذكر الحالة الثالثة من أحوال همزة (إن) وهي جواز الوجهين ـ الفتح والكسر ـ فذكر أربعة مواضع:

الأول: إذا وقعت (إن) بعد (إذا) الفجائية (وهي الدالة على المفاجأة) بمعنى: (أن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة

---

(١) سورة المنافقون، آية: ١.

(٢) الفتح على اعتبار أن الفعل (علم) غير معلق. والكسر على اعتباره معلقاً وأداة التعليق هي (إنَّ) مكسورة الهمزة إذ لها الصدارة في جملتها وكل ماله الصدارة يعد من أدوات التعليق. كما سيتضح ـ إن شاء الله ـ في باب ظن.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٨٧، القراءة بفتح همزة (إن) فهي واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي علم.

وفجأة) وهي حرف أو ظرف.

مثال ذلك: خرجت فإذا الضيف حاضر. فكسر الهمزة على أن (إن) ومعمولها جملة مستأنفة. وتكون (إذا) حرفاً لا محل له من الإعراب. وهذا أيسر.

وفتح الهمزة على أن (إن) وصلتها مصدر.. وهو مبتدأ خبره (إذا) الفجائية باعتبار أنها ظرف، والتقدير: خرجت فإذا حضور الضيف أي: ففي الحضرة حضور الضيف.

ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً وتكون (إذا) حرفاً. والتقدير: فإذا حضور الضيف موجود.

الثاني: إذا وقعت (إن) جواب قسم. بشرط أن يذكر فعل القسم ولا تذكر اللام في خبرها نحو: أحلف أن ثمرة العلم العمل. فالكسر على أنها واسمها وخبرها جواب القسم، والفتح على أنها وصلتها مصدر منصوب بنزع الخافض سد مسد الجواب، والتقدير: أحلف على كون العمل ثمرة العلم.

الثالث: إذا وقعت (إن) بعد فاء الجزاء (أي الفاء الواقعة في صدر جواب الشرط وجزائه) نحو: من يزرني فهو مكرم. قال تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ[1] مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ

---

(١) قرأ نافع وابن عامر وعاصم بالفتح وقرأ الباقون بالكسر. فالفتح على أنه بدل من الرحمة كأنه قال: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل.. والكسر على أنها جملة =

تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٥٤﴾﴾[1].

فقرأ ابن عامر وعاصم بفتح همزة إن في قوله ﴿فَأَنَّهُۥ﴾ وقرأ بقية السبعة بكسرها. فالكسر على أنها جملة في محل جزم جواب الشرط. والفتح على تأويل مصدر يقع مبتدأ لخبر محذوف والتقدير في المثال: فالإكرام جزاؤه. وفي الآية: فالغفران والرحمة جزاؤه. أو يكون المصدر المؤول خبراً، والمبتدأ محذوف أي: فجزاؤه الإكرام. وفي الآية: فجزاؤه الغفران وا لرحمة.

الرابع: أن تقع (إن) بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر (إن) قول والقائل واحد. نحو: أول كلامي أني أحمد الله. فالفتح على تأويل مصدر يقع خبراً عن المبتدأ والتقدير: أول كلامي حمد الله. والكسر على جعل الخبر جملة، ولاتحتاج إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى كما تقدم في الابتداء.

وهذا معنى قوله: (بعد (إذا) فجاءة.. إلخ) أي: نُمي بمعنى: نسب إلى السابقين، ونُقِلَ عنهم الوجهان في همزة (إن) إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية أو بعد قسم لا لام بعده. وكذا يجوز الوجهان مع (إن) الواقعة بعد (فاء) الجزاء كما يطرد الوجهان في كل مثال أشبه قولك: (خير القول إني أحمد) وقوله: (فا الجزا) بالقصر فيهما للضرورة.

---

= تفسيرية للرحمة.. وأما قوله سبحانه ﴿فأنه غفور رحيم﴾ فهو موضع الشاهد فانظر شرحه.

(١) سورة الأنعام، آية: ٥٤.

دخول لام الابتداء على الخبر

١٨٣ـ وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ     لامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

لام الابتداء[1] هي لام مفتوحة يؤتى بها لقصد التوكيد. سميت بذلك لكثرة دخولها على المبتدأ أو ما أصله المبتدأ كقوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٢٦﴾﴾[3] وتدخل هذه اللام بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء.

١ ـ الخبر، ٢ ـ معمول الخبر، ٣ ـ الاسم، ٤ ـ ضمير الفصل.

وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

ولاتدخل هذه اللام على باقي أخوات (إن) وما ورد من دخولها على بعضها أو دخولها في خبر المبتدأ أو خبر (أمسى) من أخوات (كان) فهو محكوم عليه بالشذوذ، فلا يقاس عليه عندهم. قال الرماني عن ذلك في كتابه (معاني الحروف) (هذا كله شاذ، لايقاس عليه، ولايلتفت إليه).

وهذا معنى قوله: (وبعد ذات الكسر.. إلخ) أي: تصحب لام الابتداء (الخبر) بعد صاحبة الكسر وهي (إن) المكسورة. ثم ذكر المثال. ومعنى (لوزر) أي: حصن وملجأ.

---

(١) يسميها النحاة (اللام المزحلقة) بفتح اللام. إذا وقعت في خبر (إن) المكسورة ـ كما سيأتي ـ سميت بذلك لأنها زحلقت أي: أخرت من الصدارة الواجبة لها في أول الكلام إلى الخبر لئلا يجتمع مؤكدان: إن واللام. والسبب الواضح استعمال العرب.

(٢) سورة الحشر، آية: ١٣.

(٣) سورة النازعات، آية: ٢٦.

شروط دخول اللام على الخبر

١٨٤ـ وَلاَ يَلِي ذِي الَّلامَ مَا قَدْ نُفِيَا    وَلاَ مِـنَ الأَفْعَـالِ مَـا كَـرَضِيَـا
١٨٥ـ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنّ ذَا    لَقَدْ سمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

يشترط في دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة ثلاثة شروط ذكر منها شرطين:

الأول: أن يكون مثبتاً. فإن كان منفيًّا لم تدخل عليه اللام. نحو: إن المخلص لايرضى بالإهمال. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾[1].

الثاني: أن يكون الخبر غير جملة فعلية، فعلها ماض متصرف غير مقترن بـ (قد)، فهذه ثلاثة أوصاف للفعل الذي لاتدخل عليه اللام. الأول: ماضٍ. الثاني: متصرف، الثالث: غير مقترن بقد. نحو: إنَّ العتاب نَفَعَ. فلا يصح دخول اللام على الخبر لما تقدم. قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا﴾[2].

فإن كان الفعل مضارعاً جاز دخول اللام عليه نحو: إن المال بالصدقة ليزكو. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾[3].

وكذا إن كان الفعل ماضياً غير متصرف نحو: إن الحاكم العادل لنعم القائد. أو كان مقترناً بقد نحو: إن عمر لقد عدل.

---

(١) سورة يونس، آية: ٤٤.
(٢) سورة آل عمران، آية: ٣٣.
(٣) سورة النمل، آية، ٧٤.

وكذا تدخل اللام إذا كان الخبر مفرداً نحو: إن الكذب لممقوت. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ۝٦٠﴾[١] أو كان شبه جملة نحو إن العِزَّ لفي طاعة الله. قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾[٢] أو جملة اسمية نحو: إن الإسلام لرايته عالية. قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝٢٣﴾[٣] على رأي من يعرب (نحن) مبتدأ. وما بعده خبر، والجملة خبر (إن)[٤].

الشرط الثالث: أن يكون الخبر متأخراً عن الاسم. كما في الأمثلة. فلا يجوز دخولها في مثل: إن فيك إنصافاً، وإن عندك أدباً وذلك لتقدم الخبر. ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط.

وإلى ما مضى أشار بقوله: (ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا.. إلخ) أي لايقع بعد لام الابتداء الخبر المنفي. ولا الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها ماض كـ (رضي) وقد يلي الفعل الماضي هذه اللام إذا اقترن بـ (قد) مثل: إن هذا لقد سما على العدا مستحوذاً. أي مستولياً على ما يريد.

***

---

(١) سورة الحج، آية: ٦٠.

(٢) سورة القلم، آية: ٤.

(٣) سورة الحجر، آية: ٢٣.

(٤) والإعراب الثاني أن يكون (نحن) ضمير فصل. واللام دخلت عليه، والمخالف يشترط في دخول لام الابتداء على ضمير الفصل أن يقع بعده مفرد لا جملة..

دخول اللام على المعمول والاسم وضمير الفعل

١٨٦ـ وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ     وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

ذكر في هذا البيت الثلاثة الباقية التي تدخل عليها لام الابتداء وهي: معمول الخبر وضمير الفصل. والاسم.

أما معمول الخبر فتدخل عليه بأربعة شروط:

الأول: أن يتوسط بين اسم (إن) وخبرها. نحو: إن الشدائد صانعةٌ أبطالاً فنقول: إن الشدائد لأبطالاً صانعةٌ. فلو تأخر المعمول لم تدخل عليه.

الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه. كما في المثال. فلا يجوز أن تقول: إن الشدائد لأبطالاً صَنَعتْ. لأنه ماض.

الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر. فلا تقول: إن الشدائد لأبطالاً لصانعة. وقد سمع ذلك قليلاً. فقد حكي من كلام العرب: (إني لبحمد الله لصالح).

الرابع: ألا يكون حالاً ولاتمييزاً لعدم السماع.

وقد صرح الناظم بالشرط الأول في قوله: (وتصحب الواسط معمول الخبر) أي تصحب لام الابتداء معمول الخبر المتوسط بين اسم (إن) وخبرها.

ومما تدخل عليه لام الابتداء (ضمير الفصل): وهو ضمير يذكر بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر. سمى بذلك لأنه

يفصل، أي: يميز بين الخبر والصفة. فإذا قلت: عمر هو العادل. تعين أن يكون (العادل) خبراً. ولو لم تأت بالضمير لاحتمل أن يكون (العادل) صفة وأن يكون خبراً[١].

وتدخل عليه اللام في هذا الباب بلا شرط، لكن إذا دخلت اللام عليه لم تدخل على الخبر نحو: إن الدنيا لهي الفانية، وإن الآخرة لهي الباقية. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٩﴾[٢].

ومما تدخل عليه اللام اسم (إن) بشرط أن يتأخر عن الخبر نحو: إن في حوادث الدهر لعبرةً. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ۝٩﴾[٣] وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر.

وإلى هذا أشار بقوله (والفصل واسما حل قبله الخبر) أي تصحب اللام ضمير الفصل. واسما لإن إذا تقدم عليه الخبر.

****

اتصال هذه الأحرف بـ «ما» الزائدة الكافة

**١٨٧ـ وَوَصْلُ مَابِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ**

إذا اتصلت (ما) الزائدة بـ (إن أو إحدى أخواتها) أحدثت أمرين:

---

(١) ضمير الفصل يؤدي في الكلام معنى الحصر والاختصاص والتوكيد، وفي إعرابه خلاف، والأظهر أنه لامحل له من الإعراب. فهو مثل (كاف) الخطاب في أسماء الإشارة حيث قالوا: إنها حرف خطاب لا محل له ـ مع أنها ضمير ـ وما بعد ضمير الفصل يعرب حسب حاجة ما قبله.

(٢) سورة الشعراء، آية: ٩.

(٣) سورة سبأ، آية: ٩.

الأول: كفها عن العمل. ولذا تسمى (ما) الكافة. أي: المانعة للحرف الناسخ من العمل.

الثاني: إزالة اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى (ما) المهيئة.

مثال ذلك: إنما الأعمالُ بالنيات. ليتما الحياةُ خاليةٌ من الكدر. إنما يعاقب المسيء. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ۝٦﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٩٢﴾[3].

وقد تعمل هذه الأدوات قليلاً مع وجود (ما) قال الزجاج: (من العرب من يقول: إنما زيداً قائم. ولعلما بكرًا جالس. وكذا أخواتها. ينصب بها ويلغى ما).

وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي وابن السراج. وحكاه الأخفش والكسائي. وعلى ذلك ظاهر كلام ابن مالك فإنه قال: «وقد يبقى العمل» و(قد) هنا للتقليل على ما يظهر. أي: قد يبقى العمل مع وجود (ما) وتكون (ما) ملغاة عن الكف.

---

(١) سورة النساء، آية: ١٧١.

(٢) سورة الأنفال، آية: ٦.

(٣) سورة المائدة، آية: ٩٢.

ومن الشراح من قال: إن (قد) للتحقيق، وإن المقصود بذلك (ليت) فهي التي يجوز فيها الإعمال والإهمال، وأما الباقي فيجب فيه الإهمال.

واحترزنا بالزائدة من (ما) الموصولة فإنها لاتكفها عن العمل، سواء كان الموصول اسميًّا أو حرفيًّا[1] فالأول نحو: إن ما في الغرفة طفل. أي: إن الذي في الغرفة طفل. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾[2] فـ (ما) موصولة وهي اسم (إن) و(صنعوا) صلة الموصول والعائد محذوف و(كيد) خبر إن.

والثاني وهو الموصول الحرفي. نحو: إنَّ ما فعلت حسن. أي: إن فعلك حسن فـ (ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم (إن)

* * *

العطف على اسم «إن» وأخواتها

١٨٨ـ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى ... مَنْصُوبِ إنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلا

١٨٩ـ وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وَأنَّ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

إذا عطف على اسم (إن أو أن أو لكن) فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون العطف بعد مجيء الخبر. فيجوز في المعطوف وجهان:

الأول: النصب عطفاًعلى اسم (إن) وهذا هو الأوضح والأنسب للمشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه.

---

(١) (ما) الكافة تكتب موصولة بآخر (إنَّ) و(ما) الموصولة تكتب مفصولة.

(٢) سورة طه، آية: ٦٩.

الثاني: الرفع. وهو عربي فصيح.

مثال ذلك: إن الكذب ممقوت وإخلافُ الوعد. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾[1] فقد قرأ السبعة برفع (ورسوله) وهذا دليل قاطع على جواز الرفع بغض النظر عن سبب الرفع والاختلاف في تخريجه[2].

الحالة الثانية: أن يكون العطف قبل مجيء الخبر نحو: إن الظلم والاستبدادُ مؤذنان بخراب الديار. فالجمهور من البصريين على تعين النصب وعدم جواز الرفع بحال[3]، وأجاز الفراء وشيخه الكسائي[4] ـ وبقية الكوفيين ـ الرفع: وهو الحق لوروده في القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[5] فقد قرأ السبعة برفع (الصابئون) وهذا دليل في غاية القوة على جواز

---

(١) سورة التوبة، آية: ٣.

(٢) وخلاصة ذلك أنه معطوف على موضع اسم (إن) قبل دخول (إن) لأنه في موضع رفع أو معطوف على الضمير المستتر في الخبر (بريء) وما بينهما يجري مجرى التوكيد فلذلك ساغ العطف. أو خبر لمبتدأ محذوف أي ورسوله بريء منهم.

(٣) تعليلهم أنه يلزم على الرفع توارد عاملين (وهما: إن والابتداء) على معمول واحد وهو الخبر.

(٤) ذكر ابن هشام وغيره أن الكسائي يجيز مطلقاً والفراء بشرط خفاء إعراب الاسم بأن يكون مبنياً أو مقصوراً، وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ. راجع معاني القرآن للفراء (١/ ٣١٠).

(٥) سورة المائدة، آية: ٦٩.

الرفع بعد العاطف قبل مجيء الخبر[١].

وقد جاء العطف بالرفع من كلام العرب شعراً ونثراً. فمن النثر ما حكاه سيبويه أن ناساً من العرب يقولون: إنك وزيدٌ ذاهبان. برفع (زيد) قبل مجيء الخبر. وأما الشعر فكثير.. ومنه قول الشاعر:

**فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب**[٢]

فعطف (قيار) وهو اسم فرسه أو جمله، على محل ياء المتكلم (فإني) الواقع اسماً لـ (إن) قبل مجيء الخبر وهو (لغريب)[٣].

---

(١) وحسبنا في ذلك اتفاق القراء السبعة جميعاً على رفع (الصابئون) والقراءة سنة متبعة، أما توجيه ذلك فقد ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٣/ ٥٣١) وجوهاً أربعة في إعراب هذه الكلمة. ثم جاء أبو البقاء العكبري فزاد عليه وأربى حتى بلغ بها السبعة من الأعاريب، كما في كتابه (التبيان ٢/ ٤٥١، ٤٥٢) فقد قيل إنه معطوف على محل اسم (إن) قبل دخولها. وسهل ذلك عدم ظهور النصب في اسمها. أوأنه مبتدأ حذف خبره والجملة معترضة بين اسم (إن) وخبرها.. إلخ.

(٢) رحله: الرحل يراد به هنا، مسكن الرجل وما فيه من أثاث. (وقيار) اسم حصان أو جمل للشاعر. والمعنى من يك منزله بالمدينة فليمسِ بها. أما أنا فلا، لأني وجملي أو فرسي غريب بها بعيد عن أهلي وعشيرتي.

(٣) لاريب أن النحاة يعترفون بثبوت الرفع في هذه الحالة في كتاب الله تعالى في قراءة سبعية متواترة، ويعترفون بوروده عن العرب شعراً ونثراً. مما يصح معه قطعاً أن يقال: بجواز الرفع. لكن نجد أن جمهورهم يرفضون هذه القاعدة. ويمنعون القياس عليها كما صرح بذلك الروداني والرضي ـ وغيرهما ـ فيما نقله عنهما الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (١/ ٢٨٦) ولقد تعرض سيبويه ـ رحمه الله ـ لتغليط العرب في ذلك فقال: (واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون. وإنك وزيد ذاهبان) (الكتاب ٢/ ١٥٥) والغريب في الأمر أن البصريين حين يرفضون الرفع يستندون لتعليل ويعرضون عن الدليل ـ وهو السماع.

إن المنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند. وأن يخضعوا قواعدهم للقرآن الكريم. لتكون أشد إحكاماً. وأبعد عن الاعتراض. كما أن =

وقد ذكر الناظم الحالة الأولى فقال: (وجائز رفعك.. إلخ) أي يجوز إجماعاً رفع المعطوف على منصوب (إن) وهو اسمها بعد أن تستكمل معموليها وذلك بمجيء الخبر. وتعبيره بجواز الرفع، يفهم منه أن النصب هو الأصل لموافقته اسم (إن) ثم ذكر في البيت الثاني أن هذا الحكم خاص بـ (إن وأن ولكن).

أما (ليت ولعل وكأن) فلا يجوز معها إلا النصب، سواء كان العطف قبل مجيء الخبر أو بعده. نحو: ليت الرخاءَ دائمٌ والأمنَ أو: ليت الرخاءَ والأمنَ دائمان. وفي بيت ابن مالك خففت النون في (أنَّ) و(كأنَّ) لضرورة الشعر..

***

تخفيف «إنَّ»

١٩٠- وَخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ     وَتَلْزَمُ الَّلامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

١٩١- وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا     مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِداً

إذا خففت (إن) المكسورة[1] فلها حالتان: الأولى: أن يليها الاسم. الثانية: أن يليها الفعل. أما الأولى وهي أن يليها الاسم فيجوز فيها الإهمال. وهذا هو الكثير. ويجوز فيها الإعمال ويكون

---

= المنهج الحق أن تصحح القاعدة البصرية السالفة الذكر. احتجاجاً بالوارد لتطرد القاعدة ويكون الحكم في الحالتين واحداً. وهو جواز الرفع في العطف على اسم (إن) إضافة إلى الأصل وهو النصب.

(١) تخفيفها يكون بحذف النون الثانية المفتوحة، وإبقاء الأولى ساكنة وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما سترى في بعض الأمثلة.

اسمها اسماً ظاهراً لاضميراً، وإذا إهملت لزمت اللام في خبر المبتدأ بعدها لتفرق بينها وبين (إنْ) النافية، ولهذا تسمى (اللام الفارقة) و(لام الفصل) نحو: إنْ القراءةُ لمفيدةٌ.

فإن عملت لم تلزم اللام لأنها لاتلتبس بإن النافية. لأن النافية لاتنصب الاسم وترفع الخبر نحو: إنِ القراءةَ مفيدةٌ.

وإن وجد قرينة معنوية أو لفظية تبين المقصود بـ (إنْ) (وهو التوكيد) استغني عن اللام لعدم اللبس. فمثال المعنوية: إنْ الاستقامة سعادة الدارين. فهي مخففة، لأن المعنى يفسد على اعتبارها نافية. ومنه قول الشاعر:

**أنا أباة الضيم من آل مالك وإنْ مالك كانت كرام المعادن**[1]

فقد ترك الشاعر اللام في قوله: (وإن مالك كانت) اعتماداً على ظهور المراد. لدلالة مقام الافتخار في شطر البيت على الإثبات.

ومثال اللفظية: إنْ الفعل الجميل لن يضيع. ومنه قول الشاعر:

**إنِ الحق لايخفى على ذي بصيرة وإن هو لم يعدم خلاف معاند**

فإن وجود (لن) في المثال. و(لا) في البيت. يبعد أن تكون (إنْ) نافية، لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل جدًّا في الكلام الفصيح. إذ يمكن أن يأتي الكلام مثبتاً من أول الأمر من غير حاجة

---

(١) أباة: جمع (آبٍ) كقضاة وقاضٍ اسم فاعل من أبي يأبي أي: امتنع. والضيم: الظلم. مالك: اسم أبي قبيلة الشاعر. كرام المعادن: كريمة الأصول شريفة المنبت.

إلى نفي النفي المؤدي للإثبات بعد تطويل. وفيه قرينة معنوية. فإن نفي النفي إثبات، فيكون المعنى: الحق يخفى على ذي بصيرة. وفساده ظاهر.

ومذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، وهذا هو الظاهر لدخولها في مواضع لاتدخل فيها لام الابتداء، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله ﷺ: «قد علمنا أن كنت لموقناً به» رواه البخاري[(١)]. فعلى الأول يجب كسر همزة (إن) لأنها بعد فعل من أفعال القلوب، وقد علق عن العمل بلام الابتداء كما تقدم، وعلى الثاني يجب الفتح لطلب العامل لها بعد التأويل. وليست الفارقة من المعلقات.

قال ابن مالك: (وخففت إن) أي المكسورة. (فقل العمل) أي: وكثر أهمالها ولزم مجيء اللام بعدها. وربما تركت هذه اللام إن ظهر الذي أراده المتكلم معتمداً على قرينة توضح المقصود.

* * *

من أحكام «إنَّ» إذا خففت

١٩٢ـ وَالْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِباً بِإنْ ذِي مُوصَلاَ

هذه الحالة الثانية لـ (إن) بعد التخفيف، وهي أن يليها الفعل فيجب إهمالها. لزوال اختصاصها بالاسم[(٢)]. والغالب أن يليها فعل

---

(١) هذا الحديث في سؤال الميت في قبره والضمير في قوله (به) يعود على الرسول ﷺ. انظر فتح الباري (١/ ١٨٢).

(٢) وعلى هذا فليس لها اسم ولا خبر، وقيل بجواز إعمالها، ويكون اسمها ضمير الشأن =

من الأفعال الناسخة مثل (كان) أو (ظن) والماضي الناسخ أكثر من المضارع.

فالماضي نحو: إنْ وجدنا الكذاب لأبعدَ من احترام الناس وتوقيرهم. قال تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾[1] والمضارع نحو: إن يكاد الذليل ليألف الهوان. قال تعالى: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾ ﴾[2].

ويقل أن يليها غير الناسخ. كالماضي في قولهم: (إنْ قنَّعت كاتبك لسوطاً)[3] وقول المرأة:

**شلت يمينك إنْ قتلت لمسلماً    حلت عليك عقوبة المتعمد**[4]

أو المضارع كقولهم: (إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه)[5]

---

= محذوفاً والجملة الفعلية خبرها.

(١) سورة البقرة، آية: ١٤٣، إن: مخففة من الثقيلة مهملة. لكبيرة: اللام فارقة. وكبيرة: خبر كان . واسمها ضمير مستتر يعود على ما تقدم أي وإن كانت التولية إلى الكعبة. . إلا على الذين: جار ومجرور متعلق بكبيرة، ودخلت (إلا) للمعنى، ولم يتغير الإعراب، لأنه استثناء مفرغ ـ كما سيأتي إن شاء الله في الاستثناء.

(٢) سورة الشعراء ، آية: ١٨٦، الكاف مفعول أول. ولمن الكاذبين: سد مسد المفعول الثاني، لأن العامل علق عنه باللام، كما سيأتي إن شاء الله.

(٣) أي أنك قنعت كاتبك سوطاً بمعنى : ضربته على رأسه بالسوط فصار كالقناع له. فـ(إن) مخففة. وكاتبك: مفعول أول. ولسوطاً: اللام فارقة. وسوطاً: مفعول ثان.

(٤) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية. ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله. شلت: أصابها الشلل. وهو فساد اليد. لأنك قتلت مسلماً بغير حق. حلت: نزلت ووجبت. لمسلماً: اللام فارقة. ومسلماً: مفعول قتلت. وقد ولي الفعل (قتلت) إن المخففة وهو غير ناسخ.

(٥) لنفسك: اللام فارقة. ونفسك: فاعل يزين ومضاف إليه. لهيه: اللام فارقة وهي: =

ولاداعي لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة. وإنما تذكر للعلم بها.

وهذا معنى قوله: (والفعل إن لم يك ناسخاً.. إلخ) أي أن الفعل إذا لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك ـ غالباً ـ لاتجده متصلاً بـ(إنْ) المخففة. وإنما الذي يتصل بها ـ في الغالب ـ هو الفعل الناسخ.

* * *

تخفيف «أنّ»

١٩٣ـ وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ     وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً منْ بَعْدِ أَنّ

١٩٤ـ وإِنْ يَكُنُ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا     وَلَـمْ يَكُـنْ تَصْـرِيفُـه مُمْتَنِعَـا

١٩٥ـ فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ     تَنْفِيـسٍ أَوْ لَـوْ وَقَلِيـلٌ ذِكْـرُ لَـوْ

إذا خففت (أن) المفتوحة[1] ترتب على ذلك أربعة أحكام:

الأول: بقاء عملها.

الثاني: يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً.

الثالث: يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية.

الرابع: وجود فاصل ـ في الأغلب ـ بينها وبين خبرها إذا كان

---

= فاعل يشين. والهاء: للسكت. والمعنى: إن نفسك هي التي تزينك وتجملك. وهي التي تشينك وتعيبك. وقد ولي (إن المخففة) فعل غير ناسخ.

(١) إذا خففت (أنَّ) التبست بـ (أن) المصدرية الناصبة للمضارع. لكن علامة المخففة أن تقع بعد ما يدل على اليقين مثل: علم. أيقن. اعتقادي.. أو تدخل على فعل جامد مثل: عسى، ليس. أو يليها حرف التنفيس وهو السين أو سوف، ولهذا تفصيل يأتي في مكانه إن شاء الله..

جملة فعلية فعلها متصرف لايقصد به الدعاء، كما سيأتي إن شاء الله.

مثالها: علمت أنْ حاتمٌ أشهر كرماء العرب فـ (أن) مخففة. واسمها ضمير الشأن محذوف أي أنه. وحاتم: مبتدأ، وأشهر: خبر والجملة خبر (أن) المخففة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾[1] فـ (أنْ)، مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أنه أي الحال والشأن، وجملة (الحمد لله) خبرها.

وقد يبرز اسمها كقول المرأة ترثي أخاها:

**بأنْك ربيع وغيث مريع     وأنْك هناك تكون الثِّمالا**[2]

فقد وقعت (الكاف) اسماً لـ (أنْ) المخففة، وخبرها في الشطر الأول مفرد، وفي الشطر الثاني جملة، وهذا شاذ أو ضرورة شعرية، فلا يقاس عليه. بل يقتصر على الكثير الشائع.

فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لايقصد به الدعاء فإنه يؤتى ـ في الغالب ـ بفاصل بينها وبين خبرها ـ كما تقدم ـ وهذا

---

(١) سورة يونس، آية: ١٠.

(٢) البيت لجنوب بنت العجلان ترثي أخاها عمراً الملقب بذي الكلب. (وقد تقدم ذكره في العلم) وقولها: بأنك: متعلق ببيت سابق:

لقد علم الضيف والمرملونا     إذا اغبرَّ أفْق وهبَّت شمالا

والمرملون: الذين فقدوا زادهم، ومعنى (بأنك ربيع) أي: كثير نفعه، واصل عطاؤه، وغيث: مطر والمراد هنا الزرع بدليل وصفه بمريع. ومعناه: خصب. الثمالا: بوزن الكتاب أي الذخر والملجأ.

الفاصل للتفرقة بين (أن) المخففة. و(أن) المصدرية.

وهذا الفاصل واحد من أربعة:

١ ـ (قد) نحو: أيقنت أنْ قد خط ما هو كائن. قال تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[١] فـ (أن) مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف. وجملة (صدقتنا) في محل رفع خبر (أن) والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل نصب سد مسد مفعولي (نعلم)[٢].

٢ ـ أحد حرفي التنفيس ـ أي الاستقبال ـ وهما: السين نحو: إن لم تسمع نصحي فاعترف أنْ ستندم، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[٣] أو سوف[٤] كقول الشاعر:

**واعلم فعلم المرء ينفعه أنْ سوف يأتي كل ما قُدرا**

---

(١) سورة المائدة، آية: ١١٣.

(٢) ذكرنا فيما مضى أنَّ (أنْ) المخففة تقع بعد (عِلْم) والعلم إذا كان على بابه ينصب مفعولين ـ كما في الباب الذي يلي هذا ـ وقاعدة الإعراب في هذه الآيات التي ذكرنا ـ وما يماثلها ـ أن الجملة بعد (أن) هي الخبر و(أن) واسمها وخبرها في محل نصب سد مسد مفعولي علم أو رأى أو حسب ونحوها.

(٣) سورة المزمل، آية: ٢٠.

(٤) السين وسوف لايدخلان إلا على المضارع المثبت. وسمي الحرف بذلك لأنه ينقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. قال تعالى: ﴿كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون﴾ وقال تعالى: ﴿كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون﴾ ولكن بينهما فرق، فالسين للقريب وسوف للبعيد، فهي أكثر تنفيساً وهو المراد بقولهم: حرف تسويف ومعناه: التأخير وتختص (سوف) بقبول اللام كقوله تعالى: ﴿ولسوف يرضى﴾.. كما أن (السين) تختص بمعنى لاتؤديه (سوف) وهو تأكيد الفعل وتكراره وقطعه عن المستقبل البعيد كقول الشاعر:

سأشكر عمراً ما تراخت منيتي أيادي لم تمنن وإن هي جلّت

٣ ـ أحد حروف النفي الثلاثة التي استعملتها العرب في هذا الموضع، وهي (لا، لن، لم) نحو: أيقنت أنْ لايضيع عند الله إحسان، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[(١)] ونحو: جزمت أن لن يضيع العرف بين الله والناس، قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝٥﴾[(٢)] ونحو: اعتقادي أن لم تنفعك نصيحتي. قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾[(٣)].

٤ ـ «لو» والنص عليها في كتب النحاة قليل مع أنها كثيرة في المسموع نحو: أوقن أنْ لو استفاد المسلم مما يسمع لصلح المجتمع. قال تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾[(٤)].

وقد ورد ترك الفاصل في قول الشاعر:

**علموا أن يؤملون فجادوا ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤل**

ويفهم مما سبق أن الفصل غير واجب في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان الخبر جملة اسمية نحو: اعتقادي أن عواقب الصبر محمودة قال تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٠﴾[(٥)] إلا إذا قُصد النفي فيفصل بين (أنْ) وخبرها بحرف

---

(١) سورة طه، آية: ٨٩.
(٢) سورة البلد، آية: ٥.
(٣) سورة البلد، آية: ٧.
(٤) سورة الجن، آية: ١٦.
(٥) سورة يونس، آية: ١٠.

النفي نحو: رأيت أنْ لاصديق وفيّ. ومنه (أشهد أن لاإله إلا الله) قال تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٤﴾﴾[1].

الثاني: إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها جامد نحو: علمت أن ليس للظلم بقاء. قال تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾[2].

الثالث: إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها متصرف، ولكن قصد به الدعاء نحو: أدام الله توفيقك وأن أسبغ عليك نعمه. ورزقك شكرها. ومنه قراءة نافع المدني ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾[3] بصيغة الفعل الماضي (غَضِبَ) وتسكين النون. وبقية السبعة قرأ بتشديد (أنَّ) ونصب ما بعدها.

وإنما ترك الفصل في هذه المواضع الثلاثة لأن الناصبة للمضارع لاتقع في مثل ذلك، فلا لبس بينها وبين المخففة.

وهذا معنى قوله: (وإن تخفف أن فاسمها.. إلخ) فذكر ثلاثة من أحكامها بعد التخفيف، فإن قوله (فاسمها) معناه: بقاء عملها.

---

(١) سورة هود، آية: ١٤، وأن لاإله إلا هو: أن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف، ولا: نافية للجنس. إله: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. والخبر محذوف تقديره: حق. إلا هو: بدل من الضمير المستتر في الخبر. وأما تقدير الخبر بكلمة (موجود) فليس بصحيح لأن الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة. ولا يحصل بهذا التقدير المقصود من إثبات أحقية ألوهية الله وبطلان ما سواها. أما تقديره بـ (حق) أو (معبود بحق) فيدل على بطلان جميع ما يعبد مَن دون الله. وبيان أن الإله الحق هو الله وحده لاشريك له.

(٢) سورة النجم، آية: ٣٩.

(٣) سورة النور، آية: ٩.

وإلا لم يكن اسماً لها. وهذا الحكم الأول. ولم يذكر أنه ضمير لضيق النظم. وقوله: (استكن) أي استتر واختفى، وخفف نون الفعل للضرورة والأصل (استكنَّ) وهذا الحكم الثاني. وأشار إلى الثالث بقوله: (والخبر اجعل جملة من بعد أن).

ثم قال: (وإن يكن فعلاً..) أي: وإن يكن الخبر جملة فعلها لايدل على الدعاء ولايمتنع تصريفه. فالأحسن الفصل بين (أن) وخبرها بما ذُكر وقوله: (وقليل ذكر لو) أي: قلّ من النحويين من ذكر (لو) وهذا لاينافي ورودها كثيرًا في الكلام الفصيح.

* * *

١٩٦ـ وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِي     مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي     تخفيف «كأنّ»

إذا خففت (كأنَّ) ثبتت لها الأحكام الأربعة السابقة في (أنْ) المخففة من بقاء عملها وحذف اسمها. ومجيء خبرها جملة اسمية. أو فعلية مصدرة بلم مع المضارع. و(قد) مع الماضي.

فمثال الجملة الاسمية: كأنْ عصفورٌ سهمٌ في السرعة. ومثال الفعلية: نَضَرَ الزهر وكأن لم يكن ذابلاً. قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[1].

---

(١) سورة يونس، آية: ٢٤، الهاء مفعول أول. وحصيداً: مفعول ثان. كأن: مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. تغن: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) والجملة في محل رفع خبر (كأن). بالأمس: متعلق بـ (تغن).

وقد اجتمعت (كأنَّ) المشددة والمخففة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾[1].

وقد روي مجيء اسمها ظاهراً كقول رؤبة:

**غضنفــر تلقــاه عنــد الغضــب ... كــأنْ وريــداه رشــاءا خُلْــبِ**[2]

ولايقاس على هذا. لأنه نادر.

وهذا معنى قوله: (وخففت كأن.. إلخ) ومعنى (فَنُوِي) أي قُدِّر ولم يُذْكَرْ في الكلام. وقوله (منصوبها) معناه: أنه بقي عملها. ثم ذكر أن اسمها قد يذكر ظاهرًا في الكلام وهو قليل.

تخفيف «لكن»:

إذا خففت «لكنَّ» وجب إهمالها. وزال اختصاصها بالجملة الاسمية فتدخل على الاسمية والفعلية وعلى غيرهما، ويبقى لها معناها بعد التخفيف وهو: الاستدراك. نحو: الكتاب صغير لكنْ نفعه عظيم.

---

(١) سورة لقمان، آية: ٧.

(٢) البيت في كتاب سيبويه (٣/ ١٦٥): كأن وريداه (بالرفع) ففيه تخفيف (كأن) مع حذف اسمها، وهذاعلى الكثير الغالب وجملة (وريداه رشاءا خلب) خبرها وأما على رواية (وريديه) فهو اسم (كأن) وقد ورد في الكتاب نفسه (٣/ ١٦٤) والغضنفر: الأسد، والوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق. والرشا: الحبل وهو بلفظ التثنية، لأن المشبه شيئان، ويروى بالإفراد وهو جائز فقد يخبر بالمفرد عن المثنى. وخلب: بالضم: الليف ويجوز تسكين اللام للتخفيف.

# «لَا» الَّتِي لِنَفْي الْجِنْس

معناها وعملها وشرط عملها

١٩٧ـ عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلاَفِي نكِرَهْ　　مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أوْ مُكَرَّرَه

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء. وهو «لا» التي لنفي الجنس. والمراد: نفي الخبر عن الجنس كله على سبيل الاستغراق والشمول. فإذا قلت: لابستان مثمر. فقد نفيت الإثمار عن جميع أفراد البساتين. وعلى هذا لايصح أن تقول. لابستان مثمر بل بستانان. لأن هذا يكون تناقضاً بخلاف «لا» العاملة عمل ليس، فإنها ليست نصًّا في الجنس، بل تحتمل نفي الواحد ونفي الجنس. فإن قدرتها نافية للواحد جاز أن تقول: لابستانٌ مثمراً بل بستانان، وإن قدرتها نافية للجنس لم يجز ذلك[١].

وتسمى «لا» النافية للجنس «لا» التبرئة. لتبرئة أفراد الجنس عن حكم الخبر، وهي تختص بهذه التسمية لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من غيرها من أدوات النفي الأخرى.

وهي تعمل عمل «إن» فتنصب المبتدأ اسماً لها[٢] وترفع الخبر

---

(١) هذا الفرق بين نوعي (لا) خاص بما إذا كان الاسم مفرداً كما مثلنا، فإن كان مثنى أو جمعاً فالاحتمال موجود فيهما معاً نحو: لاعاقلين متشاتمان، لامجدين مذمومون. ونحو: لاعاقلان متشاتمين. لامجدون مذمومين. ففي هذا احتمال نفي الحكم عن الجنس كله. أو نفي قيد التثنية فقط أو قيد الجمع فقط.

(٢) أي لفظاً أو محلاًّ بأن يكون مبنيًّا على الفتح ـ مثلاً ـ في محل نصب كما سيأتي.

خبراً لها، سواء كانت مفردة كما في المثال. أو مكررة كما سيأتي إن شاء الله.

ولاتعمل «لا» النافية للجنس إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين. فلا تعمل في المعرفة وقد ورد أمثلة قليلة. جاء فيها الاسم معرفة كقولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فـ (أبا حسن) اسم «لا» وهو معرفة بالإضافة وهي مؤولة عند النحويين كقول بعضهم: إنه على حذف مضاف أي: ولامثل أبي حسن لها.. والظاهر أنه لاداعي لهذا التأويل لتكلفه. بل تقبل هذه النصوص بإبقاء اسم «لا» معرفة دون محاكاتها ويقتصر على اللغة المشهورة.

الثاني: ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل كأن يتقدم خبرها على اسمها، فإن فُصل أُلغيت نحو: لافي الثوب طول ولاقصر. قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[1].

الثالث: ألا يدخل عليها حرف جر. فإن دخل عليها بطل عملها نحو: جئت بلا كتاب[2].

---

(١) سورة الصافات، آية: ٤٧، الضمير يعود على قوله تعالى: ﴿يطاف عليهم بكأس من معين﴾ أي ليس في الخمرة ما يغتال عقولهم وأجسامهم فيهلكهم..

(٢) يصح في هذا المثال وشبهه أن تبقى (لا) على حرفيتها، ويكون حرف الجر قد تخطاها فعمل الجر فيما بعدها. وليست زائدة بالرغم من أن العامل تخطاها. لأن زيادتها تفسد المعنى ويصح أن تكون اسماً بمعنى (غير) فيكون الإعراب عليها. فهي اسم بمعنى غير مجرور بكسرة مقدرة على الألف (ولا) مضاف و(كتاب) مضاف إليه.

قال ابن مالك: (عمل «إن» اجعل لـ «لا». الخ) أي: اجعل عمل «إن» ثابتاً لـ «لا» في نكرة أي: يكون اسمها وخبرها نكرتين. سواء جاءت مفردة أو مكررة.

* * *

أحوال اسم «لا»

١٩٨ـ فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَهْ    وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

١٩٩ـ وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلاَ    حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ ..........

اسم «لا» النافية للجنس له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مضافاً أي: مكوناً من كلمتين. أُضيفت الأولى إلى الثانية نحو: لاعمل خيرٍ ضائع.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف أي: مكوناً من كلمتين للأولى تعلق بالثانية غير الإضافة نحو: لاعاصياً أباه موفَّق، لامقصراً في عمله ممدوح[1]، وحكم الاسم في هذين الحالين النصب لفظاً. والناصب هو «لا».

الثالثة: أن يكون اسمها مفرداً أي كلمة واحدة. فالمراد بالمفرد هنا: ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف. فيدخل فيه المفرد نحو: لاسرور دائم. وجمع التكسير نحو: لا كواكب طالعات. والمثنى نحو: لا ضدين مجتمعان، وجمع المذكر السالم نحو: لامتنافسين في

---

(١) من الفروق بين المضاف والشبيه بالمضاف. إن الشبيه منون. والمضاف غير منون للإضافة ويشتركان في أنهما معربان.

الخير نادمون. وماجمع بألف وتاء نحو: لامتبرجات محترمات.

وحكم الاسم في هذا الحال أنه يبنى على ما كان ينصب[١] به. فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح في محل نصب والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على الياء. وما جمع بألف وتاء يبنى على الكسر. لأنه الأصل في هذا الجمع. ويجوز بناؤه على الفتح.

وعلة البناء في هذه الحال تركب «لا» مع اسمها مثل تركيب «خمسة عشر» ويؤيد ذلك أنه إذا فُصل بين «لا» واسمها ولو بالخبر زال البناء كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٢] وقيل: علة البناء تضمن معنى «من» الاستغراقية. وهذا وجيه. لأن تضمن الاسم معنى الحرف علةٌ للبناء على ما ذكروه في باب المعرب والمبني. والتركيب ليس علة للبناء. وإنما هو علة للبناء على الفتح.

وهذا معنى قوله: (فانصب بها مضافاً. إلخ) أي: انصب بـ «لا» المضاف والمضارع له. أي: المشابه له. وقوله: (وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) أي بعد المضاف والمشبه به اذكر الخبر رافعاً له. والرافع للخبر هو «لا» فهي عاملة في الجزأين كبقية النواسخ. ويستفاد من

---

(١) أي يبنى على الفتح أو ما ينوب عن الفتحة. وقد يبنى على الضم العارض. إذا كان اسم (لا) هو كلمة (غير) ونظيراتها. كما هو مذكور في باب الإضافة نحو: قبضت عشرة لاغير. فـ (غير) اسم (لا) مبني على الضم في محل نصب، والخبر محذوف أي: ليس غيرها مقبوضاً، وشرط ذلك أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه. وتوضيح ذلك في الباب المذكور إن شاء الله.

(٢) سورة الصافات، آية: ٤٧.

قوله: (وبعد..) أنه لايجوز تقديم الخبر على الاسم، وهو شرط في عملها كما تقدم في البيت الأول، وقوله: (وركب المفرد فاتحاً ..) أي ركب اسم «لا» المفرد مع «لا» مبنيًّا على الفتح وفيه إشارة إلى علة البناء.

* * *

العطف على الاسم مع تكرار «لا»

١٩٩ـ وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلا حَــوْلَ وَلاقُــوَّةَ وَالثَّــانِ اجْعَــلا

٢٠٠ـ مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّبَاً وَإِنْ رَفَعْــــتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَـــا

إذا أُتي بعد «لا» والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن تتكرر لا.

الثانية: ألا تتكرر.

فإن تكررت «لا» فلا يخلو اسم «لا» الأولى «المعطوف عليه» من ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مبنيًّا لكونه مفرداً. كقوله ﷺ: «ألا أدلك على باب من أبواب الجنة: لاحول ولاقوة إلا بالله»[1].

فيجوز في الثاني الذي بعد «لا» ثلاثة أوجه:

١ ـ البناء على الفتح (ولاقوةَ) فتكون الثانية عاملة عمل «إنَّ»

---

(١) خبر (لا) محذوف تقديره: لاحول لنا أو لاحول موجود. والجار والمجرور متعلق بالخبر. والحديث رواه أحمد والترمذي وقال: حديث حسن صحيح. من حديث قيس ابن سعد بن عبادة.

والواو عاطفة من باب عطف الجمل أو المفردات.[١]

٢ ـ النصب (ولاقوةً) عطفاً على محل اسم «لا» وتكون الثانية زائدة لتوكيد المنفي ولاعمل لها.

وهذا أضعف الأوجه، لأن فيه نصب الاسم المفرد مع وجود «لا» وحقه البناء، ثم قالوا: بزيادتها لتسويغ العطف ولاموجب لذلك. حتى إن يونس بن حبيب وجماعة خصوا النصب بالضرورة كتنوين المنادى.

٣ ـ الرفع (ولا قوةٌ) عطفاً على محل «لا» واسمها لأنها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه. وتكون «لا» زائدة. أو تكون عاملة عمل (ليس) وما بعدها هو اسمها مرفوع. وتفيد نفي الجنس. أو مبتدأ. وليس لـ (لا) عمل فيه، ومنه قول الشاعر:

**هـذا لعمـركـم الصغـار بعينـه لا أم لي إن كان ذاك ولا أبُ**[٢]

الحالة الثانية: أن يكون اسم «لا» الأولى منصوباً لكونه مضافاً أو شبيهاً به، فيجوز في الاسم الذي بعد «لا» الثانية الأوجه الثلاثة

---

(١) اعلم أن خبر (لا) المكررة قد يكون محذوفاً نحو: لا طالب موجود ولا مدرس أي: ولا مدرس موجود. وقد يكون مذكوراً. والعطف فيهما من باب عطف الجملة على الجملة.
فإن كان الخبر المذكور صالحاً لهما معاً نحو: لا كتاب ولا قلم مع الطالب فهو من عطف المفرد على المفرد إن جعلنا الخبر لهما معاً. فإن قدرنا خبر (لا) الثانية فهو من باب عطف الجملة على الجملة كما تقدم.

(٢) لعمركم: العَمْر ـ بفتح فسكون ـ الحياة. والصغار: بوزن السحاب هو الذل والحقارة وهو خبر المبتدأ (هذا) والمبتدأ (عَمْر) وخبره المحذوف. جملة معترضة. بعينه: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال.

السابقة وهي: البناء والرفع والنصب. نحو: لاعملَ خيرٍ ولابرَّ أولى من إكرام الوالدين. فيجوز: نصب «برَّ» عطفاً على اسم الأولى المنصوب وتكون (لا) مهملة، فتقول: (ولابرًّا) ويجوز بناؤه على الفتح لأنه مفرد، فتقول: (ولا برَّ) ويجوز رفعه على اعتبار «لا» عاملة عمل ليس. أو مهملة، وهو مبتدأ فتقول: (ولابرٌّ).

ومثال الشبيه بالمضاف: لامستشيراً في أموره ولامتأنياً نادم. فيجوز في (متأنياً) الأوجه الثلاثة على ما سبق.

الحالة الثالثة: أن يكون المعطوف عليه مرفوعاً لكون «لا» عاملة عمل «ليس» أو مهملة. فيجوز في الثاني وجهان:

١ ـ البناء على الفتح أو ما ينوب منابه لأنه مفرد.

٢ ـ الرفع. عطفاً على ما بعد «لا» الأولى. أو أنها زائدة وما بعدها مبتدأ أو على أنها عاملة عمل ليس كالأولى.

مثال ذلك: لاقويٌ ولاضعيفٌ أمام حكم الشرع. فيجوز في «ضعيف» البناء على الفتح والرفع، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[1] فقد قرأ أكثر السبعة بالرفع على أن «لا» عاملة عمل ليس أو مهملة. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالبناء على الفتح في الجميع. قال مكي: والاختيار الرفع لأن أكثر القراء عليه. أهـ.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥٤.

ولايجوز النصب في هذه الحالة لأنه إنما جاز في الحالتين السابقتين لإمكان العطف على محل اسم «لا» وهنا ليست بناصبة فيسقط النصب.

وهذا معنى قوله: (والثان اجعلا منصوباً.. إلخ) أي والثاني من قولك: (لاحول ولاقوة) اجعله مرفوعاً أو منصوباً أو مبنيًّا على الفتح للتركيب ولما قال: (وإن رفعت أولاً لا تنصبا) فهم أن جواز الأوجه الثلاثة مخصوص بما إذا بنى الأول أو نصب. فإن رفع سقط النصب كما ذكرنا.

وقد اكتفى الناظم بالمثال (ولا قوة) عن ذكر الشرطين السابقين وهما:

الأول : أن يكون ما بعد «لا» الثانية نكرة.

الثاني: أن يكون مفرداً.

كما اكتفى به عن ذكر أن هذه الأحكام خاصة بـ «لا» المكررة بعد العاطف، أما إذا عُطف بلا تكرار فسيأتي حكمه إن شاء الله تعالى.

فإن كان ما بعد الثانية غير نكرة. أو كان غير مفرد وهو المضاف والشبيه بالمضاف ـ فأذكره ـ هنالك أيضاً إن شاء الله.

* * *

نعت اسم «لا»

٢٠١ـ وَمُفْـرَدًا نَعْتًـا لِمَبْنِـيٍّ يَلِـي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

٢٠٢ـ وَغَيْـرَ مَـايَلِي وَغَيْـرَ الْمُفْـرَدِ لاتَبْـنِ وَانْصِبْـهُ أَوِ الـرَّفْـعَ اقْصِـدِ

إذا وقع بعد اسم «لا» النافية للجنس نعت جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ـ البناء، ٢ـ النصب، ٣ـ الرفع. وذلك بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون النعت مفرداً. أي: ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

الثاني: أن يكون اسم «لا» مفرداً.

الثالث: ألا يفصل بين النعت والمنعوت بفاصل.

مثال ذلك: لامدرسَ مهمل ناجح. فيجوز في النعت (مهمل) البناء على الفتح لتركبه مع اسم «لا» والنصب بالفتحة مراعاة لمحل اسم «لا» والرفع مراعاة لمحل «لا» واسمها. لأنهما بمنزلة المبتدأ المرفوع. فالنعت مرفوع كذلك.

فإن تخلف شرط من الشروط الثلاثة امتنع البناء. وجاز النصب أو الرفع.

فمثال تخلف الأول: لامدرسَ مهملُ الطلاب ناجح.

ومثال تخلف الثاني: لاتاجرَ ملابس خداعٌ ناجح.

ومثال تخلف الثالث: لاصانعَ وعاملٌ خداعان ناجحان.

وهذا معنى قوله: (ومفرداً نعتاً.. إلخ) أي: افتح أو انصب أو ارفع النعت المفرد إذا كان لمبني ـ وهو اسم «لا» المفرد ـ إذا ولى النعت المنعوت (تعدل) أي: تكن عادلاً بين الأوجه الثلاثة. و الفاء في قوله: (فافتح) زائدة لتحسين اللفظ. فلا تمنع من تقدم معمول ما دخلت عليه.

ثم أشار في البيت الثاني إلى النعت غير المستوفي للشروط.

وبين أنك مخير فيه بين النصب والرفع دون البناء.

* * *

العطف دون تكرار «لا»

٢٠٣ـ وَالْعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لا احْكُما      لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الْفَصْلِ انْتَمَى

تقدم أنه إذا أُتي بعد اسم «لا» بعاطف ونكرة مفردة فلا يخلو: إما أن تتكرر «لا» أو لاتتكرر. وقد مضى أنها إذا تكررت جاز في المعطوف الرفع والنصب والبناء على التفصيل السابق.

أما إذا لم تتكرر «لا» وهو المراد هنا، فإنه يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول. وقد تقدم قبل هذا البيت أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولايجوز البناء.

مثال ذلك: لامدرسَ وطالبٌ في المعهد.

لامدرسَ فقهٍ وطالبٌ في المعهد.

فيجوز في المعطوف «طالب» النصب عطفاً على محل اسم «لا» في الأول. وعطف على لفظه في الثاني. ويجوز الرفع عطفاً على «لا» مع اسمها كما تقدم.

وهذا معنى قوله: (والعطف إن لم تتكرر «لا» إلخ) أي إذا جاء العطف ولم تتكرر «لا» فاحكم للمعطوف بما (انتمى) أي: انتسب للنعت المفصول من جواز الرفع والنصب وامتناع البناء.

واعلم أن جميع ماتقدم في موضوع العطف هو ما إذا كان المعطوف مفرداً، فإن كان غير مفرد لم يجز إلا النصب والرفع. سواء

تكررت «لا» أم لم تتكرر نحو: لا برَّ ولاعملً خيرٍ أولى من إكرام الوالدين.

وهذا كله إذا كان المعطوف نكرة، فإن كان معرفة لم يجز إلا الرفع على أنه مبتدأ تكررت «لا» أو لم تتكرر نحو: لارجل ولازيد في الدار. أو: لارجل وزيد في الدار، ولايجوز بناؤه ولانصبه عطفاً على محل اسم (لا) لأنها لاتعمل في المعرفة، كما تقدم في أول الباب.

* * *

**٢٠٤ـ وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ استِفْهَامِ مَـــاتَسْتَحِـــقُّ دُونَ الاسْتِفْهَـــامِ**

دخول همزة الاستفهام على «لا»

تدخل همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس، فتبقى على ماكان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها. من العطف والنعت. وجواز الإلغاء إذا تكررت، والاستفهام ـ هنا ـ ثلاثة أنواع:

الأول: أن يقصد بالاستفهام النفي (أي المنصب على الخبر هل هو ثابت أولا؟) نحو: ألا تاجر صادق؟ فهذا استفهام عن نفي الصدق هل هو موجود أولا؟.

الثاني: أن يقصد بالاستفهام التوبيخ نحو قولك للبخيل: ألا إحسان وأنت غني؟ ومنه قول الشاعر:

**ألا ارعــواء لمــن ولــت شبيبتــه وآذنــت بمشيــب بعــد هــرم**[1]

---

(١) ارعواء: انزجار وانكفاف. مصدر ارعوى. والمعنى: ألا يبتعد وينكف عن المعاصي =

الثالث: أن يقصد بالاستفهام التمني نحو: ألا مالَ فأساعد المحتاج[١]. والخبر ـ هنا ـ محذوف تقديره: موجود. ومنه قول الشاعر:

**ألا عُمْرَ ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات[٢]**

وهذا معنى قوله: (وأعط «لا». . إلخ) أي: أعط «لا» النافية للجنس مع همزة الاستفهام، الداخلة عليها. ما تستحقه من الأحكام قبل دخول الاستفهام والمراد همزة الاستفهام باعتبار الأصل. وإلا ففي التوبيخ والتمني خرجت الهمزة عن معناها الأصلي. وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل. ولاطلب مع التوبيخ ولامع التمني.

* * *

حذف الخبر

**٢٠٥ ـ وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إسْقَاطُ الخَبَرْ إذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ**

إذا دلّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس فإنه يحذف. وحذفه

---

= من ذهب شبابه وأنذره المشيب بالكبر والضعف وذهاب القوة؟

(١) من الأساليب الصحيحة في التمني: ألا ماء ماء بارداً فـ(ماء) الأول اسم (لا) والثاني نعت له. وهو نعت موطىء أي ممهد لما بعده. وهو جامد لكنه نُعت بمشتق بعده مثل: مررت برجلٍ رجلٍ صالح. قال الخضري: إنه مبني على الفتح لتركبه مع الأول. اهـ أي فهو مثل: لارجلَ ظريفَ. وخبر (لا) محذوف أي موجود.

(٢) فيرأب: أي يصلح ويجبر. أثأت: أفسدت. والفعل (يرأب) منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب التمني (مستطاع) خبر مقدم أو خبر (لا) (رجوعه) مبتدأ مؤخر أو نائب فاعل لمستطاع.

كثير والدليل قد يكون مقاليًا نحو: هل من رجل حاضر؟ فيقال: لا رجل. وقد يكون حالياً (أي مفهوماً من المقام والحال) كأن يقال للمريض: لابأس. أي: لابأس عليك.

ومن الحذف قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾[(١)] أي: فلا فوت لهم، وقال الشاعر:

**لايصلح الناس فوضى لاسراة[(٢)] لهم ولاسراة إذا جهالهم سادوا**

أي: ولاسراة لهم إذا جهالهم سادوا.

فإن لم يدلَّ على الخبر دليل لم يجز حذفه نحو: لاطالب في الفصل. ومنه قوله ﷺ: (لا أحد أغير من الله)[(٣)].

وهذا معنى قوله: (وشاع في هذا الباب .. إلخ) أي: كثر في باب «لا» التي لنفي الجنس حذف الخبر. إذا ظهر المراد. ولايظهر المراد إلا إذا وجد دليل

---

(١) سورة سبأ، آية: ٥١.

(٢) جمع سري. بمعنى شريف. وهو جمع على غير قياس. وقد ذكرت ذلك في آخر المبتدأ والخبر فارجع إليه.

(٣) الحديث رواه البخاري في صحيحه في باب الصدقة في الكسوف. وهو في مسلم بلفظ آخر و(أغير) معناه: لا أحد أغير من الله إذا انتهكت محارمه. وغيرة الله من جنس صفاته التي يختص بها فهي ليست مماثلة لغيرة المخلوقين بل هي صفة تليق بعظمته وجلاله.

# ظَـــنَّ وَأَخَــوَاتُهَـــا

عمل ظن وأخواتها وبيان أنواعها

٢٠٦ـ انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا    أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا
٢٠٧ـ ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمتُ مَعَ عَدْ    حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ
٢٠٨ـ وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرا    أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو (ظن وأخواتها) فتنصب المبتدأ والخبر وتغير اسمهما إذ يصير كل منهما مفعولاً به. وبالرغم من اعتبارهما مفعولين هما عمدتان لافضلتان كبقية المفعولات. لأن أصلهما المبتدأ والخبر.

وتنفرد عن غيرها من النواسخ في أنه لابد لها من فاعل. وهي إما أفعال وهو الأكثر. أو أسماء تعمل عملها، كما سيأتي إن شاء الله.

وأفعال هذا الباب قسمان: أفعال القلوب وأفعال التحويل.

أما أفعال القلوب فهي: التي معانيها قائمة بالقلب. متصلة به كالعلم واليقين والظن ونحوها وتنقسم أربعة أقسام:

الأول: ما يفيد في الخبر يقيناً، والمراد باليقين: الاعتقاد الجازم. وهو ثلاثة أفعال: «وجد» و«تعلم» بمعنى: اعلم[1] و«درى».

---

(١) هذا التقييد احتراز من الفعل (تعلم) الذي معناه تحصيل العلم في المستقبل بتحصيل أسبابه نحو: تعلَّم النحو. وهذا متصرف له ماض (تعلَّمَ) ومضارع (يتعلم) ولا ينصب =

فمثال وجد : وجدت الصلاح باب الخير. قال تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾[١] فالهاء: مفعول أول. و«صابراً» مفعول ثان.

وأما (تعلم) بمعنى «اعلم» فالكثير فيها أن تتعدى إلى (أن) المؤكدة ومعموليها نحو: تعلم أن الرباء بلاء[٢] ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

فقلت تعلم أن للصيد غرةً ... وإلا تضيعها فإنك قاتله[٣]

ويقل أن ينصب مفعولين كل منهما اسم مفرد نحو: تعلم الحياةَ جهاداً. ومنه قول الشاعر:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها ... فبالغ بلطف في التحيل والمكر[٤]

---

= إلامفعولاً واحداً. بخلاف (تعلم) بمعنى (اعلم) فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال نحو: تعلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من واجبات الدين وهو ينصب مفعولين، والغالب دخوله على أن ومعموليها، وهو غير متصرف، كما سيأتي إن شاء الله.

(١) سورة ص، آية: ٤٤.

(٢) تعلم: فعل أمر ناسخ ينصب مفعولين والفاعل أنت، و(أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تعلم) وهذه قاعدة في هذاالباب أن الفعل الناسخ إذا دخل على أنَّ ومعموليها أو على أنْ مع الفعل ومرفوعه فإن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين، ويغني عنهما، ويستثنى من ذلك أفعال التحويل فلا تدخل على أنَّ ولا على (أنْ).

(٣) معناه: اعلم وتيقن أن للصيد أوقاتاً يهدأ فيها ويستريح، فإذا انتهزت هذه الفرصة فإنك قاتله لامحالة. وقوله: (وإلا تضيعها) فيه إدغام أداة الشرط بـ (لا) النافية. وأن واسمها (غرة) وخبرها (للصيد) في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تعلم).

(٤) معناه: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال ظفرها بعدوها وقهرها له، فعليك أن تبذل =

وأما (درى) فالأكثر فيه أن يتعدى لواحد بالباء، تقول: دريت بسفرك. فإن دخلت عليه الهمزة تعدى بها لواحد. ولثان بالباء كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾[١] فضمير المخاطب مفعول أول. والجار والمجرور مفعول ثانٍ.

وقد ينصب (درى) مفعولين بنفسه، ولكنه قليل نحو: دريت ثمرة العلمِ العملَ، ومنه قول الشاعر:

**دريت الوفيَّ العهد ياعرو فاغتبط    فإن اغتباطاً بالوفاء حميد**[٢]

فالمفعول الأول (التاء) التي وقعت نائب فاعل. والثاني قوله: (الوفيَّ).

القسم الثاني من أفعال القلوب: ما يفيد في الخبر رجحاناً أي رجحان اليقين، وأفعاله خمسة: (جعل) بمعنى: اعتقد و(حجا) و(عدَّ) و(هبْ) و(زعم).

فمثال (جعل): جعلت العلاج نافعاً. أي: اعتقدت. ومنه في بعض الآراء[٣]، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ

---

= جهدك في أخذ الأشياء بالحيلة والدهاء برفق ولين.

(١) سورة يونس، آية: ١٦.

(٢) معناه: تيقين الناس وعلموا - ياعروة - أنك تفي بالعهد. فاغتبط بهذه الخصلة الكريمة، فإن الاغتباط بمثل هذه الصفة أمر محمود..

(٣) راجع دراسات لأسلوب القران الكريم (٣/ ٢/ ٣٨٨).

إِنَٰثًاۚ﴾(١) أي: اعتقدوا. ومثال (حجا) حجوت الجوَّ بارداً. ومنه قول الشاعر:

**قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألمّت بنا يوماً ملمات**

ومثال (عدَّ) عددت الصديق أخاً. ومنه قول الشاعر:

**فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العُدْمِ**(٢)

ومثال: (هبْ):

**فقلت أجرني أبا مالك وإلا فهبني أمرأً هالكاً**

وأما (زعم) فالأكثر فيها أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) المؤكدة، سواء كانت مشددة أو مخففة من الثقيلة. نحو: من زعم أن يخدع الناس فهو المخدوع، ومنه قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾(٣) وقوله تعالى: ﴿إِن زَعَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ أَوۡلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٦﴾(٤) والمصدر المؤول سد مسد مفعولي زعم.

وقد تتعدى إلى المفعولين بغير توسط (أن) بينهما نحو: أنت زعمت خالداً جريئاً ومنه قول الشاعر:

**زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيباً**(٥)

---

(١) سورة الزخرف، آية: ١٩.

(٢) المولى: المراد به ـ هنا ـ الصاحب والناصر. العدم: أي الفقر.

(٣) سورة التغابن، آية: ٧.

(٤) سورة الجمعة، آية: ٦.

(٥) الشيخ: هو الذي ظهر عليه الضعف والشيب. ويغلب أن يكون من سن الخمسين. يدب دبيباً: أي يمشي مشياً وئيداً.

القسم الثالث من أفعال القلوب: ما يفيد في الخبر يقيناً أو رجحاناً، والغالب كونه لليقين وهو فعلان: (رأى) و(علم).

فمثال (رأى) رأيت العلماء باقين مابقي الدهر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾[1] فالأولى للظن، والثانية لليقين. أي: يظنون البعث ممتنعاً، ونعلمه واقعاً لامحالة.

ومثال (علم): علمت الصلح خيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2] أي تيقن واعتقد، وأن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (اعلم) وقال الشاعر:

**علمتك الباذل المعروف فانبعثت  إليك بي واجفات الشوق والأمل[3]**

فـ (علم) لليقين، والدليل أن المقام مقام مدح واستجداء.

القسم الرابع: ما يفيد في الخبر رجحاناً أو يقيناً، والغالب كونه للرجحان. وهو ثلاثة: (ظن) و(خال) و(حسب).

فمثال (ظن): ظننت الكتاب موجوداً. ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ۝١٠١﴾[4] وقد تستعمل لليقين، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[5].

---

(١) سورة المعارج، الآيتان: ٦، ٧.
(٢) سورة محمد، آية: ١٩.
(٣) فانبعثت: أي ثارت وتحركت. واجفات: جمع واجفة ضرب من السير السريع، والمراد دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه.
(٤) سورة الإسراء، آية: ١٠١.
(٥) سورة البقرة، آية: ٤٦.

ومثال (خال): خِلتُ الدراسةَ مُتعةً. وقد وردت بمعنى (اليقين) في قول الشاعر:

**دعـانـي الغـوانـي عمهـن وخِلْتُنِـي لي اسم فلا أدعى به وهو أول**

وذلك لأنه لايظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك.

ومثال (حسب) حسب المهملُ النجاحَ سهلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾(١).

أما النوع الثاني من أفعال هذا الباب فهو: أفعال التحويل: وهي التي تدل على تحول الشيء وانتقاله من حالة إلى أخرى. وتسمى ـ أيضاً ـ أفعال التصيير. لأن كل فعل منها بمعنى (صيّر).

وهي سبعة: جعل، وردَّ، وترك، واتخذ، وتَخِذَ، وصيَّر، ووهبَ.

فمثال (جعل) : جعلت الذهب خاتماً، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾ ﴾(٢).

ومثال (ردَّ) ردت الاستقامةُ الوجوهَ المظلمة نيرةً، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ ﴾(٣) على رأي من يعرب (كافرين) مفعولاً ثانياً وهو

---

(١) سورة إبراهيم، آية: ٤٢.

(٢) سورة الفرقان، آية: ٢٣، قدمنا: أي عمدنا، والهباء: ما يُرى من غبارٍ في شعاع الشمس الداخل من النافذة.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٠٠.

الأظهر. وقوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾[(١)]

ومثال: (ترك) تركت الطلاب يبحثون في المسألة، ومنه قوله تعالى: ﴿۞ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾[(٢)].

ومثال (اتخذ) اتخذت طالب العلم صديقاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾[(٣)].

ومثال (تخذ) بالتخفيف ـ تَخِذَتِ الحرارةُ الثلجَ ماءً. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾[(٤)] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بتخفيف التاء وكسر الخاء على وزن (لعلمت) وقرأ بقية السبعة بتشديد التاء وفتح الخاء.

ومثال (صير) صيرت الزجاج لامعاً.

ومثال (وهب) وهبني الله فداء الحق.

وإلى ما تقدم من التفصيل أشار ابن مالك بقوله: (انصب بفعل القلب.. إلخ) أي انصب بالفعل القلبي (جزأي ابتدا) أي: المبتدأ والخبر[(٥)] وأشار بقوله: (أعني رأى.. إلخ) إلى أن المقصود أفعال

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٠٩.
(٢) سورة الكهف، آية: ٩٩.
(٣) سورة النساء، آية: ١٢٥.
(٤) سورة الكهف، آية: ٧٧.
(٥) لايلزم دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبرحقيقة، فقد تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر، وقد تدخل على ماليس أصله المبتدأوالخبر. والمعول على استقامة المعنى =

معينة. إذ ليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين، بل منه ما هو لازم نحو: فكر الطالب. ومنه ما هو متعدٍّ لواحد نحو: فهمت المسألة، ثم عدد أفعال القلوب التي تنصب مفعولين.

وقد قضت ضرورة الشعر على الناظم أن يزيد الألف في آخر الفعلين (وجد وصير) وأن يخفف الدال في الفعل (عدَّ).

وقوله (وجعل اللذ كاعتقد) احتراز من (جعل) التي بمعنى (صيّر) فإنها من أفعال التحويل ـ كما مرَّ ـ وقوله (اللذ) اسم موصول. وهو لغة في (الذي)، ثم أشار إلى أفعال التحويل بقوله: (والتي كصيَّرا) ولم يذكرها.

* * *

أحكام هذه الأفعال

**٢٠٩ـ وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ والإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ والأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا**

**٢١٠ـ كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ**

أفعال القلوب كلها متصرفة ماعدا (هبْ، وتعلَّم) فهما ملازمان للأمر. أما أفعال التحويل فهي متصرفة إلا (وهب) فهو ملازم للمضي ويثبت لغير الماضي من المضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها من التصاريف ماثبت للماضي من العمل وغيره.

---

= المراد بغير غموض، فمثلاً في أفعال التحويل نحو: صيّرت الذهب خاتماً. لايصح أن تقول: الذهب خاتم، وكذا في بعض أفعال القلوب مثل، لاتحسب المجد تمراً. فلا يستقيم أن تقول: المجد تمر..

تقول: ظننت خالداً مسافراً. والمضارع نحو: أظن خالداً مسافراً. والأمر نحو ظُنَّ خالداً مسافراً. واسم الفاعل نحو أنا ظان خالداً مسافرًا، واسم المفعول نحو: خالد مظنون أبوه مسافرًا. فـ(أبوه) نائب فاعل لاسم المفعول و (مسافراً) مفعول ثانٍ. والمصدر نحو: عجبت من ظنك خالداً مسافراً.

ومن التصاريف قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ۝١٠٢﴾[1] وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾[2] وقال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[3] وقال تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾[4] وقال تعالى: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾[5].

وقد اختصت أفعال القلوب المتصرفة بالتعليق والإلغاء[6]. وأما غير المتصرفة فلايكون فيها تعليق ولا إلغاء. وكذلك أفعال التحويل..

وهذا معنى قوله: (وخُصَّ بالتعليق.. إلخ) أي خص بالإلغاء والتعليق الأفعال التي ذكرت في النظم - في الأبيات السابقة - قبل

---

(١) سورة الإسراء، آية: ١٠٢.
(٢) سورة المعارج، الآيتان، ٦، ٧.
(٣) سورة محمد، آية: ١٩.
(٤) سورة البقرة، آية: ١٠٩.
(٥) سورة النور، آية: ١١.
(٦) يأتي البحث فيهما قريباً إن شاء الله. كما اختصت الأفعال القلبية المتصرفة بأن المصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها و(أنْ) وما دخلت عليه. يسد مسد المفعولين ويغني عنهما بشرط خلو خبر (إن) من لام الابتداء، لأن وجودها موجب للكسر. والتعليق كما تقدم في باب (إنَّ) وكما سيأتي في ذكر المعلقات وفي الباب أمثلة لذلك.

(هب) وعددها أحد عشر فعلاً، والفعل (هب) ملازم للأمر. وكذا (تعلم) وإذا جاء غير الماضي من سوى (هب وتعلم) فأعطه ما علم من الأحكام التي تكون للماضي من العمل والتعليق والإلغاء. وقوله (زكن) أي: علم.

* * *

الإلغاء والتعليق

٢١١ـ وَجَوِّزِ الإلْغَاءَ لافِي الابْتِدَا وانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أوْ لامَ ابْتِدَا

٢١٢ـ فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَاتَقَدَّمَا والْتَزِمِ التَّعلِيقَ قَبْلَ نَفِي مَا

٢١٣ـ وَإنْ وَلا لامُ ابْتداءٍ أوْ قَسَمْ كَذَا والاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

أفعال هذا الباب لها ثلاثة أحكام:

الأول: الإعمال وهو نصب المبتدأ والخبر، وهذا هو الأصل. وهو واقع في أفعال القلوب والتحويل.

الثاني: الإلغاء.

الثالث: التعليق.

وهذان خاصان بأفعال القلوب المتصرفة كما تقدم.

أما الإلغاء فهو: إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه أو تأخره نحو: الصدق ـ علمت ـ نافع. فالصدق: مبتدأ. ونافع: خبر. وجملة علمت اعتراضية لامحل لها. فلم يعمل الفعل لافي اللفظ ولا في المحل.

ونحو: الصدق نافع علمت. فجملة (علمت) مستأنفة لامحل لها.

وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله لضعفه بالتأخر. وفي المتوسط

الإعمال أقوى لأنه الأصل. وقيل: سواء.

وأما العامل المتقدم في نحو: علمت الصدق نافعاً. فلايجوز إلغاؤه. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش مستدلين بالسماع عن العرب: كقول كعب بن زهير رضي الله عنه:

**أرجـو وآمـل أن تـدنـو مـودتهـا وما إخال[(١)] لدينا منك تنويل[(٢)]**

فالشاعر ألغى الفعل (إخال) بمعنى (أظن) مع تقدمه، فأتى بالمبتدأ (تنويل) مرفوعاً، والخبر (لدينا)، ومثله قول الشاعر:

**كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت مِلاكُ الشيمة الأدبُ[(٣)]**

فألغى الفعل (وجد) مع تقدمه، لأنه رفع المبتدأ والخبر (ملاكُ: الشيمة الأدبُ).

وقد ذهب البصريون إلى تأويل البيتين ـ وغيرهما ـ بما يتمشى مع القواعد العامة، فقالوا: إن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن تقديره (وما إخاله) و(وجدته) والجملة بعده هي المفعول الثاني. أو أن الفعل معلق عن العمل بلام الابتداء المقدرة والأصل. (للدنيا)

---

(١) تقدم ضبط هذا اللفظ في أواخر باب النكرة والمعرفة.

(٢) مودتها: الضمير يعود على (سعاد) في أول القصيدة. وما إخال: أظن، تنويل: عطاء.

(٣) الكاف في مثل هذا الأسلوب اسم بمعنى (مثل) صفة لمصدر محذوف واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور. والتقدير: تأديباً مثل ذلك التأديب، وهو التأديب المذكور في بيت سابق وهو قوله:

أكنيـه حيـن أناديـه لأكـرمـه ولاألقبـه والسـوأة اللقـب

وقوله (ملاك) أي قوام الشيء وما يجمعه و(الشيمة) الخلق.

و(لملاك) ثم حذفت اللام وبقي التعليق. فليس هو من الإلغاء.

وكلا التأويلين فيه تكلف لايخفى. فالأولى إبقاء البيتين وغيرهما بلا تأويل ومسايرة القواعد والأصول العامة في الكتابة والكلام.

أما التعليق فهو: إبطال العمل لفظاً لامحلاً لمجيء ماله صدر الكلام بعد الفعل الناسخ. ومعناه: منع الناسخ من العمل الظاهر - وهو النصب - في لفظ المفعولين معاً أو لفظ أحدهما أما في المحل والتقدير فهو عامل. فمثلاً:

علمت الإسبال محرماً. نجد الفعل (علم) قد نصب المفعولين مباشرة فإذا قلنا: علمت للإسبالُ محرمٌ، لم ينصب الفعل (علم) شيئاً في الظاهر بسبب وجود مانع من ذلك وهي (لام الابتداء) التي فصلت الفعل الناسخ عن مفعوليه، لأن لها الصدارة، ولكن هذا الفعل نصب المحل. فنقول عند الإعراب، الإسبال: مبتدأ، محرم: خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم).

وإذا قلت: علمت الإسبالَ لهو المحرم، فإن الفعل عُلق عن العمل في المفعول الثاني دون الأول. فجملة (لهو المحرم) في محل نصب سدت مسد المفعول به الثاني، وبهذا يتبين أن التعليق قد يقع للفعل الناسخ عن كلا المفعولين، وقد يأتي المفعول الأول صريحاً. ويكون التعليق في الثاني فقط.

والمعلق عن العمل أنواع:

١ ـ حروف النفي (ما، وإن، ولا) دون غيرها. فمثال (ما): علمت ما التهورُ شجاعةٌ، قال تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ۝٤٨﴾[1] وقال تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ۝٣٥﴾[2] ومثال (إن): وجدت إنِ التحيّل جائز. أي: ماالتحيل جائز. قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۝٥٢﴾[3].

ومثال (لا): ألفيت لا الإفراط محمود ولا التفريط.

٢ ـ لام الابتداء نحو: علمت لزوال النعمة بكفرها. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْأٓخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[4].

٣ ـ لام القسم نحو: علمت ليحاسبن المرء على عمله. ومنه قول لبيد:

---

(١) سورة فصلت، آية: ٤٨، لهم: خبر مقدم. من محيص: من حرف جر زائد إعراباً لامعنى. ومحيص: مبتدأ مؤخر. والجملة في محل نصب سد مسد مفعولي (ظن).

(٢) سورة الشورى، آية: ٣٥.

(٣) سورة الإسراء، آية: ٥٢، إلا قليلاً: إلا: حرف استثناء مُلغى. قليلاً: نائب ظرف زمان منصوب أي: إلا وقتاً قليلاً. أو مفعول مطلق نائب عن المصدر أي: إلا لبثا قليلاً. وجملة (إن لبثتم إلا قليلاً) في محل نصب سدت مسد مفعولي (تظنون).

(٤) سورة البقرة، آية: ١٠٢، لمن: اللام هي لام الابتداء، ومن: اسم موصول مبتدأ. وجملة (اشتراه) صلة (ماله) ما: نافية. والجار والمجرور: خبر مقدم. من خلاق: من: حرف جر زائد إعراباً لامعنى. خلاق: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. والجملة خبر (من) الموصولة والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد مفعولي (علموا).

ولقد علمت لتأتينَّ منيتي إن المنايا لاتطيش سهامها[١]

٤ـ الاستفهام وله ثلاث صور:

أ ـ أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: علمت أيُّهم مواظب على الصلاة؟ ومنه قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[٢].

ب ـ أن يكون أحد المفعولين مضافاً إلى اسم استفهام نحو: علمت صاحبُ أيِّهم المواظب؟

جـ ـ أن يكون أحد المفعولين دخلت عليه أداة استفهام نحو: علمت أعليٌّ مسافر أم مقيم؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾﴾[٣].

قال ابن مالك عن الإلغاء: (وجوز الإلغاء.. إلخ) أي أن الإلغاء جائز لاواجب، ولايكون الإلغاء حين يكون الناسخ في ابتداء جملته أي: متقدماً على المفعولين فإن جاء من كلام العرب ما ظاهره إلغاء

---

(١) لاتطيش: لاتخيب ولاتخطىء. والمعنى: أن الموت واقع لابد منه. واللام في قوله (لتأتينَّ) واقعة في جواب القسم. والجملة لامحل لها جواب القسم. وقد سدت مسد مفعولي (علم).

(٢) سورة الكهف، آية: ١٢، لنعلم: اللام لام التعليل. والمضارع بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة جوازاً بعد لام التعليل و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بالفعل (بعثناهم) و(أي الحزبين) مبتدأ و(أحصى) خبر والجملة في محل نصب.

(٣) سورة الأنبياء، آية: ١٠٩، إن: نافية. أقريب: مبتدأ، أم بعيد، معطوف عليه، ما: اسم موصول خبر المبتدأ. أو فاعل سد مسد الخبر وجملة (توعدون) صلة، والجملة في محل نصب والمعنى: ما أدري جواب هذا السؤال.

العامل المتقدم فإنك تقدر ضمير الشأن أو لام الابتداء على ما بينا سابقاً.

وقال عن التعليق (والتزم التعليق.) أي: يجب التعليق إذا وقع العامل قبل (ما) النافية. أو (إن) أو (لا) وكذلك يعلق العامل إذا وقع بعد لام الابتداء أو لام القسم. وقوله: (والاستفهام ذا له انحتم) ذا: أي التعليق والتقدير. والاستفهام وجب لأجله التعليق.

* * *

تعدية ظن وعلم لمفعول واحد

٢١٤ـ لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَه تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

تقدم أن (علم) من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين، وذكر في هذ البيت أنها تأتي بمعنى عرف. ويكون مصدرها (العلم) بمعنى (العرفان) فتنصب مفعولاً واحداً[1] نحو: علمت الخبر أي: عرفته. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[2] وقال

---

(١) فرق العلماء بين العلم والمعرفة. فالمعرفة تتعلق بذات الشيء، والعلم يتعلق بصفاته وأحواله، تقول: عرفت خالداً. وعلمت بكراً مسافراً. فالمعرفة تمييز المعروف من غيره، والعلم يفيد تمييز ما يوصف به عن غيره. وقد جاء في (المصباح المنير) «مادة عرف» ما نصه: (عرفته ـ عِرْفة ـ بالكسر ـ وعرفاناً: علمته بحاسة من الحواس الخمس) هذا فرق معنوي. أما اللفظي فإن (عرف) تنصب مفعولاً واحداً. قال تعالى: ﴿يعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾ وعلم تنصب مفعولين ـ كما في أول الباب ـ فإن نصبت واحداً فهي بمعنى (عرف) فإن بقيت على معناها فلابد من تقدير المفعول الثاني. ولابن القيم رحمه الله بحث وافٍ في هذا الموضوع في كتابه (مدارج السالكين) (٣/ ٣٣٥) و(بدائع الفوائد) (٢/ ٦٢).

(٢) سورة النحل، آية: ٧٨.

تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[١].

كما تقدم أن (ظن) من أفعال الرجحان التي تنصب مفعولين. وذكر هنا أنها تأتي بمعنى (اتهم) ومصدرها (الظن) بمعنى: الاتهام. نحو: اختفى كتابي وظننت خالداً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾[٢] على قراءة (الظاء) بمعنى: متهم فـ (ظنين) فعيل بمعنى مفعول، وقد نصب مفعولاً واحداً. وهو نائب الفاعل. الضمير المستتر.

وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. ومعناها: ليس بمتهم في أن يأتي من عنده بشيء زيادة فيما أوحى إليه أو ينتقص منه شيئاً.

وقرأ الباقون بـ (ضنين) بالضاد. على معنى: ببخيل. فهو فعيل بمعنى: فاعل. أي: ليس محمد ﷺ ببخيل في بيان ما أُوحي إليه وكتمانه، بل بينه للناس.

وهذا معنى قوله: (لعلم عرفان.. إلخ) أي: أن (علم) إذا كانت بمعنى عرف، ومصدرها العرفان، و(ظنّ)، إذا كانت بمعنى اتهم ومصدرها الظن بمعنى الاتهام. تعدت كل منها إلى مفعول واحد.

وخصهما ابن مالك بالذكر لأن (علم) أصل في أفعال اليقين (وظن) في أفعال الرجحان، ولأنهما ينصبان واحداً، ولايخرجان

---

(١) سورة الأنفال، آية: ٦٠.

(٢) سورة التكوير، آية: ٢٤.

عن القلبية أما غيرهما فينصب مفعولين حملاً عليهما، ويخرج عن القلبية غالباً.

* * *

رأي الحُلمية

٢١٥ـ وَلرَأى الرُّؤيا انْمِ ما لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

إذا كانت رأى حُلمية ـ أي للرؤيا في المنام ـ تعدت إلى مفعولين. كما تتعدى إليهما (علم) المذكورة في أول الباب.

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾[1] فالياء: مفعول أول لـ (رأى) في الموضعين. وجملة (أعصر خمراً) و(أحمل فوق رأسي خبزاً) في محل نصب مفعول ثان. ومثله قوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾[2] فـ (رأى) حُلمية لدلالة متعلقها على أنه منام، ولقوله تعالى: ﴿لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾[4] والكثير استعمال الرؤيا لما في المنام، فـ (أحد عشر) مبني على فتح الجزئين في محل نصب مفعول أول، و(ساجدين) مفعول ثان[5].

---

(١) سورة يوسف، آية: ٣٦.
(٢) سورة يوسف، آية: ٤.
(٣) سورة يوسف، آية: ٥.
(٤) سورة يوسف، آية: ١٠٠.
(٥) يرى العكبري في إعراب القرآن (٢/ ٧٢٢) أن الرؤية ـ هنا ـ من رؤية العين. فيكون قوله ﴿ساجدين﴾ حالاً والظاهر هو ما ذكرنا والله أعلم.

وهذا معنى قوله: (ولرأى الرؤيا.. إلخ) أي: انسب لـ (رأي) التي مصدرها (الرؤيا) ما (انتمى) أي: انتسب لـ (علم) المذكورة (من قبل) احترازاً من (علم) المذكورة قبل هذا البيت، فإنها لاتنصب إلا مفعولاً واحداً.

وقد عبر المصنف عن (رأى) الحلمية بمصدرها (الرؤيا) وهو يقع مصدراً لرأى الحلمية كقوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ﴾[1] ولرأي البصرية كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾[2] وقد روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: هي رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ ليلة أسرى به أهـ. والكثير استعمال (الرؤيا) مصدراً لـ (رأى الحلمية).

* * *

حذف المعمول في هذا الباب

٢١٦ـ ولاتُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

لايجوز في هذا الباب حذف المفعولين أو أحدهما إلا إذا دلَّ عليه دليل.

فمثال حذفهما أن يقال: هل علمت البلاغة إيجازاً. فتجيب: نعم. علمت .... أي: علمت البلاغة إيجازاً. ومنه قوله تعالى:

---

(١) سورة يوسف، آية: ١٠٠.
(٢) سورة الإسراء، آية: ٦٠.

﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾[(١)] أي: تزعمونهم شركاء. والأولى أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء بدليل ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ ﴾[(٢)] ولأن الغالب في (زعم) ـ كما تقدم ـ أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) وصلتها.

ومثال حذف أحدهما أن يقال: هل علمت في هذا الحي أحداً فقيرًا؟ فتجيب: علمت محمداً. أي: علمت محمداً فقيراً. فحذف الثاني، وحذفه كثير. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾ ﴾[(٣)] أي: اتخذتم العجل إلهاً[(٤)].

ومثال حذف الأول وهو أقل مما قبله: أن يقال: ما مبلغ علمك بحكم إسبال الثياب؟ فتقول: أعلم...... محرماً. وعليه وعيد شديد. أي: أعلم الإسبال محرماً..

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾[(٥)]

---

(١) سورة القصص، آية: ٧٤.

(٢) سورة الأنعام، آية: ٩٤.

(٣) سورة البقرة، آية: ٥١.

(٤) هذا على قول. وقيل إن الفعل متعدٍّ لواحد. وفي الكلام حذف أي: وعبدتموه إلهاً ومما يؤيد ذلك أنه لم يصرح بالمفعول الثاني ولا في موضع واحد. قال تعالى ﴿واتخذ قوم موسى﴾ ﴿اتخذوه وكانوا ظالمين﴾ ﴿إن الذين اتخذوا العجل﴾ ومما يرجح الأول استلزام الثاني حذف الجملة. ولايلزم في الأول إلا حذف مفعول وهو مفرد. وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة.

(٥) سورة النساء، آية: ٥.

أي: جعلها الله لكم قياماً.

وهذا معنى قوله: (ولاتجز هنا..) أي: لاتجز في هذا الباب حذف مفعولين ولامفعول واحد، إلا إذا دل على ذلك دليل.

* * *

استعمال القول بمعنى «الظن»

٢١٧ـ وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
٢١٨ـ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أوْ كَظَرْفٍ أوْ عَمَلْ وَإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
٢١٩ـ وَأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

الأصل فيما تعلق من الجمل الاسمية أو الفعلية بقول أن يورد محكيًّا على هيئته من غير تغيير.

فمثال الاسمية بعد القول: قال رسول الله ﷺ: «البرُّ حسن الخلق»، فالجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد المفعول به للقول واشتهرت بين المعربين بأنها مقول القول، وليست مفعولاً به، لأن المفعول به لايكون جملة.

ومثال الفعلية بعد القول: قال رسول الله ﷺ: «بعثتُ بجوامع الكلم».

أما المفرد بمعنى الجملة فإنه ينصب بالقول على أنه مفعول به مباشرة نحو: قلت حديثاً. ونحو: قل كلمة تنفع الحاضرين.

ويجوز إجراء القول مجرى (الظن) بأن ينصب الفعل (قال) وما تصرف منه المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما (ظن) وهذا خاص

بالجملة الاسمية فقط. أما الفعلية فلابد فيها من الحكاية. والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين:

الأول: مذهب عامة العرب أنه لايجري القول مجرى الظن إلا بشروط أربعة، أخذها النحويون من كلام العرب، وهي:

١ـ أن يكون الفعل مضارعاً.

٢ـ أن يكون للمخاطب.

٣ـ أن يكون مسبوقاً باستفهام حرف أو اسم.

٤ـ ألا يفصل بين الفعل والاستفهام بفاصل. باستثناء ثلاثة أشياء، وهي: الظرف أو الجار مع المجرور أو معمول آخر للفعل، وكثير من النحاة لايشترط هذا الشرط، ورأيه قوي.

مثال المستوفي للشروط: أتقول: الاجتماعَ المنتظرَ مفيداً؟ أي: أتظن؟ ومنه قول الشاعر:

**متى تقول القلص الرواسما يحملن أم قاسم وقاسما**[1]

فإن كان الفعل غير مضارع نحو: قال خالد: علي مسافر. أو مضارعاً ليس للمخاطب نحو: أيقول خالد: علي مسافر؟ أو لم يسبق

---

(١) القلص بوزن الكتب جمع قلوص. وهي الشابة من الإبل (الرواسم) المسرعات في سيرهن من (الرسيم) وهو ضرب من سير الإبل السريع، والمعنى: متى تظن النوق المسرعات في سيرهن يحملن إليَّ من أشتاق إليه. و(متى) اسم استفهام في محل نصب على الظرفية وعامله الفعل (تقول) والقلص: مفعول أول لتقول، وجملة (يحملن) المفعول الثاني.

باستفهام نحو: أنت تقول: علي مسافر؟ فإن القول لاينصب مفعولين عند من يشترط الشروط المتقدمة.

فإن فصل الفعل عن الاستفهام لم ينصب الفعل مفعولين عند من يشترط عدم الفصل نحو: أأنت تقول: علي مسافر. إلا إن كان الفاصل ظرفاً نحو: أبعد الصلاة. تقول: إمامَ المسجدِ متكلماً؟! أو جاراً ومجروراً نحو: أفي المسجد تقول: محمداً متكلماً. أو معمولاً للفعل نحو: أمحمداً تقول: متكلماً. فإن ذلك لايضر، ومن هذا قول الشاعر:

**أجهالاً تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا[1]**

فـ (جهالاً) مفعول ثان. و(بني لؤي) مفعول أول. والفاصل بين الهمزة والمضارع هو معمول الفعل والأصل: أتقول بني لؤي جهالاً؟.

والحكاية جائزة حتى مع وجود الشروط. لأنه الأصل. فالشروط ليست موجبة لإجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين. وإنما هي شروط جواز.

---

(١) بني لؤي: أراد بهم جمهور قريش لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر ابن مالك بن النضر (متجاهلينا) المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل. والمعنى: أتظن قريشاً جهالاً حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على مضر، مع فضلهم عليهم؟ أم عالمين بحقيقة الأمر، ولكنهم يتصنعون الجهل لحاجة في أنفسهم؟ وقوله (أم متجاهلينا) معطوف على (أجهالاً).

المذهب الثاني: مذهب بني سُليم. وهو إجراء القول مجرى (الظن) بلا شرط. نحو: قال خالد: إمامَ المسجد متكلماً. ومنه قول الشاعر:

**قالت وكنتُ رجلاً فطيناً هذا ـ لعمر الله ـ إسرائينا**[١]

فـ (هذا) مفعول أول، و(إسرائينا) مفعول ثان. وقد جاء القول بلفظ الماضي..

وهذا معنى قوله: (وكتظن اجعل تقول..) أي: اجعل (تقول) المضارع للمخاطب مثل (تظن) في المعنى والعمل إن وقع هذا المضارع بعد أداة يستفهم بها، ولم ينفصل ذلك المضارع عنها بفاصل غير الظرف أو الجار والمجرور أو معمول الفعل. ثم أشار بالبيت الأخير إلى مذهب بني سليم. نحو (قل ذا مشفقا) فهذا فعل أمر أجري مجرى الظن على لغة بني سليم.

---

(١) البيت لأعرابي صاد ضبًّا فاتى به أهله فقالت له امرأته (هذا ـ لعمر الله ـ إسرائين) أي هو مما مسخ من بني إسرائيل. والفطين: وصف من الفطنة وهي الفهم. (وإسرائين) لغة في إسرائيل.

# أَعْلَـمَ وَأَرَى

أصل «أعلم وأرى»

٢٢٠ـ إِلَـى ثَـلاَثَـةٍ رَأى وَعَلِمَـا عَـدَّوْا إذا صَـارَا أَرَى وأَعْلَمَـا

(أعلم) و(أرى) أصلهما (رأى) و(علم) المتعديان لاثنين. فإذا دخلت عليهما همزة التعدية. تعديا إلى ثلاثة مفاعيل[١] نحو: علم الشبابُ الاستقامةَ طريقَ النجاةِ. فتقول: أعلمت الشبابَ الاستقامةَ طريقَ النجاةِ، فـ (الشباب): مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة. و(الاستقامة) مفعول ثان. و(طريق النجاة) مفعول ثالث.

ونحو: رأيت الربا محقاً للبركة. فتقول: أريت التاجرَ الربَا محقاً للبركة فـ (التاجر) مفعول أول، و(الربا) مفعول ثان منصوب بفتحة مقدرة و(محقاً) مفعول ثالث[٢].

وهذا معنى قوله (إلى ثلاثة رأى وعلماً عَدَّوْا) أي: عدى النحويون (رأى) و(علم) إلى ثلاثة مفاعيل إذا دخلت عليهما همزة النقل. وصارا (أرى) و(أعلما) والألف في قوله (علما وأعلما) ألف

---

(١) هذا رأي جمهور النحويين وهو أن التعدية بهمزة النقل مقصورة على هذين الفعلين، ويرى آخرون أن ذلك شامل لجميع الأفعال القلبية، فتقول في: ظن خالد أباه مسافراً. أظننت خالداً أباه مسافراً. بمعنى جعلته يظن.

(٢) رأى هنا بمعنى (علم) ويلحق بذلك (رأى) الحُلمية. فتتعدى بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل كما في قوله تعالى: ﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراكهم كثيراً لفشلتم﴾ فالكاف (في الموضعين) مفعول أول و(هم) مفعول ثان. و(قليلاً وكثيراً) مفعول ثالث.

الإطلاق زيدت لوزن الشعر.

***

أحكام المفعولين الثاني والثالث

٢٢١ـ ومَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا    لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أيْضًا حُقِّقَا

المفعول الأول لـ (أعلم وأرى) ليس له حكم خاص بل هو كسائر المفاعيل. أما الثاني والثالث فيثبت لهما من الأحكام ما ثبت لمفعولي (علم ورأى) وهي الأحكام الآتية:

١ ـ أن أصلهما المبتدأ والخبر. فنحو: أعلمت الموظف الإخلاص واجباً، الأصل: الإخلاص واجب. وهما مبتدأ وخبر.

٢ ـ وقوع الإلغاء والتعليق بالنسبة لهما. فالإلغاء نحو: الاخلاص ـ أعلمت الموظف واجبٌ. والتعليق نحو: أعلمت الموظف للإخلاصُ واجب.

٣ ـ جواز حذفهما أو أحدهما بدليل. فمثال حذفهما. هل أعلمت أحداً خالداً قادماً. فتقول: أعلمت محمداً. ومثال حذف أحدهما: أعلمت محمداً خالداً أو أعلمت محمداً مسافراً.

وهذا معنى قوله: (وما لمفعولي علمت.. إلخ) أي: يثبت للمفعول الثاني والثالث ـ هنا ـ ما ثبت لمفعولي (علمت) في باب (ظن) مطلقاً: أي عن التقييد. والألف في قوله (حققا) للإطلاق.

***

تعدي «أرى وأعلم» إلى مفعولين

٢٢٢ـ وَإنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلا    هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا

٢٢٣ـ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أثْنَى كَسَا  فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

إذا كانت (علم) و(رأى) تتعديان قبل الهمزة إلى مفعول واحد. فإنهما بعد الهمزة يتعديان إلى اثنين. وذلك إذا كانت (علم) بمعنى. عرف و(رأى) بمعنى أبصر. نحو: علمت الطريق إلى المسجد. ورأى خالد الكعبة، فتقول: أعلمت الرجلَ الطريقَ إلى المسجد. وأريتُ خالداً الكعبةَ. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ۝٥٦﴾[1] فـ(أرى) منقولة من (رأى) البصرية فتعدت إلى مفعولين، ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾[2].

ويثبت للمفعول الثاني منهما ما يثبت للمفعول الثاني في باب (أعطى وكسا) نحو: أعطيت الصديقَ كتاباً. وكسوت الفقيرَ ثوباً. في كونه لايصح الإخبار به عن الأول، فلا تقول: الرجل الطريق إلى المسجد كما لا تقول: الصديق كتاب، وفي كونه يصح حذفه مع الأول. أو حذفه وإبقاء الأول. أو إبقاؤه وحذف الأول وإن لم يدل على ذلك دليل لأنه فضلة[3] فنقول: أعلمت أو أعملت الرجل،

---

(١) سورة طه، آية: ٥٦.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٢٨.

(٣) والمراد من ذلك أن الأحكام والآثار الخاصة بأفعال القلوب لاتنطبق على المفعولين ـ هنا ـ إلا التعليق فجائز، ومنه قوله تعالى: ﴿ليريه كيف يواري سوأة أخيه﴾ فقد علق الفعل (ليريه) ـ وهو من رؤية البصر ـ عن المفعول الثاني بالاستفهام فجملة (كيف يواري) في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني.. ومثله قوله تعالى ﴿ربي أرني كيف تحيي الموتى﴾ و(كيف) في الايتين في محل نصب حال والعامل الفعل الذي بعدها.

أو أعلمت الطريق إلى المسجد.

وهذا معنى قوله: (وإن تعديا لواحد .. إلخ) أي إذا تعدى كل من (علم) و(رأى) إلى مفعول واحد قبل الهمزة. فإنهما يتوصلان بالهمزة إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. و الثاني منهما كالمفعول الثاني من مفعولي (كسا) فهو به في كل حكم (ذو ائتسا) أي: اقتداء. و(ائتسا) أصله: (ائتساء) بالهمزة لكنه قصره للضرورة. وقوله: (توصلا) إما فعل ماض والألف عائد على (أعلم وأرى) كقوله (تعديا) أو فعل أمر والالف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

***

بقية أفعال هذا الباب

٢٢٤ـ وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا    حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

ذكر في هذا البيت الأفعال الخمسة الباقية التي تنصب ثلاثة مفاعيل وهي: (نبأ وأنبأ وخبّر وأخبر وحدث) وذلك لتضمنها معنى (أعلم وأرى)[1] وليست الهمزة أو التضعيف فيها للتعدية. لأنه ليس لها فعل ثلاثي مستعمل في العلم كـ(علم ورأى) إلا (خَبَر) بمعنى (علم).

ولم ترد تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل صريحة في كلام العرب، بل

---

(١) فإن كانت غير متضمنة لمعناهما لم تنصب ثلاثة مفاعيل. ولهذا ذكر أبو حيان في البحر عند قوله تعالى: ﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾ أن الفعل (تحدث) متعدٍّ لاثنين والأول محذوف أي: تحدث الناس وليست بمعنى (أعلم) وإلا لتعدت إلى ثلاثة.. وكذا الفعل (نبأ) يتعدى لثلاثة إذا كان بمعنى (أعلم) فإن كان بمعنى (أخبر) تعدى لواحد وإلى الثاني بحرف الجر. كقوله تعالى: ﴿قل أونبئكم بخير من ذلكم﴾ وقوله تعالى ﴿قل هل أنبئكم بشر من ذلك﴾.

جاءت مبنية للمجهول. فأول المفاعيل هو نائب الفاعل. ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين[١].

وبما أن كتب اللغة قد نصت على أنها تنصب ثلاثة مفاعيل فإليك أمثلة لها:

مثال (نبأ): نبّأت السائقَ الطريقَ مغلقاً.

ومثال (أخبَر): أخبر المدرسُ طلابَه الإهمالَ ضاراً.

ومثال (حدّث): حدثت البائعَ الأمانةَ أنفعَ له.

ومثال (أنبأ): أنبأت الصديقَ خالداً مريضاً.

ومثال (خبّر): خبّرت التاجرَ الغشَّ محرماً.

وقد جاء في القرآن الكريم الفعل (نبأ) ناصباً مفعولاً واحداً صريحاً وسد مسد المفعولين ـ الثاني والثالث ـ جملة (أنَّ) مع معموليها. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيَ أَنِّيَ أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[٢].

وقول المصنف: (وكأرى السابق) أي: مثل (أرى) السابق في أول الفصل في نصب ثلاثة مفاعيل. هذه الأفعال الخمسة التي سردها. وإنما قال: (وكأرى السابق). لأنه ذكر أن (أرى) تتعدى إلى اثنين. فنبه على أن هذه الأفعال مثل (أرى) السابقة المتعدية إلى ثلاثة لا مثل (أرى) المتأخرة وهي المتعدية لاثنين والتي ذكرها بقوله (وإن تعديا لواحد بلا همز.. إلخ).

---

(١) ساق ابن عقيل وغيره شواهد من كلام العرب على ذلك فراجعها إن شئت.

(٢) سورة الحجر، آية: ٤٩.

# الفاعـــل

تعريف الفاعل وشرحه

**٢٢٥ـ اَلْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْـدٌ مُنِيـرًا وَجْهُـهُ نِعْـمَ الْفَتَـى**

لما فرغ ابن مالك من الكلام على المبتدأ والخبر ونواسخ الابتداء شرع في ذكر الفعل ومرفوعه وهو الفاعل أو نائبه. وسيأتي نائب الفاعل إن شاء الله.

**والفاعل لغة**: من أوجد الفعل، نحو: كتب الطالبُ. أو قام به نحو: مات عاصمٌ، **واصطلاحاً**: الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فَعَل أو شبهه.

**شرح التعريف:**

قولنا: الاسم، هذا يشمل الصريح وهو الاسم الظاهر كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾[١] والمضمر كقوله تعالى ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٢] ويشمل المؤول وهو كل مصدر غير صريح. والمراد به: المصدر المسبوك من (أنَّ) واسمها وخبرها أو (أنْ) أو (ما) المصدرية والفعل كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[٣] أي إنزالنا. وقوله تعالى: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ

---

(١) سورة الإسراء، آية: ١٨.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٧٨.

(٣) سورة العنكبوت، آية: ٥١. تقدم الكلام على الواو بعد همزة الاستفهام في مثل هذه الآية في باب (إنَّ) وسيأتي توضيح ذلك إن شاء الله في آخر عطف النسق.

قُلُوبُهُمْ﴾(١) أي: خشوع قلوبهم. ومثال (ما) قول الشاعر:

يسر المرءَ ما ذهب الليالي وكان ذهابهم له ذهابا (٢)

أي: يسر المرء ذهاب الليالي.

وقولنا: المسند إليه فعل، أي المنسوب إليه فعل سواء كان الفعل متصرفاً كما في الأمثلة، أوجامداً كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾(٣) فـ(العبد) فاعل (نعم). وهو من الأفعال الجامدة التي لاتتصرف.

وخرج بهذا القيد ما أسند إليه غير فعل كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾(٤) فقد أسند إلى لفظ الجلالة جملة، فليس بفاعل بل هو مبتدأ.

وقولنا: على طريقة (فَعَل) بفتح الفاء والعين. والمراد: أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم، واحترز به من طريقة (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين، فإن المرفوع بعده ليس بفاعل وإنما هو نائب فاعل.

وقولنا: أو شبهه، هذا معطوف على (فِعْل) من قولنا: المسند إليه فعل. والمراد بشبه الفعل: ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل نحو: أداخل صالحٌ المسجدَ؟ قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ

---

(١) سورة الحديد، آية: ١٦.

(٢) أي يفرح الإنسان بمضي الليالي وهي من عمره. (المرء) مفعول مقدم (ماذهب) في تأويل مصدر فاعل.

(٣) سورة ص، آية: ٣٠.

(٤) سورة النمل، آية: ٦٥.

أَلْوَٰنُهُۥ﴾[١]. فـ (ألوانه) فاعل لاسم الفاعل قبله.

والصفة الشبهة نحو: ما فَرِحٌ أعداء الإسلام بنشاط أهله.

واسم التفضيل نحو: العلم أفضل من المال.

وهذا معنى قوله: (الفاعل الذي كمرفوعى أتى...الخ) وقد استغنى المصنف عن التعريف بالمثال الذي استوفى القيود. فـ(زيد) فاعل لفعل متصرف وهو (أتى) و(وجهه) فاعل لـ(منير) وهو وصف مشبه للفعل لأنه اسم فاعل. و(الفتى) فاعل لفعل جامد وهو (نعم). فقد اسند إلى الفاعل في الأمثلة فعل أو شبه فعل على طريقة فَعلَ.

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل وقد مثل له بمثالين. وما كان مرفوعاً بشبه الفعل.

***

أحكام الفاعل
١- الرفع
٢- وجوب تأخره عن رافعه
٣- وجوب ذكره لأنه عمدة

٢٢٦ـ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

للفاعل سبعة أحكام:

**الأول**: الرفع. وهذا مستفاد من قوله: (كمرفوعي أتى...الخ) وقد يجر الفاعل لفظاً بإضافة المصدر إليه نحو: سرَّني احترام خالدٍ أباه، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[٢]، أو بحرف جر زائد

---

(١) سورة النحل، آية: ٦٩.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٥١. تقدم اعراب هذه الآية في آخر المبتدأ والخبر.

نحو: كفى بالموت واعظاً[١]، قال تعالى: ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾[٢] فـ(من) حرف جر زائد إعراباً لامعنى و(بشير) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وقوله تعالى: ﴿ ۞ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ۝٣٦ ﴾[٣] فـ( ما) فاعل، و(اللام) صلة.

**الحكم الثاني**: أن الفاعل يتأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه كقوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝١ ﴾[٤]. ولا يجوز تقديمه عليه، فإن قدم صار مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر. كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ ﴾[٥] ففاعل (يعصم) ضمير مستتر، أو صار فاعلاً لفعل محذوف في نحو قوله تعالى ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾[٦].

---

(١) اعلم أن الراجح في (كفى) انها فعل وفاعلها مجرور بالباء الزائدة للتوكيد، وهذه زيادة مطردة. وقد جاء فاعل (كفى) في القرآن مجروراً بالباء الزائدة للتوكيد ماعدا قوله تعالى: ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾. وقد ذكرنا في مواضع متقدمة أنه يقال في إعراب الزائد في القرآن: زائد اعراباً لامعنى. وقد ذكر ابن هشام في قواعد الاعراب ص١٠٨ أنه ينبغي للمعرب أن يتجنب أن يقول في حرف في كتاب الله تعالى: إنه زائد، لأن الزائد هو الذي لامعنى له، وكلام الله منزه عن ذلك وانظر البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٠٥).

(٢) سورة المائدة، آية: ١٩.

(٣) سورة المؤمنون، آية: ٣٦.

(٤) سورة المؤمنون، آية: ١.

(٥) سورة المائدة، آية: ٦٧.

(٦) سورة التوبة، آية: ٦. أحد: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وهذا على رأي من يقول: إن أدوات الشرط لايليها إلا الفعل، والقائل بذلك البصريون والكوفيون لكنَّ =

وهذا معنى قوله: (وبعد فعلٍ فاعلٌ) أي أن الفاعل لابد أن يكون بعد الفعل فلا يتقدم عليه.

**الحكم الثالث:** أن الفاعل لابدَّ منه لفعل قصد به الإسناد[(١)]، لأنه جزء أساسي في الجملة التي لا تتم إلا بمسند وهو الفعل، ومسند إليه وهو الفاعل.

فإن ظهر في الكلام فلا إضمار كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾[(٢)] وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[(٣)] وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر راجع إلى مذكور كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾[(٤)]. أو إلى ما يفهم من سياق الكلام كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾[(٥)] أي: إذا بلغت الروح، وإنما اضمرت وإن لم يجر لها

---

= البصريين يقدرون فعلاً محذوفاً، والكوفيون يقولون: إن هذا الاسم فاعل للفعل المذكور فلا حذف عندهم، وقال أبو الحسن الاخفش إن هذا الاسم مبتدأ فلا حذف عنده، وهذا ـ فيما يبدو لي ـ رأي جيد يؤيده ظاهر القرآن في آيات كثيرة كما في سورة الإنفطار والتكوير والمرسلات والانشقاق وغيرها، ولا داعي للتقدير، فالأسلوب جميل والإعراب سليم والله أعلم.

(١) هناك أفعال لاتحتاج إلى فاعل. منها: الأفعال التي اتصلت بآخرها (ما) الكافة نحو: طالما، قلما، تقول: قلما تستمع المرأة النصيحة فـ(قلما) كافة ومكفوفة. أو (قلَّ ما) قلَّ: فعل ماض(ما) مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن صلتها فاعل أي: قلَّ استماع المرأة. وهذا رأي وجيه يساير القاعدة العامة أن الفعل لابد له من فاعل.

(٢) سورة النصر، آية:١.

(٣) سورة البقرة، آية:٤٣.

(٤) سورة البقرة، آية:٢٤٥.

(٥) سورة القيامة، آية:٢٦. كلا: بمعنى حقاً أو بمعنى (ألا) والتراقي جمع ترقوة وهي العظام المكتنفة لثغرة النحر.

ذكر لأن السياق يدل عليها.

وهذا معنى قوله: (فإن ظهر.. الخ) أي لابد للفعل الذي قصد به الإسناد من فاعل بعده، فإن ظهر وبرز فلا اضمار (وإلا) أي وإن لا يظهر فهو ضمير مستتر لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل.

***

٤- إفراد فعله في حال تثنيته أو جمعه

٢٢٧- وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

٢٢٨- وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

هذا الحكم الرابع من أحكام الفاعل، وهو أن فعله يوحّد مع تثنيته وجمعه كما يوحّد مع إفراده، ومعنى توحيده: تجريده من علامة التثنية أو الجمع، تقول: انتصر المجاهدان، وانتصر المجاهدون، وفازت المتحجبات، قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[1] وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[2] وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[3].

ومذهب طائفة من العرب إلحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث بالفعل فتقول: انتصرا المجاهدان، وانتصروا المجاهدون، وفُزْنَ المتحجبات، وقد جاء هذا في القرآن قال تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[4] وفي السنة قوله صلى الله عليه

---

(١) سورة المائدة، آية:٢٣.

(٢) سورة الفرقان، آية:٨.

(٣) سورة يوسف، آية:٣٠.

(٤) سورة الأنبياء، آية:٣. معنى الآية: أن المشركين أخفوا مناجاتهم بينهم، وهي =

وسلم: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار..» الحديث(١).

ومن كلام العرب قول الشاعر:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم(٢)

وقول الآخر:ـ

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا(٣)

وقول الشاعر:

رأين الغواني الشيبَ لاحَ بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر(٤)

وهذه العلامات وهي الألف والواو والنون أحرف دلوا بها على

---

= قولهم: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ أي: فكيف تؤمنون به. و(النجوى) مفعول به، (الذين ظلموا) فاعل (أسروا) والواو حرف لمجرد الجمع، وقيل: بدل من الواو، وقيل: مبتدأ مؤخرو (أسروا) خبر مقدم.

(١) هذا الحديث متفق عليه. وله ألفاظ أخرى واللفظ المذكور للبخاري في كتاب المواقيت (باب فضل صلاة العصر) انظر فتح الباري (٢/ ٣٣).

(٢) فاعل تولى معصب بن الزبير. والمراد (بالمارقين) الخارجون بالعراق على أخيه عبدالله ابن الزبير رضي الله عنه، ومعنى (أسلماه مبعد وحميم) أي خذلاه وأسلماه إلى أعدائه (مبعد) أي اجنبي بعيد الصلة. و(حميم) أي صديق أو قريب، وفي هذا البيت أتى الشاعر بعلامة التثنية مع الفعل مع ان الفاعل اسم ظاهر وفيه دليل على أن المعطوف بالواو كالمثنى. أما العطف بـ(أو) فلا، نحو: سافر خالد أو علي، فتمتنع العلامة لأن الفاعل واحد غير معين.

(٣) فقد أتى الشاعر بواو الجماعة مع الفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو (قومي).

(٤) الغواني: جمع غانية وهي ـ هنا ـ التي استغنت بجمالها عن الزينة. وقد أتى الشاعر بنون الإناث مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو الغواني.

التثنية والجمع، والاسم الظاهر هو الفاعل.

وهذا معنى قوله: (وجرد الفعل... الخ) أي: جرد الفعل الذي أسند إلى اسم ظاهر ـ مثنى أو جمع ـ من علامة التثنية أو الجمع، ثم مثل بقوله: فاز الشهدا ـ والأصل: الشهداء لكنه قُصر للوزن.

ولا يقال: فازوا الشهداء، ثم قال: إنه قد يصح في بعض اللغات زيادة علامة التثنية أو الجمع، على أن يكون الفعل مسندا إلى الاسم الظاهر بعده أي: هو الفاعل وتكون هذه العلامات أحرفاً وليست ضميراً فاعلاً.

* * *

٥- حذف فعله جوازاً أو وجوباً

**٢٢٩ـ وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ: زَيْدٌ فِي جَوَابِ: مَنْ قَرَا؟**

هذا **الحكم الخامس** من أحكام الفاعل وهو أن فعله يحذف إما جوازاً وإما وجوباً.

**فالجائز**: أن يدل عليه دليل كأن يجاب به نفي، مثل أن يقال: ماقرأ أحد، فيقال: بلى علي. أي: بلى قرأ علي. أو استفهام نحو: من صلى بالناس؟ فيقال: خالد. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[1] أي: خلقنا الله بدليل ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾ ﴾[2].

---

(١) سورة الزخرف، آية: ٨٧.

(٢) سورة الزخرف، آية: ٩. انظر باب المعرب والمبني (بحث إعراب المضارع).

وأما الحذف الواجب فهو أن يقع اسم مرفوع بعد (إنْ) أو (إذا) الشرطيتين. نحو: إن ضعيف استنصرك فانصره، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾[2] ونحو: إذا خليل فاز فأكرمه. ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾[3]. وإنما وجب الحذف لأن الفعل المذكور يفسِّر الفعل المحذوف ويغني عنه فهو كالعوض، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، وهذا مبني على أن الاسم لايقع بعد أدوات الشرط، وأنه لايجوز تقدم الفاعل على فعله. وفي المسألة زيادة بحث محله باب الإضافة إن شاء الله.

وهذا معنى قوله: (ويرفع الفاعل. . .إلخ) أي إن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل (مضمر) أي: غير مذكور مع فاعله، ثم ذكر المثال. ويتعين في قوله: (زيد) أن يكون فاعلاً لأنه أتى به مثالاً لحذف فعل الفاعل وإلا فإنه يترجح كونه مبتدأ حذف خبره لأن السؤال جملة أسمية، ومطابقة الجواب للسؤال مطلوبة ويكون التقدير: زيد قرأ

* * *

٦- تأنيث الفعل إذا اسند لفاعل مؤنث

**٢٣٠ـ وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى**

هذا **الحكم السادس** من أحكام الفاعل، وهو أنه إن كان مؤنثاً أنث

---

(١) سورة النساء، آية: ١٧٦.

(٢) سورة النساء، آية: ١٢٨. امرؤ: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

(٣) سورة الإنشقاق، آية: ١.

فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع. نحو: صامت هند يوم الخميس، وتصوم هند، وثغت النعجة، وأزهرت الحديقة.

وهذا معنى قوله: (وتاء تأنيث.. الخ) أي: إذا كان الفعل الماضي، (لأنثى) أي أسند إلى فاعل مؤنث لحقته تاء تأنيث ساكنة تدل على أن الفاعل مؤنث[1]، ثم ذكر المثال، وقوله: (الماضي) هو مفعول (تلي) وحقه فتح الياء لأنه منقوص. لكنه يقرأ بالتسكين للوزن.

* * *

وجوب تأنيث الفعل للفاعل

٢٣١- وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ      مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

تاء التأنيث مع الفعل لها حالتان:

**الأولى**: حالة وجوب.      **والثانية**: حالة جواز.

فيجب اتصال تاء التأنيث بالفعل في موضعين:

**الأول**: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث[2] نحو: نجلاء وصلت رحمها، ففاعل (وصلت) ضمير مستتر، الحديقة أزهرت، قال تعالى: ﴿ **فَلَمَّا وَضَعَتْهَا**

---

(١) إذا كان العامل في الفاعل وصفاً كاسم الفاعل فإنه يؤنث بتاء التأنيث المربوطة نحو: أساهرة والدة الطفل؟ ومنه قوله تعالى: (لاهية قلوبهم) فـ(لاهية) حال من فاعل (يلعبون) في الآية قبلها، و(قلوبهم) فاعل اسم الفاعل.

(٢) المؤنث الحقيقي هو الذي يلد ويتناسل، ولو عن طريق البيض والتفريخ كالطيور وعكسه المجازي.

قَالَتْ﴾[١] وقال تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[٢] فالفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، ولا يجوز التذكير بحذف التاء إلا في الشعر مع المؤنث المجازي كقول الشاعر:

فــلا مــزنــة ودَقَــتْ وَدْقَهــا ولا أرض أبقــل إبقــالهــا[٣]

وسيأتي ذكر هذا.

فإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً فإنه لايجب التأنيث نحو: عبير ما قام إلا هي. والأفصح عدم التأنيث.

**الثاني**: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بفعله غير مراد به الجنس وغير جمع، نحو: سعدت امرأة تحجبت وشقيت امرأة تبرجت، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِيٓ أُخْتُكَ﴾[٥] وقال تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[٦] فإن كان الاسم الظاهر مجازي التأنيث لم يجب تأنيث الفعل نحو: انتهت الحرب. وانتهى الحرب، قال تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾[٧] وقال تعالى:

---

(١) سورة آل عمران، آية:٣٦.
(٢) سورة البقرة، آية:٢٦١.
(٣) المزنة: السحابة المثقلة بالماء، والودق: المطر، و(أبقل) أي انبت البقل وهو النبات وقد حذف الشاعر التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وقوله: (ودقها) مفعول مطلق وكذا قوله (إبقالها)
(٤) سورة القصص، آية:٩.
(٥) سورة طه، آية:٤٠.
(٦) سورة النمل، آية:١٨.
(٧) سورة البقرة، آية:١٦.

﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ٩ ﴾[2].

وإن فصل بين الحقيقي وفعله بفاصل. فسيأتي حكمه. كما يأتي حكم اسم الجنس والجمع وما جرى مجراه إن شاء الله تعالى.

وهذا معنى قوله: (وإنما تلزم فعل مضمر) أي تلزم تاء التأنيث فعل فاعل مضمر متصل ـ أي مستتر ـ كما تلزم فعل فاعل يُفهِمُ ويدل على مؤنث حقيقي، وقوله: (ذات حِرِ): الحِرِ: في الأصل فرج المرأة. والمراد هنا مطلق فرج، وأصله: حِرح بكسر الحاء فحذفت لام الكلمة وهي الحاء اعتباطاً[3] فبقى كيد ودم، وأصلهما يدَيٌ ودمَيٌ.

* * *

حذف التاء للفاصل بين الفعل وفاعله

٢٣٢ـ وَقَدْ يُبِيحِ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

٢٣٣ـ وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ ... كَمَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ

ما في هذين البيتين تقييد لقوله: (أو مُفهمٍ ذات حِرِ) فإن المؤنث الحقيقي إنما يجب تأنيث فعله إذا اتصل به ـ كما تقدم ـ فإن فصل عنه

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٧٥.

(٢) سورة القيامة، آية: ٩. التمثيل بالآية لبيان أن نائب الفاعل كالفاعل في حكم تأنيث الفعل.

(٣) الحذف الاعتباطي هو الذي يقع دون علة تصريفية سمي بذلك تشبيهاً له بالانسان الذي يعتبط أي: يموت بدون علة كما ورد ذلك في لسان العرب وغيره. وهو يقابل الحذف القياسي.

بفاصل فلا يخلو:

١ـ إما أن يكون الفاصل غير(إلا) فيجوز إثبات التاء وتركها، والأجود الإثبات، نحو: أتى القاضي بنتُ الواقف، والأجود: أتت.

وهذا معنى قوله: (وقد يبيح الفصل... الخ) أي: إن الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي يبيح ترك تاء التأنيث، ثم ذكر المثال، والتعبير بـ(قد) والإباحة يفيد أن الأحسن الإثبات.

٢ـ أن يكون الفاصل (إلا) فعند الجمهور يجب حذف التاء لأن الفاعل اسم مذكر محذوف فتقول: ما صام إلا فاطمة، أي: ما صام أحد إلا فاطمة، والإثبات خاص بالشعر. كقول الشاعر:

ما برئت من ريبة وذم    في حربنا إلا بنات العم[1]

وظاهر كلام ابن مالك أنه يجوز إثبات التاء في النثر نظراً للظاهر الملفوظ به وهو الاسم المؤنث، والحذف أحسن لما تقدم.

وهذا معنى قوله: (والحذف مع فصل... الخ) أي: أن ترك التاء مع الفصل بـ(إلا) مفضل على الإثبات نحو: مازكا ـ ما صلح ـ إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلا، ويفهم من ذلك أن الإثبات مرجوح.

***

حذف التاء بدون فاصل

٢٣٤ـ والْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بلا فَصْلٍ وَمَعْ    ضميرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

---

(١) المعنى: لم تسلم امرأة من التهمة والشك في حربنا إلا بنات الأعمام. وقوله (بنات) فاعل (برئت) وقد لحقت التاء الفعل مع وجود الفاصل (إلا).

قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، فقد حكى سيبويه عن بعضهم: قال فلانة[١] بحذف التاء من (قال)، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي. وهو خاص بالشعر وتقدم ذكر ذلك.
وهذا معنى قوله: (ومع ضمير ذي المجاز) أي وقع الحذف في الشعر مع الفاعل إذا كان ضميراً يعود على مؤنث مجازي.

* * *

حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعاً

**٢٣٥ـ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ**

يفهم مما تقدم أن الفعل يؤنث جوازاً في موضعين:
**الأول**: أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً.
**الثاني**: أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً فصل عن فعله بفاصل.

وذكر في هذا البيت الموضع الثالث وهو أن يكون الفاعل جمع سلامة لمؤنث، أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث، فمثال جمع المؤنث السالم: حضرت المعلمات، وحضر المعلمات.

ومثال جمع التكسير لمذكر: بدأ العمال، وبدأت العمال. قال

---

(١) فلان وفلانة: كناية عن اسماء الآدميين. والفلان والفلانة كناية عن غير الأدميين تقول العرب: ركبت الفلان وحلبت الفلانة... عن لسان العرب.

تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾[١] وقال تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي﴾[٢]، ومثال جمع التكسير لمؤنث: عرفت الفواطمُ قيمة الحجاب أو عرف.

ويلحق بالجمع اسم الجمع[٣] نحو: قدم الركب. وقدمت الركب، قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ﴾[٤] وقال تعالى: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾[٦] فحذف التاء على تأويله بالجمع، فيكون مذكر المعنى، فكأن العامل مسندٌ إلى هذا المذكر، وإثبات التاء على تأويله بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فكأن العامل مسندٌ اليه.

وهذا معنى قوله: (والتاء مع جمع... إلخ) أي: وتاء التأنيث مع الفعل إذا كان فاعله جمعاً سوى جمع المذكر السالم كحكم التاء مع الفعل إذا كان فاعله مجازي التأنيث، مثل كلمة (اللبنة) التي هي مفرد (اللبن) وهو (الطوب الذي لم يطبخ بالنار)، فتقول: سقطت اللبنة

---

(١) سورة الأعراف، آية: ٤٣.
(٢) سورة آل عمران، آية: ١٨٣.
(٣) تقدم تعريف اسم الجمع في مطلع (باب الكلام وما يتألف منه) واسم الجمع هنا مقيد بالمعرب كما مثل بخلاف المبني نحو الذين فلا يجوز التأنيث معه، ومثل اسم الجمع اسم الجنس الجمعي كبقر ونخل وتقدم تعريفه.
(٤) سورة الصف، آية: ١٤.
(٥) سورة النساء، آية: ٨١. التبييت: تدبير الأمر ليلاً والمعنى: أن هؤلاء المنافقين قالوا وقدروا أمراً بالليل غير الذي اعطوك بالنهار من الطاعة.
(٦) سورة يوسف، آية: ٣٠.

وسقط اللبنة، وجواز الوجهين مع جمع التكسير بنوعيه واسم الجمع لاخلاف فيه، وإنما خالف البصريون في جمع المؤنث السالم فأوجبوا التأنيث في فعله،[1] ورأيهم حسن، لأن حكمه حكم مفرده.

أما ابن مالك فيرى جواز الوجهين في كل جمع، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر، فبقي ماعداه جائز الوجهين كالمؤنث المجازي.

* * *

حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مراداً به الجنس

**٢٣٦ـ وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ**

هذا الموضع الرابع من مواضع جواز تأنيث الفعل وهو أن يكون من أفعال المدح أو الذم كـ(نعم وبئس) مسندين إلى مؤنث حقيقي التأنيث نحو: نعمت الأم تربي أولادها وتلزم بيتها، ويجوز: نعم

---

(١) المراد بجمع المؤنث إذا كان مفرده حقيقي التأنيث كمسلمات، فخرج نحو: طلحات وتمرات فيجوز الوجهان. قال تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ﴾ وقال تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ ومثل هذا لفظ الآيات والسيئات وغيرهما، وقد جاء جمع المؤنث السالم في القرآن ومفرده مؤنث غير حقيقي التأنيث في آيات كثيرة بتذكير الفعل وتأنيثه. وفي أكثرها وجد فاصل بين الفعل وفاعله إما بالمفعول أو بغيره.
وجاء الفاعل جمع مؤنث سالم ومفرده حقيقي التأنيث وذُكِّر الفعل وذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ ومن يوجب التأنيث وهم البصريون يجيبون بأن التذكير لوجود الفصل.
ولم يؤنث الفعل مع جمع المؤنث السالم الذي مفرده حقيقي إلا في آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ انظر دراسات لأسلوب القرآن القسم الثالث ج١ص ٥٢٩.

الأم. . . لأن كلمة (الأم) مقصود بها الجنس، لايراد بها واحدة بعينها، على سبيل المبالغة في المدح، فأشبه جمع التكسير في أن المقصود به متعدد.

وهذا معنى قوله: (والحذف في نعم الفتاة. . . الخ) أي: استحسن النحاة حذف التاء من الفعل (نعم) في قولك: (نعم الفتاة) وذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس.

***

٧- رتبة الفاعل والمفعول بالنسبة للفعل

٢٣٧- والأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

٢٣٨- وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

هذا هو الحكم السابع من أحكام الفاعل، وهو أن الأصل في الفاعل ان يتصل بفعله، لأنه منزل منزلة جزئه، ولهذا جاءت علامة الرفع بعد الفاعل في الأمثلة الخمسة نحو: يكتبون.

والأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل بأن يتأخر عن الفاعل نحو: حرم الإسلام الغشَّ قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[1].

وهذا الأصل قد يكون واجباً. كما سيأتي إن شاء الله، وقد يُخَالف فيقدم المفعول على الفاعل.

وقد يتقدم المفعول على الفعل.

---

(١) سورة النمل، آية:١٦.

وتقدم المفعول على الفاعل نوعان:

**الأول**: جائز، وهو ما خلا من موجب التقديم أو التأخير نحو: أَمَّ المصلين عمرُ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾[١] وقال تعالى: ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾[٢] فـ(الانسان) مفعول مقدم على الفاعل وهو (ضرٌّ)، و(يعقوب) مفعول مقدم على الفاعل (الموت).

**الثاني**: واجب وسيأتي إن شاء الله.

وأما تقدم المفعول على الفعل فنوعان أيضاً:

**الأول**: جائز وهو ما خلا من موجب التقديم أو التأخير نحو: الواجبَ كتب الطالبُ، قال تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾﴾[٣] (ففريقاً) مفعول مقدم للفعل الذي بعده.

**الثاني**: واجب وله مواضع ثلاثة:

١ـ أن يكون المفعول من الألفاظ التي لها الصدارة كأسماء الشرط والاستفهام نحو: أيَّ مخلص تكرم أكرم، فـ(أيَّ) مفعول مقدم للفعل (تكرم) وتقدمه واجب لأن له الصدارة، وكذا لو أضيف لما له الصدارة نحو: صديقَ مَنْ قابلت؟ فـ(صديق) مفعول مقدم للفعل بعده، وهو

---

(١) سورة الزمر، آية: ٨.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٣٣.

(٣) سورة البقرة، آية: ٨٧. الفاء: عاطفة. والأصل: فكذبتم فريقاً. معطوف على قوله: استكبرتم. من قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾

واجب التقديم لأنه أضيف لـ(مَنْ) الاستفهامية، قال تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴿٨١﴾﴾[(١)] فـ(أيَّ) مفعول مقدم للفعل (تنكرون)، وقال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[(٢)] فـ (أيا) مفعول مقدم للفعل (تدعوا) و(ما) صلة.

٢ـ أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب (أما) الشرطية الظاهرة أو المقدرة ولا اسم يفصل بين هذا العامل و(أما) فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً، لأن الفعل ـ وخاصة المقرون بفاء الجزاء ـ لايلي (أما). كقوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾﴾[(٣)] وقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾﴾[(٤)] بخلاف قولك: أما اليوم فاحفظ وقتك، فلا يجب تقديم المفعول (وقتك) لحصول الفصل بالظرف.

٣ـ أن يكون المفعول ضميرا منفصلا لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله به، وذلك في غير باب (سلنيه) و (خلتنيه) اللذين يجوز فيهما الاتصال والانفصال مع التأخر، ومثال ذلك: أيها الشباب إياكم نخاطب وإياكم ترقب البلاد فاستقيموا على طاعة الله تعالى، فلو تأخر المفعول لقلنا: نخاطبكم وترقبكم، فيفوت الغرض المقصود من

---

(١) سورة غافر، آية: ٨١.
(٢) سورة الإسراء، آية: ١١٠.
(٣) سورة الضحى، آية: ٩. فأما: الفاء رابطة لجواب شرط مقدر. (أما) حرف شرط وتفصيل (اليتيم) مفعول به مقدم على عامله (تقهر) (فلا) الفاء رابطة لجواب (أما) وجملة (تقهر) لا محل لها من الاعراب جواب شرط غير جازم.
(٤) سورة المدثر، آية: ٣. يرى ابن هشام أن الفاء عاطفة في مثل هذا الموضع. فالفعل معطوف على ما قبله. انظر المغني ص٢٢١.

التقديم وهو الحصر قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾[1].

قال ابن مالك: (والأصل في الفاعل أن يتصلا. . .الخ) أي أن الأصل في تكوين الجملة وترتيبها يقتضي أن يتصل الفاعل بعامله، وأن ينفصل المفعول به عن ذلك العامل بسبب وقوع الفاعل فاصلا بينهما، ولكن هذا الأصل لايراعى أحياناً فقد يتقدم المفعول به على الفاعل، وقد يتقدم المفعول به على الفعل أيضاً.

* * *

وجوب تقديم الفاعل

**٢٣٩ـ وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ     أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ**

تقدم أن الأصل تقدم الفاعل على المفعول، وقد يكون ذلك واجباً، وذلك في ثلاثة مواضع:

**الأول**: إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفي الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، ومن مواضع خفاء الإعراب أن يكون كل منهما اسماً مقصوراً لا تظهر عليه الحركة، نحو: أكرم عيسى موسى، فيجب كون (عيسى) فاعلا و(موسى) مفعولاً.

فإن وجد قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر لم يجب تقديم الفاعل فاللفظية نحو: وعظت عيسى ليلى. فـ(ليلى) فاعل بدليل

---

(١) سورة الفاتحة، آية: ٥.

تأنيث الفعل، والمعنوية نحو: كسر العصا موسى. فـ(موسى) فاعل بدلالة المعنى.

**الثاني**: أن يكون الفاعل ضميراً متصلا والمفعول به اسماً ظاهراً نحو: أتقنت العمل، فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل، لئلا ينفصل الضمير مع إمكان الاتصال[1].

**الثالث**: أن يكون المفعول محصورا بـ(إنما) أو (بإلا) نحو: إنما يقول المسلم الصدق، وسيأتي قريباً ذكر ذلك إن شاء الله.

والى الموضعين ـ الأول والثاني ـ أشار بقوله: (وأخِّرِ المفعولَ. . .الخ) أي: قدم الفاعل وأخِّر المفعول وجوباً إذا خيف اللبس، أو كان الفاعل ضميراً غير محصور يجب اتصاله بعامله.

* * *

أحكام المحصور من فاعل أو مفعول

٢٤٠ـ وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

ذكر في هذا البيت موضعاً واحداً من مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول، وموضعاً من مواضع وجوب تقديم المفعول على الفاعل، وهو ما إذا كان الفاعل أو المفعول محصوراً بـ(إنما) أو بـ(إلا)، وذلك لأن كل ما قصد حصره استحق التأخير فاعلاً كان أو مفعولاً، أو غيرهما.

---

(١) لو قُدم المفعول لقيل: اتقن العمل أنا، وهذا مخالف لقاعدة الضمير المتقدمة في باب النكرة والمعرفة، ويجوز تقديمه على الفعل: نحو العمل اتقنت، لأن الضمير لم ينفصل بل بقي على اتصاله.

فإذا حُصر الفاعل أُخر، ووجب تقديم المفعول[١] نحو: لاينفع المرءَ إلا العملُ الصالح، وإنما ينفع المرءَ العملُ الصالح. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٢] فـ(العلماء) فاعل (يخشى) لأن الغرض قصر الخشية على العلماء[٣].

وقد يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) على مفعوله إذا هي تقدمت معه وسبقته نحو: لاينفع إلا العملُ الحميدُ المرءَ، فـ(العمل) فاعل محصور بـ(إلا)، وجاز تقدمه لعدم اللبس لأن وجود (إلا) قبله دليل على أنه هو المحصور. بخلاف المحصور بـ(إنما) فإنه يتأخر عنها فلو قُدم لم يعلم تقدمه.

ومن التقديم مع (إلا) قول الشاعر:

**ما عاب إلا لئيم فِعلَ ذي كرم ولاجفا قطُّ إلا جُبَّأٌ بطلا**[٤]

فقدم الفاعل المحصور بـ(إلا) في الموضعين وهو دليل لمن يجيز ذلك وإذا حُصر المفعول أخّر ووجب تقديم الفاعل سواء كان الحصر

---

(١) هذا هو الموضع الأول مما يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل والمسألة الثانية تأتي قريباً.

(٢) سورة فاطر، آية: ٢٨.

(٣) القصر والحصر بمعنى واحد. وهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. مثل (إنما) و(الاستثناء بعد النفي) وغيرهما.

(٤) اللئيم: المراد به الشحيح البخيل. جفا: بَعُدَ، جُبَّأ: جبان. والمعنى لايعيب عمل الكرام إلا الاشحاء اللئام. ولا يبتعد عن الأبطال إلا الجبناء. لأن أصحاب الصفات المتنافرة لا يتآلفون.

بـ(إنما) أو بـ(إلا) نحو: لا يقول المسلمُ إلا الصدقَ، إنما يقول المسلمُ الصدقَ.

وقد يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) على فاعله، إذا هي تقدمت معه، نحو: لايقول إلا الصدقَ المسلمُ، قال الشاعر:

**تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضِعْفَ ما بي كلامُها**[1]

فقدم المفعول المحصور بـ(إلا) وهو (ضعف) على الفاعل وهو (كلامها) وهذا معنى قوله: (وما بإلا أو إنما انحصر أخر. . . الخ) أي: ما انحصر بـ(إلا) أو بـ(إنما) من فاعل أو مفعول فإنه يجب تأخيره وقد يتقدم المحصور إذا ظهر المقصود وذلك إذا كان الحصر بـ(إلا).

* * *

من مسائل تقديم المفعول

**٢٤١ـ وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ**

ذكر في هذا البيت مسألتين متعلقتين بموضوع تقديم المفعول:

**الأولى**: إذا اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى الفاعل جاز تقديم المفعول وتأخير الفاعل نحو: أدى واجبه الطالبُ، والأصل: أدى الطالبُ واجبَه، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾[2] فلو قيل في غير القرآن: (أخذت زخرفَها الأرضُ) لجاز.

---

(١) المعنى: تزودت من ليلى بتكليمها ساعة. ولكن ذلك زادني شوقاً. وزاد قلبي اشتعالاً.

(٢) سورة يونس، آية: ٢٤.

وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيه عود الضمير على متأخر ـ لأن الفاعل وإن تأخر فهو متقدم رتبة لأن الأصل فيه أن يتصل بالفعل فالضمير عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة.

وهذا معنى قوله: (وشاع نحو خاف ربه عمر) أي: كثر في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود إلى الفاعل المتأخر فـ(ربَّه) منصوب على التعظيم[1]، و(عمر) فاعل

**المسألة الثانية**: إذا اشتمل الفاعل المتقدم على ضمير يعود إلى المفعول المتأخر نحو: قرأ صاحبُه الكتابَ، فهذا ممنوع في النثر، جائز في الشعر ويجب تقديم المفعول على الفاعل، فنقول: قرأ الكتاب صاحبُه. قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2] وقال تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾[3]، وهذه هي المسألة الثانية التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل، إذ لو تأخر المفعول به لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا لايجوز.

وقد ورد في شعر العرب أمثلة عاد الضمير فيها من الفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر ولا داعي لمحاكاتها في النثر، فتحفظ بلا تأويل ولا يقاس عليها، ومنها قول حسان رضي الله عنه:

---

(١) هو في الاصطلاح النحوي مفعول به منصوب. ولكن يقال ذلك من باب الأدب.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٢٤.

(٣) سورة المؤمنون، آية: ٤٤.

**ولـو أن مجـدا اخلـد الـدهـر واحـدا من الناس أبقى مجده الدهر مطعما**[١]

فأخر المفعول (مطعماً) عن الفاعل (مجده)، مع أن الفاعل قد اتصل بضمير يعود على المفعول.

وقول الآخر:

**لمـا رأى طـالبـوه مصعبـاً ذُعـروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر**[٢]

والضمير في الفاعل (طالبوه) يعود على المفعول المتأخر وهو قوله (مصعباً).

وهذا معنى قوله: (وشذ نحو زانَ نورُه الشجر) أي: شذ في كلامهم تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول المتأخر، والمراد بنحو (زان نوره الشجر) كل كلام فيه ضمير اتصل بالفاعل المتقدم وهو عائد على المفعول المتأخر، وقوله (نَوره) بفتح النون هو الزهر أو الأبيض منه.

---

(١) المراد: مطعم بن عدي. أحد أجواد مكة. والمعنى: انه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يمكن نافعاً للناس وقوله (ولو أن مجداً) مجداً: اسم (أن) وجملة (أخلد) خبرها وان مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على انه فاعل لفعل محذوف والتقدير: ولو ثبت إخلاد مجد صاحبه.

(٢) طالبوه: ضمير النصب يعود على مصعب بن الزبير رضي الله عنهما. والمعنى: أن الذين قصدوا مصعباً لقتاله أخذهم الخوف وكاد ينتصر لأن خوفهم منه اعظم وسيلة لانتصاره عليهم.

# نائب الفاعل

تعريف نائب الفاعل وما يترتب على حذف الفاعل

٢٤٢ـ يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَـهُ كَنِيـلَ خَيْـرُ نَـائِـلِ

نائب الفاعل: اسم مرفوع لفظاً أو محلاً يحل محل الفاعل عندما يحذف ويبنى الفعل للمجهول، نحو: أكرم خالدٌ الغريب، فيقال: أُكْرِم الغريب، فالغريب نائب فاعل مرفوع لفظاً، ونحو: سلمت على الذي ألقى المحاضرة، فتقول: سُلِّمَ على الذي ألقى المحاضرة، فالجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل.

والتعبير بنائب الفاعل أحسن من التعبير بـ(المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله) لأنه أخصر، ولأن النائب عن الفاعل لايلزم أن يكون مفعولاً به فقد ينوب غيره كالظرف والجار والمجرور والمصدر، كما سيأتي إن شاء الله.

فإذا أريد حذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي[1] ترتب على حذفه أمران:

---

(١) الأغراض التي من أجلها يحذف الفاعل من مباحث البلاغيين في علم المعاني، فمن الأغراض اللفظية المحافظة على السجع كقولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته، أو الرغبة في الايجاز نحو: لما حفظ الطالب القرآن كوفيء. ومن الأغراض المعنوية العلم به كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾ أو عدم الفائدة من ذكره نحو: سُرق كتابي، لأنك لا تعرف السارق، أو قصد الإبهام على السامع نحو: تُصدق بألف ريال. إلى غير ذلك من الأغراض.

**الأول**: تغيير صيغة الفعل

**الثاني**: إقامة نائب عنه يحل محله ويأخذ كثيراً من أحكامه في (باب الفاعل) وهي:

١ـ أنه يرفع.

٢ـ أن يتأخر عن عامله فلا يجوز تقدمه عليه.

٣ـ أنه يكون عمدة وجزءاً أساسياً في الجملة.

٤ـ تأنيث عامله أحياناً.

٥ـ تجرد عامله من علامة تثنية أو جمع.

إلى غير ذلك مما يأخذه النائب عن الفاعل.

وهذا معنى قوله: (ينوب مفعول به عن فاعل... الخ) أي ينوب المفعول به عن الفاعل فيما استقر له من الأحكام، مثل: نيل خير نائل والأصل: نال المستحق خير نائل، والنائل والنوال هو العطاء، والمراد هنا: الشيء المعطى لأنه تمثيل لإنابة المفعول به لا لإنابة المصدر.

* * *

تغيير صورة الفعل

٢٤٣ـ فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ ... بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

٢٤٤ـ وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

٢٤٥ـ وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَاالْمُطَاوَعَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

٢٤٦ـ وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

تقدم أن شرط النيابة عن الفاعل تغيير صورة الفعل ايذانا بهذه النيابة وتفصيل ذلك كالآتي:

١ـ إذا كان الفعل ماضياً صحيح العين، خالياً من التضعيف[١] وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره إن لم يكن مكسورا من قبل نحو: فتحَ العملُ بابَ الرزق، فيقال: فُتِح بابُ الرزق، ونحو: شَرِب المريض العسلَ فيقال: شُرِبَ العسلُ.

٢ـ إذا كان الفعل مضارعاً وجب في كل حالاته ضم أوله وفتح ما قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً من قبل نحو: يحترم الناسُ العالم، فيقال يُحترمُ العالم، ونحو: يَتَعلم خالد النحو، فيقال: يُتعَلم النحو، وقد يكون الفتح مقدرا، مثل: يصوم المسلمون رمضان، فيقال: يُصامُ رمضانُ.

٣ـ إذا كان الفعل مبدوءاً بتاء المطاوعة[٢] ـ ومثلها كل تاء تكثر زيادتها عادة ـ وجب ضم الحرف الثاني مع الأول نحو: تعلم هشام النحو، فيقال: تُعُلّم النحوُ، وتفضل الصديق بالزيارة. فيقال: تُفُضّل بالزيارة.

٤ـ إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل[٣] فإن ثالثه يضم مع أوله

---

(١) يأتي بيان حكم مُعَلّ العين والمضعف. إن شاء الله.

(٢) المطاوعة: قبول أثر الأول في الثاني مع التلاقي اشتقاقاً نحو: علمته المسألة فتعلمها بخلاف: ضربته فتألم، لعدم تلاقي الفعلين في الاشتقاق. ومن الحروف التي تدل على المطاوعة (التاء) في أول الفعل الماضي كما في المثال.

(٣) تقدم في باب (المعرَّف بأداة التعريف) أن همزة الوصل: كل همزة تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، ومن مواضعها الفعل الماضي الخماسي كانطلق والسداسي كاستخرج

نحو: اعتمد المسلم على الله. فيقال: أُعتُمد على الله.

قال ابن مالك عن الأول والثاني (فأول الفعل اضمن. . .إلخ) أي: أن أول الفعل المبني للمجهول يضم في الماضي والمضارع، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر في الماضي، مثل: وُصِل، أصله: وَصَلَ خالد رحمه، فتقول: وُصلت الرحمُ، ويفتح في المضارع مثل: ينتحي فيقال فيه: يُنتحَى. ومعناه: يميل. مثل: ينتحي الرجل إلى الشجرة، أي: يميل إليها، ويتجه نحوها.

وقال عن الثالث: (والثاني التالي تا المطاوعة. . .الخ) أي اجعل الحرف الثاني مضموماً كالأول إن كان الأول تاء المطاوعة إذ لانزاع في ذلك أي: لاخلاف فيه، وقيد تاليها بكونه ثانياً ـ مع أنه هو الثاني ـ لينبه على أن هذا الحكم خاص بالماضي، لأن تاليها في المضارع ثالث. فيبقى على الأصل من ضم الأول وفتح ما قبل الآخر، نحو: يتعلم جابر النحو، فيقال: يُتعلم النحو، وقال عن الرابع: (وثالث الذي بهمز الوصل. . .الخ) أي: إن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل يضم كالأول، ومثل له بالفعل (استحلي) المبني للمجهول وأصله: استحلى صالح الشراب.

* * *

حكم الماضي الثلاثي المعل العين

٢٤٧ـ وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلّ عَيْنًا وَضَمٌّ جَاكَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

٥ـ إذا كان الماضي ثلاثياً مُعلَّ العين[١]. جاز في فائه[٢] عند بنائه للمجهول ثلاثة أوجه ـ سواء كان واوياً أو يائياً ـ وهي:

١ـ **اخلاص الكسر**، فينقلب حرف العلة ياء، وهذا هو الأفصح نحو: صام المسلم رمضان، باع التاجر بضاعته، فيقال: صيم رمضان وبيعت البضاعة، قال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾[٣].

٢ـ **اخلاص الضم**، فينقلب حرف العلة واواً، وهذا أضعف الأوجه نحو: صُوم وبُوع. قال الشاعر:

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شبابا بوع فاشتريت[٤]

---

(١) مُعَلّ العين: مايكون وسطه حرف علة. وخضع لأحكام الإعلال التي تذكر في باب التصريف ومنها: قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركا وانفتح ما قبلها نحو: قال وباع. والأصل: قَولَ وبَيَعَ فإن كان حرف العلة الواقع عيناً للكلمة لايخضع للأحكام فإنه يسمى (معتلاً) نحو: عَوِرَ فهذا حكمه حكم الصحيح، فالفرق بين مُعَلّ ومعتل. أن المُعَلّ هو الذي أحد أصوله حرف علة بشرط أن يدخله قلب وإعلال والمعتل ماكان أحد أصوله حرف علة دخله قلب أم لا. فكل معل معتل ولا عكس.

(٢) فاء الكلمة هي الحرف الأول الذي يقابل الفاء في الميزان الصرفي (فَعَلَ) وما يقابل الثاني هو عين الكلمة. وما يقابل الثالث هو لام الكلمة.

(٣) نائب الفاعل جملة النداء (ياأرض) لأنها في الأصل مقول القول أو نائب الفاعل محذوف تقديره: القول والجملة مفسرة.

(٤) ليت: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر. (وهل) حرف استفهام يراد به النفي، (شيئاً) مفعول به لينفع، (ليت) قصد لفظه فاعل ينفع والجملة معترضه لا محل لها (ليت) مؤكد للأول، (شباباً) اسم ليت الأول وجملة (بوع) من الفعل ونائب الفاعل المستتر في محل رفع خبر (ليت) الأول.

٣ـ **والاشمام**: وهو في النطق لا في الكتابة، وهو عند النحاة النطق بحركة صوتية تجمع بين ضمة قصيرة وكسرة طويلة على التوالي السريع، وقد قرىء في السبعة ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى﴾[1] بالاشمام في (قيل وغيض).

وجواز الأوجه الثلاثة مشروط بألا يحصل لبس، وإلا وجب العدول عنه الى ضبط آخر لا لبس فيه كما سيذكر ذلك.

وهذا معنى قوله: (واكسر أو اشمم. . .الخ) أي: اكسر أو اشمم فاء الماضي الثلاثي المُعَلّ العين، وقد جاء الضم عن العرب، فيجوز القياس عليه واحتمل قبوله لمجيئه عنهم، ويقرأ (أوَ اشمم) بفتح الواو بدل السكون والأصل: (أوْ اشمم) وهو أمر من الرباعي (أشَمَّ) فانتقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة للوزن وقول (جا) بالقصر. وهو خبر المبتدأ (وضم) وسّوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل.

* * *

١ - إذا خيف اللبس في بعض الأوجه عدل عنه إلى شكل لا لبس فيه

٢٤٨ـ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ     وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ

٢ - حكم المضعف

إذا بني الفعل الماضي المُعل العين للمجهول وأسند لضمير تكلم أو خطاب، أو لنون النسوة الدالة على الغائبات حصل لبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند لهذه الضمائر.

---

(١) سورة هود، آية: ٤٤.

فمثلاً: ساد العاقل قومه، تقول بعد إسناده لضمير المخاطب: ياعاقل سُدت قومك، بضم السين ليس غير، والتاء فاعل، فإذا قلنا: يا مهمل سادك النابغ، ثم أردنا نيابة المفعول عن الفاعل فإننا نقول: يامهمل سُدتَ (بالضم أيضاً) فيقع اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل فيمتنع ضم الحرف الأول في هذه الحالة ونعدل إلى الكسر. فنقول: يامهمل سِدتَ، فالتاء نائب فاعل أي: صرت مسوداً، أي: سادك غيرك، ويجوز أن نعدل إلى الاشمام وهذا مثال الواوي.

ومثال اليائي: باع ماجد البضاعة، فإذا أسندناه لضمير المخاطب ـ مثلا ـ قلنا: يا ماجد بِعتَ البضاعة، بكسر الباء فقط، والتاء: فاعل، وإذا قلنا: ياعبد باعك سيدك، ثم بنى الفعل للمجهول، قلنا: ياعبد بِعتَ بالكسر أيضاً فيحصل اللبس فتعدل إلى الضم أو الاشمام فتقول: ياعبد بُعتَ أي: وقع عليك البيع، فالتاء: نائب فاعل.

وهذا معنى قوله: (وإن بشكل خيف لبس يجتنب) أي: وإن وقع لبس في وجه من الأوجه السابقة بحيث لايمكن تمييز الفعل المبني للمعلوم من المبني للمجهول فإنه يجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر لا لبس فيه.

٦ـ إذا كان الماضي الثلاثي مضعفاً مدغماً جاز في فائه عند بنائه للمجهول الأوجه الثلاثة السابقة: اخلاص الضم وهو أعلاها هنا.

والاشمام، والكسر تقول: عَدَّ التاجر المال، وبعد بنائه: عُدَّ المال[١] فالمال: نائب فاعل.

وهذا معنى قوله: (وما لباع... الخ)، أي: إن ماثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة قد يثبت لنحو (حبَّ) من كل ماضٍ ثلاثي مضاعف والمراد بقوله (باع) كل ماضٍ ثلاثي مُعَلَّ العَين.

* * *

حكم الماضي المعل العين إذا كان على وزن (افتعل) أو (انفعل)

٢٤٩ـ وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي     فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

٧ـ إذا كان الفعل الماضي الُمعَّلّ العين على وزن (افتعل) أو (انفعل) جاز في الحرف الثالث الاصلي منه الأوجه الثلاثة السابقة، وهي الضم والكسر والاشمام، ويضبط الحرف الأول ـ وهو همزة الوصل ـ بما يضبط به الحرف الثالث والمختار هنا الكسر في اليائي، والضم في الواوي، تقول في الواوي: انقاد الطلاب للمعلم، وبعد بنائه: انقود للمعلم أو انقيد، ويجوز الاشمام.

وتقول في اليائي: اختار المعلم علياً من بين زملائه، وبعد بنائه: اختير عليٌّ من بين زملائه[٢]، او اختور، ويجوز الاشمام.

---

(١) قد يقع لبس بين هذا وبين فعل الأمر فإنه مضموم الأول، فلا يدرى أهو فعل أمر أم ماض مبني للمجهول؟ فيعدل إلى الكسر أو الاشمام، لأن فعل الأمر لايكون كذلك وإنما لم يُعدل إلى أحدهما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ لأن وقوعه بعد (لو) قرينة على أنه لم يُرد فعل الأمر لأنه لا يقع بعد أداة الشرط، على أنه قد يقال إنَّ المسألة من باب الاجمال فانظر حاشية الصبان على شرح الاشموني (٢/ ٦٤).

(٢) ظاهر كلام ابن مالك أن الحكم خاص بالمُعَلّ حيث مثل به، والحكم شامل له =

وهذا معنى قوله: (وما لفا باع... الخ) أي ما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة يثبت للحرف الذي تليه عين الفعل، من نحو (اختار) و (انقاد) وما أشبههما فإن حكمه (ينجلي) أي يتضح. وجملة (ينجلي) صفة لقوله: (وشبه).

***

٢ - نيابة الظرف والمصدر والمجرور عن الفاعل وشرح ذلك

٢٥٠ـ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى

تقدم أنه يترتب على حذف الفاعل أمران: ـ

**الأول**: تغيير صورة الفعل وقد مضى الكلام على ذلك.

**الثاني**: إقامة نائب عنه يحل محلَّه ويخضع لكثير من أحكامه والذي يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء:

المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور.

أما المفعول به فقد ذكره ابن مالك في البيت الأول من الباب ويتعلق به بعض أحكام ستأتي إن شاء الله، أما الثلاثة الباقية فشرطها أن تكون قابلة للنيابة.

فالظرف يصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين:

**الأول**: أن يكون متصرفاً وهو ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بـ(مِنْ) إلى التأثر بالعوامل المختلفة كـ: زمن ووقت وساعة

---

= وللمضاعف نحو اشتدَّ، وأنهلَّ، وانسدَّ، وامتدَّ، فمثلاً. انهلَّ الرمل في البئر، تقول بعد بنائه: أُنُهل في البئر، بضم الأول والثالث، ويجوز كسرهما، كما يجوز الاشمام.

ويوم وغيرها.

بخلاف (سحر) [إذا اريد به سحر يوم بعينه]، و (عندك) لأن الأول ملازم للنصب على الظرفية، والثاني ملازم للنصب أو الجر بمن فلا يصلح أن يكون نائب فاعل.

**الشرط الثاني**: أن يكون الظرف مختصاً، والمراد بالاختصاص هنا: أن يزاد على معنى الظرفية معنى جديد ليزول الغموض والابهام عن معناه، وذلك إما بوصف أو إضافة أو علمية ونحوها مثل: صيم يومُ الخميس، جُلس وقت طويل، صيم رمضان.

وأما المصدر واسم المصدر فيصلح للنيابة بشرطين ـ أيضاً ـ:

**الأول**: أن يكون متصرفاً وهو ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة نحو: أكْل، كتابة، فَهْم، جلوس، وغيرها.

بخلاف (معاذ الله) فإنه مصدر ميمي منصوب بفعل محذوف أي: أعوذ بالله معاذا، لكنه لم يشتهر إستعماله عن العرب إلا منصوباً مضافاً فلا يقع نائب فاعل لئلا يخرج عما استقر له في لسان العرب.

ونحو: سبحان الله. فهو اسم مصدر منصوب بفعل محذوف أي: أسبح الله سبحان، ولم تستعمله العرب إلا منصوباً مضافاً في الأغلب.

**الشرط الثاني**: أن يكون المصدر مختصاً والمراد به هنا: أن يكتسب المصدر من لفظ اخر معنى زائداً على معناه المبهم المقصور

على الحدث المجرد، نحو: قرىء قراءةٌ صحيحة، جُلس جلوسُ الخائف، بخلاف: قرىء قراءة، لعدم الفائدة لأن المصدر لم يفد معنى زائداً على مافهم من الفعل.

وأما الجار والمجرور فيصلح للنيابة بشرطين:

**الأول**: أن يكون حرف الجر متصرفاً والمراد به: أن لا يلزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها، كـ(مذ) و(منذ) الملازمين لجر الزمان و(رُبَّ) الملازمة للنكرات.

**الثاني**: أن يكون المجرور مختصاً والمراد بالاختصاص: أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً إما بوصف أو إضافة أو غيرهما نحو: جُلس في السجد الجامع، ونحو: فُرح بانتصار المسلمين، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور على المشهور(١) بخلاف: فرح بانتصار؛ لعدم الفائدة من الاسناد.

وهذا معنى قوله: (وقابل من ظرف. . .إلخ) أي: إن القابل للنيابة عن الفاعل من الظرف والمصدر، ومثله اسم المصدر، وحرف الجر مع مجروره حقيق وجدير بها.

***

---

(١) قال السيوطي في الهمع (١/ ١٦٣): (الجمهور على أن المجرور في موضع رفع وهو النائب عن الفاعل كما لو كان الجار زائدا. . .) وهذا رأي فيه تيسير، سواء قلنا الجار والمجرور أو المجرور وحده، فإن كان حرف الجر زائدا فلا خلاف في أن النائب هو المجرور وحده. نحو: ما أخذ من شيء.

حكم نيابة غير المفعول به مع وجوده

٢٥١ـ وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هـٰذِي إِنْ وُجِدْ     فِـي اللَّفْـظِ مَفْعُـولٌ بِـهِ وَقَـدْ يَـرِدْ

إذا وجد في الجملة ما يصلح للنيابة من المفعول به والمصدر والظرف والمجرور لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد لأن النائب عن الفاعل كالفاعل لايتعدد.

وقد اختلف النحويون في الذي ينوب عن الفاعل. فقال البصريون إلا الأخفش: تجب نيابة المفعول به ولا ينوب غيره مع وجوده، ففي مثل: ألقى الطالبُ كلمةً إلقاءاً بارعاً في الحفل يوم الخميس أمام الحاضرين. تقول: أُلقي كَلمةٌ أو أُلقيت كَلمةٌ إلقاءً بارعاً. . .الخ وما خالف ذلك فهو شاذ أو مؤول.

وقال الكوفيون تجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده تقدم أو تأخر واستدلوا بقراءة أبي جعفر ـ وهو من العشرة ـ [1]: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۝١٤﴾[2] فقد قرأ (يُجزى) بالياء مضمومةً مبنياً للمجهول مع نصب (قوماً) والنائب الجار والمجرور على أحد القولين[3].

---

(١) القراء العشرة هم القراء الذين عُني العلماء بنقل قراءاتهم وهم على قسمين:
١ـ سبعة اختارهم ابن مجاهد.
٢ـ وثلاثة اختارهم ابن الجزري
وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني المتوفى سنة ١٣٠هـ وهو من الثلاثة الذين اختارهم ابن الجزري.

(٢) سورة الجاثية، آية: ١٤.

(٣) والقول الثاني: أن نائب الفعل مصدر الفعل المذكور أي: ليُجزى الجزاء أو الخير أو الشر.

وبقول الشاعر:

**لـم يُعـنَ بـالعليـاء إلا سيـداً ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى**[1]

فقد أناب الجار والمجرور. بدليل نصب المفعول به (إلا سيدا)

ولو قيل بإنابة ماله أهمية في إيضاح الغرض وإبراز المعنى المقصود من غير تقييد بإنه مفعول به أو غير مفعول به لكان وجيها كأن يقال: ضُرِبَ ضَرْبٌ أليمٌ شاهدَ الزور، بإنابة المصدر إذا كان غرض المتكلم إبراز هذا المعنى وهو شدة ضربه. وإن كان الغرض بيان أن الضرب وقع أمام الناس أنيب الظرف وهكذا في الجار والمجرور.

وهذا معنى قوله: (ولا ينوب بعض هذي... الخ) أي لا يصح إنابة شيء مما ذكر في البيت السابق مع وجود المفعول به وقد يرد في الكلام الفصيح إنابة غير المفعول به مع وجوده يشير بذلك إلى ما ورد من كلام العرب كما ذكرنا.

***

أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب (كسا)

**٢٥٢- وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَـابِ كَسَـا فِيمَـا الْتِبَـاسُـهُ أُمِـنْ**

تقدم أن المفعول به ينوب مناب الفاعل، غير أن فعله قد يكون متعدياً لمفعول واحد أو متعدياً لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولي (ظن) وأخواتها أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولي

---

(١) معنى البيت: أنه لايشتغل بمعالي الأمور وكريم الخصال إلا أصحاب السيادة والطموح ولم يشف ذوى النفوس المريضة إلا ذوو الهداية والرشد.

(كسا) وأخواتها وقد يكون متعدياً لثلاثة كـ(أعلم) و (أرى).

فإن كان متعدياً لواحد أنيب مناب الفاعل نحو: أُكرمَ الضيفُ، قال تعالى: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ ﴿٣٦﴾﴾[1] وإن كان متعدياً لاثنين وهو من باب (كسا) ـ وهو المراد هنا ـ جاز إنابة الأول أو الثاني، تقول: كُسي الفقير ثوباً. وكُسي الفقيرَ ثوبٌ، وهذا مشروط بعدم حصول اللبس، فإن حصل لبس وجب إنابة الأول: نحو: أعطيت جابراً هشاماً فتقول: أعطي جابرٌ هشاماً، ولايجوز انابة الثاني لئلا يحصل لبس، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً فلا يعلم هل النائب هو المفعول الأول أو الثاني، بخلاف إنابة الأول، فإن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى، فيتضح من تقدمه أنه الآخذ وغيره المأخوذ.

وهذا معنى قوله (وباتفاق قد ينوب الثان...الخ) أي: اتفق النحاة بناءً على ما استنبطوه من كلام العرب على جواز إنابة المفعول الثاني الذي فعله (كسا) وشبهه، إذا أُمن الالتباس، وقوله: (الثان) بحذف الياء للوزن.

***

أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب (ظن) أو (أعلم وأرى)

٢٥٣ـ فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلاَ أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

ذكر في هذا البيت أن الفعل إذا تعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ

---

(١) سورة النازعات، آية: ٣٦.

والخبر كـ(ظن) وأخواتها أو إلى ثلاثة مفاعيل كـ(أعلم وأرى) فالأشهر عند النحاة أنه يجب إنابة الأول، ويمتنع إنابة الثاني في باب (ظن) والثاني والثالث في باب (أعلم) نحو: ظن السفيهُ التحيلَ نافعاً. فتقول: ظُن التحيلُ نافعاً، وتقول: أُعلم المدرسُ الإخلاصَ نافعاً. والأصل: أَعلمتُ المدرسَ الإخلاصَ نافعاً.

ويرى ابن مالك أنه لايتعين إنابة الأول بشرط ألا يحصل لبس، فإن حصل تعينت إنابة الأول، نحو: ظننت عاصماً بكراً، فلا تقول: ظُن عاصماً بكرٌ، ولا أُعْلِمَ زيداً هشامٌ مسافراً، بإنابة المفعول الثاني في البابين.

وهذا معنى قوله: (في باب ظن. . . الخ) أي اشتهر منع إنابة الثاني في باب (ظن) و (أرى) وهو لايوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثاني، فتكون (إذا) شرطية لا تعليلية، وثالث مفاعيل (أعلم) هو ثاني مفعول (علم) ـ كما تقدم في باب أعلم ـ فيجري فيه الخلاف، وقوله (المنع) مبتدأ (اشتهر) الجملة خبر المبتدأ.

والخلاصة أن نيابة المفعول الأول جائزة في كل باب بلاخلاف وكذا نيابة الثاني من باب (كسا)[1] إذا أمن اللبس، وفي نيابة الثاني من

---

(١) اعتراض بعض الشراح على ابن مالك في نقل الاتفاق على جواز انابة الثاني من باب (كسا) إذا أمن اللبس. لأن الكوفيين يوجبون انابة الأول إذا كان معرفة نحو أُعطي خالد كتاباً. ويجاب عنه بأنه لم يطلع على هذا الخلاف لأنه نقل الاتفاق في كتابه (التسهيل) وهو كتاب اعتنى فيه بالخلاف. والله أعلم.

باب (ظن) خلاف، فالأكثرون قالوا: بالمنع والصحيح جواز ذلك إذا أمن اللبس.

***

حكم ما سوى نائب الفاعل من متعلقات الفعل

٢٥٤ـ وَمَا سِوَى النَّائِبِ ممَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

تقدم أن نائب الفاعل لايكون إلا واحداً، فإذا كان للفعل أكثر من معمول كالمصدر والظرف والمجرور، أو المفعول الثاني، فإنه إذا أنيب المفعول به أو واحد منها مناب الفاعل رفع، ونصب الباقي كما تقدم.

وهذا معنى قوله: (وما سوى النائب... الخ) أن ماسوى نائب الفاعل الذي صار مرفوعاً لتعلق معناه بالفعل الرافع له، ما سواه فالنصب له: أي حكمه النصب، وقوله: محققاً: حال من الهاء في (له).

# اشتغال العامل عن المعمول

تعريف الاشتغال
ناصب المشغول عنه

٢٥٥ـ إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ
٢٥٦ـ فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن نصبه، بالعمل في الضمير العائد عليه أو في سببيّه.

فمثال المشتغل بالضمير: الضعيفَ ساعدته، محمداً مررت به فالفعل (ساعد) عمل في ضمير الاسم السابق وهو (الهاء) لأنه في محل نصب مفعول به، والفعل (مر) عمل في ضمير الاسم السابق بواسطة حرف الجر ولولا هذا الضمير لعمل الفعل في الاسم السابق فكنت تقول: الضعيفَ ساعدت. و بمحمدٍ مررت. فالضعيف مفعول به مقدم. والجار والمجرور متعلق بالفعل مررت.

ومثال المشتغل بالسببي : خالداً ضربت ابنه، فالفعل (ضرب) لم يعمل في ضمير الاسم السابق وإنما عمل في اسم مضاف إلى ضمير الاسم السابق وهو (ابنه) ويسمى (السببي)[1].

---

(١) يرد ذكر السببي في مواضع منها: باب الاشتغال. وباب الصفة المشبهة. وباب النعت.. والمراد به كل شيء له علاقة وصلة باسم آخر بأي نوع من أنواع الارتباط كالأبوة والأخوة. والتبعية في أمر ما. ولابد فيه من ضمير يعود على الاسم الآخر الأصلي: فإذا قلت: خالد كريم أبوه. فـ(أبوه) سببي وفيه ضمير يعود على (خالد) وهو الاسم الأصلي الذي يقوم به معنى المشتق لو قلت: خالد كريم. [انظر: النحو =

وأركان الاشتغال ثلاثة: (مشغول عنه) وهو الاسم المتقدم و(مشغول) وهو العامل المتأخر من فعل أو غيره و(مشغول به) وهو ضمير الاسم السابق أو سببيه.

وإذا وجد المثال على الهيئة المذكورة فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان: أحدهما راجح لسلامته من التقدير، وهو أن يعرب مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، وجملة الكلام حينئذ اسمية لأنها مبدوءة باسم[1].

والثاني: مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو أن ينصب الاسم على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور، وهذا الفعل المحذوف لابد أن يكون موافقاً للمذكور، اما لفظاً ومعنى كالمثال الأول، فإن تقديره ساعدت الضعيف ساعدته، أو معنى فقط كما في المثال الثاني فإن تقديره جاوزت محمداً مررت به، أو غير موافق لفظاً ومعنى ولكنه لازم للمذكور كالمثال الأخير فإن تقديره: أهنت خالداً

---

= الوافي ٣/ ٢٦٤].

(١) ونظراً لجواز كون الاسم السابق قد يعرب مبتدأ اشترط النحاة أن يكون الاسم السابق صالحاً للابتداء به. فلا يكون نكرة محضة لا مخصص لها. ولذا قالوا في قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾.
ليس من باب الاشتغال لأن (رهبانية) لا تصلح للابتداء بل (رهبانية) معطوف على (رأفة) بالواو.
وجملة (ابتدعوها) صفة. ومن لا يشترط ذلك كالزمخشري فلا مانع عنده أن تكون الآية من باب الاشتغال لكنه مبني على اعتزاليته فانظر المغنى ص٧٥١.

ضربت ابنه، وما بعد الاسم جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب[١] وجملة الكلام حينئذ فعليه لأنها مبدوءة بالفعل المحذوف.

وقد يعرض للاسم السابق ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يوجب رفعه، وما يرجحه، وما يسوي بين الرفع والنصب، كما سيأتي إن شاء الله.

قال ابن مالك: (إن مضمر اسم سابق... الخ) أي: إنْ شَغَل ضميرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نصب ذلك الاسم السابق لفظاً أو محلاً[٢]. فانصب الاسم السابق بفعل مضمر، أي: غير ظاهر (حتماً) أي اضماراً حتماً. ويكون ذلك موافقاً للفعل المذكور كما بيناه.

***

(١) هذا على أحد القولين، والقول الثاني: أن الجملة التفسيرية تأخذ في حكمها الاعرابي حكم الجملة المفسَّرة، فإن كان لها محل فهي كذلك وإلا فلا. ففي قولك: الضيف أكرمته، التقدير: أكرمت الضيف أكرمته، فلا محل للجملة المقدرة لأنها مستأنفة فكذا الجملة التفسيرية.
وفي قولك: خالد الواجبَ يؤديه، فـ(يؤديه) في موضع رفع لأنها مفسرة للجملة المحذوفة وهي في محل رفع على الخبرية، واعلم أن الجملة لاتكون تفسيرية في باب الاشتغال إلا إذا كان الاسم السابق منصوباً كما في هذه الأمثلة.

(٢) اختلف شراح الألفية في مرجع الضمير في قوله: (بنصب لفظه أو المحل) فمنهم من قال: إنه يعود على الاسم السابق ـ المشغول عنه ـ فنصب لفظه نحو: الخير فعلته. ومحله نحو: هذا العالم اكرمته. وتكون الباء في قوله: (بنصب لفظه) بمعنى: عن. وهذا قول ابن مالك نفسه في شرح كتابه (الكافية ٢/٦١٤) ومنهم من قال: إن الضمير يعود على الضمير الذي اشتغل به الفعل فالنصب لفظاً كالهاء في المثال الأول، ومحلاً كالهاء، في نحو: خالداً مررت به.

١ - وجوب نصب المشغول عنه

٢٥٧ـ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا     يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

هذه المسألة الأولى من مسائل المشغول عنه، وهي وجوب نصبه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، وهي أدوات التحضيض[١] نحو: هلا المريضَ زرتَه، والعرض[٢] نحو: ألا الحديثَ حفظتَه، والاستفهام غير الهمزة[٣] نحو: هل الحقَّ قلتَه؟ وأدوات الشرط نحو: إنْ جارَكَ لقيتَه فسلم عليه، وحيثما علياً تلقَهُ فأكرمه. فيجب نصب ما بعد هذه الأدوات بفعل محذوف ليقع الفعل بعدها، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ لئلا تخرج هذه الادوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل[٤].

واعلم ان الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط في ضرورة الشعر فأما في النثر فلابد أن يليها الفعل الظاهر، إلا بعد أداتين منها:ـ

**الأولى**: (إن) إذا كان المشغول ماضياً نحو: إن محمداً لقيته فكلمه،

---

(١) التحضيض: طلب الشيء بحثّ وإلحاح.

(٢) العرض: طلب الشيء برفق ولين.

(٣) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل إذا كان الفعل في جملتها أما إذا لم يكن فلا نحو: متى السفر؟ أين أخوك؟

(٤) لكن يجوز رفعه على أنه فاعل أو نائب فاعل لفعل محذوف كقوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ فـ(أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. وقوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ وقوله تعالى: ﴿إذا الشمس كورت﴾ فالشمس: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. ويرى فريق من النحاة ان هذا المرفوع لايلزم اعرابه فاعلاً لفعل محذوف بل يجوز اعرابه مبتدأ. وتقدم ذلك في باب الفاعل. وسيأتي مزيد بحث في باب الإضافة إن شاء الله.

لأنه لا يظهر عملها فيه فلا يقبح وقوع غير الفعل بعدها لضعف طلبها له بخلاف المضارع فإنه لما ظهر أثرها فيه قوي طلبها له، فقبح تلوُ غيره لها في النثر فلا تقول: إن محمداً تلقه فأكرمه.

**الثانية**: (إذا) مطلقاً وليها ماض أو مضارع نحو: إذا خالد قدم أو يحضر فأكرمه، لأنها لاتعمل أصلاً.

وهذا معنى قوله: (والنصب حتم... الخ) أي: أن نصب الاسم السابق واجب إذا وقع بعدما يختص بالفعل كأدوات الشرط. مثل: إن وحيثما. وتسوية الناظم بينهما إنما هي في وجوب النصب ومطلق الاختصاص بالفعل كما يدل على ذلك سياق النظم فلا يرد عليه أن الاشتغال بعد (حيثما) لا يقع إلا في الشعر كما تقدم.

* * *

٢ - وجوب رفع المشغول عنه

**٢٥٨ـ وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالاِبْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا**

**٢٥٩ـ كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ**

ذكر في هذين البيتين المسألة الثانية من مسائل المشغول عنه وهي وجوب رفعه[1] وذلك في موضعين:

---

(١) وجوب رفع المشغول عنه ليس من مسائل هذا الباب لأن تعريف الاشتغال لاينطبق عليه. لأننا اشترطنا في تعريف الاشتغال أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير (المشغول به) وسُلط على الاسم السابق (المشغول عنه) لعمل فيه. وهنا لايتم ذلك فإنك لو حذفت الضمير من المثال: خرجت فإذا الجو يملؤه الغبار، لم يعمل الفعل (يملأ) في الاسم السابق، لأن المتقدم مرفوع والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً.

=

**الأول**: أن يقع المشغول عنه بعد أداة تختص بالابتداء كـ(إذا الفجائية) كقولك: خرجت فإذا الجو يملؤه الغبار... برفع (الجو) على أنه مبتدأ ولا يجوز نصبه بتقدير فعل، لأن إذا الفجائية لايقع الفعل بعدها لاظاهراً ولا مقدراً.

**الثاني**: إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط أو الاستفهام أو التحضيض ونحوها مثل: الكتابُ إن استعرتَه فحافظ عليه، والمريضُ هل زرته؟ فيجب رفع المشغول عنه في المثالين (الكتاب، والمريض) ولايجوز نصبه لأن مابعد الشرط والاستفهام لايعمل فيما قبله، ومالا يعمل لا يصلح أن يكون مفسراً لعامل محذوف.

وهذا معنى قوله (وإن تلا السابق...الخ) أي: وإن وقع الاسم السابق وهو المشغول عنه بعد ما يختص بالابتداء فإنك تلتزم رفعه دائماً وكذلك التزم الرفع إذا كان الفعل المشتغل بالضمير قد وقع بعد لفظ لايرد ما قبله معمولاً لعامل بعده، يريد: إذا وقع بعد لفظ لايعمل ما بعده فيما قبله لأن مالا يعمل لايفسر عاملاً.

❋ ❋ ❋

٣ - جواز الوجهين والنصب أرجح

٢٦٠ـ وَاخْتِيَرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

٢٦١ـ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

---

= وكذا المسائل التي يجوز فيها النصب والرفع، فالرفع فيها ليس من هذا الباب.

ذكر في هذه الأبيات المسألة الثالثة وهي جواز رفع المشغول عنه ونصبه وترجيح النصب وذلك في ثلاث مسائل:

**الأولى**: إذا وقع بعد المشغول عنه فعل دال على طلب، سواء دلَّ على الطلب بذاته نحو: والدتَك اعرف حقها، أو كان مقرونا بأداة الطلب نحو: والدَك لاتهنه، وسواء كان الطلب بلفظه كما في المثالين، أو كان بلفظ الخبر نحو: ابنَ تيمية رحمه الله.

فيترجح نصب المشغول عنه في هذه الأمثلة على رفعه، لأنه لو رفع لصارت الجملة بعده خبراً وهي طلبية والإخبار بالجملة الطلبية ـ وإن كان جائزا عند الجمهور ـ لكنه على خلاف الأصل، لكونها لاتحتمل الصدق والكذب[1]

**الثانية**: إذا وقع المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام و(ما) النافية وغيرها، نحو: ما صديقاً أهنته. ونحو: أوالدَك احترمته؟ ومنه قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[2] فيترجح

---

(١) فإن قيل ما توجيه الرفع في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ فإن الظاهر أن الطلب خبر؟ فالجواب: أن المبرد يعرب هذا الاعراب. ودخلت الفاء في الخبر لشبه الموصول بالشرط لأن (أل) موصوله. وأما سيبيويه فالخبر عنده محذوف تقديره. (مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ثم حذف المضاف (حكم) وأقيم المضاف إليه مقامه والفاء حرف استئناف، وجملة الطلب استئنافية لبيان الحكم فلم تقع خبرا كما هو الظاهر. انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١٧١) والكامل في اللغة والأدب للمبرد (٢/ ٨٢٢).

(٢) سورة القمر، الآية: ٢٤. الهمزة للاستفهام، (بشراً) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، (منا) جار مجرور متعلق بمحذوف صفة (واحداً) صفة ثانية، (نتبعه) جملة تفسيرية لا محل لها من الاعراب.

النصب بفعل محذوف. لأنه لو رفع لصار مبتدأ ووقوع المبتدأ بعد هذه الأدوات ـ مع جوازه ـ قليل لكثرة دخولها على الأفعال.

**الثالثة**: إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والمشغول عنه. كقولك: سافر ضيف والقادم استقبلته، فيجوز رفع (القادم) على أنه مبتدأ، ونصبه بتقدير فعل أي: واستقبلت القادم، وهو أرجح لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية وفيه تناسب.

ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥﴾[1] فـ(الأنعام) منصوب بفعل محذوف أي: وخلق الانعام. وحسن النصب لتعطف جملة فعلية (والانعامَ) على جملة فعلية تقدمت وهي (خلق الانسان) وهذه قراءة السبعة.

فإن وجد فاصل بين العاطف والمشغول عنه، صار حكمه كما لو لم يتقدمه شيء، كقولك: سافر ضيف، وأما القادم فاستقبلته[2] فيترجح الرفع لأن (أما) تقطع مابعدها عما قبلها فيكون مابعدها مستأنفاً.

---

(١) سورة النحل، الآية: ٤ـ٥. فإذا: الفاء صلة للتوكيد، وإذا: فجائية حرف مبني على السكون لامحل له. (هو) مبتدأ، (خصيم) خبر، (مبين) صفة، وجملة (خلقها) تفسيرية لا محل لها من الاعراب.

(٢) سافر ضيف: فعل وفاعل. وأما: الواو عاطفة (أما) حرف شرط وإخبار وتوكيد، القادم: مبتدأ، فاستقبلته: الفاء واقعة في جواب الشرط والجملة خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط لأن (أما) قائمة مقام أداة الشرط (مهما) والتقدير: (مهما يكن من شيء فالقادم استقبلته).

إلا إذا وجد ما يرجح النصب كقولك: سافر والدك وأما عمَّك فأكرمه، وإنما ترجح النصب لأن المشغول عنه وقع قبل فعل دال على طلب كما معنى.

وهذا معنى قوله: (واختير نصب. . .الخ) أي يختار نصب المشغول عنه إذا وقع قبل فعل دال على طلب. أو وقع بعد أداة. . .الخ، أو وقع بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، وكذا يترجح النصب إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول فعل (مستقرٍ أولا) أي مذكور في أول جملته أي أنها جملة فعلية بغير فاصل بين العاطف والمشغول عنه.

***

٢٦٢ـ وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا          بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيـَّرَا

- جواز الرفع والنصب على حد سواء

ذكر في هذا البيت المسألة الخامسة وهي جواز الرفع والنصب على حد سواء، وذلك إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، وفسروا الجملة ذات الوجيهن بأنها جملة اسمية. وخبرها جملة فعلية، نحو: المطر نزل والنخلُ سقيناه من مائه، فيجوزرفع (النخل) على أنه مبتدأ وما بعده خبر، وتعطف جملة اسمية على جملة اسمية، ويجوز نصبه بفعل مقدر، وتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ

ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾[١]. فقد قرأ الكوفيون وابن عامر بالنصب بتقدير فعل أي: قدرنا القمر، وقرأ بالرفع بقية السبعة على أنه مبتدأ والخبر (قدرناه).

وهذا معنى قوله: (وان تلا المعطوف. . .الخ) أي: وإن وقع الاسم المشغول عنه بعد حرف عطف قبله فعل. وهذا الفعل مع فاعله خبر عن مبتدأ قبلهما، فلك الخيار في أن تعطف ما بعد حرف العطف على ماقبله مباشرة، عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على كل ماقبله، عطف جملة اسمية على جملة اسمية.

* * *

٤ - جواز الوجهين والرفع أرجح

٢٦٣ـ وَالرَّفْعُ فِي غَيرِ الذَّي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

هذه هي المسألة الرابعة من مسائل المشغول عنه: وهي جواز الرفع والنصب وترجح الرفع، وذلك في كل اسم لم يوجد معه ما يوجب النصب ولا ما يرجحه، ولا ما يوجب الرفع، ولا ما يجوز الوجهين على السواء، نحو: العالمُ احترمته، فيجوز الوجهان، ويترجح الرفع ـ كما تقدم أول الباب ـ ولا تكون المسألة من باب الاشتغال.

---

(١) سورة يس، الآية:٣٨ـ٣٩. (الشمس) مبتدأ، (تجري) الجملة خبر، (ذلك) مبتدأ (تقدير) خبره (العليم)صفة للعزيز. (والقمر) بالنصب مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور (منازل) مفعول به ثانٍ منصوب بتضمين (قدرنا) معنى: صيرنا، وذلك بحذف مضاف أي: ذا منازل.

والنصب عربي جيد خلافاً لمن منعه لما فيه من كلفة الإضمار.

وقد جاء منه قول امرأة من بني الحارث:

فارساً ما غادروه مُلْحماً    غير زُمَّيل ولا نِكْسٍ وَكِلْ[(١)]

وهذا معنى قوله: (والرفع في غير الذي مرّ رجح) أي يترجح الرفع على النصب في غير المسائل التي مرت، فما جاز في كلام العرب افعله. واترك ما لم يبح. والفاء في قوله (فما أبيح افعل) للتفريع[(٢)].

* * *

٢٦٤- وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ    أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

أحوال المشغول به

ذكر أن للفعل المشغول به ثلاث حالات:

**الأولى**: أن يتصل به الضمير نحو: هلا معروفَك بذلته.

**الثانية**: أن ينفصل منه بحرف جر نحو: الكرسيَّ جلست عليه.

**الثالثة**: أن ينفصل عنه بإضافة نحو: أعصاماً ضربت غلامه؟

وهذا معنى قوله: (وفصل مشغول بحرف جر. . .الخ) أي: إن

---

(١) فارساً: بالنصب مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور، هكذا رواه ابن الشجري في (أماليه) و(ما) زائدة. والملحم أي: طعمة للسباع والطير. والزُمَّيل: الضعيف، والنِكْس: المقصر عن غاية المجد والكرم، والوكل: الجبان الذي يتكل على غيره عجزاً. و(ملحماً) حال من الهاء في (غادروه) وفي شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي قال: مفعول به ثانٍ، ولا تظهر لي وجاهته. (غير) حال ثان من الهاء. (وكل) صفة.

(٢) أي تفريع أحكام الشيء وتفصيلها كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الأول ج٢ص٢٤٩).

فصل الفعل المشغول بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى اتصال الفعل بالضمير في الأحكام السابقة.

***

الوصف العامل كالفعل في هذا الباب

٢٦٥ـ وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

العامل في باب الاشتغال إما أن يكون فعلاً كما تقدم، وهذا هو الكثير، وإما أن يكون اسماً، فإن كان غير فعل فلابد له من ثلاثة شروط:

**الأول**: أن يكون وصفاً. والمراد به: اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة.

**الثاني**: أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية باطراد.

**الثالث**: ألا يوجد مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

ومثال ذلك: الأمينَ أنا مشاركه، فـ(الأمين) يجوز رفعه ونصبه، فإن نصب فهو معمول لوصف محذوف يفسره المذكور والتقدير: أنا مشاركُ الأمينَ، لأن لفظ (مشارك) اسم فاعل وهو عامل لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يوجد مانع، وأما رفعه فعلى أنه مبتدأ وما بعده خبر.

ومثال اسم المفعول: الكتاب أنت معطاه[1]، ومثال صيغ

---

(١) الكتاب: مبتدأ أول، أنت: مبتدأ ثان. معطاه: معطى: خبر المبتدأ الثاني مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والهاء مضاف إليه والجملة خبر =

المبالغة: العسل أنا شرَّابُه.

وخرج بالشرط الأول ماليس بوصف كاسم الفعل نحو: خالد دراكه، فـ(خالد) مبتدأ، ولا يجوز نصبه باسم فعل محذوف، لأن اسماء الأفعال لاتعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً فيه.

وخرج بالشرط الثاني: الوصف غير العامل كاسم الفاعل بمعنى الماضي نحو: الأمين أنا مشاركه أمس، فيتعين رفع (الأمين) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بوصف محذوف، لأن اسم الفاعل الماضي لايعمل. وما لايعمل لايفسر عاملاً.

وخرج بالثالث: وجود مانع يمنع من عمل الوصف. ومن الموانع كون الوصف، اسم فاعل مقترناً بأل نحو: الضيف أنا المكرمه. فيجب رفع (الضيف) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بوصف محذوف يفسره المذكور، لأن (ال) الداخلة على اسم الفاعل موصولة، والموصول لايعمل مابعده فيما قبله. وما لايعمل لايفسر عاملا.

وهذا معنى قوله: (وسوّ في هذا الباب. . . الخ) أي: سوّ في باب الاشتغال الوصف العامل، بالفعل في العمل. إن لم يحصل مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

* * *

تنزيل الأجنبي منزلة السببي بشرطه

٢٦٦- وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاِسْمِ الْوَاقِعِ

---

= المبتدأ الأول والمثال الذي بعده مثله.

تقدم أنه لافرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل. وبين ما انفصل بحرف أو بإضافة.

وذكر في هذا البيت أن العلاقة بين الفعل والمشغول عنه كما تتم بالسببي (وهو الاسم المضاف لضمير الاسم السابق) تتم بالأجنبي[١] إذا أُتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق. فكما تقول: خالداً ضربت غلامه، والتقدير: أهنت خالداً ضربت غلامه تقول: خالداً ضربت رجلاً يحبه. فقد عمل المشغول في أجنبي خالٍ من ضمير الاسم السابق وهو (رجلاً) لكن أُتبع بصفة مشتملة على ضمير الاسم السابق وهي جملة (يحبه) وهكذا يقال في عطف البيان نحو: خالداً ضربت عمراً أخاه. أو عطف نسق بالواو خاصة نحو: خالداً ضربت عمراً وأخاه.

وهذا معنى قوله: (وعلقة حاصلة بتابع... الخ)[٢] أي: أن العلاقة والرابطة الحاصلة بالتابع كالعلاقة الحاصلة بالسببي. ومعناه: أن الأجنبي منزل منزلة السببي إذا أتبع بتابعٍ مشتمل على ضمير الاسم السابق.

---

(١) الأجنبي: هو الذي لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه.

(٢) فسر بعضهم العُلقة بالضمير العائد على الاسم السابق، وهذا مجاز لأنها في الأصل هي الارتباط والنسبة. لكن لما كان الضمير هو سبب العلقة أطلق عليه ذلك.

# تعدي الفعل ولزومه

علامة الفعل المتعدي وحكمه

٢٦٧ـ عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ    هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ
٢٦٨ـ فَانْصِبْ بِهِ مَفْعولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ    عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

ينقسم الفعل التام[1] من حيث التعدي واللزوم الى قسمين:

**الأول: المتعدي**: وهو الذي يصل إلى مفعوله[2] بغير حرف جر وبغيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم نحو: أكرمت الغريب.

**الثاني: اللازم**: وهو الذي لايصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو: مررت بالمدرسة، أو غيره مما يؤدي إلى التعدية كالهمزة نحو: أخرجت زكاة مالي.

وللفعل المتعدي علامتان:

**الأولى**: أن تتصل به هاء تعود على المفعول به، نحو: الكتاب قرأته. واحترزنا بالمفعول به، من الهاء التي تعود على المصدر، فإنها تتصل بالفعل المتعدي نحو: الإكرام أكرمته خالداً، واللازم نحو: القيام بالواجب قمته، والهاء التي تعود على الظرف نحو: الليلة قمتها، والنهار صمته.

**الثانية**: أن يصاغ من مصدره اسم مفعول تام، بحيث لايحتاج إلى

---

(١) الفعل التام هو الذي يكتفى بمرفوعه في تأدية المعنى، مثل: كتب، علم، سافر، ومقابله الناقص، مثل: كان وأخواتها وبقية الأفعال الناسخة، وقد مضى ذلك في باب (كان)

(٢) المراد المفعول به، أما بقية المفاعيل الآتية في أبوابها فيعمل فيها المتعدي واللازم.

حرف جر نحو: الواجب مكتوب(١).
أما علامة الفعل اللازم فستأتي إن شاء الله.

وحكم الفعل المتعدي أنه ينصب المفعول به إن لم ينب عن فاعله، والمفعول به: اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل، والمراد بوقوع الفعل عليه: تعلقه به من غير واسطة، سواء على جهة الثبوت مثل: فهمت الدرس، أو النفي مثل: لم أفهم الدرس.

وهذا معنى قوله: (علامة الفعل المعدَّى.. الخ) أي علامة الفعل المعدَّى إلى مفعوله أن تَصلَ به (هاء) تعود على غير المصدر وهي (هاء) المفعول به نحو: عمل، فتقول: الخير عملته، وانصب بهذا الفعل المتعدي مفعوله إن لم ينب عن الفاعل، نحو: تدبرت الكتب، فإن ناب عن الفاعل رفع، فتقول: تُدبرت الكتُبُ.

***

الفعل اللازم وعلاماته

٢٦٩ـ وَلاَزِم غيْرُ المُعَدَّى وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ
٢٧٠ـ كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا
٢٧١ـ أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

**اللازم**: ماليس بمتعدٍ(٢)، فلا تتصل به هاء المفعول به. ولا يصاغ

---

(١) لابد مع هاتين العلامتين من الاطلاع على معاجم اللغة كاللسان والقاموس وغيرهما لمعرفة الفعل اللازم والمتعدي ومعنى كل فعل.

(٢) هناك نوع من الأفعال يستعمل متعدياً ولازماً والمعنى واحد، مثل: نصح، شكر، كال وزن، وغيرها، تقول: نصحته، ونصحت له، وشكرته وشكرت له...الخ قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ﴾. وقال تعالى: =

من مصدره اسم مفعول تام وقد عُني النحويون بالافعال اللازمة ووضعوا لها العناوين والقواعد التقريبية اعتمادا على ماورد في معاجم اللغة فبعض الأفعال اللازمة يستدل على لزومه بمعناه وبعضها يستدل على لزومه بوزنه ومن أشهر علامات الفعل اللازم مايلي:

١ـ كل فعل دلَّ على سجية (وهي الصفة اللازمة لصاحبها التي لاتكاد تفارقه إلا لسبب قاهر) مثل: شَرُف، كرُم، ظَرُف، نَهِم[١]، سَمِن، نَحُفَ، والغالب أن هذا النوع يكون على وزن (فَعُل).

٢ـ كل فعل على وزن (افْعَلَلَّ) مثل: اشمأزّ، اقشعر، اطمأنَّ.

٣ـ كل فعل على وزن (افعنلل) مثل: اقعنسس الجمل، احرنجم[٢].

٤ـ مادل على نظافة نحو: طهُر الثوب، نظُف المكان، وضُؤَ وجهه.

٥ـ كل فعل دل على دنس نحو: دَنِس الثوب، ووَسِخ، وقذِر المكان ونَجِس.

٦ـ كل فعل دل على عرض (وهو المعنى الطارىء الذي ليس له طولُ ثباتٍ) نحو مرض علي، واحمرَّ وجهه، وارتعشت يده.

٧ـ كل فعل مطاوع لفعل متعد لواحد نحو: وفرت المال فتوفر،

---

= ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ فما جاء متعدياً نصب مابعده على انه مفعول به. وما جاء لازماً جر ما بعده لوجود حرف الجر. وانظر أدب الكاتب لابن قتيبة ص٥٢٣.

(١) النَّهَم: محركة والنهامة كسحابة: إفراط الشهوة في الطعام وان لاتمتلىء عين الآكل ولا يشبع (القاموس).

(٢) احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم رجع عنه. والقومُ أو الإبل: اجتمع بعضها على بعض وازدحموا (القاموس).

وكسرت الخشبة فانكسرت، فإن كان مطاوعاً لفعل متعدٍ لاثنين لم يكن لازماً بل يكون متعدياً إلى واحد نحو: علّمت محمداً القرآن فتعلمه، وفهّمت صالحاً المسألة ففهمها.

وهذا معنى قوله (ولازم غير المعدى) أي أن اللازم غير المتعدي. واللازم محتوم في أفعال السجايا، وما كان على وزن افعلل... الخ وقوله (اقعنسسا) يقال: اقعنسس الجمل: إذا أبى أن ينقاد وقوله: (والمضاهي)، أي المشابه، واصطلاح ابن مالك في الالفية أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه. فكأنه قال: واقعنسس ومضاهيه. والمرا به كل لفظ بعد نونه حرفان مثل احرنجم.

* * *

كيفية تعدية الفعل اللازم

٢٧٢ـ وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

٢٧٣ـ نَقْلاً وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بدون واسطة، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بواسطة حرف[1] الجر نحو: مررت

---

(١) اعلم أن الفعل الثلاثي اللازم يكون متعدياً، وللتعدية وسائل منها: الإتيان بحرف الجر الأصلي كما في المثال، فإن كلمة (خالد) صارت من ناحية المعنى في حكم المفعول به لوقوع أثر الفعل عليها، ومنها: زيادة الهمزة في أول الفعل فقولك: ضاع الكتاب، من الفعل الازم، والكتاب: فاعل فإذا قلت: أضعت الكتاب. صار الفعل متعدياً، والكتاب: مفعول به، ومنها: تضعيف ثاني الفعل، كقولك: فرح الولدُ بالهدية فتقول: فرّحت الولدَ بالهدية. ومنها: تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة (فاعل) الدالة على المشاركة نحو: جلس القاضي، فتقول: جالست القاضي. ومنها: تحويله إلى صيغة (استفعل) الدالة على الطلب أو على النسب لشيء آخر فالأول: قدم =

بخالد[١]، وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه فتقول: مررت خالداً، قال الشاعر:

تمرون الديار ولم تعوجوا    كلامكمُ علي إذاً حرام[٢]

أي: تمرون بالديار، فحذف حرف الجر، وهو منصوب على نزع الخافض، ويسمى: (الحذف والايصال) أي حذف حرف الجر وايصال الفعل اللازم إلى مفعوله بدون واسطة فينصبه.

وهذا مقصور على السماع عن العرب[٣]، فيقتصر فيه على ما ورد من الأفعال فلا يقال: تمرون المدرسة، مثلاً. ومثله قولهم: توجهت مكة، وذهبت الشام، وهو قليل جداً عن العرب، فلا يقاس عليه، لأن استعماله قد يوهم أن الفعل متعد بنفسه.

---

= الخادم، فتقول: استقدمت الخادم. والثاني: حَسُن الاجتماع، فتقول: استحسنت الاجتماع، أي نسبت إليه الحسن، ومنها: التضمين: وهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه معنى فعل آخر وما في معناه فيعطي حكمه في التعدية واللزوم ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أي: لاتنووا أو توجبوا أو تباشروا. لأن الفعل (تعزموا) لايتعدى إلا بحرف الجر وقيل: إنه منصوب على نزع الخافض، والأصل: ولا تعزموا على عقدة النكاح.

(١) فيكون لفظه مجروراً في محل نصب لأنه مفعول به ويجوز في تابعه الجر والنصب، فالجر على اللفظ، والنصب على المحل، ومراعاة اللفظ أحسن، تقول: مررت بخالدٍ وعاصم، ويجوز: وعاصماً فالجر عطفاً على الاسم وحده، والنصب عطفاً على موضع الحرف والاسم معاً.

(٢) ولم تعوجوا: يقال: عاج فلان بالمكان: إذا أقام به و(كلامكم) مبتدأ. والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع. (إذاً) حرف جزاء وجواب (حرام) خبر المبتدأ.

(٣) انظر حاشية الصبان (٢/ ٩٠، ١٢٢) وانظر ما نقله أحمد تيمور في كتابه (السماع والقياس) ص٧٤، ٧٥ من النصوص على أن الحذف والايصال مقصور على السماع.

أما نحو: (دخلت البيت) فهو منصوب على المفعولية على الأصح لاعلى نزع الخافض لأن الفعل (دخل) يستعمل متعدياً تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر.

ويجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً مع (أنَّ وأنْ) بشرط أن يؤمن اللبس وذلك بتعين الحرف المحذوف، نحو: عجبت من أن سافر أخوك، فتقول: عجبت أن سافر، أي من سفره، ونحو: عجبت من أنك مسافر، فتقول: عجبت أنك مسافر، أي من سفرك، قال تعالى: ﴿ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا ﴾(١) أي بأن تفشلا، وقال تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾(٢) أي بأنه، فـ(أنْ) و(أنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(الباء)(٣) وقال تعالى: ﴿ ۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ ﴾(٤) أي: في أن يؤمنوا.

فإن حصل لبس امتنع الحذف نحو: رغبت في أن أزورك، فلا يحذف الحرف لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) فيحصل اللبس(٥).

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٢٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٣) هذا هو الأظهر في إعراب المصدر من الحرف المصدري ومعموله. وهو أنه مجرور بحرف الجر المحذوف لأنه حرف ملاحظ عند الحذف، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود، وقيل: إنه في محل نصب لأن حرف الجر عامل ضعيف فلا يعمل إذا كان محذوفاً.

(٤) سورة البقرة، آية: ٧٥.

(٥) ورد آيات من القرآن يصلح تقدير أكثر من حرف من حروف الجر كقوله تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ يحتمل: في أن تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن. انظر دراسات محمد عضيمة رحمه الله (ا/١/٣٦٨) فقد ذكر عدة آيات.

**والخلاصة**: أن حرف الجر اذا حذف ينصب الاسم بعده في حالتين: ١ـ قليلة غير مطردة فالنصب فيها مقصور على السماع.
٢ـ كثيرة مطردة فالنصب فيها قياسي.

وهذ معنى قوله: (وعدِّ لازماً ...الخ) أي عدّ اللازم إلى المفعول بحرف الجر، فإن حذف الحرف فالنصب ثابت للمجرور سماعاً فلا يقاس عليه، وفي (أنَّ وأَنْ) يطرد الحذف مع أمن اللبس نحو: عجبت أن يدوا، فأن ومادخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة، والتقدير: عجبت من وديهم أي إعطائهم الدية، والجار والمجرور متعلق بعجبت.

***

ترتيب مفعولي الفعل المتعدي لأكثر من مفعول

**٢٧٤ـ وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنىً كَمَنْ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ**
**٢٧٥ـ وَيَلْـزَمُ الأَصْـلُ لِمُـوجِـبٍ عَـرَا وَتَـرْكُ ذَاكَ الأَصْـلِ حَتْمًـا قَـدْ يُـرَى**

تقدم أن الفعل المتعدي إما أن يتعدى لمفعول واحد أو لاثنين أو لثلاثة، فإذا كان الفعل متعدياً لأكثر من واحد فإن لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض، إما لكونه مبتدأ في الأصل، كما في باب (ظن وأخواتها)، كقولك: علمت الصدقَ نافعاً، أو لكونه فاعلا في المعنى كقولك: أعطيت الفقيرَ ثوباً.

والمقصود بهذا البيت والذي يليه أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني في باب (أعطى وكسا) ثلاث حالات:

**الأولى**: وهي الأصل. تقديم ما هو فاعل في المعنى كقولك:

أعطيت الفائز جائزة، فالأصل تقديم المفعول الأول (الفائز) لأنه فاعل في المعنى، لأنه هو الآخذ، ويجوز تأخيره لكنه خلاف الأصل

**الثانية**: وجوب تقديم ماهو فاعل في المعنى وذلك في ثلاث مسائل:

**الأولى**: أن يخاف اللبس وذلك إذا صلح كل من المفعولين ان يكون فاعلاً في المعنى نحو: أعطيت خالداً زميلاً في السفر، فلا يجوز تأخير (خالداً) لأنه لايعلم كونه آخذا إلا بتقديمه.

**الثانية**: أن يكون المفعول الثاني محصوراً فيه نحو: لا أكسو الأولاد إلا ما يوافق الشرع، فـ(الأولاد) مفعول أول و(ما) مفعول ثان ولايجوز تقديم الثاني لئلا يفسد الحصر ويزول الغرض منه.

**الثالث**: أن يكون الأول ضميراً متصلا والثاني اسماً ظاهرا نحو: أعطيتك كتاباً لأنه لو أخر لانفصل.

**الحالة الثالثة**: وجوب تقديم ماهو مفعول في المعنى وتأخير ماهو فاعل في المعنى، وذلك في ثلاث مسائل أيضاً:

**الأولى**: أن يكون المفعول الأول (أي الفاعل في المعنى...) متصلاً بضمير يعود على المفعول في المعنى نحو: أسكنت البيتَ صاحبَه، فلو قدم المفعول الأول (صاحبه) لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع.

**الثانية**: أن يكون المفعول الأول محصوراً نحو: ماأعطيت الجائزةَ إلا المستحقَّ.

**الثالثة**: أن يكون المفعول الأول اسماً ظاهراً والثاني ضميراً متصلاً

نحو: الثوبُ أعطيته فقيراً.

وهذا معنى قوله: (والأصل سبق فاعل. . .الخ) أي إذا تعدى الفعل لمفعولين أحدهما فاعل في المعنى ـ كما في باب أعطى ـ فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا الفاعل في المعنى على غيره، ثم ساق المثال: (ألبِسَنْ من زاركم نسج اليمن) فمن: مفعول أول، ونسج: مفعول ثان، والأصل تقديم (من) على (نسج اليمن) لأن مدلول (من) هو اللابس فهو فاعل في المعنى، ونسج اليمن: هو الملبوس، ويجوز تقديمه لكنه خلاف الأصل.

ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل ـ وهو تقديم الفاعل في المعنى ـ قد تلزم بسبب موجبٍ لمراعاتها قد (عرا) أي: وجد وذلك كخوف اللبس مثلا، كما صرح بأن ترك هذا الأصل لوجود مانع يقتضي تأخر ماهو فاعل في المعنى، (حتما قد يرى) أي قد يرى أمراً محتوماً وواجباً.

* * *

جواز حذف المفعول به الفضلة

**٢٧٦ـ وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يضر كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ**

**الفضلة**: خلاف العمدة فهي التي يمكن الاستغناء عنها في الكلام لأنها لاتؤدي معنى أساسياً في الجملة، كالمفاعيل. والتمييز والحال، أما العمدة فهي التي لايستغنى عنها في الكلام لكونها تؤدي معنى أساسياً في الجملة. كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه.

وليست الفضلة دائماً يمكن الاستغناء عنها، فقد يلزم ذكرها

لعارض، فالمفعول به فضلة، لكن قد يلزم ذكره أحيانا فلا يصح حذفه وكذا الحال قد يلزم ذكرها.

فالأصل في المفعول به أن يكون مذكوراً ويجوز حذفه لغرض لفظي أو معنوي، فمن الأغراض اللفظية تناسب الفواصل كما في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾[(١)] أي: وما قلاك أو أنه حذف اختصاراً إذ يعلم أنه ضمير المخاطب وهو الرسول صلى الله عليه وسلم، ومنها: الايجاز كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾[(٢)] فقد حذف مفعول (يعلمون) للإيجاز، ولأن المقصود ـ والله أعلم ـ نفي نسبة العلم المطلق اليهم لانفي علمهم بشيء مخصوص كأنهم لاحظ لهم من العلم لفرط جهالتهم، وقد يحذف المفعولان ـ في باب أعطى ـ كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥﴾[(٣)] فقد حذف مفعولا (أعطى) للإيجاز، ولأن الغرض الثناء على المعطي (بكسر الطاء) دون تعرض للعطية والمعطَى (بفتح الطاء) وقوله تعالى: ﴿واتقى﴾ أي: واتقى ربه، وقد يحذف المفعول الأول لأعطى كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾[(٤)] أي حتى يعطوكم، وقد يحذف الثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ

---

(١) سورة الضحى، الآية: ٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١١٨. لولا: حرف تحضيض، وجملة (لولا يكلمنا الله) في محل نصب مقول القول.

(٣) سورة الليل، الآية: ٥.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٢٩.

﴿فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾[١] وإنما حذف ـ والله أعلم ـ ليشمل كل ما أعطاه الله تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم من خير الدنيا والآخرة.

ومن الأغراض المعنوية ألا يتعلق الغرض به، ويمكن أن يمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾[٢] كما تقدم بيانه، وبقوله تعالى: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾[٣] فمفعولا (يسمع) و(يبصر) محذوفان لأن المقصود ـ والله أعلم ـ إثبات الصفتين أو نفيهما بغض النظر عن المسموع والمبصر.

ومن الأغراض المعنوية إرادة التهويل كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٥﴾[٤] التقدير ـ والله أعلم ـ: سيعلمون ما يحل بهم من العقوبات. أو الاختصار كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾[٥] أي لأغلبن الكفار.

فإن اشتدت الحاجة إلى ذكر المفعول به بحيث يختل المعنى أو يفسد بحذفه لم يجز الحذف، ومن مواضع ذلك:

١ـ أن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين

---

(١) سورة الضحى، الآية: ٥.

(٢) سورة الليل، الآية: ٥.

(٣) سورة مريم، الآية: ٤٢. وقوله (لِمَ) اللام حرف جر، و(ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل جر متعلق بـ(تعبد) وحذفت الألف من (ما) لدخول حرف الجر.

(٤) سورة النبأ، الآيتان: ٤-٥.

(٥) سورة المجادلة، الآية: ٢١. الفعل (كتب) فيه معنى القسم بدليل مابعده. (أنا) ضمير متصل في محل رفع توكيد للضمير المستتر فاعل (أغلبن). وجملة (لأغلبن) لا محل لها من الاعراب جواب القسم (كتب) المضمن معنى (أقسم).

مثل: مَنْ زرتَ اليوم؟ فتقول: زرتُ عمي، فلا يجوز حذف المفعول به: (عمي) لأنه لايحصل الجواب.

٢ـ أن يكون المفعول به محصوراً نحو: مازرت اليوم إلا عمي فلايجوز حذف المفعول به المحصور لئلا يبقى الكلام دالاً على نفي الزيارة مطلقاً والمقصود نفيها عن غير (العم).

قال ابن مالك: (وحذف فضلة أجز... الخ) أي: أجز حذف الفضلة ـ والمراد هنا المفعول به ـ بشرط ألا يضر حذفها فإن ضرَّ حذفها امتنع، كما لو وقعت جواباً لسؤال، أو كانت محصورة. وقوله: (إن لم يضر) بكسر الضاد، مضارع مجزوم ماضيه (ضارَ) بمعنى (ضرَّ).

* * *

حذف ناصب الفضلة

**٢٧٧ـ وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِما     وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا**

الأصل في عامل المفعول به أن يكون مذكوراً وقد يحذف جوازاً أو وجوباً.

فيجوز حذفه إذا دلَّ عليه دليل نحو: مَنْ زرتَ اليوم؟ فتقول: صديقي، التقدير: زرت صديقي، فحذف الفعل (زرت) لدلالة ما قبله عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾[1] فأخاهم: مفعول به لفعل محذوف دل عليه ما تقدم تقديره: أرسلنا، ويجب

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٧٣.

حذفه في أبواب معينة منها: باب الاشتغال ـ كما تقدم ـ كقوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[١]، ومنها في باب النداء نحو: ياطالبَ العلم احفظ وقتك، قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾[٢] فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوباً، تقديره: أدعو أو أنادي، وحرف النداء عوض عنه.

ومنها: الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب نحو: أحشفاً وسوءَ كيلة[٣]، فـ(حشفاً) منصوب بفعل محذوف أي: أتجمع حشفاً وسوء كيلة.

وهذا معنى قوله: (ويحذف الناصبها. . .الخ) أي يحذف ناصب الفضلة ـ أي المفعول به ـ إن علم الناصب بقرينة، وقد يكون حذف الناصب أحياناً لازماً لابد منه.

---

(١) سورة القمر، الآية: ٢٤.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٥٣.

(٣) الكِيلة: فِعْلة من الكيل. وهي تدل على الهيئة والحالة نحو المِشْيةَ والجِلْسه. والحشف: أردأ التمر. يضرب لمن يجمع خصلتين مكررهتين (مجمع الأمثال ١/ ٣٦٧).

# التنازع في العمل

تعريف التنازع
مذاهب النحاة في ترجيح أحد العاملين

٢٧٨ـ إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ
٢٧٩ـ وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

التنازع: توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: سمعت ورأيت القارىء، فكل واحد من (سمعت) و (رأيت) يطلب (القارىء) مفعولا به.

ولا فرق بين أن يكون العاملان فعلين كما مثل، أو اسمين نحو: أنا سامعٌ ومشاهدٌ القارىء، وكقول الشاعر:

**عُهِدتَ مغيثاً مغنياً من أجرته فلم أتخذ الافنائك موئلا**[1]

أو مختلفين كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾[2] و (هاؤم) اسم فعل أمر بمعنى (خذ) والميم علامة الجمع و(اقرأوا) فعل أمر وفاعله.

وقد يكون التنازع بين عاملين، وقد يكون بين أكثر والمتنازع فيه قد يكون واحدا وقد يتعدد نحو: يجلس ويسمع ويكتب المتعلم. ومنه

---

(١) المعنى: عُرفت بإغاثة المظلوم وإغناء من يستجير بك فلهذا لم أتخذ غير جوارك موئلاً ومنزلاً وقد تقدم عاملان (مغيثاً ومغنياً) وهما اسمان مشبهان للفعل. وتأخر معمول واحد وهو (من) وقد اعمل الثاني لقربه وأعمل الأول في ضميره ثم حذف لأنه فضله.

(٢) سورة الحاقة، الآية: ١٩.

قوله صلى الله عليه وسلم: «**تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين**» متفق عليه. فدبر: منصوب على الظرفية، وثلاثاً وثلاثين منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما ثلاثة عوامل[1] ويشترط في العاملين شرطان:

**الأول**: أن يتقدما على المعمول كما في الأمثلة، فإن تأخرا لم تكن المسألة من باب التنازع نحو: أيَّهم صافحت وأكرمت؟ وهذا الشرط ذكره ابن مالك.

**الثاني**: أن يكون بين العاملين ارتباط، إما بعطف كما مثلنا أو بغيره، فإن لم يكن بينهما ارتباط لم يصح نحو: قام قعد أخوك.

فإذا وجد العاملان على الصفة المذكورة عمل أحدهما في الاسم الظاهر وعمل الآخر في ضمير هذا الاسم، ويسمى العامل (المهمل)، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك. وانما الخلاف في الأولى منهما فقال البصريون: الثاني أولى لقربه من الاسم، وقال الكوفيون: الأول أولى لتقدمه.

وهذا معنى قوله: (إن عاملان... الخ) أي إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر وكانا قبله. فلواحدٍ منهما العمل دون الآخر. وإعمال الثاني أولى عند البصريين. واختار غيرهم العكس أي: إعمال الأول. ومعنى (ذا أسرة) بفتح الهمزة أي صاحب رابطة

---

(١) وعلى قاعدة الباب فقد أعمل الآخير لقربه. وأعمل الأولان في ضميرهما وحذفهما لأنهما فضلتان والأصل: تسبحون الله فيه إياه. وتكبرون الله فيه إياه.

قوية[١].

حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه مرفوعاً

٢٨٠ـ وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ والْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا
٢٨١ـ كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

القاعدة العامة في باب التنازع أنك إذا أعملت أحد العاملين في الاسم الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير هذا الاسم. ثم لا يخلو هذا العامل المهمل من حالتين:

**الأولى**: أن يكون مطلوبه مرفوعاً يلزم ذكره كالفاعل ونائبه فيلزم الاضمار ـ اي الإتيان بالضمير ـ مع هذا العامل المهمل، سواء كان المهمل هو الأول ـ كما هو رأي البصريين ـ نحو يحسنان ويسىء ابناك، فـ(ابناك) فاعل (يسىء) وفاعل (يحسن) الألف أو كان المهمل هو الثاني كما هو اختيار الكوفيين ـ نحو: يحسن ويسيئان ابناك فـ(ابناك) فاعل (يحسن) وفاعل (يسيء) الألف ولا يجوز ترك الاضمار في هذه الحالة لئلا يلزم التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله أو حَذْفُ الفاعل وكلاهما محظور.

وهذا معنى قوله: (وأعمل المهمل. . .إلخ) أي إذا أُعمل واحد وأُهمل الآخر. فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه. والتزم ما التزمه النحويون من عدم جواز حذف هذا الضمير إذا كان مما

---

(١) ضبط الشيخ خالد الأزهري (أسرة) بفتح الهمزة كما جاء في كتابه (إعراب الألفية) ص٥٠. وقال: أسرة الرجل: رهطه وعشيرته. لكن في القاموس: الأسرة بالضم. الدرع الحصينة ومن الرجل رهطه الأدنون.

يلزم ذكره كالفاعل. أو التزم ما التزمته العرب في مثل هذه الأساليب ثم مثل بمثالين، فالأول جرى على رأي البصريين بإعمال الثاني وإهمال الأول والثاني عكسه.

* * *

حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه غير مرفوع

٢٨٢ـ وَلاَ تَجِيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ    بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أو هِلاَ
٢٨٣ـ بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ    وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

هذه الحالة الثانية من أحوال العامل المهمل وهي: أن يكون مطلوبه غير مرفوع، وتحت هذا قسمان:

**الأول**: أن يكون غير المرفوع عمدة في الأصل (وهو مفعول ظن وأخواتها ـ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر).

**الثاني**: أن يكون غير المرفوع ليست عمدة في الأصل كالمفعول به، والجار والمجرور، فإن كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان الطالب للاضمار هو العامل الأول امتنع الاضمار ووجب الحذف فتقول: أكرمت واكرمني زيد، ومررت ومر بي زيد، ولا تقول: (أكرمته وأكرمني زيد)، ولا مررت به ومر بي زيد، لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكره يترتب عليه الاضمار قبل الذكر وهو لايجوز في مثل هذا الأسلوب.

وان كان الطالب للاضمار هو الثاني، وجب الاتيان بالضمير فتقول: أكرمني وأكرمته زيدٌ، ومر بي ومررت به عليٌّ، ولا يجوز الحذف لأن الضمير وان عاد على متأخر لفظا لكنه متقدم رتبة فليس

فيه إضمار قبل الذكر فلا يترتب عليه محظور، ومنهم من أجاز حذفه لأنه فضلة لا يجب ذكرها. قالت عاتكة بنت عبدالمطلب تصف كثرة سلاح قومها:

**بعكـــــاظ يعشـــــى النـــــا ظرين إذا هم لمحوا شعاعُه**[١]

فأعمل الأول وهو (يعشى) في المتنازع فيه (شعاعه) بدليل أنه مرفوع وأعمل الثاني (لمحوا) في ضميره وحذف الضمير ضرورة على قول الجمهور.

أما إن كان غير المرفوع عمدة في الأصل. فإن كان الطالب له هو الأول وجب اضماره مؤخراً نحو: ظنني وظننت علياً مخلصاً إياه فـ(إياه) هو المفعول الثاني لـ(ظن) الأولى والياء مفعول أول [ومعناه: ظننت علياً مخلصاً وظنني علي مخلصاً] وإن كان الطالب هو الثاني أضمرته متصلا أو منفصلاً نحو: ظننت وظننيه علياً مخلصاً، فـ(الياء) مفعول أول والهاء مفعول ثانٍ جاء متصلاً، وظننت وظنني إياه علياً مخلصاً، فـ(إياه) هي المفعول الثاني جاء منفصلاً.

وهذا معنى قوله: (ولا تجيء مع أول قد أُهملا) أي لاتأتِ مع العامل الأول المهمل بضمير (لغير رفع) كضمير النصب والجر، بل الزم حذفه إذا كان ليس عمدة في الأصل، ويؤتى به مؤخراً إن يكن

---

(١) عكاظ: موضع كانت فيه سوق مشهورة من أسواق العرب للتجارة والمفاخرة. (يعشى) من الإعشاء وهو اضعاف البصر لسبب طارىء. (لمحوا) اللمح سرعة ابصار الشيء. (شعاعه) ما يظهر من النور، و(إذا) للمفاجأة، (هم) مبتدأ، (لمحوا) خبر.

أصله عمدة، وقوله: (أوهلا) أي أُهّل أي: صار أهلاً بمعنى: أعدّ واستعمل في غير الرفع.

ولما خصَّ الأول المهمل بأنه لايؤتي معه إلا بضمير الرفع، ولا يؤتي معه بضمير نصب ولا جر إلا إن كان عمدة. فهم منه أن الثاني المهمل يؤتي معه بالضمير مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً.

**والخلاصة**: أنك إن أهملت الأول أتيت معه بضمير الرفع وحذفت ضمير النصب والجر، وإن أهملت الثاني أتيت معه بكل ضمير للرفع والنصب والجر.

***

مسألة في امتناع الضمير مع العامل المهمل

**٢٨٤ـ وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَراَ لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّراَ**

**٢٨٥ـ نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا**

هذه مسألة من مسائل الباب لايصح فيها مجيء الضمير لتعويض العامل الثاني المهمل، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر.

وضابط ذلك: أن يكون الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول به لكن لايصح حذفه لكونه عمدة في الأصل، ولا يصح الاتيان به ضميرا لعدم مطابقة هذا الضمير لمرجعه وهو الاسم الظاهر. ومثال ذلك: أظن ويظنناني محمداً وعلياً أخوين، فـ(محمداً) مفعول أول لأظن، و(علياً) معطوف عليه، و(أخوين) مفعول ثان لأظن، والياء: مفعول أول لـ(يظنان)، فيحتاج إلى مفعول ثاني، فلو أتيت به ضميرا فقلت:

أظن ويظنَّاني إياه محمدا وعلياً أخوين. لكان (إياه) مطابقاً في الإفراد (للياء) التي هي المفعول الأول، على اعتبار أن أصلها المبتدأ والخبر، ولكن تفوت المطابقة بين الضمير (إياه) وما يعود عليه وهو: (أخوين) لأنه مفرد، و(أخوين) مثنى، فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه وهذا غير جائز.

ولو أتيت بالضمير مثنى فقلت: أظن ويظناني إياهما محمداً وعلياً أخوين، حصلت المطابقة بين الضمير ومرجعه ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثاني والمفعول الأول مع أن الثاني أصله خبر عن الأول ولابد من المطابقة هنا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب العدول عنه إلى الإظهار الذي يحقق الغرض ولا يوقع في الخطأ، فتقول: أظن ويظناني أخاً محمداً وعلياً أخوين، ولا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع لأن كلا من العاملين عمل في اسم ظاهر.

وهذا معنى قوله: (وأظْهِر إن يكن ضمير خبرا) أي إن يكن مطلوب الفعل الثاني المهمل ضميرا خبرا (أي خبرا في الأصل وهو المفعول الثاني لظن كما في المثال) وكان هذا الضمير لا يطابق المفسِّر (وهو مرجع الضمير) فأظهره أي: جيء به اسماً ظاهرا، ثم ذكر المثال وقد شرحناه.

# المفعول المطلق

تعريف المصدر العامل في المصدر وأنه أصل المشتقات

٢٨٦ـ اَلْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ        مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

٢٨٧ـ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ        وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ

اعلم أن الفعل يدل على أمرين معاً:

**الأول**: الحدث وهو المعنى القائم بغيره، كالقيام والقعود والضرب ونحوها.

**الثاني**: الزمان كالمضي والاستقبال.

فإذا قلنا: بذَلَ الغني ماله في الخير، فإن الفعل (بذل) يفيد أمرين: أولهما: وقوع البذل وحدوثه، وثانيهما: وقت هذا البذل وهو الزمن الماضي، فإذا قلنا: بَذْلُ المال في الخير نفع لصاحبه، فإن كلمة (بَذْل) لاتدل إلا على حدوث البذل من غير زمن، وكل اسم يتفق مع الفعل في الدلالة على الحدث ويختلف عنه في كونه لايدل على الزمان يسمى (مصدراً)، فالمصدر هو: اسم يدل على حدث مجرد عن الزمان.

وإنما بوّب الناظم للمفعول المطلق، وعرف المصدر، لأن المفعول المطلق يغلب أن يكون مصدراً، نحو: انتصر الحق انتصاراً، وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر كما سيأتي[1].

---

(١) بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه. يجتمعان في نحو: تثور =

فالمفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده[١] وسأذكر الأمثلة قريباً إن شاء الله.

وأما حكم المصدر فإنه ينصب أحياناً[٢]، وناصبه إما فعل متصرف تام نحو: تلا القارىء القرآن تلاوة حسنة، فـ(تلاوة) مصدر منصوب بالفعل قبله. قال تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلًا عَظِيمًا ۝٢٧﴾[٣]، أو وصف نحو: أعجبني الجالس جلوساً حسناً. ف(جلوساً) مصدر منصوب بالوصف قبله، قال تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝١﴾[٤]، أو مصدر نحو: سرتني كتابتك الواجب كتابة جيدة. فـ(كتابة) مصدر منصوب بالمصدر قبله قال تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ۝٦٣﴾[٥].

---

= البراكين ثوراناً شديداً، وينفرد المصدر في نحو: أعجبتني قراءتك، لأنه مرفوع والمفعول المطلق لايكون إلا منصوباً، وينفرد المفعول المطلق في نحو: ضربته سوطا، لأنه ليس بمصدر.

(١) معنى (مفعول مطلق) أي لم يقيد بحرف أو نحوه كبقية المفاعيل كالمفعول به والمفعول معه..الخ. وإنما أطلق عن التقييد لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل حيث لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث نحو: جلس الضيف جلوساً، فالضيف قد أوجد الجلوس نفسه وأحدثه بعد أن لم يكن، بخلاف باقي المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه فلذلك احتاجت إلى التقييد.

(٢) وقد يكون مرفوعاً نحو: سرني تبرعك للمحتاجين، أو مجروراً نحو: أنا راغب في إعطائك الكتاب واسم المصدر كالمصدر.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٧.

(٤) سورة الذاريات، الآية: ١.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٦٣.

والمصدر أصل المشتقات كلها[1] فالفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة. كلها مأخوذة من المصدر وهذا هو القول الراجح وهو المشهور. فاسم الفاعل: قائم مشتق من القيام. واسم الآلة: مفتاح مشتق من الفتح.. وهكذا البقية.

وهذا معنى قوله: (المصدر اسم...الخ) أي: إن المصدر اسم يطلق على مدلول واحد من مدلولي الفعل غير الزمان ولما كان الفعل يدل على الحدث وعلى الزمان، فكأنه قال: المصدر هو اسم الحدث، ثم مثل للمصدر بكلمة (أَمْن) فهو يدل على المعنى المجرد وهو الحدث وهو أحد مدلولي الفعل (أَمِنَ).

ثم بين أن المصدر ينصب بمصدر مثله أو بفعله أو بوصف، وقد (انتخب) أي اختير كون المصدر (أصلا لهذين) أي الفعل والوصف لأن المصدر يدل على شيء واحد هو الحدث المجرد فهو بسيط والفعل يدل على شيئين الحدث والزمان، فهو مركب، والوصف يدل على الحدث والفاعل فهو مركب ايضاً، والبسيط أصل المركب.

***

أنواع المصدر

٢٨٨ـ تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

---

(١) معنى كونه أصلاً أنه هو المشتق منه. والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف فـ(ضارب) مشتق من (الضرب) وبينهما مناسبة في المعنى والحروف.

ينقسم المصدر باعتبار فائدته المعنوية ثلاثة أقسام:

**الأول**: المصدر المؤكد لعامله توكيداً لفظياً ويتحقق ذلك بالمصدر المنصوب المبهم نحو: اشتدت الريح اشتداداً قال تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴿١٦٤﴾ ﴾[1].

**الثاني**: المصدر المبين للنوع إما لكونه مضافاً نحو: اعمل عمل الصالحين أو موصوفاً نحو: اعمل عملاً صالحاً. قال تعالى: ﴿ وَزُلۡزِلُواْ زِلۡزَالٗا شَدِيدٗا ﴿١١﴾ ﴾[2] أو لكونه مقروناً بـ(أل) العهدية نحو: اجتهدت الاجتهاد [أي المعهود بين المتكلم والمخاطب].

**الثالث**: المصدر المبين للعدد نحو: قرأت الكتاب قراءتين.

وقد يكون الغرض من المصدر الأمور الثلاثة مجتمعة نحو: قرأت الكتاب قراءتين نافعتين.

واعلم أن التوكيد حاصل بالنوعي والعددي ـ أيضاً ـ ولا يمكنك بيان النوع أو العدد إلا بتوكيد معنى العامل.

وهذا معنى قوله: (توكيداً أو نوعاً. . . الخ) أي: أن المصدر يأتي للتوكيد أو لبيان النوع أو العدد، ثم مثل بقوله: (سرت سيرتين) وهذا لبيان العدد مع التوكيد و(سير ذي رشد) لبيان النوع مع التوكيد ـ ايضاً.

* * *

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٦٤.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ١١.

ما ينوب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة

٢٨٩ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ     كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ

يجوز حذف المصدر وإنابة غيره عنه، وحكم هذا النائب: النصب دائماً على أنه مفعول مطلق، ولا يقال: إنه مصدر إذ مصدر العامل المذكور في الكلام قد حذف، والأشياء التي تصلح للإنابة عن المصدر كثيرة منها:

١ـ **مرادفه**: (والمرادف ماختلف لفظه واتفق معناه) نحو: سررت فرحاً، فـ(فرحاً) مفعول مطلق منصوب وهو نائب عن مصدر الفعل المذكور لأن مصدره (سُروراً) ولما كان السرور والفرح بمعنى واحد صحت النيابة.

٢ـ **صفته**: نحو: تلا القارىء القرآن أحسن تلاوة فـ(أحسن) مفعول مطلق منصوب، وهو صفة للمصدر المحذوف والأصل: تلا القارىء تلاوة أحسن تلاوة.

٣ـ **اسم الاشارة**: والغالب أن يكون بعده مصدر كالمحذوف نحو: أكرمت الضيف ذلك الإكرام، فـ(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق، و(الإكرام) بدل أو عطف بيان.

٤ـ **ضمير المصدر**: نحو: جاملتك مجاملة لا أجاملها أحداً. فالفعل (أجامل) حذف مصدره وناب عنه الضمير وهو (ها). والأصل: لا أجامل المجاملة أحدا.

قال تعالى: ﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١١٥﴾ ﴾[(١)] أي: لا أعذب التعذيب.

**٥ـ عدده:** نحو: سجد المصلى أربعاً، فـ(أربعاً) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، والأصل: سجوداً أربعاً، قال تعالى: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[(٢)].

**٦ـ لفظ (كل أو بعض)**[(٣)] بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف نحو: أتقن العامل كل الإتقان، فـ(كل) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف. قال تعالى: ﴿ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾[(٤)]. ومثال بعض: أهمل الطالب بعض الإهمال.

**٧ـ المشارك له في مادته:** وهو إما اسم مصدر نحو: أعطى الغني عطاءً جزلاً، فـ(عطاءً) مفعول مطلق، لأنه اسم مصدر للفعل (أعطى) الذي مصدره (إعطاءً) أو مصدر لفعل آخر كقوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾ ﴾[(٥)] فـ(تبتيلاً) مفعول مطلق وهو مصدر للفعل (بتّل) وقد ناب عن مصدر الفعل (تبتل)، أو اسم ذات كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم

---

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٥.

(٢) سورة النور، الآية: ٤.

(٣) بعضهم يقول: مادلّ على كلية أو بعضية اشارة إلى أنه لايختص بكلمتي (كل ـ وبعض) فيدخل فيه: ضربته جميع الضرب، وعامة الضرب ويسير الضرب... راجع شرح الفاكهي على القطر مع حاشية (٢/ ١٢٠).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٢٩.

(٥) سورة المزمل، الآية: ٨.

﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾[1] فـ(نباتاً) اسم للشيء النابت من زرع أو غيره، وهو مفعول مطلق نائب عن مصدر الفعل (أنبت).

**٨ـ نوع من أنواعه**: نحو: جلس الرجل القرفصاء، فـ(القرفصاء) مفعول مطلق منصوب، والأصل: جلوس القرفصاء[2].

**٩ـ الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف نحو**: رمى الصياد الطير سهماً، والأصل: رَمْيَ سهم.

إلى غير ذلك مما ينوب عن المصدر.

وفي بعض ما تقدم يقول ابن مالك: (وقد ينوب عنه ماعليه دلَّ. . . الخ) أي: ينوب عن المصدر بعد حذفه كل شيء يدل عليه. ثم مثل لنوعين الأول: لفظ (كل) وقد أضافها للمصدر حيث قال: (جد كل الجد). والثاني: المرادف. وهو (افرح الجذل) والجذل هو: الفرح، جاء في القاموس: جَذِلَ: كفرِح وزناً ومعنى، فهو جَذِلٌ.

❋ ❋ ❋

حكم المصدر من حيث الإفراد والتثنية والجمع

**٢٩٠ـ وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا**

لايجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه. بل يجب إفراده فتقول:

---

(١) سورة نوح، الآية: ١٧.

(٢) القرفصاء: نوع من الجلوس وهو أن يجلس الشخص على إليتيه وفخذاه ملتصقان ببطنه يحيط بهما ذراعاه أو ينكب على ركبتيه ويلصق بطنه بفخذيه وكفاه تحت إبطه.

أشرق وجهه إشراقاً، وذلك لأنه في معنى (اسم الجنس) الافرادي الذي يصدق على القليل والكثير فيستغني بذلك عن التثنية والجمع.

وأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو: ركع المصلى ركعتين وسجد أربع سجدات.

وأما المبين للنوع فالمشهور جواز جمعه وتثنيته إذا اختلفت أنواعه نحو: سلكت مع الناس سلوكي العاقل: الشدة حيناً والملاينة حيناً آخر فـ(سلوكي) مصدر مبين للنوع منصوب بالياء لأنه مثنى، قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ۝١٠﴾[1].

وهذا معنى قوله: (وما لتوكيد فوحِّد أبدا. . . الخ) أي أن المصدر المؤكد لعامله يجب توحيده أي: إفراده. أما غيره: من المبين للعدد والنوع، فثنه ـ إن شئت ـ أو اجمعه أو أفرده وقوله (وأفردا) الألف فيه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.

* * *

حذف عامل المصدر جوازاً

٢٩١ـ وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنعْ ... وَفِـي سِـوَاهُ لِـدَلِيـلٍ مُتَّسَـعْ

يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو للعدد بشرط أن يدل عليه دليل، والدليل نوعان:

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ١٠. الظنونا: مصدر منصوب. وقد ثبتت الألف بعد النون في رسم المصحف مراعاة للفواصل وقد جمع المصدر (الظن) لتعدد أنواعه فإنهم ظنوا ظنوناً مختلفة من نصر وهزيمة ونجاة وهلاك. وهذا تصوير للحال في غزوة الأحزاب أبدع تصوير.

١ـ **مقالي**: كأن يقال: ماجلست، فتقول: بلى جلوساً طويلاً، أو بلى جلستين، التقدير: بلى جلست جلوساً طويلاً، فحذف عامل المصدر لوجود الدليل المقالي وهو (ماجلست) ومثله (بلى جلستين).

٢ـ **دليل حالي**: كقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً، أي قدمت قدوماً مباركاً، فحذف عامل المصدر جوازا لدليل حالي وهو المشاهدة.

ومثال العددي: أن تشاهد خيل السباق تدور فتقول: دورتين أي دارت دورتين.

أما المصدر المؤكد لعامله فالأصل أنه لايجوز حذف عامله لأن المصدر مسوق لتأكيد عامله وتقويته وتقرير معناه في الذهن، والحذف منافٍ لذلك.

لكن ورد أن العرب التزمت حذف عامل المصدر المؤكد باطراد[١] في بعض المواضع ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وأنابوا عنه المصدر، فحلَّ محله وعمل عمله في الرفع والنصب. وأغنى عنه بحيث إنه لايجوز ذكره معه لأن المصدر عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

فالمصدر المؤكد لايحذف عامله جوازاً لما تقدم ويحذف وجوباً

---

(١) تقدم معنى المطرد في آخر باب جمع المذكر السالم.

في المواضع التي التزم العرب فيها حذفه محاكاة لكلامهم[١].

وهذا معنى قوله: (وحذف عامل المؤكد امتنع. . .الخ) أي لايجوز حذف عامل المصدر المؤكِّد، أما سواه من المصدر المبين للنوع أو العدد، فهناك متسع للحذف إذا وجد دليل على المحذوف.

* * *

حذف عامل المصدر وجوباً في الأساليب الإنشائية

٢٩٢ـ وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ    مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

شرع ابن مالك ـ رحمه الله ـ في ذكر مواضع حذف عامل المصدر وجوباً، وضابط ذلك أن يكون المصدر نائباً عن فعله وبدلاً منه وهو على ضربين:

الأول: خاص بالأساليب الانشائية الطلبية.

والثاني: خاص بالأساليب الخبرية وهو إما مسموع وإما مقيس.

أما الأول فأنواعه أربعة:

١ـ أن يكون المصدر المؤكد النائب عن فعله دالاً على الأمر نحو: إغاثةً الملهوف، فـ(إغاثةً) مصدر منصوب نائب مناب الفعل (أغث) والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) و(الملهوف) مفعول

---

(١) يرى بعض المحققين أن المصدر النائب عن عامله المحذوف قسم مستقل زائد على المؤكد والنوعي والعددي فتكون الأنواع أربعة. وهذا رأي وجيه. لأنهم يقرون أن المؤكد لا يحذف عامله. مع أن هناك مصادر مؤكدة حذف عاملها فيقع التعارض بين الحكمين. (النحو الوافي ٢/٢٠٩).

به. ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[١] وقول الشاعر:

**يمـرون بـالـدهنـا خفـافـاً عيـابهـم ويرجعن من دارين بُجْرَ الحقائب**
**على حين ألهي الناسَ جلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المالَ ندلَ الثعالب**[٢]

فـ(نـدلاً) مصـدر نـائـب عـن فعـل الأمـر (انـدل) أي: اخطـف. و(المال) مفعول به للمصدر.

٢ـ أن يكون المصدر دالاً على النهي، كقولك لزميلك وقت سماع محاضرة: سكوتاً لا تكلماً أي: اسكت سكوتاً ولا تتكلم تكلماً[٣].

٣ـ أن يكون المصدر مراداً به الدعاء: كقول المجاهد: نصراً لعبادك المخلصين وسحقاً لأعدائك الحاقدين، أي: انصر عبادك نصراً واسحق أعداءك سحقاً.

٤ـ أن يكون المصدر مراداً به الاستفهام التوبيخي نحو: أبخلاً

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٨٣. بالوالدين: جار ومجرور متعلق بـ(إحساناً) و(إحساناً) مصدر منصوب بفعل محذوف أي: أحسنوا بالوالدين إحساناً وفي الآية أعاريب أخرى.

(٢) يمرون: أي اللصوص. بالدهنا: موضع في نجد وهو بالمد. وقُصر للشعر. عيابهم: جمع عيبة. وهي الوعاء كالحقيبة. دارين: موضع بالبحرين. بجر: جمع أبجر وهو العظيم البطن واضافته للحقائب من إضافة الصفة للموصوف. جل أمورهم: معظمها وأكثرها. فندلاً. الندل: الخطف بسرعة. زريق: اسم رجل أو قبيلة. ندل الثعالب: يقال: أخطف من ثعلب. فيوصي بعضهم بعضاً بسرعة الخطف والحيلة. كما تفعل الثعالب. وقوله: (خفافاً) حال من الواو وكذا (بجر الحقائب) حال من فاعل (يرجع) وقوله (على حين) بالكسر على الاعراب، وبالبناء على الفتح، لأنه وليه فعل مبني (ألهى) والبناء أرجح من الأعراب. (زريق) منادى بحرف نداء محذوف. (ندل الثعالب) مصدر مبين للنوع منصوب.

(٣) حُذف المضارع المجزوم بـ(لا) النافية وهو لايجوز حذفه إلا في هذه الصورة.

وأنت واسع الغنى؟ أي: أتبخل بخلاً؟

أما الضرب الثاني وهو الخاص بالاساليب الخبرية. ففي خمس مسائل تأتي في الأبيات التي بعد هذا.

وإلى ما تقدم أشار بقوله (والحذف حتم. . . الخ) أي: أن الحذف واجب في عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله وعوضاً عنه. (كندلاً اللّذْ كاندُلا) أي: كالمصدر (ندلاً) بمعنى: خطفاً، (اللّذْ) أي: الذي (كاندلا) أي في الدلالة على الطلب، هو يشير إلى البيت المذكور.

* * *

حذف عامل المصدر وجوباً في الأساليب الخبرية

٢٩٣ـ وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَـإِمَّـا مَنَّـا عَـامِلُـهُ يُحْـذَفُ حَيْـثُ عَنَّـا

شرع في ذكر المسائل التي يحذف فيها عامل المصدر في الأساليب الخبرية وهي خمس مسائل:

**الأولى**: في مصادر مسموعة عن العرب كثر استعمالها وحذف عاملها ودلت القرائن على هذا العامل المحذوف، كقولهم عند تذكر نعمة: حمداً وشكراً لا كفراً، أي: أحمد الله حمداً وأشكره شكراً ولا أكفر به. وكقولهم عند نزول شدة: صبراً لا جزعاً، أي: أصبرُ صبراً ولا أجزع جزعاً، وكقولهم عند إظهار الطاعة والامتثال: سمعاً وطاعة. أي: أسمع سمعاً وأطيع طاعة.

فهذه الأمثلة ناب فيها المصدر عن فعله في أداء المعنى وفي تحمل ضمير الفاعل، وتقديره للمتكلم: أنا، وقد جرت هذه الأساليب

مجرى الأمثال ولذا لا تغير.

وهذه المسألة لم يذكرها ابن مالك وإنما ذكر المسائل المقيسة، إلا ان تكون داخلة في المصدر الآتي بدلاً من فعله على ما تقدم بيانه.

**المسألة الثانية**: أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة ماقبله. أي: أن المصدر جاء لبيان الغاية والغرض من مضمون جملة قبله وذلك بوقوعه بعد أداة التفصيل نحو: إذا سئمت القراءة فاتركها، فإما جلوساً مع الأهل وإما زيارة للأقرباء والأصدقاء، فالوقت الذي تترك فيه القراءة مبهم لايعرف في أي شيء يُصرف، وتفصيل المراد جاء بواسطة المصدرين (جلوساً) و (زيارة) المسبوقين بحرف التفصيل وهو (إما). وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً والتقدير فإما أن تجلس... وإما أن تزور... وقد ناب كل مصدره عن فعله المحذوف في بيان المعنى.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[1] فالمصدران (منّاً) و(فداءً) ذكرا تفصيلاً وتوضيحاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق والتقدير فإما تمنون مناً وإما تفدون فداء.

وهذا معنى قوله: (وما لتفصيل كإما منّا... الخ) أي: يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث (عنّا) وأصله: (عَنَّ) بمعنى:

---

(١) سورة محمد، الآية: ٤. (نشدوا) الفاء رابطة لجواب الشرط (اذا اثخنتوهم) (فإما) الفاء عاطفة للتفريع. و(إما) حرف تخيير. (بعدُ) ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ(مناً).

عرض والألف للاطلاق وقوله: (كإمّا منّا) إشارة إلى الآية الكريمة.

***

من مسائل الحذف الواجب في الأساليب الخبرية

**٢٩٤ـ كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ**

المسألة الثالثة من مسائل حذف عامل المصدر أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً وعامله خبر عن اسم عين أي: اسم ذات نحو: المطر سحّاً سحّاً، ما الأسد مع فريسته إلا فتكاً، والأصل: يسح سحاً، ويفتك فتكاً، فحذف عامل المصدر في المثالين لأنه مكرر في الأول ومحصور في الثاني، وعامل المصدر (يسح، يفتك) وقع خبراً عن المبتدأ (المطر، الأسد) وكل منهما اسم عين...وخرج بذلك اسم المعنى نحو: إنما سيرك سير الجواد. فيجب الرفع.

وهذا معنى قوله: (كذا مكرر...الخ) أي: كذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لاسم عين أي: أخبر به عن اسم عين أي: ذات. اذا كان المصدر مكرراً أو محصوراً.

***

من مسائل الحذف الواجب في الأساليب الخبرية

**٢٩٥ـ وَمِنْهُ مَايَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا**
**٢٩٦ـ نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْف عُرْفَا وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حقًّا صِرْفَا**

المسألة الرابعة من مسائل حذف عامل المصدر وجوباً أن يكون المصدر مؤكداً لنفسه أو لغيره.

**فالمؤكد لنفسه**: أن يكون المصدر واقعاً بعد جملة مضمونها كمضمونه نحو: أنت تعرف لوالديك فضلهما يقيناً، فـ(يقيناً) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً والتقدير: توقن يقيناً. وهو مؤكد للجملة قبله وهي المصدر نفسه بمعنى أنها لاتحتمل سواه.

**والمؤكد لغيره**: أن يكون المصدر واقعاً بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره نحو: أنت ابني حقاً، فـ(حقاً) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً والتقدير أحقه حقاً، وسمي مؤكداً لغيره لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره، لأن قولك: (انت ابني) يحتمل أن يكون حقيقة، وأن يكون مجازا على معنى: أنت عندي بمنزلة ابني، فلما قال: حقاً صارت الجملة نصاً في أن المراد البنوة حقيقة، ولذلك سمي مؤكداً لغيره، لأنه جعل ماقبله نصاً بعد أن كان محتملاً وأثر فيه فكأنه غيره. لأن المؤثر غير المؤثر فيه.

وهذا معنى قوله: (ومنه مايدعونه مؤكداً. . .إلخ) أي: من المصدر الذي يحذف عامله حتماً، المصدر الذي يسميه النحاة: المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره (فا لمبتدا) أي فالنوع الأول الذي بُدىء به وهو المؤكد لنفسه نحو: (له علي ألف عرفا)، والتقدير: أعترف اعترافاً، فحذف الفعل وناب عنه مصدره. و(الثان) أي المؤكد لغيره، وقوله (صرفاً) أي: خالصاً، أي: حقاً خالصاً لاشبهة فيه.

* * *

من مسائل الحذف الواجب في الأساليب الخبرية

٢٩٧ـ كَذَاكَ ذُو للتَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَلِي بُكَا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

المسألة الخامسة من مسائل حذف عامل المصدر وجوباً أن يكون المصدر دالاً على تشبيه واقعاً بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر وعلى معناه، وليس فيها ما يصلح للعمل في المصدر.

ومثال ذلك: للشجاع المقاتل زئيرٌ زئيرَ الأسد. فـ(زئير الأسد) مصدر تشبيهي منصوب بفعل محذوف وجوباً والتقدير: يزأر زئير الأسد، وقبله جملة وهي (للشجاع زئير) وهي مشتملة على فاعل المصدر وهو (الشجاع) لأن المراد بالفاعل هنا: الفاعل المعنوي وهو من فعل الشيء حقيقة ولو لم تنطبق عليه شروط الفاعل. كما أنها مشتملة على معنى المصدر وهو (الزئير) وليس فيها ما يصلح للعمل في المصدر[1] فتعين أن يكون منصوباً بمحذوف كما ذكرنا.

فلو لم يكن المصدر تشبيهياً وجب الرفع نحو: له صوت صوت حسن. وكذا لو لم يتقدم جملة نحو: زئيره زئير أسد. أو لم تشتمل على فاعل المصدر في المعنى نحو: هذا زئير زئير أسد. وإن وجد في الجملة ما يصلح للعمل في المصدر نصب به ولم يقدر له عامل نحو:

---

(١) لأن المصدر لاينصبه إلا فعل أو وصف أو مصدر مثله ـ كما تقدم ـ وليس في الجملة شيء من ذلك. فإن المصدر المذكور (له زئير) لايصلح للعمل في المصدر بعده لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلاً من الفعل أو مقدراً بالحرف المصدري والفعل. وهذا على قول في المسألة وذهب ابن مالك في التسهيل (٣/١٠٦، ١١١) إلى ان ذلك لايشترط بل هو غالب. وعليه فيصح ان يكون النصب بالمصدر المذكور ولا حاجة إلى تقدير عامل.

خالد يضرب ضرب الملوك فـ(ضرب) منصوب بالفعل قبله.

وهذا معنى قوله: (كذاك ذو التشبيه... الخ) أي: كذلك يحذف عامل المصدر وجوباً اذا كان مقصوداً به التشبيه بعد جملة، ولم يذكر بقية الشرط اكتفاء بالمثال: لي بكاءٌ بكاءَ ذات عضلة. وشرحه كما تقدم وقوله (بكاً) مقصور وأصله (بكاء) والعُضلة: بالضم الداهية أي لي بكاء مثل بكاء من أصابتها داهية..

# المفعول لــه

تعريفه وشروطه وحكمه

٢٩٨ـ يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَه الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَـانَ تَعْلِيـلاً كَجُـدْ شُكْـرًا وَدِنْ

٢٩٩ـ وَهْـوَ بِمَـا يَعْمَـلُ فِيـهِ مُتَّحِـدْ ... وَقْتًـا وَفَـاعِـلاً وَإِنْ شَـرْطٌ فُقِـدْ

٣٠٠ـ فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَـعَ الشُّـرُوطِ كَلِـزُهْـدٍ ذَا قَنِـعْ

**المفعول له**: هو المصدر المبين علة ما قبله المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو: جئت رغبة فيك.

فـ(رغبة) مصدر، وهو مفهم للتعليل لأن المعنى: جئت للرغبة فيك، ومشارك لعامله (جئت) في الوقت، لأن زمن الرغبة هو زمن المجيء وفي الفاعل لأن فاعل المجيء هو فاعل الرغبة وهو المتكلم قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾[1] فـ(ابتغاء) مفعول لأجله وقال تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾[2] فـ(كفاراً) حال. و(حسداً) مفعول لأجله.

وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة وهي: المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل[3]

---

(١) سورة الرعد، الآية: ٢٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٩.

(٣) ليس هناك أساليب معينة يتعين اعراب المصدر فيها مفعولاً لأجله ولو اجتمعت شروطه. ولهذا كثر إعراب المصدر مفعولاً لأجله ومفعولاً مطلقاً. أو مفعولاً لأجله وحالاً. أو جواز الثلاثة. ذكر ذلك صاحب كتاب (دراسات لأسلوب القرآن) الشيخ =

ويجوز جره بحرف التعليل. وسيأتي - إن شاء الله - بيان الأحسن منهما.

فإن فقد شرط من الشروط وجب جره بحرف التعليل وهو (اللام) أو (مِنْ) أو (في) أو (الباء)، فمثال ما عدمت فيه المصدرية: جئتك للكتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾[1]، ومثال مالم يتحد مع عامله في الوقت: جئتك اليوم للإكرام غدا، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل: جاء خالد لإكرام علي له، ومنه قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[2]. فقد انتفى الاتحادان في الآية لأن فاعل الاقامة: المخاطب وفاعل الدلوك (وهو الميل عن وسط السماء) هو الشمس وزمنهما مختلف لأن زمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك.

ولا يعرب في حالة الجر مفعولاً له. لأن ذلك خاص بحالة النصب على الرغم من أن معناه في حالتي نصبه وجره لايختلف.

وهذا معنى قوله: (ينصب مفعولاً له المصدر...الخ) أي: ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له إن أبان تعليل ما قبله، ثم مثل بقوله: (جد شكرا ودن) أي: جُد لأجل الشكر، وهو بضم الجيم أمر من جاد يجود ومعنى: (دن) أي: كن صاحب دين واستقامة[3]، وله

---

= محمد عضيمة - رحمه الله - وذكر أمثله لذلك (٣/ ٢/ ٦٣٦).

(١) سورة الرحمن، الآية: ١٠.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٨٧.

(٣) وعلى هذا المعنى فهو مثال آخر. ويحتمل أنه تكميل للمثال، والمعنى: اجعل ذلك =

مفعول لاجله محذوف دل عليه ماقبله أي: دن شكراً.

ثم ذكر بقية الشرط وهو أنه يكون مفعولاً بشرط أن يكون متحداً مع عامله في الوقت والفاعل، فإن فقد شرط فاجرره بالحرف الدال على التعليل، ثم بين أن الجر بالحرف ليس ممتنعاً مع استيفاء الشرط، مثل: هذا قنع زهداً، فيجوز: هذا قنع لزهد.

* * *

أحوال المفعول له

٣٠١ـ وَقَـلَّ أَنْ يَصْحَبَهَـا الْمُجَـرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

٣٠٢ـ «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَـوْ تَـوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ»

المفعول لأجله ثلاثة أقسام:

١ـ مجرد عن (أل) والإضافة.

٢ـ محلى بـ(أل)

٣ـ مضاف.

وكلها يجوز أن تنصب وأن تجر بحرف التعليل ـ كما تقدم ـ لكن الأكثر فيما تجرد عن (أل) والإضافة النصب لشيوعه ولوضوح أن الكلمة مفعول لأجله نحو: ضربت ابني تأديباً. ويجوز جره، فتقول: ضربت ابني لتأديبٍ، قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾[1]

---

= عادة لك فلا تزال تجود على الناس شكراً لما أعطيت، من دان يدين بالشيء إذا اتخذه ديناً وعادة، وقيل من دنته إذا جازيته أي جاز من أعطاك شكراً له. وعلى هذا المعنى الأخير فهو مثال ثان كالمعنى الأول ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهري في إعراب الألفية ص٥٣.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٣٥.

فـ(فتنة) مفعول لأجله جاء منصوباً، ولو جاء مجروراً في غير القرآن لصح.

وما كان محلى بـ(أل) فالأكثر جره، ويجوز نصبه، نحو: ضربت ابني للتأديب، ويجوز: ضربت ابني التأديبَ، ومنه قول الشاعر:

**لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء**[1]

فـ(الجبن) مفعول لأجله، وقد نصبه الشاعر مع كونه محلى بـ(أل).

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران ـ النصب والجر ـ على السواء. نحو: ضربت ابني تأديبه، ولتأديبه، قال تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[2]. فـ(حذر الموت) مفعول لأجله مضاف، وقد جاء منصوباً.

وهذا معنى قوله: (وقلَّ أن يصحبها المجرد...الخ) أي: إن المجرد من (أل) والإضافة قل أن يصحب الحرف، فالضمير (ها) يعود على الحرف وأنثه باعتباره كلمة.

والمعنى: أن دخول حرف الجر على المجرد قليل، فيكون الكثير النصب، وأما المقترن بأل فهو بالعكس فيكثر فيه الجر، وسكت عن

---

(١) الجبن: أي الخوف والفزع. الهيجاء: الحرب، وهي تقصر وتمد، وقوله: (ولو توالت زمر الأعداء) لو: حرف شرط غير جازم. واستغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه.

(٢) سورة البقرة، الآية:١٩.

المضاف لأن الأمرين فيه على السواء، ولو كان أحدهما أكثر لذكره مع المجرد أو المحلى ثم ساق الشاهد المتقدِم[١] وقوله (وأنشدوا) أي النحاة ولم يدخل ابن مالك في ألفيته من شواهد العرب إلا هذا البيت. ولم يُدرَ قائله. لكن الناظم حجة. وقد حفظه وسمعه. ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ. والله أعلم[٢]..

---

(١) هناك نوع آخر من المفعول لأجله وهو المصدر المؤول من (أن والفعل) على تقدير مضاف: (كراهة أن)، (مخافة أن) عند البصريين وعلى تقدير (لا) النافية عند الكوفيين كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ فـ(أن تضلوا) في تأويل مصدر منصوب أي كراهة أن تضلوا. أو لئلا تضلوا وقيل غير ذلك وقوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ أي كراهة أن تصيبوا أو لئلا تصيبوا.

(٢) انظر حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (١/ ١٥٨).

# المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

تعريف الظرف

٣٠٣ـ اَلظَّرْفُ وقتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا ... فِي بِـاطِّـرَادٍ كَهُنَـا امْكُـثْ أَزْمُنَـا

**المفعول فيه**: اسم زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد.

نحو: سافرت يوم الخميس، صليت خلف مقام إبراهيم، فـ(يوم) و(خلف) اسما زمان ومكان، وكل منهما متضمن معنى (في)[1]، ولذا صح أن يقال: إن ظرف الزمان يبين الزمن الذي حصل فيه الفعل، وظرف المكان يبين المكان الذي حصل فيه الفعل، وهذا التضمين باطراد: أي في مختلف الأحوال مع جميع الأفعال، فتقول: سافرت أو قدمت أو صمت أو خرجت (يوم الخميس) ونحو ذلك.

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾[2] فـ(غداً) مفعول فيه منصوب ومثله (مع). وقوله تعالى: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[3] فـ(حول) مفعول فيه منصوب.

١ـ وخرج بالقيد الأول: (اسم زمان أو مكان) ما إذا تضمنت

---

(١) أي يشير إلى معناها ويكون مقدراً في نظم الكلام. وليس المعنى أن هذا الحرف انتقل معناه إلى الظرف. وصار غير منظور إليه لأن هذ يقتضي البناء كما تقدم.

(٢) سورة يوسف، الآية:١٢. أرسل: فعل أمر دعائي والفاعل (أنت) والهاء مفعول به (يرتع) فعل مضارع مجزوم جواب الطلب والفاعل (هو)

(٣) سورة الشورى، الآية:٧. لتنذر: اللام للتعليل (تنذر) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام والفاعل أنت، (أم القرى) مفعول به ومضاف إليه، (ومن حولها) اسم موصول في محل نصب معطوف على (أم)، (حولها) ظرف منصوب متعلق بمحذوف صلة.

الكلمة معنى (في) وليست اسم زمان أو مكان كقوله تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾[1] فإن المصدر المؤول من (أن تنكحوهن) تضمن معنى (في) على أحد التفسيرين أي: وترغبون في نكاحهن لجمالهن ومالهن. لكنه ليس منصوباً على الظرفية لأنه ليس زماناً ولا مكاناً.

٢ـ وخرج بالقيد الثاني: (ضمن معنى «في») اسم الزمان والمكان الذي لم يتضمن معنى (في) وهو الواقع مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً أو غير ذلك نحو: يوم الجمعة يوم مبارك. فليس ظرفاً لأنه لم يتضمن معنى (في) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ ﴾[2] فـ(يوم) منصوب على أنه مفعول به لـ(أنذر) لا على أنه مفعول فيه لما تقدم لأن المقصود انذراهم يوم القيامة ذاته.

٣ـ وخرج بالقيد الثالث: (باطراد) ما تضمن معنى (في) بدون اطراد نحو: دخلت البيت، سكنت الدار. فـ(البيت والدار) كل منهما اسم مكان ضمن معنى (في) لكن ليس باطراد لعدم صلاحيته في جميع الأفعال إذ لا يقال: نمت البيت ـ جلست الدار. فليست منصوبة على الظرفية بل على المفعولية لأن الفعل (دخل) يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ومثله (سكن).

وهذا معنى قوله (الظرف وقت. . .الخ) أي: إن الظرف اسم وقت أو اسم مكان و(أو) للتنويع بمعنى الواو (ضمنا) الألف للتثنية(في) أي

---

(١) سورة النساء، الآية:١٢٧.

(٢) سورة غافر، الآية:١٨. الآزفة: القيامة القريبة لأن كل آت قريب.

معناها دون لفظها (باطراد) تقدم معناه. ثم ذكر المثال للمكان (هنا) والزمان (أزمنا).

***

ناصب الظرف وحذفه جوازاً أو وجوباً

٣٠٤- فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

حكم المفعول فيه النصب والناصب له: اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، والمعنى الواقع هو الحدث الذي يدل عليه المصدر والفعل والوصف.

فمثال الفعل: صمت يوم الخميس، فالمعنى الواقع في الظرف هو (الصيام) واللفظ الدال عليه الفعل (صمت) فالفعل هو الناصب للظرف قال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[(1)] وقال تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾[(2)] ومثال المصدر: عجبت من استقبالك محمداً يوم الجمعة. قال تعالى: ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[(3)] فـ(يوم القيامة) ظرف منصوب والعامل فيه المصدر (ظن) أي: ماظنهم يوم القيامة؟ ومثال الوصف: أنت المستقبل علياً

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨٥.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ١٢. فوق: على بابها والمراد الرؤوس إذ هي فوق الأعناق قاله عكرمة. لكن يشكل عليه أن تكون (فوق) متصرفة لأنها لاتكون ظرفاً على هذا المعنى بل مفعولاً به لأنه يريد بـ(فوق) المضروب. أو يراد بـ(فوق) الظرفية المكانية أي اضربوا المكان فوق عظم العنق ودون عظم الرأس في المفصل.

(٣) سورة يونس، الآية: ٦٠. ما: اسم استفهام مبتدأ (ظن) خبر (الذين) مضاف إليه وجملة (يفترون) صلة.

يوم الخميس، قال تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾[1] فـ(يوم) ظرف منصوب والعامل فيه اسم الفاعل(آتيه).

**وهذا العامل له ثلاث حالات:**

**الأولى**: أن يكون مذكوراً وهذا هو الأصل كما في الأمثلة.

**الثانية**: أن يكون محذوفاً جوازاً وذلك إذا دل عليه دليل كأن يقال: متى سافرت؟ فتقول: يوم الخميس، وأين صليت؟ فتقول: حول الكعبة.

**الثالثة**: أن يكون محذوفاً وجوباً وذلك في مواضع:-

١ـ إذا وقع الظرف خبراً نحو: الكتاب عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾[2].

٢ـ اذا وقع الظرف صفة نحو: أعجبني رجل عندك. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٤٧﴾ ﴾[3] فـ(عند) صفة لـ(يوماً) أي: يوماً كائناً عند ربك.

٣ـ اذا وقع الظرف حالاً نحو: مررت بخالد عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَـٰٓفَّـٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[4] فـ(فوق) ظرف متعلق

---

(١) سورة مريم، الآية: ٩٥. كلهم: مبتدأ (آتيه) خبر (فردا) حال من الضمير في (آتيه).

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٢. راجع وقوع الخبر ظرفاً في باب المبتدأ والخبر.

(٣) سورة الحج، الآية: ٤٧. كألف سنة: متعلق بمحذوف خبر (إن) أو هو الخبر. (مما تعدون) من: حرف جر، و(ما) حرف مصدري والمصدر المؤول مجرور بـ(من) متعلق بمحذوف نعت لـ(ألف سنة).

(٤) سورة الملك، الآية: ١٩.

بمحذوف حال من (الطير)[١].

٤ـ إذا وقع الظرف صلة نحو: أكرمت الذي عندك، ويجب تقدير العامل في الظرف الواقع صلة فعلاً لأن الصلة لاتكون إلا جملة.

وهذا معنى قوله: (فانصبه بالواقع فيه...) أي انصب ما تضمن معنى (في) باطراد (بالواقع فيه) أي اللفظ الدال على المعنى الواقع في الظرف من فعل أو شبهه (مظهراً كان) الناصب (وإلا) يكن مظهراً. (فانوه مقدراً) حال مؤكدة لأن قوله (مقدراً) يفهم مما قبله وقوله (فانوه) أي جواز أو وجوباً.

حكم أسماء الزمان والمكان من حيث النصب الظرفية

٣٠٥ـ وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلا مُبْهَمَا
٣٠٦ـ نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى
٣٠٧ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مِقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

أسماء الزمان كلها تصلح للنصب على الظرفية سواء في ذلك المبهم (وهو ما يدل على زمن غير محدد) مثل: وقت، زمن، لحظة. أو المختص (وهو ما يدل على زمن محدد) لتعريفه بالعلمية كرمضان. أو بالإضافة مثل: يوم الخميس، أو بأل مثل: اليوم، ومنه المقدر غير المعلوم كالنكرة المعدودة غير المعينة نحو: سرت يوما أو يومين أو الموصوفة: كسرت زمناً طويلاً.

فكل هذه تنصب على الظرفية نحو: سافرت يوم الخميس،

---

(١) ويجوز أن يكون متعلقاً باسم الفاعل (صافات) ولا شاهد في الآية حينئذ.

انتظرتك لحظة ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِۗ﴾[١] فـ (حين) منصوب على الظرفية. وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣﴾[٢]. وقال تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ۝١٦﴾[٣] وقال تعالى: ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝٤٢﴾[٤]

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا ثلاثة أنواع:

**الأول**: المبهم وملحقاته (والمبهم: ماليس له هيئة ولا حدود محصورة) نحو الجهات الست في مثل: وقف المتكلم أمام المصلين، جلست يمين الباب، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَۚ﴾[٥] فـ(فوق) منصوب على الظرفية وقال تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾[٦] وقال تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾[٧].

---

(١) سورة البقرة، الآية:١٧٧. والصابرين: الواو عاطفة أو إستثنائية والصابرين: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أمدح، في البأساء جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير في (الصابرين)، وحين البأس: ظرف زمان منصوب متعلق بما تعلق به الجار قبله وجملة (أمدح الصابرين) مستأنفة لأنها مقطوعة للمدح أو معطوفة على جملة (ليس ) وهي مستأنفة.

(٢) سورة الإسراء، الآية:١٣. كل: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور. وجملة (ألزمناه) لا محل لها تفسيرية، (طائره) مفعول ثان

(٣) سورة يوسف، الآية:١٦.

(٤) سورة الأحزاب، الآية:٤٢.

(٥) سورة الملك، الآية:١٩.

(٦) سورة مريم، الآية:٦٤.

(٧) سورة الكهف، الآية:٨٢.

فإن كان المكان مختصاً (وهو الذي له صورة وحدود محصورة) كالدار والمسجد والجبل، لم يصح نصبه على الظرفية ووجب جره بالحرف (في) نحو: صليت في المسجد. إلا في حالتين:

**الأولى**: أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل (دخل) أو (سكن) أو (نزل) فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة نحو: دخلت البيت، سكنت الدار، نزلت البلد. وقد اختلف في إعراب هذه الكلمات والأظهر ان يكون كل منها مفعولاً به - لا ظرفاً - ويكون الفعل الذي قبلها متعدياً إليها بنفسه مباشرة.

**الحالة الثانية**: أن يكون الظرف المكاني المختص هو كلمة (الشام) وعامله هو الفعل (ذهب) فقد قالت العرب: (ذهبت الشام) أو كلمة (مكة) وعامله الفعل (توجه) فقد قالت العرب (توجهت مكة) فينصب على الظرفية مع هذا الفعل دون غيره.

**النوع الثاني: مما يقبل النصب من أسماء المكان: المقادير نحو: غلوةً، ميل، فرسخ، بريد.[1] نحو سرت فرسخاً، مشينا في المزرعة ميلاً، قطع الفرس بريداً.**

---

(١) الغلوة: بفتح الغين مائة باع. والميل: مقياس طول بمقدار مد البصر وفي الشريعة يعادل ألف باع والباع أربعة أذرع شرعية والذراع: مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية طرف الأصبع الوسطى من اليد وهو يعادل =٢ر٤٦سم. فتكون مسافة الميل: ٤×١٠٠٠×٢ر٤٦=١٨٤٨م والفرسخ: ثلاثة أميال أي ما يعادل ٥٥٤٠م والبريد: مقياس طول ثابت المقدار في الشريعة حدد باثنى عشر ميلاً. أي ما يعادل بحساب الذراع الشرعية: ٢٢١٧٦م (عن هامش كتاب الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة ص٧٧).

**النوع الثالث**: ما صيغ من المصدر على وزن (مَفْعَل) أو (مَفْعِل) للدلالة على المكان. وشرط نصبه: أن يكون عامله من لفظه نحو: وقفت موقف الخطيب، قعدت مَقْعَد المدرس. وتقول في غير المختص: جلست مجلساً ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[1].

فإن كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي نحو: جلست في مقعد المعلم وما ورد من نصبه فهو شاذ لا يصح القياس عليه كقولهم: هو مني مقعد القابلة[2]، ومزجر الكلب[3]، ومناط الثريا[4]، فالظرف (مقعد، مزجر، مناط) جاء منصوباً وعامله (كائن أو مستقر) المقدر.

وهذا معنى قوله: (وكل وقت قابل ذاك. . .الخ) أي: كل اسم زمان يقبل النصب على الظرفية مبهماً كان أم مختصاً. أما ظرف المكان فلا يقبله في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهماً نحو أسماء الجهات: نحو فوق، تحت. .الخ. وكذا أسماء المقادير وكذا ماصيغ من مصدر الفعل كمرمى. من مصدر الفعل (رمى)، ويشترط في القياس على هذا أن يقع هذا المشتق ظرفاً لما اجتمع معه في أصله، أي يكون الظرف وعامله من أصل واحد. كمجامعة (وقف)

---

(١) سورة الجن، الآية:٩.

(٢) معناه: أن فلاناً قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند توليد المرأة.

(٣) معناه: أن فلاناً بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب. ويراد به الذم.

(٤) معناه: أن فلاناً في مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها. بمعنى: أنه فريد في شرفه، ورفعه قدره.

لـ(موقف) في الاشتقاق من (الوقوف).

* * *

تقسيم الظرف إلى منصرف وغير منصرف

٣٠٨ـ وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرفْ    فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعرفْ
٣٠٩ـ وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ    ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

**الظرف نوعان:**

**الأول**: متصرف وهو ما يفارق النصب على الظرفية إلى حالة لاتشبهها[١] كأن يقع مبتدأ أو خبراً. نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، مكانك مكان مريح، الفرسخ ثلاثة أميال، أو فاعلاً نحو: قرب يوم الخميس، أعجبني مكانك. أو مفعولاً نحو: علمت يوم قدومك، رأيت مكانك في الفصل، إلى غير ذلك من أحوال الإعراب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[٢] فـ(يوم) فاعل، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴿١٠٣﴾﴾[٣] فـ(يوم) خبر في الموضعين وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾[٤] فـ(مكان) مضاف إليه مجرور.

---

(١) وفي هذه الحالة لا يسمى ظرفاً ولا يعرب مفعولاً فيه ولو دل على زمان أو مكان.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.
(٣) سورة هود، الآية: ١٠٣.
(٤) سورة يونس، الآية: ٢٢.

**الثاني: غير متصرف وهو نوعان:**

١ـ مالا يفارق الظرفية أصلاً[1] مثل: (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه نحو: آتيك سحر يوم الخميس المقبل، فإن أريد به سحر غير معين فهو متصرف يخرج من النصب على الظرفية إلى حالة لا تشبهها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ۝٣٤﴾[2] فقد جاء مجروراً بالباء لأنه سحر غير معين.

ومنه أيضاً (قطُ) (ظرف لما مضى من الزمان) نحو: ما خدعت أحداً قطُ. و(عوض) (ظرف لما يستقبل من الزمان) نحو: لن أخادع أحداً عوضُ. أو: عوض العائضين (بالاضافة) فـ(قط) مبني على الضم في محل نصب على الظرفية و(عوض) بدون إضافة مبني، وإلا فهو معرب.

٢ـ مايلازم النصب على الظرفية وقد يتركها إلى حالة تشبهها وهي الجر بـ(من) مثل: عند، لدن، قبل، بعد، تحت، شطر، حولَ، نحو: جلست عندك ساعة ثم خرجت من عندك إلى منزلي، ونحو: سأذهب إلى المعهد لدن الصبح حتى الضحى. عدت من العهد من

---

(١) مما يلزم النصب على الظرفية فلا يتصرف (ذا، ذات) مضافين إلى زمان نحو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة. فيلزمان النصب على الظرفية الزمانية ولا يجوز جرهما بـ(في) ولا وقوعهما في موقع إعرابي آخر. وقد تضاف (ذات) إلى كلمة (اليمين) أو (الشمال) فتصير ظرف مكان متصرفاً نحو: تتحرك الأشجار ذات اليمين وذات الشمال. وتقول: منزلك ذاتُ اليمين والمسجد ذاتُ الشمال.

(٢) سورة القمر، الآية: ٣٤.

لدن الضحى ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴿٦٨﴾ ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ ﴾[٦] فهذه الظروف يحكم عليها بعدم التصرف مع أن (مِنْ) تدخل عليهن، إذ لم يخرجن من الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها لأن الظرف والمجرور أخوان .

وهذا معنى قوله (وما يرى ظرفاً وغير ظرف. . .الخ) أي: ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف كأن يقع مبتدأ أو فاعلاً فهذا هو المتصرف في عرف النحاة واصطلاحهم، وغير المتصرف هو الذي لزم الظرفية أو لزم الظرفية وشبهها وهو الجر بـ(من).

وقوله (أو شبهها) معطوف على مفعول فعل محذوف تقديره: (أو لزم ظرفية أو شبهها) إذ لو عطف على قوله (ظرفية) للزم منه أن من

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١٠٩.
(٢) سورة فصلت، الآية: ٢٩.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٤٤. فولِّ الفاء بحسب ماقبلها، ولّ: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. والفاعل (أنت). شطر: ظرف مكان منصوب.
(٥) سورة مريم، الآية: ٦٨. وقوله تعالى (حَوْلَ جَهَنَّمَ) ظرف مكان منصوب متعلق بـ(لنحضرنهم). و(جثياً) حال.
(٦) سورة الزمر، الآية: ٧٥. و(حافين) حال من الملائكة لأن (ترى) من رؤية العين تتعدى إلى مفعول واحد.

الظرف ما يلزم الظرفية وحدها ومنه ما يلزم شبه الظرفية وحدها وهذا غير صحيح و(أو) للتقسيم.

* * *

نيابة المصدر عن ظرف الزمان والمكان

٣١٠ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

يكثر حذف ظرف الزمان المضاف إلى مصدر وإقامة المصدر مُقامه فيعرب بإعرابه وهو النصب على الظرفية نحو: أخرج من المنزل شروق الشمس. أي: وقت شروق الشمس فحذف الظرف الزماني (وقت) وقام المصدر مقامه. وأعرب ظرفاً بالنيابة.

أما ظرف المكان فينوب عنه المصدر بقلة نحو: جلست قرب زيد، أي مكان قرب زيد، فحذف الظرف المكاني (مكان) وقام المصدر مقامه وأعرب ظرفاً بالنيابة.

# المفعول معه

تعريفه وناصبه

٣١١ـ يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ     فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

٣١٢ـ بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ     ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّْ

**المفعول معه**: اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى مع، بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، مثاله: سرت والحدائقَ ـ وأنا سائر والحدائقَ.

فـ(الحدائق) مفعول معه لأن المقصود سرت مع الطريق الذي يقارن الحدائق ويلابسها، و(الواو) بمعنى (مع) وقد تقدم في المثال الأول فعل والثاني اسم فاعل.

وخرج بقولنا: (اسم) نحو: سرت والشمس طالعة، لأن الواو داخلة على جملة، ونحو: لاتأكلْ وتتكلم، لأن الواو وإن كانت للمعية لكنها داخلة على فعل.

وبقولنا: (فضلة): اشترك خالد وصالح، لأن ما بعد الواو عمدة لأن الفعل (اشترك) يقتضي أن يكون فاعله متعدداً

وبقولنا: (تالٍ لواو): جئت مع خليل.

وبقولنا: (بمعنى مع): جاء بكرٌ وعثمان قبله أو بعده.

وبقولنا: (بعد جملة): كل طالب وكتابه، فإن الواو بمعنى (مع) لكن لم يتقدم جملة فليس ما بعد الواو مفعولاً معه بل مبتدأ حذف

خبره كما تقدم في الابتداء.

وحكم المفعول معه: النصب[١] والناصب له ـ على القول الصحيح ـ ما سبقه من فعل أو شبهه، وشبه الفعل كاسم الفاعل كما تقدم، أو اسم المفعول نحو: الكتابُ متروكٌ والقلمَ أو المصدر نحو: يعجبني سيرك والسَّهلَ، أو اسم الفعل نحو: رُويدَك والغاضبَ، بمعنى: امهل نفسك مع الغاضب.

وليس الناصب للمفعول معه الواو خلافاً لمن قال به اذ لو كانت الواو عاملة لصح اتصال الضمير بها كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: إنك، لك، وهو ممتنع باتفاق.

وهذا معنى قوله: (ينصب تالي الواو... الخ) أي: ينصب الاسم الذي يتلو الواو مفعولاً معه في كل مثال نحو: سيري والطريق مسرعة. واستغنى عن ذكر بقية القيود السابقة بالمثال، و(سيري) فعل أمر للمؤنثة، (والطريق) مفعول معه، و(مسرعة) حال، ثم ذكر أن هذا النصب للمفعول معه يكون بما سبقه من الفعل وشبهه، ولايكون بالواو في القول الأحق بالاتباع، ويستفاد من قوله: (سبق) أن المفعول

---

(١) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب (ص٤٧١) أن (واو المفعول معه لم تأت في القرآن بيقين ومعنى ذلك أنه لم يأت في القرآن آية يتعين فيها النصب على أنه مفعول معه بل يحتمل ذلك و يحتمل العطف). وقد ذكر الاستاذ عضيمة رحمه الله في دراساته لأساليب القرآن أمثلة ذلك فانظر القسم الأول ج٣ ص٥١٠ وما بعدها. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ فالواو يجوز أن تكون للعطف وبمعنى (مع) ورجحه الزمخشري وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ فالواو في قوله: (والطير) إما عاطفة على (الجبال) أو بمعنى (مع) و(الطير) مفعول معه.

معه لايجوز أن يتقدم على عامله.

❋ ❋ ❋

نصب المفعول معه بفعل مضمر

٣١٣ـ وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أوْ كَيْفَ نَصَبْ     بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه ـ كما تقدم ـ وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو: ما أنت والبحرَ؟ ـ وكيف أنت والبردَ؟ والجواب عن هذا من وجهين:

**الأول**: أن أكثر العرب يرفعون ما بعد الواو عطفاً على الضمير المنفصل فـ(ما) مبتدأ، (أنت) خبر، والواو عاطفة، و(البحر) معطوف على (أنت) ذكر ذلك المبرد في كتابه (الكامل)[١].

**الثاني**: نصبه بفعل مقدر مشتق من الكون أو غيره مثل: ما تكون والبحر، وكيف تكون والبرد، فالكلمتان مفعولان معه منصوبان بـ(تكون) وهي فعل مضارع ناقص وأداة الاستفهام خبرها متقدماً، أما

---

(١) جاء في كتابه (الكامل) (١/ ٤٣١) عند ذكره لكتاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى معاوية المطالب بدم عثمان رضي الله عنه قال (وأما قوله: ما أنت وعثمان؟ فالرفعُ فيه الوجهُ. لأنه عطف اسماً ظاهراً على اسم مضمر منفصل وأجراه مجراه، وليس هنا فعل فيحمل على المفعول (أي بحيث يكون مفعولاً) فكأنه قال: فما أنت؟ وما عثمان؟ هذا تقديره في العربية ومعناه لست منه في شيء. وقد ذكر سيبويه ـ رحمه الله ــ النصب وجوزه جوازاً حسناً وجعله مفعولاً معه وأضمر (كان) من أجل الاستفهام فتقديره عنده (ماكنت وفلاناً؟)) أ.هـ المقصود من كلام المبرد.
لكن نصَّ سيبويه كما في الكتاب (١/ ٣٠٩) بأن الرفع أجود وأكثر في (ماكنت وزيد) ونَقْلُ المبرد عن سيبويه يوجد في بعض نسخ (الكامل) دون بعض وهي النسخة التي حققها محمد بن أحمد الدالي.

اسمها فضمير المخاطب (أنت) وكان مستترا فيها فلما حذفت برز وصار منفصلا، ويصح اعتبارها تامة، وفاعلها الضمير المستتر، ويصير بعد حذفها بارزاً، و(كيف) حال مقدم، و(ما) مفعول مطلق مقدم بمعنى: أي وجود توجد مع البحر، ومثل هذا الفعل (تضع) أو (تعمل) ونحوهما.

وهذا معنى قوله: (وبعد ما استفهام... الخ) أي: نصب بعض العرب المفعول معه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين وجعل النحاة النصب بفعل مقدر من لفظ الكون ـ كما شرحناه..

* * *

أحوال الاسم الواقع بعد الواو

٣١٤ـ وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقْ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

٣١٥ـ وَالنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاسم الواقع بعد (الواو) إما أن يمكن عطفه على ما قبله، أو لا، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف. فهذه ثلاث حالات.

**الأولى**: إمكان عطفه على الاسم السابق أو نصبه على أنه مفعول معه، والعطف أحسن، نحو: اجتهد الأب والمدرس في تربية الولد. فكلمة (المدرس) يجوز رفعها عطفاً على الاسم السابق. ويجوز نصبها على المعية، والعطف أحسن لأنه على نية تكرار العامل الذي يقع به التأكيد اللفظي الذي يقوي المعنى وهو المشاركة في التربية.

**الثانية**: جواز الوجهين والنصب على المعية أحسن للفرار من

عيب لفظي أو معنوي، فاللفظي: مايعود إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب نحو: سافرت وعصاماً، فنصب (عصاماً) أحسن من رفعه، لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل فيه ضعف.

ولهذا حسن العطف في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[1] فـ(زوجك) مرفوع معطوف على محل الضمير المستتر في (اسكن) و(أنت) توكيد للضمير المستتر. ومثله قوله تعالى: ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾[2].

وأما العيب المعنوي فهو الذي يرجع إلى مايريده المتكلم من المعنى كقول الشاعر:

**فكونوا أنتمُ وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال**[3]

فقد نصب الشاعر: (وبني أبيكم) على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم (كن) الذي هو الواو، مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٢٤.

(٣) الكُليتين: بضم الكاف ويقال: الكلوتين. بضم الكاف، لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب، والطحال: بكسر الطاء دم متجمد، وقوله (أنتم) توكيد لواو الجماعة. والمراد بقوله: (وبني أبيكم) الأخوة. والمعنى: كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال واراد بهذا الحث على التقارب والائتلاف.

والنصب أرجح من جهة المعنى لأن الرفع يدل على أنَّ بني أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان الكليتين من الطحال. كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً، وليس ذلك مراداً، وإنما مراده أمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم كالكليتين من الطحال. وهذا لايتم إلا بالنصب على المعية.

**الثالثة**: امتناع العطف، ووجوب النصب إما على المعية إن استقام المعنى وإما على غيرها إن لم يستقم وذلك منعاً لفساد لفظي أو معنوي.

فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي يمنع العطف: كتبت لك وخالداً، فيجب نصب (خالداً) على أنه مفعول معه ولا يعطف بالجر على الكاف، لأنه لايعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار مع المعطوف فتقول: كتبت لك ولخالد.

ومثال النصب لمانع معنوي يمنع العطف: سار هشام والبحرَ. فيجب نصب (البحر) على المعية، ولا يعطف بالرفع على ماقبله لأن العطف على نية تكرار العامل ولايصح أن يقال: سار البحر.

ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل مناسب: حضر الضيوف فأكلوا طعاماً شهياً وماءً عذباً، فيجب نصب كلمة (ماءً) بفعل محذوف مناسب والتقدير: وشربوا، ولايصح النصب على المعية لعدم المشاركة في الزمان لأن الإنسان لايشرب الماء وقت تناول الطعام، ولايصح العطف لأن الماء لايؤكل.

وإلى هذه الحالات الثلاث[1] أشار بقوله: (والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق. . .الخ) أي: إذا أمكن العطف على الاسم السابق بلا ضعف فهو أحق من النصب على المعية، ويختار النصب على المعية إذا ترتب على النسق ضعف، والنسق هو العطف بالحرف كالواو أو الفاء، أما إذا لم يمكن العطف فإنه يجب النصب على المعية، أو على أنه مفعول لفعل محذوف والله أعلم.

---

(١) بقي حالة رابعة وهي وجوب العطف وامتناع النصب على المعية وذلك إذا كان الفعل أو مايشبهه يستلزم التعدد نحو: اتفق صاحب المؤسسة والعامل. أو يوجد ما ينافي المعية نحو: حضر عاصم وهشام قبله، ففي الأول لايتحقق معنى الفعل إلا بالفاعل المتعدد. فصار ما بعد الواو عمدة. وفي الثاني لاتمكن المعية بسبب وجود كلمة (قبل) وقد أشرنا لهذا في شرح التعريف.

# الاستثناء

حكم المستثنى بـ «إلا»

٣١٦ـ مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

٣١٧ـ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَاانْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

الاستثناء: هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في حكم ما قبلها حقيقة أو تقديراً.

فمثلاً: قرأت الكتاب إلا صفحة، فكلمة (صفحة) أخرجت بواسطة (إلا) وقد كانت داخلة في حكم ما قبلها وهو (قرأت)، وهذا دخول حقيقي لأن الصفحة بعض الكتاب وهذا الاستثناء المتصل.

ونحو: جاء القوم إلا سيارة. ما بعد (إلا) أُخرج عن حكم ما قبلها وهو المجيء ولولاها لكان داخلاً، وهذا دخول تقديري لأن السيارة ليست من جنس القوم، وهذا الاستثناء المنقطع.

وللاستثناء ثمان أدوات في أربعة أقسام:

١ـ حرف وهو: (إلا).

٤ـ اسم وهو: (غير، سوى).

٣ـ فعل وهو: (ليس، ولا يكون).

٤ـ متردد بين الفعلية والحرفية وهو: (خلا، عدا، حاشا) وحرفية (حاشا) أكثر.

وأسلوب الإستثناء يتألف من مستثنى (وهو الاسم الواقع بعد أداة

الاستثناء) ومستثنى منه (وهو الاسم الواقع قبل أداة الإستثناء ويشتمل في المعنى على المستثنى منه) وأداة الإستثناء.

أما حكم المستثنى بـ(إلا) فإنه يجب نصبه على الاستثناء[١] في الأغلب[٢] بشرطين:

---

(١) هناك خلاف طويل في ناصب المستثنى يصل إلى ثمانية أقوال وهو خلاف ليس له أثر في أحكام المستثنى وضبطه. ويكفي أن يقال: مستثنى منصوب على الاستثناء وظاهر تعبير ابن مالك أن الناصب له هو (إلا) حيث يقول: (ما استثنت إلا مع تمام ينتصب) ويقول بعد أبيات: (وألغ (إلا)...) والظاهر أن المراد إلغاؤها عن العمل. وقد نصر هذا القول بما لامزيد عليه في كتابه (التسهيل) وشرحه (٢/ ٢٧١) ونسبه لسيبويه والمبرد والجرجاني. وقيل إن الناصب له الفعل قبلها أو بغيره مما يعمل عمل الفعل وقيل غير ذلك.

(٢) قد ورد المستثنى بعد الكلام التام الموجب مرفوعاً في الشعر والنثر فمن النثر ماورد في صحيح البخاري: «**فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم**» وحديث جابر وابي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**كل أمتى معافى إلا المجاهرون**» متفق عليه. وفي بعض الروايات بالنصب فيهما.
وقد ورد قراءات عن بعض السلف في بعض الآيات التي جاء فيها الكلام موجباً قرأوا بالرفع ولكنها غير سبعية ـ حسب ما اطلعت عليه ـ إلا ما ذكر (أبو حيان في تفسيره (٥/ ١٩٢) نقلاً عن الزمخشري أن الكسائي ـ وهو من السبعة ـ قرأ بالرفع في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ قرأ (إلا قومُ).
ومن الشعر قوله:
وبالصريمة منهم منزل خَلَقٌ    عافٍ تغير الا النوىء والوتد
[والصريمة: الرملة المنصرمة من معظم الرمل، وهو اسم موضع، خَلَق: بفتحتين البالي، والعافي: الدارس، والنُوىء: بنون مضمومة وهمزة ساكنة. حفيرة لمنع السيل عنه. والوتد: معروف].
فالشاعر رفع المستثنى (النُوىء) مع أن الكلام تام موجب. قال ابن مالك في كتابه التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ ص٤١: (حق المسثنى ب(إلا) من كلام تام موجب أن ينصب... ولايعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب. وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه) ثم ساق الأمثلة =

**الأول**: أن يكون الكلام تاماً (وهو ماكان المستثنى منه مذكوراً).

**الثاني**: أن يكون الكلام موجباً (وهو ماكان خالياً من النفي وشبهه وهو النهي والاستفهام الذي بمعنى النفي).

ولا فرق في ذلك بين المتصل والمنقطع كما في المثالين السابقين. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾[1]. كما أنه لا فرق بين أن يكون المستثنى متأخراً كما مُثل أو متقدماً نحو: حضر إلا علياً الأصدقاءُ.

فإن كان الكلام غير تام (وهو ما حذف من جملته المستثنى منه) فسيأتي حكمه إن شاء الله.

---

= والشواهد.

وما ذكره ابن مالك رحمه الله من الرفع على أنه مبتدأ هو الإعراب الواضح، فقوله: (إلا أبو قتادة) مبتدأ (لم يحرم) خبره، وقوله (إلا المجاهرون) مبتدأ وخبره محذوف أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لايعافون وفي البيت يكون التقدير لكن النوىء والوتد لم يتغيرا ويجوز الرفع على البدلية كما نقله ياسين عن ابن عصفور. وأما ما يرد في بعض كتب النحو من تأويل هذه النصوص على أنها من باب الاستثناء غير الموجب وأن رفعها على البدلية لتساير القاعدة في هذا النوع فلا داعي له، كقوله: إن معنى (تغيير) لم يبق على حاله فالكلام يتضمن نفياً في المعنى. وهذا غير مقبول فإن الرفع لغة لبعض قبائل العرب كما ذكر ذلك أبو حيان ونقله عنه الصبان (٢/ ١٤) وياسين في حاشيته على التصريح (١/ ٣٤٨) مما يفيد أن النصب ليس بواجب في الموجب بل يجوز الرفع على ما ذكر ابن مالك ويكون المستثنى حينئذ جملة وقد ذكر ابن هشام في المغني (ص٥٥٨) جملة الاستثناء هذه وأنها من الجمل التي لها محل من الاعراب. ويجوز رفعه على أنه تابع لما قبله كما نقله ياسين عن الحسن بن عصفور كما اسلفنا.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

وإن كان الكلام تاماً غير موجب (وهو ماكان فيه النفي وشبهه) فلا يخلو من حالين:

**الأول**: أن يكون الاستثناء متصلاً (وهو ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه) نحو: ما حضر الطلاب إلا علياً، فيجوز فيه وجهان:

الأول: النصب على الاستثناء.

الثاني: إعرابه بإعراب المستنثى منه، تقول: لاتعجبني الكتبُ إلا النافعُ، بنصب (النافع) على الاستثناء، أو رفعه على أنه بدل من (الكتب) وبدل المرفوع مرفوع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[1] فقد قرأ السبعة بالرفع في قوله: (إلا أنفسهم) ولو كان في غير القرآن لجاز نصبه ولكن القراءة سنة متبعة. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[2]. فقد قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع (قليل) على

---

(١) سورة النور، الآية: ٦. والذين: اسم موصول مبتدأ خبره جملة (فشهادة أحدهم أربع شهادات) وزيدت الفاء في الخبر لشبه الموصول بالشرط. (ولم يكن) الواو حاليه. (لهم) خبر مقدم لـ(يكن) (شهداء) اسم (يكن) مؤخر: (إلا أنفسهم) بدل من (شهداء) مرفوع.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٦. لو: شرطية غير جازمة (أنا) أن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر و(نا) اسمها (كتبنا) الجملة خبر (أن) (أن اقتلوا) أن: تفسيرية. أو مصدرية. فهي وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به لـ(كتبنا) وعلى أنها تفسيرية فالجملة لا محل لها من الاعراب. ﴿أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم﴾ معطوف على الجملة التفسيرية.

أنه بدل من الواو في قوله (فعلوه). أما ابن عامر فقد قرأ بالنصب على الاستثناء[١].

**الحالة الثانية**: أن يكون الاستثناء منقطعاً (وهو ألا يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه) فيتعين النصب عند جمهور العرب فتقول: ماحضر الضيوف إلا سيارةً، قال تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾[٢] قرأ السبعة بالنصب.

وأجاز بنو تميم اتباعه لما قبله فتقول: ما حضر الضيوف إلا سيارةٌ بالرفع على أنه بدل من (الضيوف).

وهذا معنى قوله: (ما استثنت إلا . . . الخ) أي: ما استثنته (إلا) - أي كانت أداة استثنائه - فإنه ينصب إذا كان الكلام تاماً ولم يذكر الشرط الثاني وهو الايجاب، لأنه مفهوم من قوله: (او بعد نفي أو كنفي انتخب اتباع ما اتصل) حيث نصَّ على أنه بعد النفي وشبهه يختار الاتباع في المتصل، والنصب وحده في المنقطع إلا عند تميم فإنهم يجيزون الإبدال. ففهم من ذلك أن الأول لابد أن يكون موجباً.

---

(١) ذكر مكي رحمه الله في الكشف (١/ ٣٩٢) أن قراءة الرفع أرجح لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في (قليل) ولأن عليه بني الأعراب وهو الأصل في الإعراب وعليه جماعة القراء.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٥٧. مالهم: (ما) نافية لا عمل لها. (لهم) خبر مقدم، (به) متعلق بمحذوف حال من (علم) أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، (من علم) (من) حرف جر زائد إعراباً لامعنى (علم) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (إلا اتباع الظن) منصوب على الاستثناء المنقطع.

وقوله (انتخب اتباع ما اتصل) يفهم منه ان النصب جائز كما تقدم.

***

تقدم المستثنى على المستثنى منه

٣١٨ـ وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ     يَأْتِي وَلٰكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب.

فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى كما تقدم تقول: حضر إلا علياً الضيوف.

وإن كان غير موجب فالمختار نصبه نحو: ماحضر إلا علياً الضيوف، ومنه قول الشاعر:

**فما لي إلا آل أحمد شيعة     ومالي إلا مذهب الحق مذهب**[١]

فقدم (الشاعر) المستثنى على المستثنى منه في الموضعين وجاء به منصوباً. وقد روى رفعه فتقول: ماحضر إلا عليٌّ الضيوفُ. قال سيبويه (حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد)[٢] فيجعلون كلمة (أحد) بدلاً. وبدل المرفوع مرفوع، ومنه قول حسان رضي الله عنه:

**فإنهم يرجون منه شفاعة     اذا لم يكن إلا النبيون شافع**

---

(١) الشيعة: بكسر الشين ـ الأنصار والأعوان. والمذهب: المقصد والطريقة. وقوله (ما) نافية مهملة (لي) خبر مقدم (شيعة) مبتدأ مؤخر.

(٢) كتاب سيبويه (٢/ ٣٣٧).

فرفع المستثنى (إلا النبيون) مع تقدمه على المستثنى منه (شافع) والكلام منفي وهذا مرجوح، لأن المستثنى اذا لم ينصب على الاستثناء فلابد من رفعه على البدلية إذ لاثالث لهذين الوجهين والبدل تابع والتابع لايجوز أن يتقدم على المتبوع.

ولهذا خرجه النحاة على أنه من الاستثناء المفرغ ـ الآتي بعد هذا ـ فيعرب المستثنى المتقدم على حسب ما يقتضيه العامل قبل (إلا) ويزول عنه اسم (المستثنى) وما بعده بدل منه (بدل كل من كل) فيزول عنه اسم (المستثنى منه) وتكون (إلا) ملغاة فقوله: (النبيون) فاعل (يكن) التامة (وشافع) بدل منه.

وهذا معنى قوله: (وغيرُ نصبِ سابقٍ. . .الخ) أي: قد يأتى في كلام العرب على قلة غيرُ النصب (وهو الرفع) في المستثنى المتقدم إذا كان الكلام منفياً، ولكن النصب على الاستثناء هو المختار ان ورد لأنه الفصيح الشائع: وقوله: (إن ورد) أي إن ورد عن العرب، ومعنى الاختيار الحكم بأن نصبه أرجح لأن ما ورد عنهم يُتبع نصباً أو رفعاً. ويحتمل أن المعنى: إن ورد منك بالتكلم به، فالاختيار على بابه.

* * *

الاستثناء المفرغ

٣١٩ـ وَإِنْ يُفَـرَّغْ سَـابِـقٌ إِلاَّ لِمَـا بَعْـدُ يَكُـنْ كَمَـا لَـوِ الاَّ عُـدِمَـا

تقدم الكلام على حكم المستثنى إذا كان المستثنى منه موجوداً وهو الاستثناء التام وذكر ـ هنا ـ الاستثناء غير التام وهو الاستثناء المفرغ.

**تعريفه**: هو ما حذف من جملته المستثنى منه.

**شرطه**: أن يكون الكلام غير موجب، بأن يسبق بنفي أو نهي أو استفهام[١].

**نحو**: لايسدي النصيحة إلا المخلصون، وما صاحبت إلا الأخيار، لاتصلح الشعوب إلا بالدين.

**حكمه**: أن يعرب ما بعد إلا على حسب العوامل قبلها، فيتفرغ ما قبلها للعمل فيما بعدها، وتعرب (إلا) ملغاة لاعمل لها فـ(المخلصون) فاعل في المثال الأول، و(الأخيار) مفعول به في المثال الثاني، و(بالدين) متعلق بالفعل (تصلح) في المثال الثالث ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا

---

(١) يشترط النحويون للاستثناء المفرغ تقدم نفي أو شبهه معللين ذلك بأن وقوع المفرغ بعد الإيجاب يتضمن المحال أو الكذب كأن يقول: أكرمت إلا زيداً، وخالف ابن الحاجب الجمهور فأجاز وقوعه بعد الإثبات وذلك في الفضلات بشرط الإفادة نحو: قرأت إلا يوم الخميس، لأنه يجوز أن يقرأ الأيام كلها إلا يوماً. وما ورد من مجيء المفرغ بعد الإثبات فهو مؤول ـ عندهم ـ على أن الإثبات يراد به النفي كقوله تعالى: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول (يأبى) فهذا استثناء مفرغ بعد الاثبات، لكنهم يقولون إن معنى (يأبى) أي: لايريد، والحق أنه لا داعي لهذا التأويل، ولا مانع من القول بوقوع الاستثناء المفرغ بعد الإثبات استناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم من الآيات المتعددة التي بلغت ثماني عشرة آية، وفي بعضها من التوكيد ما يبعد تأويل الإثبات بنفي قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ﴾ وقال تعالى: ﴿ لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ ولو أن ابن الحاجب استدل بهذه الآيات لكان أجمل، وأما المثال الذي أورده (قرأت إلا يوم كذا) فإنه لم يخرج عن تعليل النحويين، فهل من المستطاع أن يقرأ الإنسان في جميع أيامه حتى وهو طفل رضيع؟ أليس هذا من الكذب الذي منعوا وقوع المفرغ بعد الإثبات بسببه؟ وأين الإفادة في هذا المثال (راجع دراسات الاستاذ عضيمة ١/١ ص٨، ١٧٢ وما بعدها).

ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾[١] وقوله تعالى: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٧﴾﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[٤].

وهذا معنى قوله (وإن يفرغ. . . الخ) أي إذا كان العامل قبل (إلا) مفرغاً (أي متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة.

وهذا من الناحية الاعرابية ـ كما ذكرنا ـ أما من الناحية المعنوية فحكمها باق وهو استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها.

أحكام «إلا» إذا كانت مكررة

٣٢٠ـ وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلاَ ... تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلاَ

٣٢١ـ وإنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغِ ألتَّأْثِيرَ بِألْعَامِلِ دَعْ

٣٢٢ـ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

٣٢٣ـ وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ... نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ والتَزِمِ

٣٢٤ـ وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

٣٢٥ـ كلم يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي ... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

تقدم الكلام على (إلا) غير المكررة وذكر في هذه الأبيات حكم (إلا) المكررة وهي نوعان:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٩٩.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ٤٧.
(٣) سورة النساء، الآية: ١٧١.
(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٤٦.

**الأول**: أن يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض وتقوية (إلا) الإستثنائية الأولى ولا تفيد استثناء جديدا. ولها موضعان:

**الأول**: أن تقع بعد الواو العاطفة، نحو: ما أحضرت الكتب إلا النحو وإلا البلاغة، فـ(إلا) زائدة للتوكيد وما بعدها معطوف على ماقبلها.

**الثاني**: أن يقع بعدها لفظ يتفق مدلوله مع ما قبلها وهذا في باب البدل نحو: ما أكرمت إلا خالداً إلا أخاك.

فـ(إلا) زائدة للتوكيد و(أخاك) بدل من (خالداً) ولو حذفت (إلا) من المثالين لم يتغير الإعراب.

وهذا معنى قوله (وألغ إلا) أي اعتبر (إلا) ملغاة، أي: غير موجودة إذا كانت للتوكيد وأعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها، ثم ذكر المثال. و(العلا) هو اسم الفتى، فالفتى هو: العلاءُ والعلاءُ هو الفتى، فهو بدل منه أو عطف بيان و(العلا) بالقصر للضرورة.

**النوع الثاني من أنواع (إلا) المكررة**: أن يكون تكرارها لغير التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بالأولى من الاستثناء، ولو حذفت لما فهم ذلك ولها حالتان:

**الأولى**: أن يكون الكلام مفرغاً فيعرب واحد من المستثنيات بما يقتضيه العامل قبل (إلا) وينصب الباقي نحو: ما حضر إلا عليٌّ إلا بكراً إلا خالداً فـ(علي) فاعل حضر، (وبكراً) و(خالداً) منصوبان على الاستثناء.

وهذا معنى قوله (وإن تكرر لا لتوكيد. . .) أي: إن تكررت (إلا)

لا لتوكيد ففي حالة التفريغ ـ وهو حذف المستثنى منه ـ اترك العامل يؤثر في واحد مما استثنيته بـ(إلا) وانصب باقي المستثنيات (فليس عن نصب سواه مغني) أي: غنى، والمعنى: وليس الواحد مغنياً عن نصب سواه ووقف على قوله: (مغني) بالسكون على لغة ربيعة وإلا فحقه النصب، والمراد بالعامل ما قبل (إلا)[1].

**الحالة الثانية**: أن يكون الكلام غير مفرغ. فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجباً أو غير موجب، نحو: حضر إلا علياً إلابكراً إلا خالداً الطلابُ، وما حضر إلا علياً إلا بكراً إلاخالداً القومُ.

وإن تأخرت وكان الكلام موجباً وجب نصب الجميع نحو: خرج الضيوف إلا علياً إلا بكراً إلا خالداً. وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء، ونصب الباقي، فتقول: ما حضر الضيوف إلا عليٌّ إلا بكراً إلا خالداً، فـ(علي) بدل مما قبله. ويجوز نصبه على الاستثناء كما تقدم أول الباب.

وهذا معنى قوله: (ودون تفريغ..) أي الحالات التي ليس فيها تفريغ ـ وذلك بذكر المستثنى منه ـ إن تقدمت المستثنيات وجب نصبها، وإن تأخرت نصبت كلها، فإن كان الكلام غير موجب عومل واحد منها بما يستحقه لو لم تتكرر (إلا)، ثم مثل: فـ(امرؤ) بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل، و(علي) مستثنى منصوب ووقف عليه

---

(١) انظر حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (١/ ١٦٧، ١٦٨).

بالسكون على لغة ربيعة[١].

وأشار بقوله: (أو حكمها في القصد حكم الأول) إلى أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول، فيثبت لها ما يثبت للأول من دخول في الحكم أو خروج.

فإن كان المستثنى الأول داخلاً في الحكم ـ وذلك في غير الموجب ـ فما بعده داخل كقولك: ما حضر الضيوف إلا عليٌّ إلا بكراً إلا عصاماً، فـ(عليٌّ) وهو المستثنى الأول داخل في إثبات الحضور له، فكذا ما بعده، وإن كان خارجاً ـ وذلك في الموجب ـ فما بعده خارج كقولك: حضر الضيوف إلا علياً إلا بكراً إلا عصاماً، فـ(علياً) وهو المستثنى الأول خارج عن إثبات الحضور له فكذا ما بعده.

* * *

حكم المستثنى بـ «غير»

**٣٢٦ـ وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا     بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلَّا نُسِبَا**

هذا هو القسم الثاني من أدوات الاستثناء وهو ماكان اسماً وهو: (غير) و(سوى).

فأما (غير) فمعناها: إفادة المغايرة. أي: الدلالة على أن مابعدها

---

(١) ذكر ابن مالك في الكافية وشرحها (٤/ ١٩٧٩) أن ربيعة تقف على المنصوب المنون بالتسكين نحو: رايت زيدْ. كما يقال: جاء زيدْ. ومررت بزيدْ. قال ابن عقيل: والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي اشعارهم كثير الوقف على المنصوب المنون بالألف فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال أ هـ من حاشية الصبان (٤/ ٢٠٤) وقد مضى ذكر ذلك في آخر باب العلم.

مغاير لما قبلها في الحكم، مثال ذلك: خرج الطلاب غير محمدٍ، والمعنى: أنهم خرجوا مغايرين ومخالفين في هذا الأمر (محمداً) فهو لم يخرج.

وفيها بحثان:

١ـ بحث في المستثنى بعدها. وحكمه: الجر بها لإضافتها إليه.

٢ـ بحث في إعرابها لأنها اسم. وحكمها: أنها تعرب بما كان يعرب به المستثنى بعد (إلا) على التفصيل السابق، فتقول: حضر الضيوف غير خالدٍ، بنصب (غير) على الاستثناء لأنه كلام تام موجب كما تقول: حضر الضيوف إلا خالداً، بنصب (خالد) وتقول: ماحضر الضيوف غيرُ خالد أو غيرَ خالد، بالاتباع والنصب، وتقول: ما حضر غير خالد، برفع (غير) وجوباً لأنه استثناء مفرغ، وتقول: ماحضر الضيوف غيرَ سيارة، بنصب (غيرَ) عند غير بني تميم، وبالاتباع عندهم.

وهذا معنى قوله:( واستثن مجروراً. .الخ) أي: استثن بكلمة (غير) مستثنى مجروراً دائماً حالة كون (غير) معرباً بالإعراب الذي نسب وثبت للمستثنى بـ(إلا).

واعلم أن استعمال (غير) في باب الاستثناء قليل والأصل في استعمالها أنها تقع صفة[1] لنكرة نحو: سلمت على طالبٍ غيرِ علي.

---

(١) وهي مؤولة بالمشتق (مغاير) لأنها اسم جامد والنعت لايكون في الأغلب إلا مشتقاً أو مؤولاً به كما سيأتي إن شاء الله في بابه.

قال تعالى عن الكفار: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[١] أو صفة لشبه النكرة وهو المعرفة المراد منها الجنس كقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[٢] فكلمة (غير) مجرورة وهي صفة للاسم الموصول قبلها[٣] المراد به جنس لاقومٌ بأعيانهم. والمعرف الذي يراد به الجنس قريب من النكرة. وقد تقع مبتدأ أو خبراً لناسخ وغير ذلك[٤].

***

حكم المستثنى بـ «سوى»

٣٢٧ـ وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

يكثر استعمال (سوى) في باب الإستثناء، وفيها لغات (سِوًى، سُوًى، سَواءً، سِواءٍ) والمستثنى بها كالمستثنى بـ(غير) في وجوب جره لإضافتها إليه نحو: كتبت الواجب سوى صفحتين، ما ينفع الإنسان سوى عمله الصالح.

وأما (سوى) ففيها قولان:

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٣٧.

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٦ـ٧. صراط: بدل من صراط الأول. (ولا الضالين) الواو عاطفة. لا: للتأكيد (الضالين) معطوف على (غير) مجرور مثله، وعلامة جره الياء.

(٣) فإن قيل: كيف وقعت (غير) صفة للاسم الموصول وهو معرفة وهي نكرة؟ فالجواب: أن من النحويين من قال: إنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة لاسيما إذا وقعت بين ضدين فإن الغيرية تنحصر فتتعرف بالاضافة والذين قالو: لاتتعرف، قالوا: إنها صفة للموصول وحده من غير الصلة، وهو بمنزلة النكرة.

(٤) وسيأتي لها زيادة بحث في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

**الأول**: انها ظرف مكان[١] منصوب على الظرفية، ولاتخرج عن الظرفية إلى غيرها وما جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر.

**الثاني**: أنها كـ(غير) معنى وإعراباً فتكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة على التفصيل المتقدم في (غير) وهذا اختيار ابن مالك وهو الراجح لكثرة الشواهد نثراً ونظماً، على أنها متصرفة تتأثر بالعوامل المختلفة[٢].

فمن استعمالها مجرورة قوله صلى الله عليه وسلم: «**دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها**» رواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم «**ماأنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود**» متفق عليه واللفظ لمسلم.

وقول الشاعر:

**ولاينطق الفحشاء من كان منهم ... اذا جلسوا منا ولامن سوائنا**[٣]

---

(١) هي في الأصل صفة للمكان كما في قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى ۝٥٨﴾ أي: مستوياً، ثم استعمل موضع مكان، ثم موضع بدل، فإذا قلت: قام القوم سوى زيد فمعناه: بدل زيد، والظاهر أنها مثل (غير) فلا فرق بين هذا وقولك: قام القوم غير زيد.

(٢) من النحاة من قال: إنها تستعمل ظرفاً وغير ظرف والأول أكثر. وابن مالك والكوفيون يرون أن الاستعمالين سواء، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر.

(٣) المعنى: لاينطق كلمة السوء والفحشاء من كان من هؤلاء القوم إذا جلسوا من أجلنا ولا من غيرنا، والبيت استدل به سيبويه على أن (سوى) ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا في ضرورة الشعر. ورُدَّ عليه بـ(عند) فإنه ظرف ويدخل عليه =

ومن استعمالها مرفوعة قول الآخر:

واذا تباع كريمة أو تشترى ... فسواك بائعها وأنت المشتري[١]

فـ(سواك) مبتدأ و(بائعها) خبر

وقول الآخر:

ولم يبق سوى العدوان ... دناهم كما دانوا[٢]

فـ(سوى) فاعل.

ومن استعمالها منصوبة قول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما ... أعدُّ عيالي شعبة من عيالكا[٣]

فـ(سواك) مفعول به.

وهذا معنى قوله (ولسوى سُوى... الخ) أي: اجعل ـ على القول المختار لـ(سوى) بالكسر والقصر (وسُوى) بالضم والقصر (وسواء) بالفتح والمد ـ ما جعل لـ(غير) من الأحكام لأنها مثلها. وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مخالفة من يقول: إنها ظرف غير متصرف.

---

= (من) فالبيت عند سيبويه ضرورة، لكن مجيئها مجرورة بـ(من) دليل على أنها تتأثر بالعوامل.

(١) المعنى: إذا زهد الناس في تحصيل المكارم فأنت الذي ترغب فيها وتسارع إليها.

(٢) المعنى: عندما صرح وظهر الشر وانتهت المهادنة، ولم يسبق سوى الظلم الصريح جازيناهم بما فعلوا ودناهم كما دانوا.

(٣) سيأتي قريباً معناه وإعرابه إن شاء الله.

وهو الخليل وسيبويه.

❋ ❋ ❋

حكم المستثنى بـ «ليس ولايكون» وبـ «خلا وعدا»

٣٢٨- وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلاَ ... وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ

٣٢٩- وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكونُ إنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

٣٣٠- وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

ذكر في هذه الأبيات القسم الثالث والرابع من أدوات الاستثناء، وهو ما كان فعلاً أو متردداً بين الفعلية والحرفية.

**فالقسم الثالث**: ليس، ولايكون، وهما فعلان ناسخان جامدان وحكم المستثنى بهما وجوب النصب لأنه خبرهما، نحو: قرأت الكتاب ليس صفحة. أو: لايكون صفحة، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «**ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفر**[1]» متفق عليه.

أما اسمهما فضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه، فمعنى: قرأت الكتاب ليس صفحة، أن المقروء كلٌّ استثنى بعضه، أي قرأت الكتاب ليس بعض الكتاب المقروء صفحة.

وجملة الاستثناء (ليس صفحة) في محل نصب حال، أو مستأنفة فلا محل لها من الإعراب، ويبقى ارتباطها بما قبلها من الناحية

---

(١) أي لاتجوز التذكية بالسن لأنه عظم والظفر لأنه مدى الحبشة كما في تمام الحديث والمدية: السكين.

المعنوية فقط.

**والقسم الرابع**: خلا. وعدا ويجوز في المستثنى بهما وجهان:

**الأول**: الجر على أنهما حرفا جر نحو: نجح الطلاب خلا جابرٍ فـ(خلا) حرف جر و(جابر) اسم مجرور، حكى سيبيويه[1] أن بعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله، (بالجر)، وحكى الأخفش قول الشاعر:

**خلا الله لا أرجو سواك وإنما ... أعد عيالي شعبة من عيالكا**[2]

وحكى سيبويه والأخفش الجر بـ(عدا) في قول الشاعر:

**أبحنا حيَّهم قتلاً وأسراً ... عدا الشمطاءِ والطفل الصغير**[3]

والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما كما مثلنا وبما يشبهه إن لم يوجد في الكلام فعل نحو: القوم إخوتك خلا صالح[4].

---

(١) في كتابه (٢/ ٣٤٩).

(٢) المعنى: غير الله تعالى لا أرجو سواك فأنت أهل للإحسان إلي والى عيالي الذين اعتبرهم فريقاً من عيالك. وقوله (عيالي) مفعول أول لـ(أعد) والياء مضاف اليه. (شعبة) مفعول ثان.

(٣) ابحنا: اهلكنا. حيهم: الحي هو القبيلة. والمباح في الأصل ما لايمنع منه مانع. الشمطاء: العجوز. قوله (قتلاً) تمييز وقوله (عدا الشمطاء والطفل الصغير) مجرور بـ(عدا) والصغير: صفة والدليل على الجر البيت الذي قبله وهو:

تركنا في الحضيض بنات عوج ... عواكف قد خضعن إلى النسور

والحضيض: قرار الأرض، وبنات عوج: أي بنات خيول عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب. (قد خضعن) أي ذللن.

(٤) وقيل الجار والمجرور في موضع نصب عن تمام الكلام أي تمام الجملة قبلهما فتكون هي الناصبة. وهذا مطرد، سواء وجد فعل أو لا.

**الثاني**: النصب: على أنهما فعلان جامدان، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً، ومرجع الضمير ومحل الجملة الإعرابي كما تقدم في (ليس).

وتدخل عليهما (ما) المصدرية فيتعين كونهما فعلين ونصب ما بعدهما ومنه قول الشاعر:

**ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لامحالة زائل**[١]

وتقول: خرج الضيوف ما خلا علياً، فـ(ما) مصدرية، و(خلا) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر ـ كما تقدم ـ و(علياً) مفعول به، و(ما) ومادخلت عليه في تأويل مصدر في محل نصب حال. مؤول بالمشتق. والتقدير: خرج الضيوف مجاوزين علياً. أو ظرف زمان أي: وقت مجاوزتهم علياً.

وأجاز بعض النحاة الجر بهما بعد (ما) على اعتبار (ما) زائدة. وهذا رأي ضعيف[٢] وما ورد عن العرب لايقاس عليه لشذوذه، دون احتياج إلى تأويل.

وهذا معنى قوله: (واستثن ناصباً. . .الخ) أي استثن بالأدوات

---

(١) المعنى: كل شيء في هذه الدنيا فهو إلى الزوال إلا المولى سبحانه وتعالى وكل نعيم في هذه الدنيا فهو ذاهب ومنتهي، فليعتبر بذلك المعتبرون، وقوله: (لا محالة) لا: نافية للجنس، ومحالة: اسمها وخبرها محذوف و(زائل) خبر المبتدأ (كل).

(٢) وذلك لأنهم إن قالوه بالقياس على زيادة (ما) مع بعض الحروف فهو فاسد لأن (ما) تزاد بعد الجار نحو (عما قليل) (فبما رحمة) وهنا زيدت قبل الجار. فظهر الفرق بين المقيس والمقيس عليه وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لايحتج به.

المذكورة، ناصباً للمستثنى بها، وأشار بقوله: (وبيكون بعد (لا)..) على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون) وهو المضارع للغائب ولا يستعمل معه من أدوات النفي غير (لا) ثم ذكر في البيت الثاني أنه يجوز لك جر المستثنى بالأداتين السابقتين على (يكون) ـ إن شئت ـ وهما (خلا، وعدا) وان شئت فانصبه، ويكون النصب واجباً إذا تقدمت (ما) ثم أشار إلى رأي لبعض النحاة وهو أنهما قد يجران المستثنى أحياناً مع وجود (ما) قبلهما على اعتبارها زائدة ثم أوضح في البيت الثالث انهما في حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفي جر وأنهما في حالة نصبه يعتبران فعلين.

وقوله: (وحيث جرا فهما حرفان) (حيث) اسم شرط عند من لايشترط اقترانه بـ(ما) وهو الفراء وتكون الفاء في قوله (فهما) واقعة في جواب الشرط لأنه جملة اسمية، أو تكون (حيث) ظرفاً على رأي الجمهور وهو متعلق بقوله: (حرفان) لأنه بمعنى : تثبت حرفيتهما حيث جرا، وتكون الفاء قد دخلت لتنزيل الظرف منزلة الشرط.

* * *

حكم المستثنى بـ«حاشا»

**٣٣١ـ وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا     وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا**

ذكر في هذا البيت (حاشا) وهي شبيهة بـ(خلا) في أنها تكون حرف جر ويكون المستثنى بها مجروراً وهذا هو الكثير، وتكون فعلاً ويكون المستثنى بها منصوباً ـ كما تقدم ـ ومنه قول الشاعر:

**حاشا قريشاً فإن الله فضلهم     على البرية بالإسلام والدين**

فـ(حاشا) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق، و(قريشاً) مفعول به لحاشا.

ودخول (ما) المصدرية على (حاشا) قليل. حتى إن أكثر النحويين منعه ومن أجازه استدل بقول الشاعر:

**رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فَعالاً**[1]

وهذا معنى قوله: (وكخلاحاشا) أي: أن (حاشا) شبيهة بـ(خلا) في كل أحكامها، لكن لا تجيء (ما) قبل (حاشا) ثم ذكر أن فيها لغات أشهرها (حاش) بحذف الألف الأخيرة. و(حشا) بحذف الأولى والله أعلم.

---

(١) رأى هنا ـ علمية ـ والناس: مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف تقديره: رأيت الناس أقلَّ منا أو دوننا، ونحو ذلك، ما حاشا: ما: مصدرية وحاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر، قريشاً: مفعول به، فإنا: الفاء للتعليل، (نحن) توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً (لإنَّ) ـ (فَعالاً) بفتح الفاء تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة في قوله: (فإنا) والجملة هي المفعول الثاني لرأى.

# الحـــال

٣٣٢ـ الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ     مُفْهِـمُ فِـي حَـالِ كَفَـرْدًا أَذْهَـبُ

تعريف الحال

**الحال نوعان:**

**١ـ حال مؤكدة:** وهي التي لاتفيد معنى جديداً سوى التوكيد ويأتي ذكرها في آخر الباب.

**٢ـ حال مؤسسة أو مبينة:** وهي:

وصف[١] فضلة منصوب يبين هيئة صاحبه عند وقوع الفعل.

والمراد بالوصف: مادل على معنى وذات كـ(راكب وفرح ومسرور) ونحوها. والوصف جنس يشمل الحال والخبر والنعت.

والمراد بالفضلة هنا: ما ليس ركناً في الإسناد[٢] وأصل الفضلة: مايمكن الاستغناء عنه غالباً كالمفاعيل.

ومعنى: يبين هيئة صاحبه: صاحب الحال هو مايبين الحال هيئته

---

(١) هذا التعريف باعتبار الغالب. فقد تكون غير وصف.

(٢) وذلك لأن بعض الأحوال بمنزلة العمدة في اتمام المعنى الأساسي للجملة أو في منع فساده. فالأولى كالحال التي تسد مسد الخبر كما تقدم في مواضع حذف الخبر وجوباً نحو: احترامي الطالب مهذباً. فإن المعنى الأساسي للجملة لايتم إلا بذكر الحال والثانية كقوله تعالى: ﴿ربنا ما خلقت هذا باطلاً﴾ وقوله تعالى: ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين﴾ فلو حذف الحال لفسد المعنى لأنه يصير نفياً.
لهذا اضطر النحاة إلى أن يعرفوا الفضلة في باب الحال تعريفاً خاصاً، ولو قالوا: في التعريف: الحال وصف ليس ركنا في الاسناد، لكان أدق.

كالفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به وغيرها[١] والمراد بيان صفته وقت وقوع الفعل، وتعرف الدلالة على الهيئة بوضع سؤال مصدّر بـ(كيف؟) يكون جوابه لفظ الحال.

مثال ذلك: حضر الضيف ماشيا، فـ(ماشياً) حال من الفاعل. وهو وصف لأنه اسم فاعل، وفضلة: لأنه ليس ركنا في الاسناد، فهو زائد على المسند (حضر) والمسند اليه (الضيف)، وبَيّن هيئة الاسم الذي قبله فيصح أن يقال: كيف جاء الضيف؟ فيقال: ماشياً، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ﴾[٢] فـ(مخلصين) حال من الفاعل وهو الواو، وقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[٣] فـ(مبشرين ومنذرين) حال من المفعول (النبيين)، وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَـٰلًا طَيِّبًا﴾[٤] فـ(حلالاً طيباً) حالان من الموصول المجرور.

وخرج بذكر الوصف نحو: رجعت القهقرى. فإنه وإن كان

---

(١) وذلك كالمبتدأ على القول الراجح وهو صحة مجيء الحال من المبتدأ أو ما أصله المبتدأ كقوله تعالى: ﴿ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة﴾ فـ(إماماً) حال من (كتاب موسى) الواقع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله، وقوله تعالى: ﴿إن للمتقين عند ربهم جنات النعيم﴾ فـ(عند) ظرف متعلق بمحذوف حال من (جنات النعيم) الواقعة اسماً لـ(إنَّ) مؤخراً.
وإذا كان مجيء الحال من المبتدأ مؤيداً بالسماع فلا قيمة للرأي الذي يرفض ذلك ولا يجيزه بناءً على تعليل مدون في كتب النحو.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١٣.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٦٩.

مبيناً لهيئة الفاعل. إلا أنه ليس بوصف بل هو اسم للرجوع إلى الخلف.

وخرج بذكر الفضلة: الوصف الواقع عمدة كالخبر نحو: عماد مسرور.

وبذكر الدلالة على الهيئة: التمييز المشتق نحو: لله دره فارساً. فإنه تمييز لاحال إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته. ووقع بيان الهيئة ضمناً.

وكذا النعت المنصوب نحو: رأيت رجلاً واقفاً، فإنه لم يسق لبيان الهيئة وإنما لتخصيص المنعوت، ووقع بيان الهيئة ضمناً.

وهذا معنى قوله: (الحال وصف... الخ) أي: إن الحال هو الوصف المشتق الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة صاحبه وصفته. مثل: فردا أذهب، ففرداً حال بمعنى منفرداً وفيه القيود المذكورة وقد أفاد المثال جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي إن شاء الله، وقوله: (مفهمُ) يقرأ بلا تنوين لأنه على حذف المضاف إليه، وكذا: (في حال) لأن المضاف إليه منوي الثبوت. أي: مفهمُ معنى في حال كذا. واعلم أن لفظ (حال) يجوز في لفظه وضميره ووصفه وغير ذلك التذكير والتأنيث، والأحسن في لفظه التذكير، وفي ضميره ووصفه التأنيث، وقد ورد الاستعمالان في النظم فتأمل ذلك في الأبيات الآتية في هذا الباب:

***

أوصاف الحال
١- منتقلة
٢- مشتقة

٣٣٣ـ وَكَـوْنُـهُ مُنْتَقِـلاً مُشْتَقَّـا يَغْلِـبُ لٰكِـنْ لَيْـسَ مُسْتَحَقَّـا

للحال أربعة أوصاف:

**الأول**: أن تكون منتقلة لاثابتة، وهذا غالب لا لازم، والمنتقلة: هي التي تبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة، نحو: جاء بكر ضاحكاً، رأيت زياداً واقفاً.

والثابتة: هي الملازمة لصاحبها لاتفارقه، وتقع الحال وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل:

**الأول**: أن يدل عاملها على تجدد صاحبها، بأن يكون صاحبها فرداً من نوع يستمر فيه الخلق والإيجاد، نحو: خلق الله الزرافة[1] يديها أطول من رجليها، فـ(يديها) بدل بعض و(أطول) حال ملازمة لـ(يديها) والعامل: خلق، وهو يدل على تجدد هذا المخلوق أي إيجاد أمثاله. واستمرار هذا الإيجاد في الأزمنة المقبلة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾[2].

**الثانية**: أن تكون الحال مؤكدة إما لعاملها كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[3]، أو لصاحبها كقوله تعالى: ﴿لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[4].

---

(١) الزرافة: بفتح الزاي المخففه، وضمها، حيوان طويل اليدين قصير الرجلين فيها شبه بكثير من الحيوان راجع حياة الحيوان الكبرى للدميري (٢/ ٥).

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٨.

(٣) سورة النساء، الآية: ٧٩.

(٤) سورة يونس، الآية: ٩٩. لآمن: اللام رابطة لجواب في قوله تعالى: (ولو شاء ربك =

أو مؤكدة لمضمون جملة قبلها بشرط أن يكون هذا المضمون أمراً ثابتاً ملازماً في الغالب فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة نحو: هشام أبوك عطوفاً. فـ(عطوفاً)، حال من (أب) الذي هو صاحبها. ومعنى هذه الحال وهو (العطف) يوافق المعنى الضمني للجملة التي قبلها لأن مضمون الجملة (هشام أبوك) أنه عطوف. . . وهذا أمر ثابت وملازم في الغالب فاتفق معنى الحال ومضمون الجملة.

**الثالثة**: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها كقولهم: دعوت الله سميعاً، وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾[1] فـ(قائماً) حال لازمة.

**الوصف الثاني للحال**: أن تكون مشتقة لا جامدة وهذا ـ أيضاً ـ غالب لا لازم فتقع الحال جامدة.

وهي نوعان:

**١ ـ جامدة مؤولة بالمشتق[2]. : وأشهر مواضعها أربعة ذكر ابن مالك منها ثلاثة فقال:**

مجيء الحال جامدة

**٣٣٤ ـ وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ**

---

= لآمن) (آمن) فعل ماض، (من) اسم موصول فاعل، (في الأرض) صلة، (كلهم) كل: توكيد معنوي للموصول، و(هم) مضاف إليه، (جميعاً) حال مؤكدة من الاسم الموصول.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٢) يرى بعض النحاة أنه لاحاجة إلى تكلف تأويل الحال الجامدة بمشتق لأن الحال هو المبين للهيئة، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق.

٣٣٥ـ كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ

**فالأول**: أن تدل على تشبيه نحو: هجم القائد على العدو أسداً. فـ(أسداً) حال من الفاعل، وهي جامدة مؤولة بالمشتق[1]: أي شجاعاً أو مشبهاً الأسد.

**الثاني**: أن تدل على مفاعلة (أي وقوع الفعل من شخصين) نحو: سلمت البائع نقوده يداً بيد، فـ(يداً) حال من الفاعل والمفعول معاً، وهي جامدة مؤولة بالمشتق لأن معناها مقابضة، وتأويلها: مقابضين. ونحو: كلمت الصديق فاه إلى فيّ أي (فمه إلى فمي) فـ(فاه) حال من الفاعل والمفعول معاً، وهي جامدة مؤولة بالمشتق لأن معناها مشافهة. وتأويلها: مشافهين.

**الثالث**: أن تدل على سعر، نحو: بع القمح صاعاً بثلاثة. أي: مُسَعَّراً كل صاع بثلاثة.

**الرابع**: أن تدل على ترتيب نحو: خرج الطلاب ثلاثة ثلاثة، أي خرجوا مترتبين، ونحو: تعلموا المسائل واحدة واحدة، أي: مترتبات.

وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً، ومن مجموع الكلمتين المكررتين

---

(١) الجامد من الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره. والمشتق. هو الذي أخذ من غيره. والجامد الاسمي قسمان: اسم ذات، وهو ماله صورة محسوسة مثل كتاب، باب، جدار. واسم معنى، وهو ما كان من مدركات العقل وليس له جسم نحو: جلوس، ضرب، علم. وغير ذلك، والمشتق مثل: قائم، فهو مأخوذ من القيام.

تنشأ الحال المؤولة الدالة على الترتيب ولا يحدث الترتيب من حال واحدة فقط.

أما الإعراب فاللفظ الأول: حال من الفاعل وهو (الطلاب) والثاني المكرر توكيد لفظي، أو معطوف على الأول بعاطف مقدر هو (الفاء) أو (ثم).

وهذا معنى قوله: (ويكثر الجمود في سعر. . .الخ) أي: يكثر مجيء الحال جامدة (في سعر) أي في الأشياء التي تُسَعَّر (وفي مبدي تأول بلا تكلف) أي في كل موضع يظهر تأويل الحال بالمشتق بلا تكلف، ومن ذلك ما دل على سعر ـ كما ذكر ـ ويكون قوله: (وفي مبدي. .) معطوفاً على ماقبله من عطف العام على الخاص، ثم مثل للمبدي التأول دون تكلف فقال (كبعه مداً بكذا. . .الخ) فذكر ثلاثة أنواع كما شرحنا.

**النوع الثاني من الحال الجامدة**: غير مؤولة بالمشتق. وهذا لم يتعرض له ابن مالك، ولكن نذكر أهم مواضعه من باب إتمام الموضوع.

**فالأول**: أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق نحو: وقف سور البلد سداً حائلاً، فـ(سداً) حال جامدة وصفت بالمشتق (حائلاً) ومنه قوله تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ ﴾[1] فـ(بشراً) حال من فاعل تمثل. و(سوياً) صفة.

---

(١) سورة مريم، آية: ١٧.

وهذه الحال الجامدة تسمى (الحال الموطِئة) بكسر الطاء أي الممهدة لما بعدها، لأنها تمهد الذهن وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال. فإن الحال غير مقصودة بل هي وسيلة إلى النعت الذي بعدها.

**الثاني**: أن تكون الحال دالة على عدد نحو: انتهى الشهر ثلاثين يوماً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[١]. فـ(أربعين) حال من (ميقات) و(ليلة) تمييز.

**الثالث**: أن تكون نوعاً من أنواع صاحبها المتعددة نحو: هذه أموالك بيوتاً، فـ(بيوتاً) حال من (أموال) والأموال أنواع متعددة وهذه منها.

**الرابع**: أن تكون فرعاً لصاحبها نحو: لا أرغب في الذهب خاتماً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[٢] فـ(بيوتاً) حال من الجبال وهي فرع منها.

**الخامس**: أن تكون أصلاً لصاحبها نحو: لا أرغب في الخاتم

---

(١) سورة الأعراف، الآية:١٤٢.

(٢) سورة الأعراف، الآية:٧٤. الحال في هذه الآية من الحال المقدرة وهي الحال المستقبلة التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها. ففي الآية الكريمة لم تكن الجبال وقت النحت بيوتاً، لأن زمن كونها بيوتاً متأخر عن زمن نحتها، ومثله لو قلت: ادخلوا المسجد سامعين المحاضرة، فإن سماعهم متأخر عن زمن دخولهم. قال تعالى: ﴿والنخل والزرع مختلفاً أكله﴾ فـ(مختلفاً) حال مقدرة لأنه لم يكن وقت الانشاء مختلف الأكل ويقابل الحال المقدرة الحال المقارنة وهي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها بدون تأخر كقولك جاء عبد الله مسروراً، فزمن السرور هو زمن وقوع المجيء.

ذهباً، ومنه قوله تعالى: ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾ ﴾[١] ف(طيناً) حال من مفعول (خلقت) المحذوف أي: خلقته. والطين أصل للمخلوق.

***

من أوصاف الحال
٣- أنها لا تكون إلا نكرة

٣٣٦ـ وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

**الوصف الثالث من أوصاف الحال**: أن الحال لاتكون إلا نكرة أو ماهو بمنزلة النكرة كالجملة الواقعة حالاً، وستأتي إن شاء الله، وهذا لازم، كما في الأمثلة المتقدمة، وقد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لايقاس عليها: ولايجوز الزيادة فيها ـ ومنها كملة (وحد) في نحو: جاء الضيف وحده[٢]، وقالوا: جاؤوا الجماء الغفير، وادخلوا الأول فالأول. ورجع عوده على بدئه[٣]. فـ(وحده) و(الجماء) و(الأول فالأول) و(عوده) أحوال وهي معارف فأولها النحاة بنكرة. أي منفرداً، جميعاً، مترتبين، عائداً. .

وهذا معنى قوله: (والحال ان عرف لفظاً أي: إن جاء الحال معرفة في لسان العرب فهو نكرة في المعنى.

***

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٦١.

(٢) اعلم أن لفظ: (وحده) اسم موضوع موضع المصدر وهو يعرب حالاً وهو لايثنى ولا يجمع، وأكثر ما يستعمل هذا اللفظ لنفي الاشتراك في الفعل في قولك: كلمني خالد وحده. وقوله صلى الله عليه وسلم: «**رحم الله أبا ذر يمشي وحده ويموت وحده**» أي: يموت منفرداً بذاته ليس معه أحد.

(٣) يقال هذا لإنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينقل إليه بل يرجع إلى ما كان عليه انظر الكامل لابن الأثير (١/ ٣٧٢).

من أوصاف الحال
٤ - أنها نفس صاحبها في المعنى وقد تكون مصدراً

٣٣٧ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

**الوصف الرابع من أوصاف الحال**: أن تكون نفس صاحبها في المعنى وهذا هو الغالب كالحال المشتقة، نحو: جاء خالد مسروراً. فالمسرور هو خالد، وخالد هو المسرور.

وغير الغالب ان تكون مخالفة له كالحال الواقعة مصدراً نحو: خرج عصام جرياً، فإن الجري ليس هو عصام وعصام ليس هو الجري.

وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة، ورد ذلك في كتاب الله تعالى، وفي كلام العرب، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾[1] وقال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[3] وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿٨﴾﴾[4]، وقال تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[5] وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾[6] فـ(ظلماً) و(كرهاً) و(سعياً) و(جهاراً) و(خوفاً وطمعاً) و(طوعاً وكرهاً) أحوال وكلها مصادر.

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٠.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٩.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.
(٤) سورة نوح، الآية: ٨.
(٥) سورة السجدة، الآية: ١٦.
(٦) سورة الرعد، الآية: ١٥.

وروي عن العرب أنهم كانوا يقولون: قتلته صبراً، وأتيته ركضاً، ولقيته فجأةً، وكلمه مشافهة، وطلع علينا بغتة.

والصحيح أن ذلك مقيس لكثرة ما ورد منه(١) ولا دعي للتأويلات التي وردت في كتب النحو، وقولهم: إن ذلك لايقاس عليه لمجيئه على خلاف الأصل، غير مقبول فإن كثرتها تبيح القياس، وما الذي يقاس عليه إذا لم تكن هذه الشواهد داعية للقياس عليها(٢)؟!!

وهذا معنى قوله: (ومصدر منكر حالاً يقع...الخ) أي إن المصدر المنكر ـ أي النكرة ـ يقع حالاً بكثرة ثم ذكر المثال.

* * *

وقوع صاحب الحال نكرة بمسوغ

**٣٣٨ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ**

**٣٣٩ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ**

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه أشبه المبتدأ في كونه محكوماً عليه بالحال، والمبتدأ لايقع نكرة إلا بمسوغ فكذا الحال يصح وقوع صاحبها نكرة بمسوغ ومنه مايلي:

---

(١) سيبويه لا يقيس على وقوع المصدر حالاً، والجمهور يؤولون ما ورد من مجيء المصدر حالاً على أنه من المشتق كاسم الفاعل، أو أنه منصوب على المصدرية لفعل محذوف ففي قوله تعالى: ﴿ثم ادعهن يأتينك سعياً﴾ حال من ضمير الطير أو أنه مصدر لفعل محذوف والظاهر اعراب هذه المصادر حالاً ولا حاجة للتأويل ولا للتقدير.

(٢) نقل السيوطي في الهمع (١/٢٣٨) عن أبي حيان قوله: (إن ورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً).

١ـ أن يتقدم الحال على النكرة نحو: أتاني سائلاً رجل، فـ(سائلاً) حال من (رجل)، ومنه قول الشاعر:

**وما لام نفسي مثلَها لي لائم ولاسد فقري مثل ماملكت يدي**[١]

فـ(مثلها) حال من قوله(لائم) وهو نكرة ولكن تقدمت الحال عليها.

٢ـ أن تخصص النكرة بوصف أو إضافة، فالوصف نحو: جاء رجل ضعيف سائلاً، ومنه قول الشاعر:

**نجيت يارب نوحاً واستجبت له في فلك ما خر في اليم مشحوناً**[٢]

فـ(مشحوناً) حال (من فلك) و(ماخر) صفه له.

والإضافة نحو: جاء غلام هند مسروراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ١٠﴾[٣] فـ(سواءً) حال من (أربعة) وهي مضافة.

---

(١) المعنى: أن اللوم المؤثر المفيد هو لوم الإنسان نفسه لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ وأن ما في يد الإنسان من المال أقرب منالاً مما في أيدي الناس، وقوله( لائم) فاعل و(مثلها) حال وهو من الألفاظ التي لاتستفيد التعريف.

(٢) فُلك: بضم فسكون ـ السفينة. وهو للمفرد والجمع بلفظ واحد، وقد تضبط العين بحركة الفاء كما في هذا البيت (ماخر) مخرت السفينة أي: جرت تشق الماء مع صوت، (اليم) البحر أو الماء.

(٣) سورة فصلت، الآية:١٠. في أربعة: جارو مجرور متعلق بالفعل (قدر) وهو على تقدير: في تمام أربعة أيام، ولولا ذلك لكانت الأيام ثمانية: يومان في الأول وهو قوله: ﴿خلق الأرض في يومين﴾ ويومان في الآخر وهو قوله ﴿فقضاهن سبع سموات في يومين﴾.

٣ـ أن تقع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام، فالنفي نحو: ما ندم طالب مجتهداً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ۝٤﴾[١] فـ(لها كتاب معلوم) جملة في موضع الحال من (قرية) وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها.

والنهي نحو: لاتشرب في كوب مكسوراً، ومنه قول الشاعر:

**لا يركن أحد إلى الإحجام    يوم الوغى متخوفاً لحمام**[٢]

فـ(متخوفاً) حال من (أحد) وهو نكرة وذلك لتقدم النهي.

والاستفهام نحو: هل أتاك رسول مبشراً بانتصار المسلمين؟ ومنه قول الشاعر:

**ياصاح هل حُم عيش باقياً فترى    لنفسك العذر في إبعادها الأملا**[٣]

فـ(باقيا) حال من النكرة (عيش) وسوغ ذلك تقدم الاستفهام.

وقد وقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقول العرب: مررت بماء قِعْدة رجل، فـ(قعدة) حال من (ماء) وهو نكرة لا مسوغ لها،

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٤.

(٢) الركون: الميل، الاحجام: التأخر وعدم الإقدام، الوغي: الحرب، الحمام: الموت. والمعنى: لايسوغ لأحد أن يفكر في التخلف وعدم الاقدام وقت الحرب خوفاً من الموت، فالموت مقدر له أجل.

(٣) ياصاح: منادى مرخم على غير قياس لأنه غير علم. والترخيم حذف أخر المنادى، هل حُم: بضم الحاء أي قدر، عيش: حياة، والمعنى: ياصاحبي هل قدر للإنسان حياة دائمة فيكون لك العذر في هذه الأمال البعيدة والتكالب على جمع الحطام؟؟ وقوله: (عيش) نائب فاعل (الأملا) مفعول للمصدر والألف للاطلاق.

وقولهم: عليه مائة بيضاً[١]، فـ(بيضاء) حال من (مائة) وهو نكرة لا مسوغ لها، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاكٍ فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً**»[٢] **متفق عليه**.

والمختار في ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة ـ منهم سيبويه كما نقله عنه أبو حيان ـ إلى جواز القياس على ماورد من الحال من النكرة بلا مسوغ وأنه لايوقف فيه على ما ورد به السماع، لأن الحال إنما يؤتي بها لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وهذه الحجة يؤيدها ويقويها السماع الذي يكفى للقياس عليه، وإن كان ذكر المسوغ في كلام العرب أكثر، وهذا هو الذي تحسن محاكاته والأخذ به في لغة الكتابة والخطاب.

وهذا معنى قوله: (ولم ينكر غالباً ذو الحال. . .الخ) أي أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة إلا إذا تأخر عنها صاحب الحال أو يخصص، (أو يَبِنْ) أي يظهر صاحب الحال بعد نفي أو ما يضاهي النفي، أي: يشابهه، وهو هنا: النهي والاستفهام، ثم ساق

---

(١) بيضاً: مفرده أبيض والمراد بها الدراهم لأنها من الفضة وهي بيضاء و(بيضاً) حال ولا يجوز أن تكون تمييزا لأن تمييز المائة لايكون جمعاً منصوباً بل مفرداً مجروراً ولأنك لو رفعته وقلت: عليه مائة بيض. لكان نعتاً فليكن في حال النصب حالاً.

(٢) وهو شاكٍ: بتخفيف الكاف بوزن قاض من الشكاية وهي المرض وكان ذلك بسبب سقوطه عليه الصلاة والسلام عن فرس كما ورد ذلك في حديث أنس رضي الله عنه انظر فتح الباري (٢/ ١٧٨) باب (إنما جعل الإمام ليؤتم به).

مثالاً للنهي. وقوله (مستسهلاً) حال من النكرة، (امرؤ) ومعناه: متساهلاً في البغي غير خائف عاقبته.

* * *

تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف

٣٤٠ـ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ    أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

صاحب الحال إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً أو منصوباً جاز تقدم الحال عليه، نحو: رجع القائد منصوراً، لا تشرب الماء كدراً، فيجوز في الحالين (منصوراً، كدراً) تقدمهما على صاحبهما وهو الفاعل في الأول والمفعول في الثاني.

وجواز التقديم مشروط بما إذا لم يوجد ما يوجب التقديم ولا مايوجب التأخير.

فالأول: أن يكون صاحب الحال محصوراً نحو: ماجاء راكباً إلا أسامة، فـ(راكباً) حال من الفاعل (أسامة) ويجب تقدمها عليه.

والثاني: أن تكون الحال محصورة نحو: ماجاء أسامة إلا راكباً. قال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[1] فـ(مبشرين ومنذرين) حال من المفعول (المرسلين) ولا يصح تقدمها عليه لئلا يفسد التركيب ويزول الحصر.

أما إذا كان صاحب الحال مجروراً، فإن كان مجروراً بالإضافة وجب تأخر الحال نحو: تمتعت بجمال الحديقة واسعةً. فـ(واسعة)،

(١) سورة الأنعام، الآية:٤٨.

حال من المضاف إليه (الحديقة) ولايجوز تقديمها عليه لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.

وإن كان مجروراً بحرف جر أصلي كقولك: جلست في المكتبة مرتبةً، ففي تقديم الحال قولان:

**الأول**: أنه لايجوز وهو قول الجمهور.

**الثاني**: أنه يجوز وهو قول الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن مالك كما في التسهيل قال: وهذا هو الصحيح واستدلوا بالسماع فقد ورد في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[(١)] فـ(كافة) بمعنى: جميعاً، حال من المجرور وهو (الناس) وقد تقدم عليه. أي: ماأرسلناك إلا للناس كافة[(٢)].

وقال الشاعر:

**فإن تك أذواد أصبن ونسوة     فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال[(٣)]**

فقوله (فرغاً) حال من (قتل) المجرور بالياء وقد تقدم عليه.

---

(١) سورة سبأ، الآية: ٢٨.

(٢) وقيل لاشاهد في الآية، وأن (كافة) حال من الكاف في قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك﴾ والتاء للمبالغة والمعنى إلا شديد الكف للناس من الشرك ونحوه وقد رَدَّ ابن مالك هذا الاعراب في التسهيل وشرحه (٢/ ٣٣٧). فإن قيل: يلزم على استدلالكم بالآية تقدم الحال المحصورة وقد ذكرتم قبل قليل أنه لايجوز؟ فالجواب: أن بعض النحاة يجيز تقدم المحصور بـ(إلا) لعدم اللبس كما تقدم في باب الفاعل.

(٣) أذواد: جمع ذود وهي الإبل من الثلاث إلى العشر. فرغاً: أي هدراً. حبال: اسم ابن الشاعر وهو طليحة الاسدي. وقيل ابن أخيه. وكان المسلمون قد قتلوه في حروب الردة.

وقال آخر:

تسليت طراً عنكُمُ بعد بينكم     بذكراكمو حتى كأنكم عندي[1]

فـ(طراً) حال من كاف المخاطب في (عنكم) وهي مجرورة محلاً بـ(عن) وقد تقدم الحال عليه.

ولا داعي للتعسف في تأويل ما ورد أو الحكم عليه بأنه ضرورة لمسايرة قول الجمهور فقد ورد شواهد متعددة تؤيد ذلك، فإن الذين أجازوا التقديم معهم النص من القرآن الكريم والسماع عن العرب، وليس مع المانعين سوى التعليل[2].

يقول ابن مالك: (وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا. . .الخ) أي أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بحرف ولا أمنع ذلك لأنه وارد في كلام العرب فكيف يمنع؟

وقوله: (بحرف) المراد به الحرف الأصلي[3] لأن تقدم الحال

---

(١) تسليت: تصبرت، طراً: أي جميعاً، وهي حال ومثلها قاطبة وكافة، تقول: حضر الطلاب طراً أي جميعاً، ومعنى البيت: تصبرت عنكم جميعاً بعد فراقكم، وقد ورد من كلام أهل اللغة ما يفيد أن كلمتي (قاطبة كافة) ليستا ملازمين للحال وهذا قليل فلا يُفَنَّد من نطق به.

(٢) قالوا: لأن تعلق العامل بالحال تابع لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إلى الحال بتلك الواسطة ولما كان الفعل لايتعدى بحرف واحد مع التصريح به إلى شيئين استعاضوا عن ذلك بالتزام تأخير الحال ليكون في حيّز الجار!!!. وقد رَدَّ ذلك ابن مالك في كتابه (التسهيل) (٢/٣٣٩). راجعه إن شئت.

(٣) سيأتي ـ إن شاء الله ـ في أوائل حروف الجر الكلام على حرف الجر الأصلي والزائد.

على صاحبه المجرور بحرف جر زائد جائز بالاجماع كقولك: ماجاء من أحد راكباً. فيجوز تقدم الحال في هذا المثال. لأن صاحبه مجرور بـ(من) الزائدة، وإنما أطلق ابن مالك رحمه الله ولم يقيده بالزائد لأن الزائد لايقيد به فإن الحرف إذا أطلق انصرف إلى الأصلي فلذا تركه لوضوحه والله أعلم.

* * *

مواضع مجيء الحال من المضاف إليه

٣٤١ـ وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إلاَّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢ـ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

تقدم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بالإضافة وذكر هنا أنه لايجوز مجيء الحال من المضاف إليه المجرور بالإضافة إلا في ثلاث مسائل:

**الأولى**: أن يكون المضاف مما يصح أن يعمل في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما نحو: هذا كاتبُ الدرسِ واضحاً. فـ(واضحاً) حال من المضاف إليه(الدرس) لأن المضاف (كاتب) اسم فاعل يصح عمله في الحال.

وكقولك: ساءني قطعُ الأشجارِ مثمرةً، فـ(مثمرة) حال من المضاف إليه (الأشجار) لأن المضاف (قطع) مصدر يصح عمله في الحال ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[1] فـ(جميعاً) حال من المضاف إليه وهو الكاف، لأن المضاف (مرجع) مصدر يصح عمله في الحال.

---

(١) سورة المائدة، آية: ١٠٥.

الثانية: أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه نحو: أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً، فـ(نظيفاً) حال من المضاف إليه (الرجل) لأن المضاف (أسنان) جزء من المضاف اليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[1] فـ(إخواناً) حال من المضاف إليه وهو الضمير لأن المضاف (صدور) جزء من المضاف إليه.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[2] على القول بأن (ميتا) حال من المضاف اليه وهو (الأخ)[3].

**الثالثة**: أن يكون المضاف بمنزلة الجزء من المضاف إليه بأن يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، دون أن يتأثر المعنى كقولك: تمتعت بجمال الحديقة ناضرة، فـ(ناضرةً) حال من المضاف إليه (الحديقة) ويصح أن يقال: تمتعت بالحديقة ناضرة ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[4] فـ(حنيفاً) حال من المضاف اليه (إبراهيم) لأن المضاف (ملة) كالجزء من المضاف إليه. إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنه فلو قيل في غير القرآن (أن

---

(١) سورة الحجر، الآية:٤٧.

(٢) سورة الحجرات، الآية:١٢.

(٣) وقيل: حال من المفعول (لحم) ولاشاهد في الآية على هذا الإعراب.

(٤) سورة النحل، الآية:١٢٣. أن اتبع: أن حرف تفسير وجملة (اتبع) لا محل لها من الإعراب تفسيرية. ويصح أن تكون (أن) مصدرية، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف متعلق بـ(أوحينا).

اتبع إبراهيم حنيفاً) لصح.

فإن لم يتحقق واحد من الأمور الثلاثة لم يصح مجيء الحال من المضاف إليه عند من يشترط ذلك[١] نحو: جاء غلام هند ضاحكة. وأما من لايشترط ذلك فهو يجيز الحال من المضاف إليه مطلقاً فيصح عنده المثال المذكور.

وهذا معنى قوله: (ولا تجز حالاً من المضاف له. . . الخ) أي: لاتجز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا استوفى المضاف عمله في الحال، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل، أو كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو مثل جزئه، (فلا تحيفا) الأصل: فلا تحيفنْ بنون التوكيد الخفيفة لكنها قلبت ألفاً لأجل الوقف، والمعنى: لاتظلم نفسك أو اللغة بمخالفة ما ذكر، والمقصود تكملة البيت، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

---

(١) وهم جمهور النحاة خلا سيبويه وسبب الخلاف في هذا الاشتراط هو: هل يجب أن يتحد عامل الحال وصاحبها أو لا يجب؟ فالجمهور على وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت، فلا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقق واحد من الأمور الثلاثة، لأن المضاف إن كان عاملا في المضاف إليه بسبب شبهه بالفعل كان عاملاً في الحال فيتحد العامل في الحال وصاحبها. وإن كان المضاف إليه جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء صار كأنه هو صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله فيصح توجه عامله للحال، وقال سيبويه: يجوز أن يكون العامل في الحال وصاحبه واحداً أو مختلفاً. فتأتي الحال من المضاف إليه مطلقاً.

تقديم الحال على عاملها

٣٤٣ـ وَالْحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا  أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
٣٤٤ـ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُه كَمُسْرِعَا  ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها(١) نحو: أستيقظُ من النوم مبكراً، ويجوز تقدمه على عامله في موضعين:

**الأول**: أن يكون العامل في الحال فعلاً متصرفاً، نحو: جاء المذنب معتذراً، فتقول: معتذراً جاء المذنب. قال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾(٢) فـ(خشعاً) حال من الواو في (يخرجون) وقد تقدم على عامله.

**الثاني**: أن يكون العامل صفة تشبه الفعل في التصرف نحو: هشام منطلق مسرعاً، فتقول: هشام مسرعاً منطلق.

فإن كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل لم يجز تقديم الحال على عاملها فالأول نحو: ما أحسن الغني متواضعاً، فـ(متواضعاً) حال من (الغني) وهو واجب التأخير عن

---

(١) العامل في الحال قد يكون لفظياً كالفعل والمصدر والوصف العامل وقد يكون معنوياً كأسماء الأشارة وبعض الحروف ـ الآتية قريباً ـ وشبه الجملة. والكثير في الأمثلة اتحاد العامل في الحال وصاحبها، وقد يختلف العامل في الحال والعامل في صاحبها كالحال من المبتدأ نحو: في المسجد خالد جالساً، فـ(جالساً) حال من (خالد) والعامل في الحال هو المبتدأ، والعامل في صاحب الحال هو الأبتداء، وقد ذكرنا فيما سبق أن الحق هو صحة مجيء الحال من المبتدأ ولو اختلف العامل في الحال وصاحبها إذ ان اتحادهما ليس بشرط على الراجح وقد ذكرنا قريباً نحو هذا عند الكلام على الحال من المضاف إليه.

(٢) سورة القمر، آية: ٧. وقدر قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خاشعاً) بالإفراد، وقرأ الباقون (خُشعاً) بالجمع و(أبصارهم) فاعل للوصف.

العامل (أحسن) لأنه فعل غير متصرف بسبب استعماله في التعجب.

ومثال الثاني: هذا أفصح الناس خطيباً، فـ(خطيباً) حال من فاعل (أفصح) المستتر فيه وهو واجب التأخير عن العامل (أفصح) لأنه وصف لايشبه الفعل المتصرف[١].

ويستثنى من ذلك مسألة سيذكرها ابن مالك رحمه الله.

وهذا معنى قوله: (والحال إن ينصب بفعل صرفا. . .الخ) أي: إن الحال إذا نُصب بفعل متصرف أو بصفة تشبه الفعل المتصرف جاز تقديمه على عامله وتأخيره عنه، ثم مثل بمثالين الأول: للصفة، والثاني: للفعل، فـ(مسرعاً) حال تقدم على عامله (راحل) وهو اسم فاعل. و(مخلصاً) حال تقدم على عامله (دعا) وهو فعل متصرف.

* * *

مسألة لا يجوز فيها تقدم الحال على عاملها

٣٤٥ـ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلاَ

٣٤٦ـ كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ

فُهِم مما تقدم أن العامل في الحال إذا كان فعلاً غير متصرف أو صفة تشبه الفعل غير المتصرف فإنه لايجوز تقدم الحال على هذا العامل.

وذكر هنا مسألة ثالثة لايجوز تقدم الحال فيها على عاملها وهي أن

---

(١) أفعل التفضيل شبيه بالفعل الجامد لأنه في كثير من أحواله لايقبل علامة التأنيث ولا علامة التثنية أو الجمع فخالف بذلك المشتقات الأصيلة كاسم الفاعل واسم المفعول.

يكون العامل معنوياً، والمراد به: كل لفظ تضمن معنى الفعل دون حروفه، كأسماء الإشارة وحرف التمني والتشبيه والظرف والجار والمجرور، نحو: هذا منزلك واسعاً؟ فـ(واسعاً) حال من الخبر (منزل) والعامل هو اسم الاشارة، وهو متضمن معنى الفعل (أشير) دون حروفه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[١] فـ(خاويةً) حال من (بيوتهم) والعامل فيه اسم الإشارة[٢].

ومثال حرف التمني: ليت الطالب متعلماً مستقيم في أخلاقه.

ومثال حرف التشبيه: كأن الباخرة واقفةً فندق[٣] كبير.

فـ(متعلماً) حال من(الطالب)، والعامل فيها (ليت) لأنها بمعنى الفعل (أتمنى) دون حروفه، و(واقفةً) حال من (الباخرة)، والعامل فيها (كأن) لأنها بمعنى الفعل (أشبّه) دون حروفه.

ومثال شبة الجملة: الغرفة عندك واسعةً

النخلة في مزرعتك مثمرةً.

فـ(واسعة) حال من الضمير في الظرف و(مثمرة) حال من الضمير في الجار والمجرور والعامل فيهما شبه الجملة.

---

(١) سورة النمل، الآية: ٥٢.

(٢) من النحاة من يرى ان أسم الاشارة لايعمل في الحال والعامل فعل مقدر والتقدير في الآية: انظروا إلى بيوتهم خاوية.

(٣) الفندق: هو المكان الذي ينزل فيه الغريب كثيراً. وجمعه فنادق (الوافي ـ معجم وسيط ص٤٧٨).

فلا يجوز تقدم الحال على العامل في الأمثلة المذكورة، وقد أجاز بعض النحاة تقدم الحال على عاملها شبه الجملة، بشرط أن تتوسط الحال بين مبتدأ متقدم وخبرهِ شبهِ الجملةِ المتأخرِ عنه وعن الحال معاً واستدلوا بالسماع كقول الشاعر:

**بنا عاذ عوف وهو باديَ ذلة     لديكم فلم يعدم ولاءً ولا نصراً**[(١)]

فـ(بادي) حال، وقد تقدم على عامله الظرف مع توسطه بين المبتدأ والخبر.

وهذا معنى قوله: (وعامل ضمن معنى الفعل. . .الخ) أي: أن العامل المعنوي (وهو الذي يتضمن معنى الفعل لا حروفه) لايعمل النصب في الحال إذا كان متأخراً عنها، بحيث تتقدم عليه، ثم ذكر أمثلة من العامل المعنوي، ثم بين أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجملة نادر عنده ثم مثل بقوله: (سعيد مستقراً في هجر) فتقدم الحال (مستقراً) على العامل (في هجر)، و(هجر) اسم لثلاثة مواضع: لجميع نواحي البحرين، ولقرية قرب المدينة النبوية، وبلد في اليمن.

* * *

مسألة مستثناة من منع تقدم الحال على عاملها

**٣٤٧ـ وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ     عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ**

---

(١) عاذ: التجأ، بادي ذلة: ظاهر المهانة. ولاءً: من الموالاة ضد المعاداة.
إعرابه: (وهو) الواو للحال. و(هو) مبتدأ (بادي) حال من الضمير المستكن في (لديكم) الواقع خبراً للمبتدأ (ذلة) مضاف إليه.

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، وذكر هنا أنه يستثنى من ذلك مسألة وهي ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإن أفعل التفضيل يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه، فمثال المفضل على نفسه: هذا التمر بسراً أطيب منه رطباً، فـ(بسراً) حال من الضمير في (أطيب) الواقع فاعلاً، و(رطباً) حال من الضمير المجرور (منه) وهو متعلق بأطيب، والعامل فيهما (أطيب)، والمعنى: هذا التمر في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً.

ومثال المفضل على غيره: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً. فـ(مفرداً) حال من الضمير المستتر في (أنفع) و(معاناً) حال من (عمرو)، والعامل فيهما (أنفع) والمعنى: أن زيداً في حال انفراده أنفع من عمرو في حالة إعانته.

فعمل أفعل التفضيل في حالين إحداهما متقدمة، والأخرى متأخرة ولايجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه.

وقوله: (مستجاز لن يهن) أي أجازه النحاة، وقوله: لن يهن: بكسر الهاء أي لن يضعف مثل هذا الأسلوب، بل هو استعمال صحيح لامانع منه.

* * *

تعدد الحال

٣٤٨ـ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

يجوز تعدد الحال[١]. وصاحبها مفرد أو متعدد.

فالأول نحو: رجع الجيش منتصراً غانماً، فـ(منتصراً، وغانماً) حالان. وصحاب الحال مفرد وهو (الجيش) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾[٢] فـ(أسفاً) حال ثانية، والأسف: أشد الغضب.

وقوله تعالى: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾[٣] فـ(راضية) و(مرضية) حالان لصاحب واحد وهو ضمير المخاطبة في (ارجعي).

وأما الثاني وهو تعدد الحال وتعدد صاحبها فلا يخلو من أمرين:ـ

**الأول**: أن يتحد لفظ الحال ومعناه. فيثنى أو يجمع نحو: عرفت النحل والنمل دائبين على العمل، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾[٤]، والأصل: دائبة ودائبًا. وقال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ

---

(١) سواء كانت الحال المتعددة من جنس واحد كالمفرد أو مختلفة كأن تكون الحال الأولى مفردة والثانية جملة كقوله تعالى: ﴿واذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس﴾ فـ(كسالى) حال مفرد، و(يراؤون) جملة، واعلم أن الأحسن والأكثر في لسان العرب أنه إذا اجتمع أوصاف متعددة بدىء بالاسم ثم بالجار والمجرور ثم بالجملة كقوله تعالى: ﴿وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه﴾ فكذلك الحال لأنه وصف في المعنى. راجع كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ج٣ ق٣ ص٨٧ وما بعدها.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٥٠.

(٣) سورة الفجر، الآية: ٢٨.

(٤) سورة إبراهيم، آية: ٣٣.

لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓ ﴾[١]
فـ(مسخرات) جمع، وهي حال من متعدد.

**الثاني**: أن يختلف المعنى، فيجب التفريق بغير عطف ويكون أول الحالين لثاني الاسمين، وثاني الحالين لأول الاسمين، ليتصل أول الحالين بصاحبه، ولا يعكس لئلا يلزم فصل كل حال عن صاحبه مع عدم القرينة.

تقول: لقيت زميلي مقبلاً من المدرسة ذاهباً إلى المدرسة. فـ(مقبلاً) حال من (زميلي) (ذاهباً) حال من تاء الفاعل.

وقد تأتي على الترتيب الأول للأول والثاني للثاني، إذا أمن اللبس نحو: حدث المحاضر طلابه واقفاً جالسين، فـ(واقفاً) حال للأول وهو (المحاضر) لأنه مفرد والحال مفرد، و(جالسين) حال ثانية للاسم الثاني (طلابه) لأنه جمع والحال جمع.

وهذا معنى قوله: (والحال قد يجيء ذا تعدد. . .الخ) أي: أن الحال قد يجيء متعدداً وصاحبه مفرد، وقد يجيء متعدداً وصاحبه متعدد. فاعلم ذلك[٢].

---

(١) سورة النحل، الآية: ١٢.

(٢) إذا تعددت الحال لواحد فهي الحال المترادفة أي المتوالية ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر في الأولى، وعندئذ تسمى الثانية (الحال المتداخلة) نحو: قدم خالد راكباً ضاحكاً، فـ(ضاحكاً) حال من (خالد) أو من ضمير (راكباً) وفي الآية الكريمة ﴿ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً﴾ فـ(اسفاً) حال من الفاعل (موسى) أو من الضمير المستتر في (غضبان).

الحال المؤكدة

٣٤٩ـ وَعَامِلُ الْحالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا  فِي نَحْوِ لاَ تَعْثَ فِي الأرضِ مُفْسِدَا
٣٥٠ـ وَإنْ تُـؤَكِّـدْ جُمْلَـةً فَمُضْمَـرُ  عَـامِلُهَـا وَلَفْظُهَـا يُـؤَخَّـرُ

ذكرنا في أول باب الحال أن الحال قسمان:

١ـ مؤسسة: وهي التي لايستفاد معناها بدونها، وقد مضت.

٢ـ مؤكدة: وهي لاتفيد معنى جديدا سوى التوكيد، وهي ثلاثة أنواع:

أ ـ مؤكدة لعاملها: وهي كل وصف دل على معنى عامله. وخالفه لفظا وهو الأكثر أو وافقه لفظاً وهو دون الأول في الكثرة.

فمثال ما وافقت عاملها معنى: لاتظلم الناس باغياً، فـ(باغياً) حال من الفاعل، وهي مؤكدة للعامل (تظلم) والظلم هو البغي، ولو حذفت لفهم معناها مما بقى من الجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾[3].

ومثال ما وافقت عاملها لفظ ومعنى: أصغ مصغياً لمن ينصحك. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[4] فـ(رسولاً) حال من الكاف وهي مؤكدة لـ(أرسلناك).

ب ـ مؤكدة لصاحبها: ولم يذكرها ابن مالك وهي التي يستفاد

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٢٥.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٦٠.
(٣) سورة النمل، الآية: ١٩.
(٤) سورة النساء، الآية: ٧٩.

معناها من صريح لفظ صاحبها نحو: مررت على مافي المكتبة جميعاً. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[١] فـ(جميعاً) حال مؤكدة لأن لفظة (ما في الأرض) عام. ومعنى (جميعاً) العموم. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾[٢] فـ(بينات) حال مؤكدة لأن آياته تعالى لاتكون إلا بهذا الوصف دائماً.

ج - **مؤكدة لمضمون الجملة**: ويشترط في الجملة أن تكون اسمية. وطرفاها معرفتان جامدان نحو: محمد أبوك عطوفاً، فـ(عطوفاً) حال من (أب)[٣] ومعنى هذه الحال وهو (العطف) يوافق معنى الجملة التي قبلها وهي (محمد أبوك) لأن هذه الأبوة لاتتجرد من العطف الذي هو معنى الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾[٤] فـ(مستقيماً) حال مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها، وإنما كانت مؤكدة لأن صراط الله لايكون إلامستقيماً.

وهذه الحال يتعلق بها حكمان:

**الأول**: أنها واجبة التأخير فلا يجوز تقديمها على الجملة ولا توسطها بين المبتدأ والخبر.

**الثاني**: أن عاملها محذوف وجوباً، تقديره: أحقه أو أعرفه أو أعلمه أو نحو ذلك.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٩.

(٢) سورة يونس، الآية: ١٥.

(٣) ويصح أن تكون حالاً من الضمير المحذوف مع العامل كما سيأتي في تقدير عاملها.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٢٦.

وهذا معنى قوله: (وعامل الحال بها قد أكد...الخ) أي: أن العامل في الحال قد يؤكد بالحال نفسها، نحو (لا تعث في الأرض مفسداً) فـ(مفسدا) حال مؤكدة لعاملها لأن العثي هو الإفساد، ثم ذكر أن الحال إن تؤكد جملة فإن العامل (مضمر) أي: محذوف، ولفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة، وعن عاملها المحذوف.

* * *

وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابط

٣٥١ـ وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

تنقسم الحال بحسب الإفراد وعدمه إلى ثلاثة أقسام: مفردة. وجملة. وشبه جملة

١ـ **فالحال المفردة**: ماليس بجملة ولاشبه جملة نحو: اصفح عمن أتاك معتذراً، وتقدم لها أمثلة كثيرة في الأحكام السابقة.

٢ـ وشبه **الجملة** وهو الظرف والجار والمجرور، ويشترط لوقوعهما حالاً أن يكون كل منهما تاماً أي مفيداً، نحو: أبصرت الخطيب فوق المنبر، ذهبنا إلى النزهة على غير استعداد، وهذا القسم لم يذكره ابن مالك.

٣ـ **والجملة** قد تكون اسمية نحو: تمر بنا الأيام ونحن لاهون، قال تعالى: ﴿إِذَآ أُلْقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ۝٧﴾[1] وقد تكون جملة فعلية نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، قال تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ

---

(١) سورة الملك، الآية: ٧.

كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾[١] وقد اجتمعا في مثل قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ۝﴾[٢].

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تشتمل على رابط[٣] يربطها بصاحب الحال ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين، وهذا الرابط ثلاثة أنواع:

١ـ **الواو**: وتسمى (واو الحال) نحو: دخلنا والواعظ يتكلم، قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٤].

٢ـ **الضمير**: الذي يرجع إلى صاحب الحال، نحو: سمعت الخطيب يأسر القلوب بحسن لفظه قال تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[٥] أي متعادين.

٣ـ **الواو والضمير معاً**: نحو: استقبل الناس رمضان وهم فرحون. قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[٦].

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٢٥.

(٢) سورة المنافقون، الآية: ٥.

(٣) ويشترط في الجملة الحالية ـ أيضاً ـ أن تكون خبرية فلا تصلح الإنشائية أن تقع حالاً، وأن تكون غير مصدرة بدليل استقبال كالسين وسوف، ولهذا لايصح إعراب جملة (سيهدين) في قوله تعالى: ﴿إني ذاهب إلى ربي سيهدين﴾ حالاً، بل هي استئناف بياني أو اعتراضية.

(٤) سورة يوسف، الآية: ١٤. الرابط في الآية الواو فقط، أما الضمير (نحن) فليس برابط لأنه لا يرجع لصاحب الحال وهو (الذئب) أو ضمير يوسف.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٣٦.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٤٣.

قال ابن مالك: (وموضع الحال تجيء جملة... الخ) أي: تجيء الجملة موضع الحال المفردة بمعنى أنها تكون حالاً مثلها. ثم مثل للجملة الاسمية الواقعة حالاً بقوله: (وهو ناوٍ رحله).

* * *

تعين أن يكون الرابط الواو

**٣٥٢ـ وَذَاتُ بَدْء بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ    حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ**

**٣٥٣ـ وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا    لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا**

تقدم أن جملة الحال لابد فيها من رابط وهو إما الواو أو الضمير أو هما معاً، وقد يتعين أن يكون الرابط هو الضمير، وذلك في الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت، مجرد من (قد)، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، فـ(يعتذر) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على المذنب والجملة في محل نصب حال، والرابط الضمير (هو) العائد إلى المذنب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٦٧﴾﴾[1] والرابط هو واو الجماعة وقال تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾﴾[2] فجملة (تستكثر) حال من فاعل (تمنن) المستتر.

فإن جاء من كلام العرب ربط هذا المضارع بالواو فهو مؤول على تقدير مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبراً له، كقولهم: قمت وأصكُّ عين العدو.

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٦٧.

(٢) سورة المدثر، الآية: ٦.

وقول الشاعر:

**فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكاً**[١]

فـ(أصك) و(أرهنهم) خبران لمبتدأ محذوف والتقدير: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، ويكون ذلك من باب الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

هذا ما ذكره ابن مالك ـ رحمه الله ـ والحق أنه لا داعي لهذا التأويل من أجل إدخال ما ورد تحت القاعدة في هذا الموضوع، فإن العربي المتكلم بذلك لايعرف شيئاً من هذه التأويلات، فيُحكم عليها بالندور ولا يقاس عليها

فإن كان المضارع منفياً فسيأتي إن شاء الله، وإن كان مثبتاً مسبوقاً بـ(قد) تعينت الواو كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[٢] فجملة (تعلمون) حال من الواو في (تؤذونني) والرابط الواو.

قال الناظم: (وذات بدء بمضارع ثبت. . .الخ) أي: أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية مبدوءة بمضارع مثبت فإنها تحوي الضمير

---

(١) أظافيرهم: جمع أظفور بزنة عصفور والمراد هنا: الأسلحة، نجوت: تخلصت.

(٢) سورة الصف، الآية: ٥. (قد) تفيد التحقيق إذا دخلت على الماضي، كما قال تعالى: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾، والتقليل إذا دخلت على المضارع. والمضارع هنا معناه الماضي أي: وقد علمتم كقوله تعالى: ﴿قد يعلم ما انتم عليه﴾ وقيل أنها للتحقيق. قال الزمخشري: دخلت لتوكيد العلم.

الرابط، وتخلو من الواو المستعملة في الربط، لأن الواو لاتصلح للربط هنا، ثم بين أن هذه الجملة المضارعة إن ربطت بالواو فإنه ينوى ويقدر لها مبتدأ بعد الواو خبره الجملة المضارعية فتكون مسندة له أي مخبراً بها عنه.

* * *

الربط بالواو أو الضمير أو هما معاً

٣٥٤ـ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

الذي قدم هو الجملة الفعلية المصدرة بمضارع مثبت والذي سواها يشمل الجملة الاسمية مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرة بالمضارع المنفي، وبالماضي مثبتاً ومنفياً.

وظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة، وهي الربط بالواو أو بالضمير أو بهما في ذلك كله، وليس هذا على اطلاقه، بل المسألة فيها تفصيل.

١ـ أما الجملة الاسمية فإن كانت مؤكدة لمضمون الجملة أو معطوفة على حال لزم فيها الضمير فالمؤكدة كالقول عن القرآن: هو الحق لاشك فيه، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾[1] فـ(لا ريب فيه) حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها. على أحد الأعاريب[2].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢.

(٢) (ذا) مبتدأ واللام للبعد والكاف حرف خطاب (الكتاب) بدل أو عطف بيان، أو انه خبر، وجملة (لاريب فيه) حال كما ذكرنا. فإن كانت خبراً عن المبتدأ (ذا) فلا شاهد في الآية.

ومثال المعطوفة سيجيء الضيوف مشاةً أو هم راكبون. فجملة (هم راكبون) حال معطوفة على حال قبلها، والرابط هو الضمير، ولا يصح أن يكون واو الحال لوجود حرف العطف (أو) وهما لايجتمعان.

وإن كانت الجملة الاسمية غير مؤكدة لمضمون الجملة ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة، إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير فمثال المثبتة: لاتلبس الثوب وهو طويل، قال تعالى: ﴿ ۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾[1] ومثال المنفية: جاء أخوك وما في يده شيء.

٢ـ أما المضارع المنفي فإن كان النافي (لا) أو (ما) فهو كالمثبت في لزوم الربط بالضمير والتجرد عن الواو، لأن المنفي بهما في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير) وهو لا تدخل عليه الواو، نحو: جاء عبدالعزيز لايحمل كتابه. قال تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[2] فجملة (لا نؤمن بالله) حال من الضمير المجرور باللام، والرابط هو الضمير المستتر (نحن)، ومثال (ما): عرفتك ما تحب السهر، قال الشاعر:

**عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة　　　فما لك بعد الشيب صبّاً متيّماً**[3]

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٨٤.

(٣) عهدتك: عرفتك، تصبو: تميل إلى اللهو والعبث، شبيبة: شباب وفتوة، صبّاً: عاشقاً. متيماً: مذللاً مستعبداً بالحب. وقوله (فمالك) الفاء عاطفة و(ما) مبتدأ (لك) خبر (صباً) حال. (مقيماً) صفة.

فجملة (ماتصبوا) حال من الكاف في (عهدتك) والرابط هو الضمير المستتر (أنت).

وإن كان النافي غيرهما كـ(لم) و (لما) جازت الأوجه الثلاثة، نحو: جاء عبدالسلام لم يحمل كتابه، أو: ولم يحمل كتابه، أو تقول: جاء عبدالسلام ولم تطلع الشمس، بالواو فقط.

٣ـ وأما الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت فإنها تربط بالضمير إذا كان تالياً لـ(إلا) كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١١﴾﴾[1] فجملة (كانوا به يستهزئون) حال من الهاء في (يأتيهم) ويرى بعض النحاة جواز الربط بالواو وحجته السماع كما في قول الشاعر:

**نعم امرأً هرم لم تَعْرُ نائبة إلا وكان لمرتاع بها وزرا**[2]

فجملة (إلا وكان..) حال من فاعل نعم وهو (الضمير) المستتر الذي فُسر بالتمييز (امرأ).

أو كان متلواً بحرف العطف (أو) كقول المرأة المسلمة: أحفظ زوجي غاب أو حضر. قال الشاعر:

---

(١) سورة الحجر، الآية: ١١.

(٢) لم تعرُ: لم تنزل، نائبة: حادثة من حوادث الدهر، لمرتاع بها: اسم فاعل من ارتاع وأصله الروع، وهو الخوف والفزع، وزرا: أي معيناً ونأصرا وملجأ وقوله: (امرأ) تمييز لفاعل (نعم) وهو الضمير المستتر، وجملة (نعم) وفاعله في محل رفع خبر مقدم، (هرم) مبتدأ مؤخر.

كن للخليل نصيراً جار أو عدلا ولا تشح عليه جاد أو بخلا

فجملة (جار) حال والفعل ماضٍ بدون قد والواو لكونه قد عطف عليه بـ(أو)،

وما عدا ذلك يجوز فيه الأوجه الثلاثة. إلا إن كان الرابط هو الواو وجب الاتيان بـ(قد) بعد الواو مباشرة، نحو: غاب أخوك وقد حضر جميع الأصدقاء، وإن كان الرابط هو الضمير أو اجتمعا، جاز إثبات (قد) وحذفها.

ويرى فريق من النحاة لزوم (قد) مع الماضي المثبت مطلقاً سواء كان الرابط هو الواو أم الضمير أم هما معاً، فإن كانت ظاهرة وإلا فهي مقدرة.

والصحيح أن ذلك لايلزم ولا حاجة إلى التقدير لكثرة ما ورد من ذلك بدون (قد) قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟﴾[1] وقال تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[2] وقال تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ۝١٦ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾[3] ففي هذه الآيات جاءت جملة الحال فعلية مصدرة بماض مثبت والرابط هو الضمير في الآية الأولى والثانية، والواو والضمير في الآية الثالثة، ولم تأت (قد) مما يدل على عدم لزومها.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٦٨.

(٢) سورة النساء، الآية: ٩٠. حصرت: أي ضاقت صدورهم بقتالكم وقتال قومهم.

(٣) سورة يوسف، آية: ١٦.

٤ـ وأما المصدرة بالماضي المنفي فتجوز فيها الأوجه الثلاثة ـ أعني الربط بالواو أو الضمير أو هما ـ نحو: قرأت الكتاب وما وجدت فيه إشكالاً، والرابط هو الواو والضمير، ويجوز: ما وجدت فيه إشكالاً، والرابط هو الضمير، وتقول: قدم والدي وما طلعت الشمس، والرابط هو الواو وحدها.

* * *

حذف عامل الحال

**٣٥٥ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ**

الأصل في عامل الحال ـ وغيرها ـ أن يكون مذكوراً ليحقق الغرض منه وهو إيجاد معنى جديد أو تقوية معنى موجود، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً.

**فالحذف الجائز**: أن يدل عليه دليل مقالي أو حالي، فالمقالي هو مايعتمد على كلام مذكور، نحو: كيف جئت؟ فتقول: ماشياً، التقدير: جئت ماشياً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[1] التقدير ـ والله أعلم ـ بل نجمعها قادرين.

**والدليل الحالي**: هو ما دلت عليه القرائن أو المناسبات المحيطة بالمتكلم كقولك لمن قدم من الحج: مأجوراً، أي رجعت مأجوراً، ولمن أراد سفراً: سالماً، أي تسافر سالماً.

ويحذف عامل الحال وجوباً في أربع مسائل:

---

(١) سورة القيامة، الآية: ٣ـ٤.

١ـ أن تكون الحال سادة مسد الخبر نحو: احترامي الطالب مهذباً فـ(مهذباً) حال والعامل فيها محذوف، والأصل: احترامي الطالب إذا كان أو إذ كان مهذباً، وقد تقدمت هذه المسالة في أخر باب المبتدأ والخبر.

٢ـ أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة نحو: خالد أبوك عطوفاً فـ(عطوفاً) حال والعامل محذوف وجوباً والتقدير: أحقه أو أعرفه ونحوهما، وتقدم الكلام على ذلك.

٣ـ أن تكون الحال دالة بلفظها على زيادة تدريجية أو نقص تدريجي فالأول نحو: تصدق على الفقير بريال فصاعدا. فـ(. .صاعدا) حال. وعاملها وصاحبها محذوفان والتقدير فذهب المتصدق به صاعداً، ومنه قول صلى الله عليه وسلم: (**تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً**) متفق عليه.

ومثال الثاني: اشتر القلم بريال فسافلا، والتقدير: فانحط المشترى به سافلا.

٤ـ ان تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ. نحو: أقاعداً وقد أقيمت الصلاة؟ التقدير: أتوجد قاعداً.

والحذف في هذه المسائل قياسي. وقد يحذف العامل سماعاً في غير ذلك نحو: هنيئاً، لك. أي ثبت لك الخير هنيئاً، أو هنأك الأمر

هنيئاً[١] وعلى التقدير الأول تكون الحال مؤسسة، وعلى الثاني تكون مؤكدة.

وهذا معنى قوله: (و الحال قد يحذف ما فيها عمل . . .الخ) أي: إن الحال قد يحذف ما عمل فيها النصب وبعض ما يحذف من هذه العوامل محظور ذكره أي: ممنوع لكونه واجب الحذف فقوله(حظل) أي: منع.

---

(١) إذا قلت: اشرب هنيئاً وكل مريئاً، فـ(هنيئاً) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة والمعنى: ثبتت لك الهناءة في شربك ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً على تقدير: هنيء لك الشرب هناءة.

# التمييـز

تعريف التمييز وبيان نوعه وحكم كل نوع

٣٥٦ـ اِسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نكِرَهْ　　يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧ـ كَشِبْرٍ أرْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا　　وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرًا

**التمييز**: اسم نكرة بمعنى (من) لبيان ما قبله من إبهام.

نحو: اشتريت رطلاً عسلاً فـ(عسلاً) تمييز لأنه اسم بدليل تنوينه وهو نكرة متضمن معنى (من) التي للبيان أي: من العسل. وبين ماقبله من إبهام لأن قولك: اشتريت رطلاً، فيه إبهام لأن السامع لايفهم ما تريد بالرطل هل تريد عسلاً أو تمراً أو سمناً... وذلك لأن الرطل اسم يصلح لأن تراد به هذه الأشياء وغيرها، فإذا قلت: (عسلاً) زال الإبهام وفُهم المراد لأنك ميزت له (الرطل) وبينت المقصود به ولذلك يسمى لفظ (عسلاً) تمييزاً، والاسم المبهم (مُمَيَّزاً).

وإذا قلت: طاب المكان، نجد أن في الجملة إبهاماً ولكنه لايقع على كلمة واحدة ـ كما في المثال السابق ـ وإنما ينصب على الجملة كلها، وهو نسبة الطيب إلى المكان، إذ لاندري ما المراد به؟ أهو هواؤه أم ماؤه أم تربته؟ فإذا قلنا: طاب المكان هواءً، تعين المراد واتضحت النسبة، ولذلك يسمى لفظ (هواءً) تمييزاً لأنه أزال إبهاماً في نسبة الطيب إلى المكان.

وخرج بقولنا: نكرة: نحو: هذا الرجل طاهر قلبه، فـ(قلبه) وإن بين إبهام ماقبله لكنه ليس بتمييز لأنه معرفة فهو منصوب على التشبيه

بالمفعول به كما سيأتي إن شاء الله في باب الصفة المشبهة

وخرج بقولنا: بمعنى (من) الحال فإنه بمعنى (في حال كذا).

وخرج بقولنا: بيان ماقبله: اسم (لا) النافية للجنس نحو: لا رجل في المسجد، فإنه وإن كان بمعنى (من) لكنها ليست للبيان بل هي (من) الاستغراقية.

**والتمييز نوعان:**

**الأول**: تمييز المفرد أو تمييز الذات، وهو الذي يكون مُمَيَّزه لفظاً دالاً على العدد، نحو: اشتريت ستة عشر كتاباً، أو على المقدار وهو إما مساحة نحو: اشتريت ذراعاً صوفاً، أو كيل نحو: اشتريت اردباً قمحاً. أو وزن نحو: اشتريت رطلاً سمناً، أو على مايشبه المقدار (وهو ما أجرته العرب مجرى المقادير لشبهه به في مطلق المقدار وإن لم يكن منها. .) نحو: صببت على النجاسة ذنوباً ماءً، واشتريت نحياً سمناً[1]، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ

---

(١) الذراع: مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية الأصبع الوسطى من اليد وهو يعادل: ٤٦ر٢سم، والإردب: مكيال ضخم لأهل مصر ذكرته المراجع الإسلامية بعد فتح مصر. انظر الكلام عليه في تعليق الدكتور محمد الخاروف في تحقيقة لكتاب الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة ص٧١. والذنوب: بوزن (رسول) الدلو العظيمة. قالوا: ولا تسمى (ذنوباً) حتى تكون مملوءة ماءً. والنحي: بكسر النون وعاء السمن. والجمع: أنحاء. مثل حِمْل وأحمال. قال ذلك في المصباح المنير ص٢١٠ وص٥٩٦. والرطل: بالكسر وهو أشهر من الفتح معيار يوزن به يزن ٩٠ مثقالاً والمثقال ٥٣و٤ جرام فيكون مقداره بالجرام ٧و٤٠٧ جرام أي ما يقارب ٤٠٨ جرام.
انظر: الإيضاح والتبيان ص(٥٥، ٥٦).

أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ﴾[1] فـ(ذهباً) تمييز منصوب والمميز شبيه بالمقدار وهو قوله (ملء الأرض) وقال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[2] فـ(خير وشراً) منصوبان على التمييز، والمميز شبيه بالوزن وليس بوزن حقيقة، لأن مثقال الذرة ليس نوعاً من أنواع ما يوزن به عرفاً.

سمي هذا النوع تمييز المفرد لأنه يزيل الإبهام من كلمة واحدة أو ما هو بمنزلتها، وتمييز الذات لأن الغالب في تلك الكلمات أنها ذوات محسوسة كالإردب والرطل والذراع ونحوها.

**النوع الثاني**: تمييز الجملة وهو الذي يزيل الإبهام عن المعنى العام بين طرفيها وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء ولذا يسمى تمييز النسبة.

وهو بحسب أصله نوعان:

**١ـ تمييز محول عن الفاعل**: نحو: حسن الشاب خلقاً، فـ(خلقاً) تمييز نسبة لأنه أزال الإبهام في نسبة الحسن إلى الشاب، وهو منقول من الفاعل، والأصل: حسن خلق الشاب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[3] فـ(شيباً) تمييز نسبة محول عن الفاعل، لأن تقديره: واشتعل شيب الرأس.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٩١.
(٢) سورة الزلزلة، الآية: ٧ـ ٨.
(٣) سورة مريم، الآية: ٤.

**٢ـ تمييز محول عن المفعول:** نحو وفيت العمال أجوراً، فـ(أجوراً) تمييز نسبة أزال الإبهام في نسبة التوفية إلى العمال، وهو منقول عن المفعول والأصل: وفيت أجور العمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1] فـ(عيوناً) تمييز نسبة محول عن المفعول لأن تقديره: وفجرنا عيون الأرض.

وحكم التمييز النصب ـ غالباً[2] ـ والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم كعشرين كتاباً، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه، نحو: ازداد المتعلم أدباً، المتعلم مستقيم خلقاً.

قال ابن مالك: (اسم بمعنى من . . . الخ) أي: أن التمييز اسم بمعنى (من) يبين إبهام ماقبله، وهو نكرة، منصوب، وناصبه هو الشيء المبهم الذي جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه، وظاهر هذا أن تمييز النسبة منصوب بالجملة التي جاء التمييز لإيضاح النسبة فيها[3].

---

(١) سورة القمر، الآية: ١٢.

(٢) لأنه سيأتي جواز جره.

(٣) هذا رأي لابن مالك، ويرى آخرون ان عامل النصب في تمييز النسبة هو ما في الجملة من فعل أو شبهه، وهو قول سيبويه وجماعة وحجة ابن مالك ومن وافقه كابن عصفور: أنه قد لايكون في الجملة فعل ولا وصف نحو: هذا أخوك إخلاصاً، ويشكل على ظاهر عبارة ابن مالك ـ هنا ـ قوله فيما بعد: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا) وقوله: (وعامل التمييز قدم مطلقاً: والفعل ذو التصريف نزرا سُبقا) فإن هذا موافق لرأي سيبويه، وقد يجاب عنه بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه. فكان التمييز منصوباً به لأنه هو الذي يصح أن يكون عاملاً.

ثم بين أنواع التمييز بالأمثلة (كشبر أرضاً) للمساحة (وتفيزٍ براً) للكيل، (ومنوين عسلاً وتمراً) للوزن، و(منوين) تثنية (مَناً) كعصا. وهو من مقادير الوزن المقدرة في بعض الأقطار برطلين.

* * *

جواز جر التمييز بالإضافة وشرط ذلك

**٣٥٨ـ وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا**

**٣٥٩ـ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا**

تقدم أن حكم تمييز المفرد النصب، وهذا هو الأحسن، وذكر هنا أنه يجوز فيما دل على كيل أو مساحة أو وزن وجهاً آخر، وهو الجر على أنه مضاف إليه والمميَّز هو المضاف، تقول: شربت رطل لبنٍ، عندي مثقال ذهبٍ، اشتريت ذارع صوفٍ.

ويشترط في ذلك ألا يضاف الدال على مقدار إلى غير التمييز فإن أضيف إلى غير التمييز وجب نصب التمييز أو جره بمن، نحو: ما في الأرض قدرُ راحةٍ ظلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾[١] فـ(ذهباً) تمييز منصوب لأن الدال على مقدار وهو (ملء) أضيف لغير التمييز.

وأما حكم تمييز العدد فهو مذكور في باب العدد[٢].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٩١.

(٢) وخلاصة ذلك كالآتي:

أـ العددان ثلاثة وعشرة وما بينهما تمييزها جمع مجرور لأنه مضاف إليه، والمضاف هو العدد. نحو: اشتريت ستة كتبٍ.

=

وهذا معنى قوله: (وبعد ذي وشبهها اجرره... الخ) فالمراد (بذي...) الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق، وهي المساحة، والكيل، والوزن، فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة (كمد حنطةٍ غذا) والمد: بالضم، كيل. وهو ربع الصاع، وقوله: (غذا) بالقصر وأصله (غذاء) وهو خبر المبتدأ (مد) والمراد بشبهها كل لفظ عربي جرى العرف على استعماله في واحد من الثلاثة نحو: مثقال، وذنوب ونحوهما...

ثم ذكر أن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المميز للتمييز مباشرة. فإن أضيف لغيره وجب النصب ثم ذكر المثال لذلك.

***

حكم التمييز بعد (أفعل) التفضيل.

حكم التمييز بعد التعجب

**٣٦٠ـ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنِي انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ**

**٣٦١ـ وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا**

من أنواع تمييز النسبة التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل والواقع بعد ما يفيد التعجب.

**أما الأول**: فإن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن

---

= ب ـ المائة والألف تمييزها مفرد مجرور لأنه مضاف إليه، والعدد هو المضاف، نحو: عندي مائة كتابٍ، ومثل ذلك المئات والألوف.

ج ـ العدد غير ماسبق، تمييزه مفرد منصوب، نحو: عندي ثلاثة عشر كراسةً، وحفظت ثلاثين حديثاً.

والكلام في تمييز العدد طويل ولهذا عقد له المصنف باباً مستقلاً.

كذلك وجب جره بالإضافة.

وعلامة ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً، نحو: العالم العامل أرفع من ذوي المال قدراً، فـ(قدراً) تمييز يجب نصبه وهو فاعل في المعنى، إذ يصح أن يقال: العالم العامل ارتفع قدره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾﴾[1].

وعلامة ماليس بفاعل في المعنى أن يكون أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل ووضع لفظ (بعض) موضعه، نحو: الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ أصدق الناس فـ(الناس) تمييز يجب جره بالإضافة لأنه ليس بفاعل في المعنى. إذ يصح أن يقال: الأنبياء بعض الناس.

ويستثنى من ذلك ما إذا أضيف أفعل إلى غير التمييز فإنه يجب نصبه حينئذ لتعذر إضافة أفعل مرتين نحو: العامل بعلمه أفضل الناس رجلاً.

وأما الواقع بعد ما يفيد التعجب فإنه يجب نصبه[2] سواء في ذلك التعجب القياسي أو السماعي فالقياسي نحو: ما أحسن الصدق خلقاً

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٣٤.

(٢) فلا يجوز جره بالإضافة، لكن يجوز جره بـ(من) إذا لم يكن محولاً عن فاعل ولا مفعول نحو: لله دره فارساً، فيجوز: من فارس. أما المحول فيجب نصبه ولا يجوز جره بـ(من) وكذا نحو: ما احسن المهذب رجلا، فإنه مفعول في المعنى لكنه غير محول لأنه عين ما قبله فيجوز جره بـ(من) لما ذكر.

للمسلم، وأحسن بالصدق خلقاً للمسلم، والسماعي نحو: لله دره فارساً[١] وقول الشاعر:

**وحسبـــك داءً أن تبيــت ببطنـــةٍ     وحولك أكباد تحن إلى القدّ**[٢]

وهذا معنى قوله: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا. . . الخ) أي انصب الفاعل في المعنى بـ(أفعل) مفضلاً له على غيره ثم ذكر المثال.

وقوله: (وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز. . . الخ) أي اذكر التمييز بعد كل ما دلَّ على تعجب وأشار بذلك إلى أنه غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب بل هو شامل للتعجب بهما وهو القياسي وبغيرهما وهو السماعي ثم ذكر المثال.

* * *

جواز جر التمييز بـ(من) ومواضع ذلك

**٣٦٢ـ وَاجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ     وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ**

تقدم أن التمييز يجوز نصبه ويجوز جره بالإضافة نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، واشتريت رطل عسلٍ، وذكر ـ هنا ـ وجهاً ثالثاً وهو جره بـ(من) التي لبيان الجنس نحو: بعت ذراعاً من صوف، لاأملك شبراً

---

(١) فارساً: تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة، والدر في الأصل: مصدر درَّ اللبن يدر دراً، إذا كثر. ثم سمى اللبن نفسه دراً. والمراد هنا اللبن الذي رضعه من ثدي أمه، فما أعجب هذا اللبن لأنه أنشأ شخصاً لا مثيل له من صفات الشجعان وهو لبن خلقه وأوجده منشىء الخلائق ومبدعها وهو الله سبحانه وتعالى.

(٢) حسبك: مبتدأ، داءً: تمييز، أن تبيت ببطنه: في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والبطنة: شدة امتلاء المعدة بالطعام. والقد: بكسر القاف القطعة من الجلد الجاف غير المدبوغ.

من أرض، زرعت فداناً من قمح.

ويمتنع الجر بـ(من) في ثلاث مسائل:

**الأول**: تمييز العدد كعشرين قلماً.

**الثانية**: ماكان فاعلاً في المعنى[١] نحو: استقام الولد خلقاً.

**الثالثة**: التمييز المحول من المفعول نحو: غرست الأرض شجراً وقد اقتصر ابن مالك على الأولى والثانية، فقال: (واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد. . .الخ) أي: اجرر التمييز بالحرف (من) بشرط ألا يكون تمييز عدد، ولا فاعلاً في المعنى مثل: طب نفساً تفد، أي: من طابت نفسه أحبّه الناس وخالطوه وأفادوه فوائد ومن خبئثت نفسه فهو بضد ذلك ، والأصل: لتطب نفسك، ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً، فلا يصح جره بـ(من)، وأشار بقوله: (إن شئت) إلى أن الجر جائز لا واجب والذي يجوز جره هو تمييز المقدار، وتمييز النسبة إذا لم يكن محولاً نحو: ما أحسن زيداً رجلاً.

* * *

---

(١) المراد به المحول عن الفاعل في الصناعة نحو: طاب المكان هواءً. لأن الأصل: طاب هواء المكان، فلا يجوز جره بـ(من) بخلاف: لله دره فارساً. فإنه وإن كان فاعلاً في المعنى إذ المعنى: عظمت فارساً إلا انه غير محول فيجوز جره بـ(من) وكذا ما كان مفعولاً في المعنى ولكنه غير محول نحو: ما احسن خالداً رجلاً فهو غير محول لأنه عين ما قبله فالعلة في عدم جواز الجر أن مدخول (من) يصح الاخبار به عما قبله. وما كان محولاً لا يمكن فيه ذلك.

حكم تقديم التمييز على عامله

٣٦٣ـ وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

عامل التمييز إما أن يكون اسماً نحو: اشتريت رطلاً سمناً، أو فعلاً جامداً كأفعل في التعجب نحو: ما أحسن الصديق خلقاً، أو فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد نحو: كفى بالله شهيداً، أو فعلا متصرفاً نحو: طاب خالد نفساً.

فإن كان العامل اسماً أو فعلاً جامداً أو متصرفاً بمعنى الجامد لم يجز تقديم التمييز عليه.

أما إن كان فعلاً متصرفاً فإنه يجوز تقديم التمييز عليه عند جماعة من النحاة منهم الكسائي والمازني والمبرد، ووافقهم ابن مالك في غير الألفية[١] وفي الألفية جعله قليلاً، واستدل هؤلاء بالسماع عن العرب كقول الشاعر:

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا[٢]

فقدم الشاعر التمييز (نفساً) على عامله (تطيب) وهو فعل متصرف.

وقول الآخر:

ضيعتُ حزميَ في إبعاديَ الأملا وما ارعويت وشيباً رأسيَ اشتعلا[٣]

---

(١) وذلك في الكافية (٢/ ٧٧٤).

(٢) تطيب: تطمئن. بنيل المنى: إداك المأمول. المنون: الموت. وداعي المنون: الواو للحال. وداعي: مبتدأ. ينادي: الجملة خبر المبتدأ. جهاراً: مفعول مطلق أو حال.

(٣) الحزم: ضبط الرجل لأموره. ارعويت: رجعت إلى ما ينبغي فعله من محاسن الأقوال والأفعال. وقوله: (الأملا) مفعول به للمصدر.

فقدم الشاعر التمييز (شيباً) على عامله (اشتعلا) وهو فعل متصرف.

وأما الجمهور من النحاة وعلى رأسهم سيبويه فإنهم يمنعون تقديم التمييز على عامله، وما ورد من تقديمه فهو ضرورة فلا يقاس عليه وهذا هو المختار فإن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه، وأيضاً فالغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل فلا يغير عما كان يستحق من وجوب التأخير.

قال ابن مالك: (وعامل التمييز قدم مطلقا. . . الخ) أي: إن عامل التمييز يجب تقديمه (مطلقاً) أي: سواء كان العامل اسماً أو فعلاً، واذا كان العامل فعلاً متصرفاً فقد يتأخر هذا العامل ويسبقه التمييز وهذا نادر، والألف في قوله (سبقا) للإطلاق، والله أعلم.

وإلى هنا انتهى الجزء الأول من شرح الألفية ويتلوه ـ إن شاء الله ـ الجزء الثاني وأوله: حروف الجر.

# الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|


**انتهى الجزء الأول**